# دراسات

مجلة فصلية بحثية محكّمة تعنى بقضايا ومشكلات الإنسان . تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



11

# معايير النشر بمجلة دراسات




**مجلة دراسات :**

لا تضع قواعد رقابية جامدة وصارمة على حرية البحث والدراسة ولاتقيد الباحثين والدارسين بأغلال المنهجية الجبرية والشروط القسرية واجبة الاتباع ولا تتدخل في المادة المنشورة بالألغاء أو الشطب أو التعديل، بالزيادة أو النقصان لأنها تتعامل مع جيل من الباحثين والمثقفين وأساتذة الجامعات المنتمين للثورة والمهتمين بقضايا الفكر الانساني وفق الرؤية الجماهيرية التي تستدعي القدرة الفريدة للمنهج الثوري في التحليل والاستقراء والاستدلال والاستنتاج والتفسير والتنبؤ.

**مجلة دراسات :**

تجدد دعوتها الملحة وأبوابها المفتوحة أبدا أمام الباحثين والمفكرين والخبراء للمساهمة بكل السبل والحجج الدامغة للارتقاء بالوعي والعقل الانساني إلى مرتبة تسود فيها قيم المعرفة والحقيقة وتسوى فيها كافة خلافات ونزاعات وصراعات البشرية، إنها دعوة لوضع المسمار الأخير في نعش الجهل وتقديم كل شئ على حقيقته.

لذا فإن الدقة والموضوعية والنزاهة العلمية والالتزام بالحقيقة والتنظيم والتبويب وذكر المصادر وتثبيت هوامش الاقتباس والنقل والخط الواضح وما شابه ذلك لا تبدو شروطاً قسرية بقدر ما هي أساسيات البحث العلمي ومعايير أخلاقية تستدعيها الطبيعة العلمية والوظيفة البحثية الملزمة.

**ومجلة دراسات تضيف فوق ذلك :**

- أن لا تكون البحوث والدراسات من قبيل الترف الفكري.
- أن تعتمد الحقيقة كأساس علمي.
- أن لا تكون إطناباً مملاً أو انجازا غامضا.

# دراسات


مجلة فصلية بحثية محكمة تعنى بقضايا ومشكلات الإنسان . تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

السنة الثالثة - العدد الحادي عشر ( الشتاء ) - ١٣٧٠ و.ر (٢٠٠٢ ف)





المراسلات باسم أمين التحرير
المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

طرابلس - الجماهيرية العظمى - ص.ب/ ٨٠٢١ صالة امحمد المقريف / طرابلس
هاتف و فاكس ( مباشر) / ٣٤٠٣٦٩٣ بـــدالة : ٣٤٠٣٦١١ - ٣٤٠٣٦١٢

موقع المجلة على شبكة المعلومات الدولية ( الانترنيت) w w w . dirasaat. Com



لوحة الغلاف الخلفي تصميم رياض بالخير
التجهيز الفني مكتب البعد الثالث لتصميم وتنفيذ الأعمال الفنية - هاتف وفاكس : ٣٦٠٠٥٠٦

# دراسات

مجلة فصلية بحثية محكّمة تعنى بقضايا ومشكلات الإنسان . تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر


## المحتويات

### استهلال



### اقتصاد

## دراسات



## تقييم



## اللغة



## نافذة



## الأنشطة العلمية

## استهلال

### أمة لم ولن تموت

**تحديات** عديدة ومخاطر متعددة تواجه الأمة العربية في الأمن والجغرافيا والغذاء والوجود والمياه .. لا تمنح مزيد التباطؤ والتسويف خاصة أن ترتيبات الغرب ومشاريعه المتسارعة تمس كل شعب وكل دولة وكل عاصمة .. كما تمس المعتقد والسلوك والنظام والثقافة .. ولن تمنعها الأعلام المتعددة ولا جوازات السفر المتنوعة ولا تباعد العواصم أو تخاصم الحكام وتنازع الحكومات كما لن ترجئها ولن يوقفها عند حدها التفرج الذي ينتج حتماً التفرد كما الطرائد واليوم تدق طبول الحرب وتعلو رايات الهيمنة وتصم الآذان صيحات الوعيد وبيانات التهديد من الغرب ضد العرب يتأكد بما لا يدع مجالاً للشك والتخمين أو الحدس والتنبؤ ، صدق ما نبه له وحرض عليه **قائد ثورة الفاتح العظيم** فها هم العرب يدفعون ثمن التشرذم والتقوقع والتجزئة وعدم تلبية نداءات الوحدة والقوة المتكررة ، امتهاناً وهواناً وضعفاً وشماتة الطامعين والمتفرجين ، وتمتهن كرامتهم مع مطلع كل شمس ومغيبها ، وتستباح أراضيهم وأجواؤهم وبحارهم ومقدساتهم كل يوم . يُقتل أطفالهم ونساؤهم وشيوخهم ، ويحرق زرعهم وضرعهم ، وتدمر بيوتهم فوق رؤوسهم . تفتش سفنهم ومنازلهم وقصورهم ومصانعهم . يذهب نفطهم وثرواتهم وأحلامهم وتستنزف مياههم ومقدراتهم .

**يفرض** عليهم الاستسلام والمهانة وقبول أعدائهم ، يحقق معهم كما لو فعلوا ما لم يفعلوا ويتهموا بما لم يعلنوا ويسألوا عما لا يعرفوا ويقروا بما لا يعتقدوا . لأنهم وضعوا أنفسهم في المكان الخطأ ووقفوا في الطابور الخطأ ، **اختاروا** الغفلة على اليقظة ، والضعف على القوة ، فضلوا القعود على المواجهة ، والتولي على التقدم ، اختاروا الهبوط على الصعود ، والحضيض على القمة . ولأنهم فضلوا الدولة القطرية الجهوية ، الضيقة الهزيلة المحدودة القوة والموارد عن الدولة القومية القوية المهابة المترامية الأطراف ، **اختاروا** الاحتماء بأمريكا على الاحتماء بالعروبة ، وفضلوا الاحتماء بالقصور والبوليس والأسلاك الشائكة على الاحتماء بالشارع والشعب والجماهير . اختاروا التحالف مع أمريكا على التحالف مع بعضهم ، وحراسة أمريكا عن حراسة أنفسهم ، برروا الخيانة القومية وسوغوها لضرورات المصالح الوطنية. **اختاروا** تقليد ومحاكاة الغرب عن منافسته . وفضلوا صداقته عن معاداته ورمضاءه عن الظل العربي . **اختاروا** نقل التقنية عن تطويرها وتوطينها ، فضلوا شراء المنتوج عن صناعته وإنتاجه ، اختاروا تحرير السوق على تحرير المواطن والجيوش . قدموا مصالحهم عن مصالح الناس . قبلوا عودة الاستعمار الذي طرده أجدادهم وفضلوا دم وجوههم عن دم أجدادهم ، **اختاروا** اقتفاء أثر الغرب عن اقتفاء أثر العرب ، انبهروا بما ليس عندهم ولم يبهرهم ما بين أيديهم ، نظروا إلى الغرب ولم ينظروا إلى ما تحت أقدامهم . هؤلاء هم العرب يشربون اليوم كأساً مذاقه العلقم والذل وطعمه الشماتة والمهانة ، ذكرهم على كل لسان وصورتهم في كل نشرة أخبار بما فعلوا بأنفسهم .. أسرفوا في عداواتهم وتباعدهم وتناحرهم .. وقتَّروا في تراحمهم وتقاربهم وتواجههم ، بسطوا أيديهم وقلوبهم وأوطانهم لأعدائهم . وغلوا أيديهم وقلوبهم فيما بينهم . كان يمكن أن

يكونوا قوة مؤثرة وفاعلة وأمة مهابة الجناب ، مصانة أرضها ومقدساتها .. عندها لم ولن تكن لتطأ قدم أمريكي السعودية والكويت وقطر ، ولم تكن بارجة حربية لتمر من السويس أو تتوقف في عدن ، ولا كانت طائرة تطير فوق العراق ولا جندي أمريكي يتمرغ في صحراء الكويت والأردن ولا كانت حاملة الطائرات في بحر العرب ، ولا كانت المليارات في بنوك الغرب ، ولا كان النجم الساطع ولا عاصفة الصحراء ، ولا حتى نظرة من الداخل .. أو .. المناورات ، ولا دنس حذاء شارون ساحة القدس الشريف ، ولا قبل العرب بكامب ديفيد ، وواي ريفر ، وأوسلو ، ومدريد وتنت وغيره .

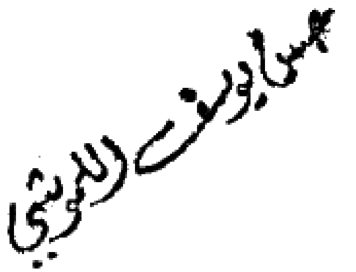
**كنا دائماً** نعلق عجزنا وفشلنا على شماعة المؤامرات ودسائس الأعداء ، لكن الحقيقة غير ذلك فلا مؤامرات الغرب على العرب ولا دسائس ومكائد الاستعمار ومصالحه - وحدها - التي تعودنا واعتدنا أن نعلق عليها عجزنا وفشلنا ويأسنا وقنوطنا ، بل تآمرنا على أنفسنا ، إذ لم يتآمر سوى العرب ضد أنفسهم وضد ثرواتهم ومستقبل أجيالهم . ولم يتآمر سوى الحكام ضد شعوبهم . تآمروا لأنهم فرطوا في فرصة ( **الوحدة** ) التي تمكنهم أن يقولوا ( **لا** ) وفرطوا في القوة التي تمكنهم من أن يقولوا ( **لا** ) ، تآمروا لأنهم كبلوا الشارع وقيدوا المبادرات الجماهيرية ، وروضوا الرفض الشعبي وزوروا إرادة الجماهير . تآمروا لأنهم رهنوا مستقبل العرب للغرب وشركاته وبنوك التسليف ، تآمروا لأنهم رهنوا الأمن العربي لجيوش الغرب وغطرسته . تآمروا لأنهم فرطوا في كل ثوابت الأمة ومقدساتها ، وتحالفوا وتعاونوا ضد أوطانهم وشعوبهم . تآمروا لأنهم تحولوا إلى "كرزايات" تفضل بطونها وعروشها على أوطانها وشعوبها .

**إننا ننبه** إلى مالم ينتبه العرب إليه وإلى ما أغفله الحكام وتعامى عنه المنفذون والمسيطرون .. إن العراق لن تكون سوى البداية وليست النهاية كما لم تكن فلسطين من قبل سوى البداية وليست النهاية وكما لم تكن ليبيا والسودان واليمن .. النهاية .. فالقطار الأمريكي الصهيوني يسعى لترتيب الوطن العربي وفق مصالحه وأهوائه وعلاقاته ، ولن تكون مكة والمدينة والرياض والرباط ... إلخ في مأمن ، كما لم تكن بغداد والقدس وطرابلس والقاهرة وبيروت وتونس والخرطوم ودمشق .. من قبل في مأمن ، إنها مسألة وقت وترتيبات تفرضها أبجديات وأولويات الصراع وتحددها ضروراته ومحاذيره ، ليس أكثر من ذلك .

**ورغم** هذه المحن المتلاحقة والمآسي المتكررة والمعاناة المستمرة فإننا واثقون من النصر ، لأننا نقف في الطابور الصحيح ؛ نراهن على الجماهير بقوتها وقدرتها وعزيمتها ، نراهن على إيقاظ الجماهير من غفوتها وسباتها وتحرير عقلها ومبادراتها وإطلاق كوامن قوتها التي ستزلزل عروش الحكام وترهب الأعداء والطامعين وتلجم الخونة والمتآمرين ، من حكام رجعيين وفاشيين وحزبيين متكلسين ومتغربين متأمركين ومستسلمين منبطحين ومجندين ماسونيين ، عملاء الغرب الصليبي الصهيوني وكل الذين فرزوا أنفسهم في طابور الأعداء .

وإلى اللقاء ..

أمين التحرير



# من محاور المجلة

- **قضايا الديمقراطية :**

**المباشرة ، النيابية ، القرار ،**

**الاستفتاء ، الشريعة ، الرقابة .**

- قضايا الاقتصاد :

الربح ، الحاجات ، الإشباع ،
الاشتراكية ، الرأسمالية .

- قضايا اجتماعية :

الدين ، القومية ، الأسرة ، القبيلة ،
الأمة .

- قضايا قومية :

الوحدة الجماهيرية ، الوحدة الاندماجية ، الوحدة بالقوة ، التكامل الاقتصادي .

# البعد العربي في الأمم المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد(*)

**د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم**
أستاذ العلوم السياسية / جامعة الفاتح

**لقد تمتع العالم العربي ومازال يتمتع بتأثير ملحوظ في السياسة الدولية منذ حصول معظم الدول العربية على استقلالها السياسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمنذ البداية ، عملت الدول العربية على زيادة تأثيرها في مجال السياسة الدولية، وذلك من خلال تنسيق سياساتها الخارجية في إطار تنظيم اقليمي تمثل في تأسيس جامعة الدول العربية في ٢٢ / ٣ / ١٩٤٥ .**

فميثاق جامعة الدول العربية يؤكد منذ البداية على أن الهدف من تأسيس الجامعة يتجسد في ، " ... توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها "(1) .

وبغض النظر عن وجود اتفاق أو عدم اتفاق بخصوص السياسة الخارجية العربية الموحدة(2)، فإنه يمكن ملاحظة اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضايا العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وإذا كانت أدبيات الموضوع قد أولت اهتماماً ملحوظاً للقضايا العربية في إطار المنظمة الدولية خلال فترة التحرر من الاستعمار ، وفترة الحرب الباردة بين القوتين العظميين ، أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً(3) ، إلا أنه يلاحظ ندرة الدراسات في هذا الشأن خلال العقد الأخير من القرن العشرين الذي شهد ويشهد ميلاد نظام عالمي جديد تختلف فيه بشكل ملحوظ قواعد اللعبة الدولية . عليه ، فإن هذه الدراسة قد جاءت لتغطي بعض العجز في أدبيات الموضوع، وذلك من خلال دراسة مجموعة المحاور التالية:

أولاً : منهجية الدراسة .
ثانياً : النظام العالمي الجديد وموقع العرب منه .

---

* تعتبر هذه الدراسة ثمرة جهود الباحث خلال اجازة التفرغ العلمي للعام الدراسي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ، حيث أن الباحث قضى حوالي ثلاث أسابيع من أجازة التفرغ العلمي ( سبتمبر ١٩٩٨ ) في مركز دراسات الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بجامعة درم - بريطانيا .

ثالثاً : القضايا العربية في الأمم المتحدة : البعد الكمي .

رابعاً : القضايا العربية في الأمم المتحدة : البعد الكيفي .

خامساً : الخلاصة والنتائج .

## أولاً : منهجية الدراسة:

تتمثل اشكالية هذه الدراسة في إثارة مجموعة التساؤلات التالية :

- هل يتسم البعد العربي في إطار الأمم المتحدة بالثبات أو عدم الاستقرار ؟
- وما هي الأسباب الكامنة وراء ثبات أو عدم ثبات القضايا العربية في إطار هيئة الأمم المتحدة ؟
- ولماذا يختلف عقد التسعينات عن غيره من العقود السالفة فيما يتعلق باهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضايا العربية ؟

عليه ، سنحاول في إطار هذه الدراسة التعريف بالبعد العربي في إطار الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات ، حيث سيتم التركيز على البعدين الكمي والكيفي للقضايا العربية التي بتت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بروز ما يعرف بالنظام العالمي الجديد .

وطالما أن هدف هذه الدراسة يتمثل في وصف وتحليل البعد العربي في إطار هيئة الأمم المتحدة ، عليه فإن الفرضية المثارة تتمثل في التالي :

" إن البعد العربي في إطار الأمم المتحدة يتأثر سلباً أو إيجاباً بتطور النظام العالمي " .

أما فيما يتعلق بالمصادر التي سيتم الاستعانة بها لإثبات مصداقية أو عدم مصداقية الفرضية السابقة ، فإنها تتمثل في نوعين من المصادر احداهما أولي(4)، والآخر ثانوي(5). أما فيما يتعلق بالقيود المفروضة على هذه الدراسة ، فإنه يمكن تلخيصها في الآتي:

1- سيتم التركيز على الجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس أن العضوية فيها متاحة لكافة الدول على قدم المساواة(6)، وبالتالي يتوقع أن تتمتع الدول العربية بتأثير ملحوظ في هذا الجهاز الأهم .

2- إن الفترة الزمنية التي سيتم التركيز عليها في إطار هذه الدراسة ستغطي السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ ، على اعتبار أن نهاية عام ١٩٩٠ وبداية عام ١٩٩١ قد شهد الإعلان عن ميلاد نظام عالمي جديد ، وإن عام ١٩٩٧ هو الفترة الزمنية التي يتوقف عندها مصدر بيانات هذه الدراسة .

3- إن محاولة فهم البعد العربي في إطار الأمم المتحدة لا يمكن أن يتم إلا في إطار تبني منهج مقارن يأخذ في الحسبان التأثير الملحوظ الذي تتمتع به جماعات إقليمية أخرى ، مثل الجماعة الأفريقية ، والتكتل الأسيوي ، وتنظيم دول أمريكا اللاتينية .

## ثانياً: النظام العالمي الجديد وموقع العرب منه:

لقد واكب ميلاد النظام العالمي الجديد اندلاع أزمة الخليج الثانية في اغسطس عام ١٩٩٠ ، وبالتالي يلاحظ أن العالم العربي قد شهد اللمسات الأولى في تشكل وتطور العلاقات الدولية المعاصرة . وبالرغم من اختلاف وجهات النظر حول مفهوم النظام العالمي الجديد ، حيث تتراوح الآراء ما بين مؤيد (7) ، أو رافض(8)، إلا أنه يلاحظ أن أدبيات الموضوع العربية تؤكد على الآثار السلبية لأزمة الخليج الثانية على مفهوم الأمن القومي العربي(9)، إلى جانب أن هذه الأزمة قد تسببت في حدوث انقسامات ليس فقط بين الحكومات العربية ، ولكن أيضاً أن هذه الانقسامات قد امتدت أيضاً إلى الجماهير العربية(10).

وإذا كان النظام العربي يعتبر مصدراً لأزمة الخليج(11)، فإنه من المتوقع أن تحظى القضايا

العربية باهتمام النظام العالمي ، لاسيما موقف هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة . وطالما أن محور تركيز هذه الدراسة ينصب على الجمعية العامة للأمم المتحدة على أساس أن عضويتها متاحة لكافة الدول على قدم المساواة ، عليه .. فإنه سيتم وصف وتحليل القضايا العربية في إطار الجمعية العامة في السنوات السبع الأولى من تاريخ ميلاد النظام العالمي الجديد .

## ثالثاً: القضايا العربية في الأمم المتحدة : البعد الكمي:

لا شك أن الأمم المتحدة قد أولت اهتماماً ملحوظاً للقضايا العربية وغيرها من قضايا التحرر الوطني لبقية الدول النامية ، لاسيما وأن الأهداف التي تسعى المنظمة الدولية إلى تحقيقها تتمشى وذلك . فالأهداف التي تعمل هيئة الأمم المتحدة على تحقيقها تتجسد في التالي(12):

1- حفظ السلم والأمن الدوليين .
2- انماء العلاقات الودية بين الدول والشعوب على أساس مبدأ المساواة في الحقوق ومبدأ حق تقرير المصير .
3- تحقيق التعاون الدولي بقصد حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية.
4- جعل هيئة الأمم المتحد مرجعاً لتنسيق أعمال الدول حتى يمكن تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة الدولية إلى تحقيقها .

وتشير أدبيات الأمم المتحدة إلى أن المنظمة الدولية قد أولت اهتماماً ملحوظاً للعديد من القضايا التي تهم مثلاً دول رابطة الكومنولث(The Commonwealth)(13)،أو الدول الاسكندنافية ( The Scandinavian Countries )(14)، أو الدول الأفرو- أسيوية (The Afro-Asian States)(15)،أو الدول الأفريقية ( The African States )(16)، أو الدول العربية ( The Arab States)(17)،أو دول أمريكا اللاتينية ( The Latin American Countries)(18).

وطالما أن محور اهتمام هذه الدراسة ينصب على وصف وتحليل البعد العربي في إطار الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات ، عليه فقد تم تطوير الجدول (١) ، لكي نتعرف إلى معدل القضايا العربية إلى جملة القضايا التي تم البت فيها في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ .

ومن خلال تفحص بيانات الجدول (١) يمكن إبداء مجموعة الملاحظات التالية:

1) إن مستوى اهتمام الأمم المتحدة بالقضايا العربية قد زاد بشكل ملحوظ لاسيما منذ بروز النظام العالمي الجديد ، حيث يلاحظ وجود زيادة ملموسة في هذا الشأن خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ . فبينما كان معدل القضايا العربية إلى إجمالي القضايا التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ حوالي ٩,٥% ، يلاحظ أن هذا المعدل قد زاد عام ١٩٩٧ بحيث وصل إلى ١٣,٩% .

أما لو قارنا بيانات الجدول(١) بالجدول(٢)، لأمكننا ملاحظة معدل الزيادة خلال السنوات ١٩٥٦ - ١٩٨١ ، حيث وصل هذا المعدل إلى مناقشة الجمعية العامة لتسع قضايا سنوياً . لكن بيانات الجدول (١) تشير بدورها إلى أن معدل الزيادة السنوي خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ قد وصل إلى ١٢ قضية ، عليه يلاحظ أن نسبة الزيادة في الفترة الثانية بالنسبة إلى السنوات الأولى المشار إليها في الجدول (٢) قد وصل إلى ٢٥% . أما لو قارنا معدل مناقشة الجمعية العامة للقضايا العربية خلال السنوات ١٩٥٦ - ١٩٦١، بالنسبة إلى السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ لأمكننا ملاحظة أن هذا المعدل يصل إلى ٤ : ١٢ .

يتضح مما سبق ، أن اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضايا العربية قد زاد بشكل ملموس في إطار النظام العالمي الجديد ، حيث يلاحظ

## جدول (١)

### معدل القضايا العربية إلى الجماعات الاقليمية الأخرى خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧

| الجماعات الاقليمية / السنوات | الدول العربية | | الدول الإفريقية | | أمريكا اللاتينية | | آسيا | | إجمالي القضايا الكلية (*) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | % | العدد | % | العدد | % | العدد | % | |
| 1991 | 12 | %5.9 | 6 | %2.9 | 2 | %1.0 | 8 | %3.9 | 204 |
| 1992 | 9 | %4.8 | 6 | %3.2 | 3 | %1.6 | 3 | %1.6 | 187 |
| 1993 | 9 | %5.5 | 10 | %6.1 | 8 | %4.8 | 3 | %1.8 | 165 |
| 1994 | 13 | %7.5 | 9 | %5.2 | 6 | %3.5 | 4 | %2.3 | 173 |
| 1995 | 3 | %11.1 | 2 | %7.4 | 3 | %11.1 | 1 | %3.7 | 27 |
| 1996 | 24 | %12.8 | 8 | %4.3 | 10 | %5.3 | 4 | %2.1 | 187 |
| 1997 | 16 | %13.9 | 2 | %1.7 | 5 | %4.3 | 1 | %0.87 | 115 |
| الإجمالي | 86 | %8.1 | 43 | %4.1 | 37 | %3.5 | 24 | %2.7 | 1058 |

Data Source:
Gopher : // Un. Org: 70/11/ga/recs/46

تمثل الأرقام بهذا العمود إجمالي القضايا الكلية التي ناقشتها الجمعية العامة ، بما في ذلك القضايا ذات البعد الإقليمي .

## جدول (٢)

### معدل مناقشة القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٥٦- ١٩٨١

| نمط القضايا / فترات زمنية | قضايا عربية | قضايا أفريقية | إجمالي القضايا |
|---|---|---|---|
| 1961 - 1956 | 25<br>%9.4 | 40<br>%15 | 266 |
| 1971 - 1962 | 41<br>%7.6 | 95<br>%17.5 | 542 |
| 1974 - 1972 | 54<br>%9.0 | 72<br>%12 | 599 |
| 1981 - 1978 | 92<br>%8.9 | 92<br>%8.9 | 485 |
| الإجمالي<br>المعدل السنوي | 212<br>%9 | 299<br>%13 | |

Data Source:
Mustafa A. Abulgasem, " The voting Bohavior of the Afro - Arab States in the Ceneral Assembly of the United Nations In the period 1956 - 1984,: ( Unpublished Ph. D. Dissertation: Tulane University, 1985), pp. 317 - 318 , 488.

ارتفاع معدل القضايا العربية في أجندة القضايا التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٦.

2) باستثناء عام ١٩٩٢ ، يلاحظ أن بيانات الجدول (١) تشير إلى وجود زيادة تدريجية في معدل القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ . فبينما كانت النسبة عام ١٩٩٢ ٤,٨% ، يلاحظ أنها ارتفعت إلى ٥,٥% ثم إلى ٧,٥% ، ١١,١% ، ١٢,٨% ، ١٣,٩% في السنوات ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ على التوالي .

3) إذا أخذنا في الاعتبار أن معدل عضوية الدول العربية إلى بقية أعضاء الأمم المتحدة الآخرين يصل إلى حوالي ١٠% ، وإن معدل القضايا العربية إلى القضايا الأخرى التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ قد وصل إلى ٨,١% ، فإنه يمكن القول بأن القضايا العربية تحظى باهتمام ملحوظ من قبل المنظمة الدولية نظراً لتقارب النسبتين المشار إليهما . ويمكن التدليل على ذلك مثلاً من خلال مقارنة نسبة عضوية جماعات اقليمية أخرى إلى القضايا التي ناقشتها الجمعية العامة .

فبيانات الجدول (١) تؤكد مثلاً على أنه بينما يصل معدل القضايا الأفريقية التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ لا تتعدى (٤,١%) ، يلاحظ أن معدل عضوية الدول الأفريقية إلى بقية أعضاء هيئة الأمم المتحدة يصل إلى حوالي ٢٥% . وحتى لو تمت إضافة القضايا العربية - الأفريقية ، مثل قضية الصحراء الغربية والسودان ( انظر الجدول ٣ ) ، إلى القضايا الإفريقية ، فإن المعدل لن يزيد عن ٥% . كما أن تفحص بيانات الجدول (١) تشير أيضاً إلى عدم وجود توافق بين نسبة عضوية دول أمريكا اللاتينية أو الدول الأسيوية إلى بقية أعضاء هيئة الأمم المتحدة ، ومعدل القضايا اللاتينية أو الأسيوية التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ . إذن ، فبيانات الجدول (١) تؤكد على مدى اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالقضايا العربية ، وهذا اهتمام لم تحظ به جماعات إقليمية أخرى ، مثل الجماعات الإفريقية ، واللاتينية ، والأسيوية .

## رابعاً : القضايا العربية في الأمم المتحدة: البعد الكيفي:

إن دراسة البعد العربي في الأمم المتحدة لا يقتصر على البعد الكمي ، ولكنه يمتد ليشمل أيضاً البعد الكيفي الذي يعتبر محوراً لاهتمام هذا الجزء من الدراسة . وإذا كان البعد الكمي يهتم بوصف البعد العربي في الأمم المتحدة ، فإنه يمكن التأكيد على أن البعد الكيفي يركز بدوره على تحليل وتجزئة موضوع الدراسة لكي يتم استيعاب الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة .

وللوقوف على نوعية القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩١-١٩٩٧ ، فإنه يمكن إبداء مجموعة الملاحظات التالية على بيانات الجدول (٣) :

1) تتسم القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة بالتنوع ، عليه يلاحظ أن القضايا العربية تمتد لتشمل قضايا تتعلق بـ :
   أ) الصراع العربي - الاسرائيلي .
   ب) القضية الفلسطينية .
   ج) التعاون بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة .
   د) أزمة الخليج الثانية وتداعياتها .
   هـ) الصحراء الغربية .
   و) السودان .
   ز) اليمن .
   ح) الصومال

**جدول (٣)**
**نوعية القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة**
**للأمم المتحدة في السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧**

| | الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية | التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة | العراق | الصحراء الغربية | السودان | اليمن | الصومال | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1991 | 6<br>%50 | 1<br>%8.3 | 2<br>%16.8 | 1<br>%8.3 | 1<br>%8.3 | 1<br>%8.3 | 0<br>%0 | 12<br>%13.9 |
| 1992 | 5<br>%55.6 | 1<br>%11.1 | 2<br>%22.2 | 0<br>%0 | 1<br>%11.1 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 9<br>%10.5 |
| 1993 | 4<br>%44.5 | 1<br>%11.1 | 1<br>%11.1 | 0<br>%0 | 1<br>%11.1 | 1<br>%11.1 | 1<br>%11.1 | 9<br>%10.5 |
| 1994 | 11<br>%84.6 | 1<br>%7.7 | 0<br>%0 | 1<br>%7.7 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 13<br>%15.1 |
| 1995 | 2<br>%66.6 | 1<br>%33.4 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 3<br>%3.5 |
| 1996 | 20<br>%83.3 | 1<br>%4.2 | 1<br>%4.2 | 2<br>%8.3 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 24<br>%27.9 |
| 1997 | 15<br>%93.8 | 1<br>%6.2 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 0<br>%0 | 15<br>%18.6 |
| | 63<br>%73.3 | 7<br>%8.1 | 6<br>%7.0 | 4<br>%4.6 | 3<br>%3.5 | 2<br>%2.3 | 1<br>%1.2 | 86<br>%100 |

Data Source:
Same as Table : (1)

2) بالرغم من تنوع القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ ، إلا أن بيانات الجدول (٣) تؤكد على أن قضية العرب الأولى ، متمثلة في الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، مازالت تحظى باهتمام ملحوظ من قبل المنظمة الدولية . عليه ، يلاحظ أن معدل هذه القضية إلى بقية القضايا العربية الأخرى التي ناقشتها الجمعية العامة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ قد وصل إلى ٧٣,٣% .

أما لو أمعنا النظر في جزئيات قضية العرب الأولى ، لأمكننا ملاحظة مدى تنوعها ، حيث أن هذه القضية تمتد لتشمل مجموعة القضايا الفرعية التالية :

أ ) القضية الفلسطينية[19]، والانتفاضة[20]، وتقديم مساعدات للشعب الفلسطيني[21]، وجهاز الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين[22]، وانتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني[23]، ومشكلة الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة[24]، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[25]، وممارسته لحقوقه الشرعية[26]، والتأكيد على الحل السلمي للقضية الفلسطينية[27]،

ووضع القدس[28]، ومسألة تقديم العون إلى اللاجئين الفلسطينيين[29]، وتقديم الهبات والمنح الدراسية للفلسطينيين[30]، وتأسيس جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين[31]، وتأسيس برنامج معلومات خاص عن القضية الفلسطينية[32]، ووضع وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين نتيجة لحرب يونيو ١٩٦٧ [33]، وتطبيق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة[34].

ب) عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط[35]، والوضع في الشرق الأوسط[36]، وخطورة برنامج التسلح النووي الاسرائيلي[37]، ومسار العملية السلمية في الشرق الأوسط[38]، وتأسيس منطقة منزوعة من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[39]، ومخاطر انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط[40]، ودعم وتقوية الأمن والتعاون في الشرق الأوسط[41]، الاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان السورية[42].

يتضح من استعراض نوعية القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي مجموعة الملاحظات التالية :

أ - تمتع الدول العربية بتأثير ملحوظ في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نظراً للمكانة الجيوسياسية التي يتمتع بها العالم العربي من ناحية ، ونظراً للتأييد الذي تحظى به قضية العرب الأولى بين الدول النامية بشكل خاص والدول الأخرى بشكل عام من ناحية أخرى . ولا يعني ذلك بالضرورة أن الدول العربية تتمتع بنفس التأثير في بقية أجهزة الأمم المتحدة ، حيث أن تمتع الدول الخمس الكبرى ، لاسيما الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة بحق النقض أو الفيتو ( The veto Power ) ، نتج عنه في كثير من الأحيان استخدام هذا الحق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ضد المصالح العربية[43].

ب- إن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت وما زالت وستظل بمثابة منبر أو برلمان تتاح فيه الفرصة للدول بأن تعبر عن آرائها على أساس مبدأ المساواة في السيادة[44]. عليه ، فإن الدول العربية وبقية الدول النامية استخدمت بشكل عقلاني الجمعية العامة لخدمة أغراضها وتحقيق مصالحها، لاسيما وأن القرارات أو التوصيات التي تصدرها الجمعية العامة تعبر عن إجماع دولي وإرادة دولية[45].

جـ- إن عملية التحالفات ( Alliances ) في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تتسم بالثبات نتيجة لتغيير الظروف البيئية المحيطة ، ومن أمثلة ذلك نجاح التحالف الأمريكي - الإسرائيلي في الحصول على تأييد العديد من الدول النامية بقصد إلغاء القرار الذي يصف الصهيونية بالعنصرية ، فنتيجة للدعم الذي تحصل عليه التحالف الأمريكي - الإسرائيلي ، أصدرت الجمعية العامة قراراً يؤكد على عدم وصف الصهيونية بالعنصرية[46].

3) تؤكد بيانات الجدول (٣) على أن التنسيق والتعاون بين منظمة العرب الاقليمية ، أي جامعة الدول العربية ، وهيئة الأمم المتحدة يتسم بالاستمرارية ، عليه فقد وصل معدل هذه القضية إلى ٨,١% ، ويتم التنسيق والتعاون بين منظمة العرب الاقليمية والمنظمة الدولية عن طريق مكتب جامعة الدول العربية في نيويورك وغيرها من أجهزة الجامعة ذات العلاقة .

وتتمثل وظائف مكتب جامعة الدول العربية في نيويورك في الآتي[47]:

أ ) تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بأهداف ونشاطات جامعة الدول العربية . ولتحقيق ذلك يقوم مكتب جامعة الدول

العربية في نيويورك بتوفير النشرات وغيرها من المنشورات التي تصدرها الجامعة ، إلى جانب تشجيعه لأي دراسات ومؤلفات تخدم القضايا العربية سواء من قبل مؤلفين عرب أو أجانب . ولضمان تحقيق هذه الوظيفة تم إنشاء مركز المعلومات العربية . حيث قام هذا المركز بنشر عدة نشرات تعرف بالقضايا التي تحظى بأولويات جامعة الدول العربية .

ب) محاولة الوقوف على أسباب تعثر عملية التنمية في البلدان العربية وبقية الدول النامية من ناحية ، والعمل على تضييق هوة التخلف بين الدول المتقدمة والنامية عن طريق تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ في الحسبان بمصالح الدول النامية من ناحية أخرى .

جـ) ممارسة نشاطات تخدم المصالح العربية في إطار هيئة الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق عقد اجتماعات للوفود العربية قبل عملية التصويت في الجمعية العامة من جانب ، وعن طريق الاتصال بالدول والأجهزة الأخرى للحصول على تأييد للقضايا العربية من جانب آخر. فمكتب جامعة الدول العربية في نيويورك يعتبر إذن أداة فعالة للتنسيق والتعاون ليس فقط بين الدول العربية ، ولكن يعتبر أيضاً أداة للتنسيق والتعاون مع المنظمة الدولية .

4) بالرغم من أن أزمة الخليج الثانية وما نتج عنها من حرب الخليج الثانية خلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ قد تمت معالجتهما من قبل مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[48]، إلا أن سجلات التصويت تؤكد أيضاً على أن الجمعية العامة قد تعاملت مع هذه المسألة . فبيانات الجدول (٣) تشير إلى أن معدل الأزمة العراقية وتداعياتها قد وصل إلى ٧% ، وتشمل القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة في هذا الخصوص مايلي:

أ ) وضع حقوق الإنسان في العراق[49].

ب) تمويل عمليات الأمم المتحدة في العراق[50].

فميثاق الأمم المتحدة يخول الجمعية العامة البت في المسائل التي تتعارض وأهداف الأمم المتحدة[51]، لاسيما ما يتعلق بتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً[52]، كما أن الجمعية العامة مخولة بحكم الميثاق بأن تصدر قرارات تتعلق بالميزانية وتمويل نشاطات الأمم المتحدة[53]. عليه ، يلاحظ أن القرارات التي أصدرتها الجمعية بشأن أزمة وحرب الخليج تتعلق بالوضع الإنساني وتمويل عمليات الأمم المتحدة ، وإن القرارات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين قد صدرت من قبل مجلس الأمن[54].

5) كما أن قضية الصحراء الغربية حظيت باهتمام الجمعية العامة ، وبالتالي فإن بيانات الجدول (٣) تشير إلى أن معدل هذه القضية قد وصل إلى ٤,٦ %[55]. فتمشياً مع إقرار ميثاق الأمم المتحدة لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[56]، اتفقت الأطراف المعنية في قضية الصحراء الغربية على إجراء استفتاء تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة يقرر بموجبه الشعب الصحراوي مصيره .

6) ويلاحظ أخيراً بأن بيانات الجدول (٣) تشير إلى قضايا عربية أخرى تتعلق بتقديم مساعدات عاجلة إلى ضحايا الحرب الأهلية في السودان[57]، واليمن[58]، وقضية حقوق الإنسان في السودان[59]، والصومال[60]، ولقد وصل إجمالي معدل هذه القضايا إلى ٧% .

## الخلاصة والنتائج

إن اهتمام الجمعية العامة بالقضايا العربية ، لاسيما قضية العرب الأولى متمثلة في الصراع العربي - الاسرائيلي والقضية الفلسطينية يعود دوماً إلى بروز المنظمة الدولية عام ١٩٤٥ . وطالما أن هناك دراسات عديدة غطت موضوع هذه الدراسة خلال فترة الحرب الباردة وفترة الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً ، عليه فإن هذه الدراسة هدفت إلى تغطية فترة عقد التسعينات من هذا القرن ، وهي فترة لم تنل حقها من الدراسة الوافية نظراً لأننا مازلنا نعاني من آثارها السلبية والإيجابية حتى الآن .

ونظراً للأهمية الجيو- سياسية للعالم العربي عبر الزمن ، فقد استمر اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقضايا العربية خلال مراحل الحرب الباردة ، والوفاق الدولي ، والنظام العالمي الجديد . وتؤكد بيانات هذه الدراسة إلى حد كبير ، إلى أن اهتمام الجمعية العامة بالقضايا العربية خلال السنوات السبعة من عقد التسعينات ، وهي الفترة التي شهدت ميلاد ما يعرف بالنظام العالمي الجديد ، قد زاد بشكل ملحوظ ، حيث زاد المعدل السنوي للقضايا العربية التي بتت فيها الجمعية العامة من (٩) قضايا خلال السنوات ١٩٥٦ - ١٩٨١ إلى (١٢) قضية خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ . أما على صعيد البعد الكيفي ، فإن بيانات هذه الدراسة تؤكد على تنوع القضايا العربية التي تعاملت معها الجمعية العامة ، وهي قضايا شملت إلى جانب قضية العرب الأولى التي استحوذت على ٧٣,٣% ، قضايا أخرى مثل التعاون بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ، وأزمة الخليج الثانية وتداعياتها ، والصحراء الغربية وغيرها من القضايا الآنية الأخرى .

وطالما أن أكثر من ثلثي القضايا العربية التي نظرت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة تتعلق بقضية العرب الأولى ، متمثلة في الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية الفلسطينية( ٧٣,٣% )، فإنه من المتوقع أن يظل معدل استعراض القضايا العربية في إطار الجمعية العامة في حالة نجاح أو تعثر الجهود السلمية ، لاسيما بعد تشكيل حكومة اريل شارون اليمينية المتطرفة. فتأسيس الدولة الفلسطينية وتطبيع العلاقات بين اسرائيل وسوريا ، وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، لاسيما هضبة الجولان وجنوب لبنان ، ونجاح جهود الشراكة الأوروبية - المتوسطية تعتبر عواملاً إيجابية ستقلل من حدة التوتر والصراع في منطقة الشرق الأوسط .

أما في حالة فشل الجهود السلمية على المستويين الفلسطيني والعربي لسبب أو لآخر ، فإنه من المتوقع أن يستمر استعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقضايا العربية ، لاسيما قضية العرب الأولى .

يتضح مما سبق ، أن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تؤكد على مصداقية الفرضية المثارة ، والمتمثلة في الإشارة إلى أن البعد العربي في إطار الأمم المتحدة يتأثر سلباً أو إيجاباً بتطور النظام العالمي . فالنظام العالمي الجديد يولي القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي اهتماماً ملحوظاً من خلال مشاركة القوى الفاعلة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ، وجمهورية روسيا الاتحادية في العملية السلمية ، التي نتج عنها التوقيع على اتفاق اوسلو واتفاق وواي ريفر وشرم الشيخ. كما أن إنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي الجديد قد أثر سلباً على العالم العربي ، حيث أن الولايات المتحدة تدعم الإرهاب الإسرائيلي ضد مقاومة الشعب الفلسطيني المشروعة منذ اندلاع الانتفاضة في أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي ، الأمر الذي نتج عنه استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة ككل .

## الهوامش

(1) ميثاق جامعة الدول العربية ، المادة (٢) .

(2) انظر في هذا الخصوص للمؤلف :

" السياسة الخارجية العربية الموحدة : الواقع والطموح " ، شؤون عربية 69 ، ( مارس ١٩٩٢ ) : ٧٩ - ٩٩ .

(3) انظر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر :

Jeffrey S. Milstein, " Arab and Israeli voting in the United Nations on Soviet - American Issues, ( New Haven: NTIS, 1971), and Kurt walheim. " The United Nations: The Taraished Image," Foreign Affairs 63 ( Fall 1984 ) : 93 - 107.

(4) تتمثل المصادر الأولية التي تعتمد عليها هذه الدراسة في وثائق الأمم المتحدة ، لاسيما القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة خلال السنوات ١٩٩١ - ١٩٩٧ ، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة في نفس الفترة . ولقد تم الحصول على هذه الوثائق من خلال شبكة الانترنيت تحت العنوان التالي:

. Gopher: // gopher. Unorg:70/11/ga/recs/46

(5) تشمل المصادر الثانوية لهذه الدراسة المقالات والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة باللغتين العربية والانجليزية .

(6) تؤكد المادة ٩ / ١ من ميثاق الأمم المتحدة على أن : " تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء الأمم المتحدة " .

(7) انظر في هذا الشأن مثلاً : المختار مطيع ، " محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد وموقع العرب منه ، " الوحدة . السنة ٨ ، العدد ٩٠ ( مارس ١٩٩٢ ) : ١٦ - ٢٤ .

(8) انظر في هذا الشأن : مختار عزيز ووجيه كوتراني ، " القطبية العالمية والهيمنة على منابع النفط " ، مستقبل العالم الاسلامي العدد ١ ( شتاء ١٩٩١ ) : ١١١ - ١٤٠ .

ويلاحظ أيضاً وجود فريق ثالث يتسم بالاعتدال حول هذا الموضوع ، حيث يلاحظ أن أنصار هذا الرأي يؤكدون على أن النظام العالمي مازال في طور البلورة والتشكيل وأن معالمه لم تتضح بعد بشكل قاطع ، ولمزيد من التفاصيل عن هذا الرأي انظر في : ياسين العيوطي ، " أفريقيا في عالم ما بعد الحرب الباردة " ، السياسة الدولية . العدد ١٠٦ ( اكتوبر ١٩٩١ ) : ٢٦ - ٣٤ .

(9) عبد المنعم المشاط ، " أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي " ، مجلة العلوم الاجتماعية . العدد ٣ ، ٤ ( خريف / شتاء ١٩٩٣ ) : ٧ - ٣٥ ، في ص ٨ .

(10) أحمد يوسف أحمد ، " النظام العربي وأزمة الخليج " ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٣ ، ٤ ( خريف / شتاء ١٩٩١ ) : ٧ - ٢٨ ، في ص ٢٠ .

(11) المصدر السابق ، ص ٨ .

(12) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ١ .

Gwendolen M. Carter, " The Commonweath in the United Nations, " (13)
International Organization 4 ( May 1950 ) : 247 - 260. (14)

Tormod Svennevig, " The Scandinavian Bloc in the United Nations", Social Research 22 ( Spring 1955): 39 - 56. (15)

Jon F. Triska, and Howard E. Koch, " Asian - African Coalition and International Organization: Third Force or Collective Importance? ", Review of Politics 21 (April 1959) : 417 - 455. (16)

Andrew S. Cohen, " The New African and the United Nations", International Affairs 36 ( October 1960): 476 - 488. (17)

(18) Elias Sam'o , " The Arab States in the Nations: A study of voting Behavior " (Ph. D Dissertation, The American University, 1967).
William Cornelius, " The Latin American Bloc in the United Nations" , <u>Journal of Inter - American Studies</u> ( July 1961 ): 419 - 435.

(19) UNGA/Res/46/74, UNGA/47/64, UNGA/48/158, .

(20) UNGA/Res/46/76 .

(21) UNGA/Res/46/201, UNGA/Res/51/150, UNGA/Res/52/170 .

(22) UNGA/Res/47/69, UNGA/Res/52/58 .

(23) UNGA/Res/49/36, UNGA/Res/151/134 .

(24) UNGA/Res/149/132, UNGA/Res/51/133, UNGA/Res/51/223 .

(25) UNGA/Res/49/149, UNGA/Res/51/82, UNGA/Res/52/114 .

(26) UNGA/Res/51/23 .

(27) UNGA/Res/51/26, UNGA/Res/52/52 .

(28) UNGA/Res/51/27, UNGA/Res/52/53 .

(29) UNGA/Res/51/124, UNGA/Res/51/128 .

(30) UNGA/Res/51/127 .

(31) UNGA/Res/51/130 .

(32) UNGA/Res/52/51 .

(33) UNGA/Res/52/59 .

(34) UNGA/Res/52/65 .

(35) UNGA/46/75 .

(36) UNGA/Res/46/82, UNGA/Res/47/63, URes/NGA/Res/48/59 .

(37) UNGA/Res/47/55, UNGA/Res/48/78 .

(38) UNGA/Res/48/58, UNGA/Res/49/88, UNGA/Res/50/52 .

(39) UNGA/Res/49/71, UNGA/Res/52/41 .

(40) UNGA/Res/49/78, UNGA/Res/51/48 .

(41) UNGA/Res/48/81, UNGA/Res/51/50 .

(42) UNGA/Res/51/28, UNGA/Res/51/135, UNGA/Res/52/54, UNGA/Res/52/68 .

(43) لقد استخدمت مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض أو الفيتو مرتين خلال عام ١٩٩٧ في إطار مجلس الأمن خلال عملية التصويت على مشروعي قرارين يتعلقان بالأراضي العربية المحتلة وذلك تضامناً مع موقف الحكومة الاسرائيلية المنافي لمبادئ وقواعد القانون الدولي . انظر في هذا الشأن :

UNSC , Draft Res., 1997/199/S/Pv. 3747 of 7/3/1997

UNSC , Draft Res., 1997/241/S/Pv. 3756 of 21/3/1997 .

(44) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ١ / ٢ .

(45) انظر في هذا الشأن :

Inis L. Claude, Swords Into Plow Shares: The Problems and Progress of International Organization ( New York : Random House, 1971 ), pp. 175 - 181.

(46) لقد أيد القرار رقم ( ٣٣٧٩ ) ١١١ دولة ، وعارضه ٢٥ من بينها ١٣ دولة عربية ، وامتنعت ١٣ دولة عن التصويت ، وتغيب عن عملية التصويت ١٧ دولة من بينها ٦ دول عربية ولمزيد من التفاصيل انظر في : عبد الرحمن صادي ، " الغاء القرار ٣٣٧٩ بين العنصرية والصهيونية والتغيرات العربية " ، الوحدة 90 (مارس ١٩٩٢ ) : ٧٥ - ٨٠ .

(47) See In this regard for the author:

Mustafa A. Abulgasem, " The voting Behavior of the Afro - Arab States in the General Assembly of the United Nations in the period 1956 - 1981, " (Unpublished Ph. D. Disserations: Tulane University, 1985 ), pp. 102 - 105

(48) انظر في هذا الشأن للمؤلف :

" علاقات التفاعل بين أعضاء مجلس الأمن في إطار النظام العالمي الجديد : حالة أزمة وحرب الخليج ، " المستقبل العربي " 168 (فبراير ١٩٩٣ ) : ٧١ - ٨٧ .

(49) UNGA / Res /46/ 134, UNGA / Res /48/ 144, UNGA / Res /51/ 106 .

(50) UNGA / Res /46/ 197, UNGA / Res /47/ 206, UNGA / Res /47/ 208 .

(51) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ١٤ .

(52) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ١ ، والمادة ١٣/ب .

(53) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ١٧ .

(54) ميثاق الأمم المتحدة المواد من ٣٩ - ٥١ .

(55) انظر في هذا الشأن القرارات :

UNGA / Res /46/ 67, UNGA / Res /49/ 44, UNGA / Res /51/ 43 .

(56) ميثاق الأمم المتحدة ، المادة ١ / ٢ .

(57) UNGA / Res /46/ 178 .

(58) UNGA / Res /46/ 179, UNGA / Res /48/ 195 .

(59) UNGA / Res /48/ 147 .

(60) UNGA / Res /48/ 146 .

# حرية التعبير والنشاط الإعلامي في الكتاب الأخضر

**د. عابدين الدردير الشريف**
أستاذ مشارك/ قسم الإعلام كلية الآداب
جامعة قاريونس/ بنغازي

**في هذه الدراسة نعتمد إلى حد كبير على عدة وثائق يأتي في مقدمتها الكتاب الأخضر بفصوله الثلاث وكذلك الشروح التي نشرت فيما بعد حوله ، كذلك السجل القومي الذي يحتوي على خطب وأحاديث وتصريحات وتعليقات القائد والمفكر معمر القذافي ، ويظهر إدراك أهمية الصحافة (الإعلام) في الجزء الذي خصصه المفكر معمر القذافي في الفصل الأول من الكتاب الأخضر ويؤكد على أهميتها في مختلف المجتمعات سواء كانت متطورة أو في مرحلة التطور والنمو.**

والواقع أن مشكلة الصحافة (الإعلام) هي إحدى المشاكل الرئيسة التي واجهت وتواجه الشعوب والحكومات على حد سواء في كل زمان وفي كل مكان على اختلاف آرائهم ومواقفهم ومناهجهم وأنظمتهم السياسية .

انطلاقاً من أن الإعلام عامل مهم من عوامل بناء المجتمعات وعنصر أساسي في تكوين وتوجيه الرأي العام ، فإن المفكر معمر القذافي نجده يختلف في جوانب عدة عن الآخرين في نظرتهم للإعلام من حيث الملكية والتمويل والإدارة واستخدام الإعلام كوسائل للتعبير نيابة عن الشعب . فهو يرى أن الفرد في أي مجتمع لا يمكنه أن يعبر في صحيفة يمتلكها شخصياً عن رأي الآخرين . وإن إمتلاك أي مؤسسة صحافية يتعارض تماماً مع الديمقراطية الحقيقية المباشرة والتي تنص على أن يمتلك كل فرد مقدراته الحياتية في كل المجالات دون نيابة ، وبالتالي لا يجوز أن يحتكر أو يدعي توجيه الرأي العام والتعبير نيابة عنه بل هو في أحسن الأحوال يعبر عن آرائه أو عن آراء فئة واحدة من فئات الشعب التي ينتمي إليها ويؤكد المفكر معمر القذافي إن السلطة الديمقراطية الحقيقية ليست سلطة فرد واحد بل سلطة شعب بكامله ، إذاً منطقياً وديمقراطياً ، الإعلام في بلد ديمقراطي حقيقي لا يجوز أن يكون حكراً لأفراد أو تنظيمات أياً كان نوعها بل يجب أن يكون وسيلة تعبير لجميع فئات الشعب حيث يبرز آراءهم ويخدم مواقفها ومصالحها(1).

وهذا لا يتأتى إلا إذا كان الإعلام ملكاً للمؤتمرات الشعبية الأساسية صاحبة القرار التي

يتســـــــع مجالها لمختلف الأراء والأفكار مهما اختلفت ويكون لديهم مجال أوسع للنقد والحوار الحر والصريح وتقبل النقاش بدون قيد أو شرط على اعتبـــار أنها تتكون من أفراد المجتمع ككل بدون إستثناء . ولهذا ترتبط مشكلة الصحافة (الإعلام) إرتباطاً جذرياً بالحرية فلا تحل مشكلة الصحافة والحرية مقيدة من قبل السلطة الحاكمة أو من قبل مجموعات أخرى .

النظام الشعبـــي الجماهيري الديمقـــراطي المباشر بناء متماسك كل حجرة فيه مبنية على ما تحتها إبتداء من المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط والنقابات المهنية إلى أن تلتقي كلها في جلسة مؤتمر الشعب العام . وبالتالي نستنتج من العرض السابق ربط المفكر معمر القذافي بين حرية الإعلام وحرية المجتمع وإن حرية الأول لا تتحقق إلا أذا تحققت حرية الثاني أي أن الإعلام ومشاكله وليد مشكلة الديمقراطية ، وهذا يعني أن المفكر معمر القذافي إنتبـــه إلى حـــرية الإعلام ولم يخلطها بحـــرية الإعلاميين وهذا طبـــيعي جداً لأن للإعلام أهمية قصوى في عصرنا الحالي خصوصاً مع التطور التكنولوجي في عصر العولمة ، وهذا يعني وكما أكد المفكر معمر القـــذافي إن تحقـــيق الســـلطة الشعبية ومجتمع الشركاء لا أجراء لا يتأتى دون أن يوجد بـه إعلام حـر نابـع من سـلطة الشـعب ومجتمع الشــــركاء ومعبـــر عنهما ومواكب لها وبدونه نكون قد تركنا ثغرة في النظام الجماهيري قد تكون نقطة إنطلاق تساهم في إنتكاسته ولهذا لابـــــد أن يكون الإعلام شعبـــــياً في كل أموره ومؤسساته وإدارته وتمويله والتخطيط والبرمجة له وصولاً إلى ملكيته .

كما هو معروف يوجد في عالمنا اليوم الإعلام الرســمي أو الحــكومي والإعلام الخاص ســـواء الــذي يخـص مجموعــة معينــة مــن الأفـراد أو تنظيمات أو جمعيات أو أحزاب ... إلخ .

في هذه الدراســة ســوف نتعرض وبشــيء من الاختصار لهذه الأنواع الســــــالفة الذكر والإنتقــــادات الموجهة لها من قبـــــل النظرية الجماهيرية الجديدة.

## أولا: الإعلام الرسمي:

قبـــل أن نتطرق لأسبــــاب رفض الإعلام الرسمي لزاماً علينا أن نعطي لمحة عنه وكيف إن الإعلام في بدايته كان صناعة حكومية فالإعلام بـــصفة عامة يطلق عليه البـــعض إنه إختراع حـــكومي فأقـــدم جريدة في العالم هي (كين بان) التي أصدرتها الســلطة الصينية ســنة ٩١١ ق.م وكانت تصدر ثلاث مرات يومياً صباحـــاً بـــلون أصفر وظهراً بـــلون أبـــيض ومســـاءً بـــلون أحمر[2] وكذلك كانت أول جريدة مخطوطة باليد ظهرت في بريطانيا في القرن الثالث عشر كانت تحظى برعاية الحكومة ومن ثم إنتشرت الظاهرة في ســائر أنحـــاء أوروبـــا ، أما أول صحـــيفة مطبـــوعة فقـــد أسســـها تيو فراســـت رينردو وكان اسـمها (لاكازيت) حـــيث كان الملك لويس الثالث يكتب فيها بـــعض المقـــالات ويراقـــب موادها بنفسه[3].

وفي مصر أصدر الخديوي محـــــــمد على ســـنة ١٨١٣ صحـــيفة رســـمية أطلق عليها اســـم (جورنال الخديوي) وهذه التســـمية في حــــــد ذاتها كفيلة بـــــــتأكيد إن الإعلام صناعة حكومية ومرتبط بالسياســة الرســمية لأي حكومة .

وبـــالإضافة إلى ذلك ما يحـــدث في وقـــتنا الحاضر حيث تنتهج بعض الحكومات إلى إطلاق نعوت وأوصاف أو تســــــميات على وزارات الإعلام ومؤسساته على إعتبار أنها من وزارات الدولة الرئيســـية لشـــئون الإعلام وذلك بـــهدف فصل الإعلام عن الوزارات الخدمية والموجهة أساســـاً لخدمة الشـــعب مثل الزراعة والصحـــة والتعليم ... إلخ من جهة ، وإرتبـــاط النوع الأول بـــعجلة الحـــكومة من جهة ثانية وهذا تأكيد لما قـــيل حـــول الإعلام بـــأنه إختراع أو صناعة

حكومية سواء في السابق أو في وقتنا الحاضر أو ربما مستقبلاً .

## أسباب رفض الإعلام الرسمي:

إن رفض الإعلام الرسمي الحكومي الذي نجده صريحاً في الفصل الأول من الكتاب الأخضر لا يعني مجرد رفض الشكل أو الاسلوب التقليدي في الأداء الذي يعتمد على الإنابة فقط بل يتعداها إلى رفض المحتوى والمنهج الجاهز اللذين يحددان الأسلوب ونمطه وشكله . كذلك إن رفض الإعلام الرسمي الحكومي غير الشعبي يعني رفض النظرة الأحادية ذات الطابع الفردي التي تنظر إلى الإعلام على أساس أنه سلطة رابعة وخصوصاً في إطار النظم التقليدية حيث تلي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، جاء في الكتاب الأخضر إن السلطة في الأساس واحدة لا تتجزأ وفي يد الجماهير وليست في الأيادي النائبة عنها عكس ذلك لا يعتد به لأن الإعلام الرسمي في غياب السلطة الشعبية المباشرة تنقطع صلته بالجماهير . وهذا يعني إن الإعلام الرسمي يتناقض في أغلب الحالات مع الشعب في غياب سلطة الشعب وهذا يعني إن أقلية ما تحكم وبهذه الصفة تسيطر على أجهزة الإعلام ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتحول أجهزة الإعلام إلى وسيلة نائبة عن الشعب وكذلك دعاية مباشرة للدفاع عن إجراءات السلطة مهما كانت متعارضة مع مصلحة الجماهير ، وما سبق يقودنا إلى الإعتراف بأن الإعلام الرسمي بوضعيته السالفة يعتبر أداة عنصرية وتسلط غير عادلة وهو قادر بذلك على التلاعب بالجماهير وبعقولها وحجب امكانياتها ... إلخ. وهذا يعني لنا ببساطة:

**أولاً :** يجب رفض تقديم المحتوى والمنهج الجاهز المعد سلفاً بدون علم وإرادة الجماهير وإستشارتها وتنفيذها وإشرافها .

**ثانياً :** رفض أية ممارسة من أية جهة كانت على وسائل التعبير .

ومن هنا نستنتج إن الإعلام الرسمي يعني مقرراً حكومياً رسمياً إلزامياً أحادي النظرة والإدارة والتمويل والتخطيط والملكية ... إلخ ،

وقد أكد الكتاب الأخضر بالنص في هذا الخصوص صراحة وبوضوح شديد وكامل على إنه لا يجوز لأحد مهما كانت صفته أن يمتلك وسائل التعبير نيابة عن الجماهير وهذا منطقي وطبيعي جداً .

حيث أن النظرية الجماهيرية العادلة ترفض الوصاية سواء كانت في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الإعلامي أو الثقافي أو الاجتماعي ... إلخ وتقدم الحل النهائي بإقامة سلطة كل الناس وإقامة مجتمع الشركاء المبني على أن كافة مقاليد الأمور يجب أن تكون بيد الشعب من سلطة وثروة وسلاح ، وهذا يعني أيضاً رفض أية شكل من أشكال الإنابة حتى ولو كانت نيابة إعلامية ، وهذا يعني أيضاً رفض أية وصاية على ما يجب أن يعرفه الإنسان وما يقدم إليه عبر وسائل الإعلام . لأن النظرية الجماهيرية الجديدة ترى وبجدية متناهية **( إن المعرفة حق طبيعي لكل إنسان )** وإن وسائل الإعلام يفترض أن تكون للتعبير عن المجتمع وليست وسائل نائبة عنه . ولذلك فإن الإعلام الرسمي التقليدي الحكومي المبني على قواعد وأسس ليست جماهيرية وإن كان يقدم معارف وعلوم ومعلومات من جهة إلا أنه يطمس معارف وعلوم ومعلومات وحقائق من جهة ثانية وبشكل متعمد ولذلك فهو في حقيقته يقوم على التجهيل الجزئي المتعمد عن سبق إصرار وترصد خدمة لأهداف مشرفيه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية ... إلخ ، بالرغم من أختلافهم سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو معنويين ولن ينتهي هذا الأسلوب إلا بسيطرة الجماهير على وسائل إعلامها وهنا نضع أيدينا على نقطة من أهم نقاط هذا الموضوع وهي رفض أية وصاية على وسائل التعبير ورفض أي نوع من الرقابة وتحت أي مبرر كان ما عدا وصاية ورقابة وسيطرة الجماهير والملاحظ أن هذه المشكلة المتمثلة في الملكية والتعبير والوصاية لا تظهر بشكلها الحاد إلا في المجتمعات ذات

المستوى التعليمي والثقافي المنخفض فلا أحد يمانع في أن يلقن من خلال هذه الوسائل ولهذا فإن الحقائق والتاريخ قد يتم تزييفها حسب مشيئة السلطة الحاكمة أو مالك الوسيلة الإعلامية وعليه، يجب النظر إلى ما تطرحه النظرية العالمية الثالثة في مجال الإعلام على نحو يتجاوز مسألة الملكية لوسائل الإعلام والتمويل والمحتوى الإعلامي والإدارة المقدم من قبل الجماهير.

**أسباب رفض الإعلام الحزبي :**

تكمن أسباب رفض الإعلام الحزبي في كونه قطاعاً عنصرياً حيث يمنع على غير الحزبيين الكتابة في الصحف الحزبية مما يعني بأنه غير مهيأ بالأساس ليكون الإعلام الجماهيري العريض وهذا يعني إن العلاقة بين الصحافة الحزبية والجماهير هي علاقة محدودة وإن وجدت فهي علاقة مصلحية غالباً ما تصب في مصالح الحزب، ومما سبق يمكننا القول بأن المسألة الإعلامية في الكتاب الأخضر تتعلق في الأساس بقضية الديمقراطية وبجوهر الحرية بصفة خاصة وليس فقط بقضية الملكية لهذه الوسائل إذا ليس من المفيد في شيء أن نوفر إعلاماً موجهاً لخدمة السوق أو لخدمة السلطة الحاكمة وإنما يجب أن نوفر إعلاماً موجهاً لخدمة أفراد الشعب الذين هم أصحابه ومالكيه في الأصل وهم المسؤولون عنه.

خلاصة القول إن الإعلام كما يراه الكتاب الأخضر وبالرغم من أهميته وخطورته في تكوين وتشكيل رأي الفرد وبالتالي المجتمع هو في وضع متخلف عن الديمقراطية لأن مشكلته لن تحل أبداً ما لم تحل مشكلة الديمقراطية برمتها[4]، وفي أحسن الأحوال يعتبر الإعلام مجرد متنفس للشعب حول بعض القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ.

السؤال الذي يطرح نفسه هو:

**كيف ولماذا وصل الإعلام التقليدي إلى هذا الحال؟**

في محاولة للإجابة عن هذا السؤال يمكننا عرض النقاط التالية :

1) إن الإنقسام الحادث في أجهزة الإعلام بين الملكية الخاصة ( أفراد وأحزاب وتنظيمات أخرى ) والعامة يشير إلى انقسام التوجهات والأفكار بين المجتمعات الإشتراكية والرأسمالية بالرغم من أن الحرية واحدة لا تتجزأ في كل زمان ومكان ولكن في كلتا الحالتين الجماهير غائبة مما أدى بالإعلام إلى تقديم مواد إعلامية مفروضة على الجماهير وحسب وجهة نظر مرسليها، وحل هذه المشكلة كما سبق وأن أشرنا ليس على مستوى كل وسيلة على حدة بل حل جذري على كافة المستويات داخل المجتمع سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وهذه النقطة يؤكدها المفكر معمر القذافي بقوله :

   **" بضرورة إستثمار وترشيد وإبراز ما تنتجه الجماهير وليس لكم أن تفرضوا عليها شيئاً تنتجونه لها"**[5].

2) الإعلام بصفة عامة والصحافة بخاصة أصبحا مصدر للرزق وكسب العيش أكثر من كونهما وسائل إخبارية تربوية وتوجيهية وتعليمية إعلامية ثقافية ... إلخ.

3) إحتكار السيطرة والمضمون والتمويل والإدارة من خارج دائرة الجماهير.

إذاً الإعلام الرسمي أو الحزبي أو الخاص بطبيعته احادي الملكية (فرد أو حكومة أو حزب)، ( احادي في أعداد المضمون) احادي الإدارة (تدار الأجهزة الإعلامية نيابة عن الجماهير) احادي التمويل ( ولا يقبل المشاركة إلا فيما ندر وفي نطاق ضيق جداً وخدمة لأهداف ومصالح مالكيه)، وهذا يعني أن محتواه يعد من خارج الجماهير ويفرض عليها كما أن تمويلها ماليا ليس جماهيريا وطالما أن الإدارة والمضمون لا علاقة للجماهير بهما إذاً اللحن الذي يقدمه لم تصنعه أو تفرضه الجماهير

وكما يقولون الذي يدفع للزمّار أجره يفرض عليه اللحن(6)، إذاً المضمون الإعلامي غير الجماهيري مفروض على الجماهير بالرغم من أن مشكلات الجماهير قابلة للفهم من قبل الجماهير نفسها وقادرة على حلها بنفسها أكثر من غيرها لأنها هي وحدها صاحبة القرار وهي أكثر قدرة على التعبير عن نفسها من أية جهة أخرى لأن الإنسان وكما هو معروف من أكثر مستهدفات أجهزة الإعلام لكن تبقى عملية تغييره مقرونة بمعرفته من خلال جماعيته ومعاييرها وضوابطها(7).

مما سبق يتضح لنا وبجلاء إن الأحادية الموجودة في أنواع الإعلام الرسمي أو الحزبي أو الخاصة والمتمثلة في ملكية وسائل الإعلام وفي تقديم محتواها بدون الجماهير وإشرافها هي في الواقع مضادة للحرية ومقزمة للإبداعات مهما تبجحت أجهزة الإعلام الرأسمالية بأنها حرة وتخدم الجماهير وهي بمثابة كلب حراسة وعين ساهرة لصالح الشعب وذلك لسبب فلسفي ومنطقي وواقعي وطبيعي ووحيد وهو غياب الجماهير .

فعلى سبيل المثال فإن حرية الصحافة والتعبير في الدول الشيوعية سابقاً هي جزء من المفهوم الكلي للحرية أي أنها ما توافق الحكومة على منحه للمواطنين لتحقيق أهداف معينة وبالرغم من العبارات الرنانة الواردة في دساتير تلك البلدان فإن حرية الصحافة والإبداع والتعبير ليست حقوقاً يتمتع بها المواطنون ولكن إمتيازات محدودة تسمح بها أنظمة الحكم أحياناً لتعزيز أهدافها وهذا يعني أن حصول المواطنين على حق إبداء آرائهم إنما يتعارض مع مصالحها .

## حرية الرأي والتعبير والإعلام:

الحرية عموماً هي عماد الإنسان وبدونها لا يساوي شيئاً لأن الأصل في الإنسان الحرية والأصل فيه البراءة وله الحق في أن يعمل ويتنقل في البلاد كيفما يشاء مالم يدعُ إلى الفتنة والفساد ولا يجوز حبسه أو معاقبته إلا بتهمة وبحكم قضائي(8)، وعليه فإن الحرية بصفة عامة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً ضرورياً بالنشاط الإنساني وبالعلاقة بين الأفراد فيما بينهم وبين الأفراد والأشياء المادية في إرساء الأنظمة الإقتصادية والسياسية لكي تدوم وتبقى .

لقد نبتت فكرياً حرية التعبير وحرية الصحافة من إدراك إن الإتصال عنصر أساسي في تكوين العلاقات الإنسانية(9)، أما حرية التعبير فتعرف في أغلب الأحيان بأنها حق فردي(10)، وأنهما يشكلان تهديداً دائماً للأنظمة الدكتاتورية المبنية على أسس غير ديمقراطية حيث لا موقع ولا رأي للجماهير فيها .

ونستنتج مما سبق إن الحرية تقع ضمن النظام العرفي والشرعي السائد في المجتمع وفي حدود الآداب والأخلاق العامة التي يراد بها ومن خلالها تحقيق المصلحة العليا للجماهير ، وحرية الرأي والتعبير والفكر هي قدرة الفرد على التعبير بكل حرية عن وجهة نظره بمختلف وسائل التعبير المتاحة ، حرية التعبير التي تعتبر مظهراً من مظاهر تناول الأفكار والآراء ضمن مبادئ النظام والآداب العامة ، الكتاب الأخضر يرى أن حرية الرأي والتعبير من أقدس الحقوق التي تناضل البشرية من أجلها والتي عنيت بها المواثيق والإعراف الدولية والإقليمية ، والحرية كما صاغها المفكر معمر القذافي في الكتاب الأخضر تعني الحكم الشعبي التي تشمل حرية التعبير عن الآراء دون خوف أو وجل ونشر هذه الآراء والمعلومات بمختلف الوسائل كما أنها تعني حرية البحث عن المعلومات وعن الأفكار وحرية الحصول على هذه المعلومات ، وعليه ، فإن حرية التعبير تقترن في هذه الحالة بحرية الرأي وتلتقي مع حرية الإعلام التي تبدو في الكتاب الأخضر كإمتداد طبيعي لحرية الفكر التي يعنى بها حرية النشاط الفكري بمفهومها العام أي حرية العقيدة والدين وحرية الرأي والتعبير والإعلام والإتصال ومن ثم الحكم ، وكما هو معروف بأن حرية الفكر تعتبر حرية فردية

بعكس حرية الإعلام التي تدمج بين الفردية والجماعية ويزداد طابعهما المركب هذا بازدياد التطور التكنولوجي في مجال الإعلام في عصر العولمة ، ويؤكد الكتاب الأخضر على حق كل إنسان في التصرف بحرية بما لا يخلق ضرراً بالآخرين وحقه في حماية حياته الخاصة وسمعته وشرفه وعرضه وحقه في التعبير والبحث العلمي والتنقيب والاجتهاد في أمور دينه ودنياه كما يكفل حق الفرد في ممارسة النقد في وسائل الإعلام الشعبية وحقه في التعبير عن هويته القومية والثقافية[11]. ولهذا فإن حرية التعبير مطلب أساسي يشدد الكتاب الأخضر على أن حرية التعبير لا يمكن اعتبارها مسألة ثانوية تتجسد في حرية الكلمة في مواجهة كافة أشكال التدخل الذي تفرضه الحكومات أو الأحزاب السياسية أو غيرهما[12]، وإنما المسألة هنا ترتبط بشكل أساسي بالسلطة صاحبة القرار لأنه لا فائدة لحرية التعبير (في مواجهة قوة خارجية بغض النظر عن طبيعة هذه القوة) إذا كانت حرية التعبير هذه مجرد تنفيس للكبت الذي تعانيه الجماهير في وقت تحافظ فيه السلطة التي تصنع القرار على موقعها كأداة للحكم الديكتاتوري[13].

ومما سبق يتضح لنا إن الكتاب الأخضر لا يؤمن بأن حرية التعبير أساسها الصراخ والعويل والركض في مظاهرات الشوارع[14]، بالرغم من أنها إحدى وسائل التعبير أو التأكيد على المطالب الجماهيرية وليست كل شيء مثل ما يحدث في المجتمعات الغربية التي تعتبرها كل شيء وبمثابة صمام الأمان لكي لا تنفجر الثورة ومن هنا يعتبر الصراخ والعويل بمثابة تنفيس وتعبير عن الكبت وبالتالي يقوم بدور المسكن فقط أو المهدئ والتنفيس عن الكبت ليس بحرية للتعبير بقدر ما هي تأوهات الأجراء والمضطهدين والمستضعفين وهي مثل بقية الحريات في المجتمعات الرأسمالية تعتبر مجرد حريات صورية شكلية لا محتوى لها أي ليست فعلية[15].

ولهذا فإن الكتاب الأخضر يربط حرية التعبير بالحكم أي أن **{التعبير الشعبي هو الحكم الشعبي}** وبذلك تنتهي التأوهات والصراخ والعويل لأن الجماهير هي التي يجب أن تحكم نفسها بنفسها دون وسيط حتى لا تضطر للخروج للشوارع من جديد لإن حرية الصراخ لا تجدي طالما أن الحكومات أو أرباب العمل لا يمكنهم التراجع عن قراراتهم علاوة على ذلك أن الحكومات وأرباب العمل لهم ممثلون في مجالس الجامعات والبرلمانات والمصانع والشركات الكبرى ينوبون عنهم في تسيير الأمور حسب مصالحهم وأحوال السوق وأهدافهم وغاياتهم التي تضمن بقاءهم في السلطة وإستمرارية ضغطهم على هؤلاء الأفراد الذين يعملون معهم ووفق أفكارهم ومعتقداتهم وسياساتهم .

وبناءً على ذلك فإن للفرد الطبيعي الحر حرية مطلقة في التعبير عن آرائه حتى ولو بجنون ليبرهن على جنونه ولكن ليس من حقه أن يمتلك وسيلة إعلام عامة لأنه في هذه الحالة يتعدى على حرية غيره والشخص الاعتباري من حقه أن يصدر صحيفة تهتم بشؤون مهنته وهذا ما نجده الآن في الصحافة النقابية أو المهنية الصادرة في الجماهيرية العظمى أما وسائل الإعلام فإنها يجب أن تكون تحت إدارة شعبية أو تنفيذية مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية وهذا ما حرص الكتاب الأخضر على ضرورة تأكيده حيث أنه بدون الإنعتاق السياسي المتمثل في السلطة الشعبية والانعتاق الاقتصادي المتمثل في التطبيق الحقيقي لمقولة **{شركاء لا أجراء}** والانعتاق الأمني أو العسكري المتمثل في تطبيق وتحقيق الشعب المسلح غير القابل للهزيمة ولا للحصار ولا التجويع فإن حرية التعبير مجرد خدعة تخفي أبشع أنواع العبودية والإغتراب " إننا نريد تعبير الحرية وليس حرية التعبير "[16]. ووفقاً لذلك يميز المفكر معمر القذافي في الكتاب الأخضر بين ما يسميه الإنسان العادي الطبيعي وبين ما يسميه الشخص الاعتباري وذلك من أجل تبيان الدور الذي يلعبه الإعلام في المجتمع ، كما يقول أيضاً:

**{الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي أو معنوي إذاً منطقياً وديمقراطياً لا يمكن أن تكون ملكاً لأي منهما}** .[17]

وهذا يعني أن المفكر معمر القذافي ينادي بإعلام أعدل وأقوم وأشمل في عالم لا يزال الإعلام الأحادي المستبد مسيطراً عليه بالرغم من التقدم المادي والمعنوي للحضارة الإنسانية وهذا يعني إن الإعلام يجب أن يكون إعلاماً شعبياً من حيث الملكية والتخطيط والإدارة والتمويل والمتابعة والمراقبة ، من هنا يتأكد لنا أن الكتاب الأخضر حاسم في رفضه المطلق لملكية وسائل الإعلام من قبل الأفراد فهو يقول :

**{لا يجوز ديمقراطياً أن يملك الفرد الطبيعي أي وسيلة نشر أو إعلام عامة ولكن من حقه الطبيعي أن يعبر عن نفسه فقط بأي وسيلة حتى لو كانت جنونية ليبرهن على جنونه حيث أن الصحيفة التي يصدرها حرفيون مثلاً هي وسيلة تعبير لهذه الفئة في المجتمع تطرح وجهة نظرها وليست وجهة نظر الرأي العام وهكذا الشأن في بقية الأشخاص الاعتباريين في المجتمع}** .[18]

ويضيف ...

**{إن الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة في هذه الحالة فقط ولا أخرى سواها تكون الصحافة وسيلة الإعلام المعبرة عن المجتمع ككل وحاملة لوجهة نظر فئاته العامة وبذلك تكون الصحافة ديمقراطية}** .[19]

وبعد هذا العرض يمكننا أن نلخص النقاط التالية حول حرية التعبير في الكتاب الأخضر[20]:

1) إن الكتاب الأخضر يعتبر الحرية الشخصية أصل الحريات الأساسية لأنها تتعلق بنفس الإنسان ووجوده وصميم كرامته .

2) إن الكتاب الأخضر خصص لحرية الرأي والتعبير مكاناً مرموقاً وتعتبر هذه الحرية متممة لحرية الفكرة والعقيدة .

3) إن الكتاب الأخضر يعتبر حرية التربية والتعليم من الحقوق الأساسية للإنسان وقد حظي العلم والتعليم بمكانة بارزة فيه وذلك استناداً للمقولتين الفقهيتين التاليتين :

**{ المعرفة حق طبيعي لكل إنسان}**

**{ التعليم الإجباري تجهيل إجباري}**

4) إن الحرية أولاً وأخيراً في الكتاب الأخضر هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي ، لأن الحكم الشعبي يشمل ويتضمن التعبير بمختلف أنواعه وأشكاله وأساليبه .

**النشاط الإعلامي وعلاقته بالتعبير :**

الإعلام - كما أشرنا سابقاً - في الكتاب الأخضر يمتلكه المجتمع بصفة عامة وذلك من خلال إمتلاك الفئات المهنية والنقابية وسائل إعلامها المرتبطة بقضاياها المهنية ، أما العاملون في الإعلام فهم أفراد من المجتمع يؤدون خدمة عامة ينظمها المجتمع بقرارات من المؤتمرات الشعبية الأساسية بحيث يقوم المجتمع بإشباع الحاجات المادية للعاملين في هذا المجال من الناحية الفنية أما فيما يخص التعبير الاجتماعي فهو حق طبيعي لكافة أفراد المجتمع ينظم بقرارات جماهيرية تتخذها المؤتمرات الشعبية الأساسية والمهنية كل في ما يخصه[21] وفق الأسس التشريعية والقوانين والقرارات التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية وهذا يعني أن التعبير الاجتماعي لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مجالاً للنشاط الإعلامي وذلك راجع للأسباب التالية[22] :

1) النشاط الإعلامي نشاط غير أنتاجي بالمعنى الحقيقي للإنتاج .

2) موازاة العمل الإعلامي بالعمل الإنتاجي تؤدي بالضرورة إلى جعل الإعلام أداة يتحكم فيها على الأقل قطاع العاملين في هذه الوسائل بشكل يستحيل معه النظر إلى

الأجهزة الإعلامية على أنها أدوات تعبير للمجتمع مهما وضعت من ضوابط تشريعية وقانونية .

3) أما المجال الأساسي الذي يماثل العمل الإنتاجي من الناحية المظهرية فهو قطاع المطابع نظراً لاحتوائه على عدد كبير من العمال إلا أن هذه الصورة أصبحت في طريقها إلى الزوال بسبب التقدم التقني الهائل الذي جعل من الممكن الاقتصار على عدد قليل من المهندسين والفنيين من أجل إصدار المطبوعات الأمر الذي سوف يتيح تحول الكثيرين إلى الإنتاج الحقيقي .

4) إن عملية التعبير بأي نوع أو شكل من الأشكال لا يمكن أن توكل إلى الأفراد أو عدة أفراد لكي يمارسوا التعبير نيابة عن المجتمع.

5) إن النشاط الإعلامي نشاط خدمي والعاملين به يؤدون خدمة عامة والمجتمع يضمن لهم حقوقهم المادية والمعنوية .

ووفقاً لذلك جاء في الكتاب الأخضر عدة شروط تتعلق بحرية التعبير منها ما يتعلق بالفرد نفسه سواء كان طبيعياً أو معنوياً ومنها ما يتعلق بالوسيلة وهي على النحو الآتي :

1- أن يكون الإنسان حراً ومتمتعاً بحريته من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... إلخ ، وهذا يعني أن حرية التعبير في الكتاب الأخضر أساسها الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي لوحده .

2- أن يكون حق التعبير عبر وسيلة يمتلكها أفراد المجتمع بالكامل وهذا يعني أن لا تكون ملكاً لأي فرد طبيعي أو معنوي .

3- حرية وحق التعبير مكفولة للجميع فمثلاً يحق للفرد الطبيعي أن يعبر عن نفسه حتى ولو بجنون وهذا يعني أنه لا توجد حدود أو قيود على حرية التعبير .

4- لا نيابة في حرية التعبير عن أي فرد ولكن له الحق في أن يعبر عن نفسه وبنفسه وهذا يعني أن حق التعبير عن قضايا المجتمع هو من إختصاص الجماهير وحدها دون نيابة أو تمثيل.

5- إن وسائل التعبير الاجتماعي لا يمكن لها بأي حال من الأحوال وفقاً للكتاب الأخضر أن تكون مصدراً للإرتزاق والكسب والاستغلال على أساس أنها مشروع إقتصادي .

6- إن مقياس أو معيار الصواب والخطأ في حرية التعبير في الكتاب الأخضر هي الجماهير نفسها وما تصدره من قوانين وقرارات من خلال مؤتمراتها الشعبية الأساسية وهذا يعني ضرورة وجود شكل تنظيمي يمنع عدم تمييع عملية التعبير الشعبي وتحوله إلى فوضوية .

## الأسس القانونية أو التشريعية لحرية التعبير في الكتاب الأخضر

تعتبر الجماهيرية العظمى الدولة الوحيدة في العالم المعاصر التي تطبق فيها الديمقراطية المباشرة سلطة الشعب وفق نظام المؤتمرات الشعبية الأساسية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية واللجان الشعبية وحرية التعبير في الكتاب الأخضر تستند إلى عدة أسس قانونية أو تشريعية بعضها ثوابت رئيسة والأخرى روافد ثانوية مدعمة بعضها سابق لظهور الكتاب الأخضر والأخرى لاحقة لصدوره تدور حول الآتي:

**أولاً : القانون الطبيعي :**

القانون الطبيعي يؤكد على أن الإنسان ولد حراً ويجب أن يعيش حراً وهذا يعني أن الحرية بصفة عامة والتعبير على وجه الخصوص ووفقاً لنواميس الطبيعة الإنسان هو الإنسان في أي مكان ، واحد في الخلقة ، وواحد في الإحساس ، ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموساً منطقياً للإنسان كواحد بعكس الدساتير كقوانين وضعية تنظر للإنسان غير واحد وليس لها ما يبررها في تلك النظرة العنصرية إلا مشيئة أدوات الحكم ، الفرد ، أو المجلس أو الطبقة أو

الحزب للتحكم في الشعوب إنطلاقاً من ذلك نجد أن من أهداف الكتاب الأخضر دعم مبدأ الحرية في الوجدان الجمعي للجماهير أو تشكيل الإجماع حول هذا المبدأ وجعله يفوق أي حماية يمكن أن يحققها أي نص دستوري مكتوب .

**ثانياً : العرف أو الدين :**

الشريعة الحقيقية لأي مجتمع هي العرف أو الدين وأي محاولة لإيجاد شريعة لأي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية والدين يحتوي العرف ويستوعبه والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب إذاً الدين المحتوي للعرف تأكيداً للقانون الطبيعي للشعوب وهذا يعني وكما أكد الكتاب الأخضر إن شريعة أي مجتمع ليست محل صياغة أو تأليف وتكمن أهميتها في الفصل لمعرفة الحق والباطل والخطأ والصواب وحقوق الأفراد وواجباتهم لذا الحرية بصفة عامة تصبح مهددة ما لم يكن للمجتمع شريعة مقدسة وذات أحكام ثابتة غير قابلة للتغيير أو التبديل بواسطة أي أداة من أدوات الحكم بل أداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع إن شريعة المجتمع تراث إنساني خالد ليس ملكاً للأحياء فقط ومن هذه الحقيقة تصبح كتابة دستور واستفتاء الحاضرين عليه لوناً من الهزل وضحكاً على الذقون .

**ثالثاً: أدبيات وبيانات ووثائق الثورة التاريخية:**

لكل ثورة أدبياتها وبياناتها وإعلاناتها ووثائقها التاريخية تستند عليها وتبني وتوجه سياساتها وفقها فعلى سبيل المثال ثورة الفاتح العظيم لها مثل هذه البيانات والوثائق التي أستند عليها الكتاب الأخضر فيما يخص حرية التعبير بعض هذه الوثائق سابق لظهور الكتاب الأخضر والآخر لاحق لظهوره أو لصدوره أي جاءت بعد صدوره بفصوله الثلاث .

عموماً كل هذه الوثائق وخصوصاً السابقة لصدوره كانت بمثابة الإرهاصات والمؤشرات له واللاحقة له هي بمثابة الجانب التطبيقي لما ورد فيه بصفة عامة كل الوثائق تؤكد على الثوابت في سياسة ثورة الفاتح العظيم منذ إنبلاجها في ١٩٦٩ ف وفقاً لذلك نورد هنا بعض المبادئ التي تؤكد على حرية التعبير في بعض من وثائق وبيانات الثورة .

**1- البيان الأول للثورة ١٩٦٩ :**

جاء فيه إنه منذ { الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم الجمهورية العربية الليبية صاعدة بعون الله إلى العمل إلى العلا سائرة في طريقها إلى الحرية والعدالة الاجتماعية كافلة لأبنائها حق المساواة فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود بل أخوة أحرار ترفرف عليهم إن شاء الله راية الرخاء والمساواة } .

**2- خطاب زوارة التاريخي:**

إعلان الثورة الشعبية في ١٥ / ٤ / ١٩٧٣ ف ضمن الخطاب السياسي الذي ألقاه القائد والمفكر معمر القذافي في مدينة زوارة والذي أعلن فيه عن النقاط الخمس المشهورة التي تهدف إلى القضاء على الجهاز الحكومي وتحويله من أداة حكم رسمية إلى أداة حكم شعبية والنقاط التي أعلنها هي :

أ ) تعطيل كافة القوانين المعمول بها والتي كثيراً ما أعاقت حركة العمل الثوري لتحل محلها قوانين ثورية جديدة يصيغها الشعب.

ب) تطهير البلاد من المنحرفين .

جـ) الحرية كل الحرية للشعب وليست لأعداء الشعب والمترفعين عنه .

د ) إعلان الثورة الإدارية .

هـ ) إعلان الثورة الثقافية .

**3- إعلان قيام سلطة الشعب في ٢ مارس ١٩٧٧ ف :**

الإعلان التاريخي لقيام سلطة الشعب في ٢ مارس ١٩٧٧ ف فتح عصراً جديداً يتوج كفاح البشرية على مر العصور ويعزز سعيها الدؤوب نحو الحرية والانعتاق .

والإعلان عن قيام سلطة الشعب جاء إهتداء بما ورد في الكتاب الأخضر وبمثابة تطبيق عملي لما جاء فيه من أجل إقامة مجتمع كل الناس الأحرار المتساوين في السلطة والثروة والسلاح .

تأكيداً لذلك جاء في هذا الإعلان ما يأتي :

**{ إن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام }** .

**4- الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير ١٩٨٨ ف :**

جاء صدور هذه الوثيقة بمدينة البيضاء يوم الأحد ٢٧ شوال ١٣٩٧ و.ر الموافق ١٢ من شهر الصيف ١٩٨٨ ف وتعتبر هذه الوثيقة التاريخية من الوثائق التنفيذية لما أكد عليه الكتاب الأخضر الذي هو دليل البشرية للانعتاق النهائي ومنهاجاً عملياً لتحقيق الحرية ومن النقاط التي وردت في هذه الوثيقة وتشير إلى الحرية بصفة عامة وحرية التعبير بصفة خاصة ما يلي :

أ ) أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حرية الإنسان ويحمونها ويجرمون تقييدها .

ب) يحرم المجتمع الجماهيري العقوبات التي تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه كعقوبة الأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد .

جـ) أبناء المجتمع الجماهيري يؤكدون سيادة كل فرد في المؤتمر الشعبي الأساسي ويضمن حقه في التعبير عن رأيه علناً وفي الهواء وينبذون العنف كوسيلة لفرض الأفكار والأراء ويقررون الحوار الديمقراطي اسلوباً وحيداً لطرحها .

د ) أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تكوين الاتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية .

هـ) إن أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تصرفاتهم الخاصة وعلاقاتهم الشخصية ولا يحق لأحد التدخل فيها إلا إذا اشتكى أحد أطراف العلاقة أو إذا كان التصرف أو كانت العلاقة ضارة بالمجتمع أو مفسدة له أو منافية لقيمه .

و ) المجتمع الجماهيري يضمن حق التقاضي واستقلال القضاء ولكل منهم الحق في محكمة عادلة ونزيهة .

ز ) أبناء المجتمع الجماهيري يحتكمون إلى شريعة مقدسة ذات أحكام ثابتة لا تخضع للتغيير أو التبديل وهي العرف أو الدين .

ح ) التعليم والمعرفة حق طبيعي لكل إنسان ولكل إنسان الحق في إختيار التعليم الذي يناسبه والمعرفة التي تروقه دون توجيه أو إجبار .

ط) أبناء المجتمع الجماهيري يحمون الحرية ويدافعون عنها في كل مكان من العالم ويناصرون المضطهدين من أجلها .

ي) المجتمع الجماهيري مجتمع التألق والإبداع ولكل فرد فيه حرية التفكير والابتكار والإبداع ويسعى المجتمع الجماهيري دائباً إلى إزدهار العلوم وإرتقاء الفنون والآداب وضمان إنتشارها جماهيرياً منعاً لإحتكارها .

**5- إعلان وثيقة حقوق وواجبات المرأة في المجتمع الجماهيري:**

إنطلاقاً مما جاء في الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير وقانون تعزيز الحرية فإن المرأة في المجتمع الجماهيري تؤكد على حقها في التمتع بكافة الحقوق التي يتمتع بها الرجل دون التفريق بينهما لميزة أو المقدرة وإن النساء يعلن البداية الحقيقية لممارسة حريتهن وسيطرتهن على مقدراتهن الاجتماعية والقانونية والسياسية والاقتصادية في مجتمع يسوده العدل والمساواة والإخاء والتكافل .

## الهوامش

( 1 ) معمر القذافي الكتاب الأخضر ، الصحافة ، الفصل الأول .
منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ١٩٨٥ ، ص ٦٧ - ٧٠ .

( 2 ) نفس المرجع السابق ص ٦٧ - ٧٠ .

( 3 ) نفس المرجع السابق ص ٦٧ - ٧٠ .

( 4 ) نفس المرجع السابق .

( 5 ) حديث الأخ/قائد الثورة في لقائه باللجنة الشعبية العامة للإعلام والثقافة والتوجيه الثوري ، ٢٦ من شعبان ١٣٩٦ والموافق ٢٧ من شهر الطير ١٩٨٧ ، المجلد ١٨ .

( 6 ) د. جون مارتن وانجو جروفر شودري ، نظم الإعلام المقارنة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٠٥ - ٤٢٥ .

( 7 ) دويدار الطاهر ، الندوة العربية الأولى للصحافة العمالية ص ٣١٧ .

( 8 ) د. وهبة الرحيلي ، الإسلام دين الشورى والديمقراطية ، ط. منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ، ١٩٩١ ، ص ٧٣ .

( 9 ) هانو هاردت ، حرية الصحافة في المجتمعات الغربية في كتاب ، نظم الإعلام المقارنة لجون مارتن وانجو جروفر شودري ، ترجمة علي درويش ، مراجعة محمد محمود رضوان ، ط١ ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٤٠٥ - ٤٢٥ .

(10) عبد السلام علي المزوغي ، مركز الإنسان في المجتمع الجماهيري ، دراسة تاريخية عن حقوق الإنسان ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، ١٩٨٩ ، ص ١٢١ .

(11) د. رامز عمار ، حقوق الإنسان الأساسية في المجتمع الجماهيري ، في كتاب دراسات في الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان في عصر الجماهير ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص ٨٨ .

(12) د. شماسونو ، فكر معمر القذافي ، قراءة في الكتاب الأخضر ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٧ .

(13) المنهج المبتدئ ، شعبة المنهج والتعميمات ، طباعة قطاع الورق والطباعة مطابع الثورة العربية ، طرابلس ، د ت ص ٧٨ .

(14) نفس المرجع السابق ص ٧٨ .

(15) نفس المرجع السابق ص ٧٨ .

(16) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، مرجع سابق .

(17) نفس المرجع السابق ص ٨١ - ٨٨ .

(18) نفس المرجع السابق .

(19) نفس المرجع السابق .

(20) د. عابدين الدردير الشريف ، ماهية وأسس الإعلام الجماهيري في الكتاب الأخضر ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد ١٤ الفصل الربيع ، السنة السادسة ، ١٩٨٨ ، مجلة فصلية متخصصة تصدر عن مركز البحوث والتوثيق الإعلامي والثقافي والتعبوي ، بنغازي ، الجماهيرية العظمى .

(21) علي المنتصر فرفر ، الإعلام بين الماركسية والكتاب الأخضر ، منشورات المركز العالمي ، طرابلس .

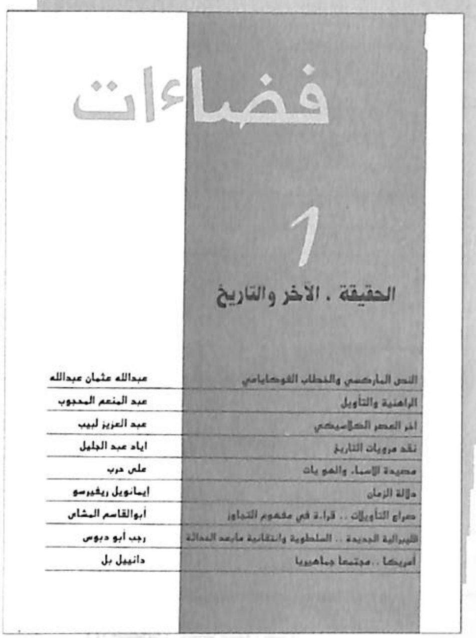
(22) علي المنتصر فرفر ، أسس الإعلام في النظام الجماهيري ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، د.ت ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، ص ١٧ - ٢٠ .

# من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر




## مجلة فضاءات
## للفكر والثقافة والنقد




ص . ب / 4491 ، 80984
هاتف / 3403694 - 21 - 00218
بريد إلكتروني / fadaat @ journalist. Com
صفحة على الشبكة / w w w. Fadaat. Com

# الديمقراطية المباشرة وفكرة الممارسة: النموذج الليبي

د. يوسف الصواني

**تمهيد:**
**إن النظام السياسي القائم في ليبيا الآن، تحددت معالمه وأبعاده الأساسية في ٢ / ٣ / ١٩٧٧ بصدور إعلان قيام السلطة الشعبية والذي عبر عن شكل وطبيعة ووظائف النظام السياسي الذي يعبر عنه اصطلاح الجماهيرية .**

إن الجماهيرية لفظ جديد في القاموس السياسي وهو يعبر عن فلسفة شاملة ذات مضامين سياسية وإقتصادية واجتماعية حددها وبرر قيامها الكتاب الأخضر الذي يعد في الواقع السند النظري والفلسفي لفكرة الجماهيرية . وتقوم فكرة الجماهيرية على أن الغلبة في تقرير كل الأمور المتعلقة بالمجتمع هي للجماهير أو الشعب في مجموعه الموحد غير المجزأ ، فالشعب ليس مجرد مصدر للسلطة بل هو صاحب السلطة الوحيد ، وهو مالك الثروة أيضاً في ظل نظام اقتصادي هدفه إشباع الحاجات دون أي استغلال، وهو المسيطر على السلاح في مواجهة كل ما يعنيه احتراف العسكر من احتمالات .

إن الجماهيرية نظام يقوم على تكامل الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية بتحقيق الديمقراطية المباشرة ، سلطة الشعب ، وتحقيق الاشتراكية ، ملكية الشعب لوسائل الانتاج ملكية تقوم على المشاركة ، كما يفترض نمط الجماهيرية أنه لا معنى لقيام هذا واقعياً ما لم تتم مواجهة جذرية لكل مشاكل الإنسان قياساً على أصالة وعدالة القانون الطبيعي ..

## فلسفة النظام الجماهيري

إن النظام الجماهيري يقوم على فلسفة شاملة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، يمثل الشعب فكرتها المركزية التي تتمحور حولها ، الأمر الذي من شأنه أن يحدث تحولات جذرية هائلة في مضمون فكرة السيادة وذلك بجعلها قارة وباستمرار وغير خاضعة لمعايير تقليدية كالفصل بين السلطات ، التفويض ، الوكالة أو

النيابـــــــة. إن هذا النظام الجديد يعيد للجماعة مركزها الطبيعي المتقـدم ككيان مترابـط يعطي لمفهوم القـــدرة مضموناً جديداً ، فالشـــعب ليس مجرد المركز الأساسي في النظام السياسي بل أن تميزه بـهذا المركز يســتوجب أن تكون القـــدرة والسلطة والإمكانية الحقيقية للحركة هي في اتجاه تحقيق المثال ، سعادة الإنسان . إن هذا هو الوجه الخاص لهذا النظام .

أما عن القـرار الذي هو هدف وغاية للقـــدرة فإنه هو الآخر للشـــعب من خلال نموذج لصناعة القرار يعتمد وبشكل حاسـم على عنصر الإدارة الشعبـــية الذاتية لكل أوجه الحـــياة العامة[1]. إذن النظام الجديد ليس مجرد تصميم لنموذج يحقـــق قدراً أو آخر من المشـاركة السياسية للشـعب في صناعة القـرار الذي يظل عملياً بـل ونظرياً بـيد صفوة ما ذات طبيعة أو أخرى ، بل إنه نظام يمثل نموذجاً جديداً لصناعة القرار يعتمد بـالكامل على فلسفة أو اسلوب الإدارة الشعبية .

وإذا كان هذا النظام الجماهيري يســـــتهدف سعادة الإنسان من خلال تفوق الشعب (الجماعة) فإن ذلك لا يعني إلغاء الدولة أو تلاشـيها بـــل إن الســـعي هو نحـــو إعادة صياغة شـــكل الدولة (السـلطة) من جديد في إطار اسـتيعاب للأبـــعاد السياســية والاقـــتصادية والاجتماعية وبشـــكل يختلف جذريـاً عـن ذلـك الجهـاز (الدولـة) الـذي أصاب الإنسان وخاصة إنسان العصر بإحباطات لم يسبق لها مثيل. إن تلك الصياغة هي العودة إلى القواعد الطبيعية وتأسيس دولة الجماهير.

## الجماهيرية من المشاركة إلى فكر الممارسة:

من هنا يستند النظام الجماهيري الذي يقـدمه الكتاب الأخضر والذي عبـــر عنه مؤسســــاتياً وقانونياً الإعلان عن قيام سلطة الشعب الصادر في ١٩٧٧ على تكامل البـنى والمؤسســـات التي تقـدم حـلولاً للمشـاكل السياسـية والاقـــتصادية والاجتماعية من خلال تصور لتحقـــــــيق الديمقراطية المباشـرة وملكية الشـعب لوســائل الإنتاج ومصادر الثروة .

إن الإشـكالية التي يثيرها هذا التصور تتضح تماماً عند مناقشـــة وتقـــدير الجوانب المختلفة للممارســة الديمقـراطية . من شـأن هذا النموذج الذي يقرر فكرة الممارسة الديمقراطية المباشـرة ألا يتفق مع المعايير والمفاهيم التقـليدية كالفصل بين السلطات ، التفويض ، النيابـة ليعتمد نظام من الممارسة المباشـرة خلال نموذج لصناعة القرار يعتمد وبشكل حاسم على عنصر الإدارة الشعبية لكل أوجه الحياة العامة وإلغاء الإدارة الحكومية.

يرى الكتاب الأخضر أن الديمقـــــراطية لا تتحقـق إلا إذا كانت مباشـرة عن طريق الآلية التي يقـدمها وهي المؤتمرات الشعبـــية التي تمكن من الناحـــية النظرية والاسلوبـــية كل الشـــعب من المشـاركة والممارسـة دون وسـطاء أو حـواجز . المشـــاركة هنا لا تعني إلا أن يمارس الشـــعب الســلطة والإدارة عن طريق المؤتمرات واللجان الشعبـية . فالمؤتمرات الشعبية وفقاً لهذا النموذج هي " الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية " ، إن أي نظام حـــكم خلافاً لهذا الأسـلوب ، أســـلوب المؤتمرات الشعبـــــية ، هو نظام حـــــكم غير ديمقراطي . إن كافة أنظمة الحكم السائدة في العالم الآن ليســــت ديمقـــــراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب" ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بـكيفية واحـدة وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية " .

يتضح من العرض السابق الإشكالية النظرية والمنهجية المتعلقة بمسألة المشاركة السياسية في النظام السياســي الليبـــي . إن النظام السياســي في ليبـيا كما تقـــرر دراســـة رائدة حـــول " المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا " هو تقنية جديدة في العمل السياسي والتطبيق الديمقراطي " بـــصيغتها الفريدة وبأســـــاليب تفاعلها المختلفة مصممة لضمان أن تظل القـوة والسـلطة موزعة بالتساوي بـين جميع المواطنين الليبـيين من خلال

مشاركتهم في المؤتمرات الشعبية ومن خلال حقهم في اختيار وعزل اللجان الشعبية " . إن هذا يجعل النظام السياسي في ليبيا قادر على التصريح بأنه أفضل النظم ديمقراطية بل إنه النظام الديمقراطي المباشر الوحيد على وجه الأرض خاصة إذا ما تم تقدير ذلك بحجم ومستوى المشاركة السياسية أو الممارسة السياسية التي يتيحها للمواطنين ذكوراً وإناثاً دون أي نوع من التمييز . إن حقيقة كون المؤسسات السياسية القائمة في ليبيا والوثائق التشريعية والقانونية تستند بالأساس على تقدير عالي المستوى للممارسة السياسية للمواطنين تجعل هذا النظام ديمقراطياً بامتياز يوفر أكثر الأشكال المباشرة للمشاركة والممارسة السياسية(2).

إن ذلك هو النتيجة المنطقية لأي تحليل أو عملية تقدير أو تقييم للمشاركة في هذا النظام اعتماداً على الاعتبارات النظرية والمفهومية للديمقراطية على أنها زيادة مستوى ونوع ودرجة ومدى أو نطاق المشاركة الشعبية في الحياة العامة وإنشاء القوانين وفي رسم وتقرير ومراجعة ومتابعة السياسات العامة محلياً أو وطنياً أو على مستوى الحركة الخارجية للنظام السياسي وتمثلاتها المختلفة . غير إن الإشكالية تقع حين يتم تقدير المسائل المشار إليها أعلاه وفقاً لطريقة تحليل أو تقييم تستند إلى تصور نظري ومفهومي وأسلوب ليبرالي لعملية ممارسة وتداول أو تقاسم السلطة السياسية وبمعايير الديمقراطية النيابية والتعددية .

## الجماهيرية وتوحد السلطة الشعبية:

ينطلق الكتاب الأخضر في معالجته لمسألة السلطة من تفهم وإدراك لحقيقة السلطة ذاتها ، فهي وبوضوح تؤدي إلى إقامة نمط أو نموذج من العلاقات المتميزة باللامساواة ، ومن ثم تتسم السلطة بالندرة وكأنها سلعة محل تنافس ، فهي قيمة نادرة محل تنافس ، يسعى الجميع لها وللحصول عليها الأمر الذي يولد صراعاً للحيلولة دون حصول طرف أو آخر على هذه السلعة أداة السيطرة والتحكم .

إن طبيعة النظام السياسي الذي يقيم أركانه الكتاب الأخضر يقوم على أساس مبدأ توحد السلطة في المجتمع ، أي تجسيد السلطة والثروة والسلاح في يد الشعب كوحدة واحدة. إن ذلك يعني ببساطة إن الجماهير هي صاحبة الممارسة السياسية بكل فعالياتها. وذلك يعني تطابق السياسي مع الاجتماعي إذ أن النظام السياسي الذي يقيم أركانه الكتاب الأخضر له بعد واحد هو البعد الغير رسمي إن صح التعبير . إنه يعتمد فكرة التطابق بين مفهومي البيئة والنظام السياسي ليقيم نظاماً سياسياً هو البيئة ذاتها الأمر الذي ينفي أي مبرر لوجود علاقات تأثر وتأثير أو مدخلات ومخرجات متميزة للنظام السياسي، فمخرجات النظام هي مدخلاته تماماً . إن النظام السياسي هنا لا يعتبر مفهوماً مجرداً ، إنما هو واقع بيئي اجتماعي ينبغي أن يكون قائماً باستمرار حيثما وجد مجتمع بشري بعلاقاته وصلاته.

إذن تجد السلطة تبريرها في العلاقات الاجتماعية أي في وجود الإنسان في كيان اجتماعي ومن ثم فإن ممارسة السلطة أيضاً مسألة ينبغي أن ترتبط بعلة وجودها ذاتها أي بالشعب أو المجتمع(3). إن ذلك يعني أن يكون الشعب هو الحاكم ، الأمر الذي يعطي السلطة السياسية والنظام السياسي أبعاداً جديدة غير ذات مدلول طبقي أو قسري . كما أنه يعطي النظام السياسي وظائف جديدة تنطلق أساساً من قيام النظام السياسي على القاعدة الطبيعية التي وجدها تسند الشرعية وتوفرها للنظام وبنياته الأساسية، وليصبح النظام يعني مفهوماً اجتماعياً مباشراً وليكون نمط تفاعلاته ومبادلاته هو نمط التفاعلات والمبادلات التي لا تنطلق من المنافسة لتحقق الاحتكار بل تنطلق من القبول بالتمايز وفقاً لقاعدة المساواة دون احتكار أو استغلال .

وبذلك يحقق هذا الاسلوب ما يمكن تسميته بلا مركزية شمولية للحكم انطلاقاً من قاعدة المساواة

التي لا تجيز سلطة أحد على أحد ... إنه نظام الإدارة الشعبية الذاتية لكل المرافق والمجالات وإنهاء لمركزية الحكم التي تجعل من الأفراد مجرد توابع أو مراكز ضعيفة أمام الحكومة .

الديمقراطية في هذا السياق تقوم على المساواة أي أن كل فرد هو جزء أساسي لا يمكن استبداله بغيره وذلك يعني أن التماثل مسألة يرفضها هذا النظام الجديد ، فالفرد له صفاته وذاتيته الخاصة التي لا تتوفر في المثيل . بذلك لا يمكن أن يحل شخص محل آخر ولو جاز قبول استبدال الشخص بالمثيل لجاز قبول التمثيل وقبول الحكومة أو السلطة النائبة وغياب الأصل(4).

## السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب:

إن النظام الجماهيري يعتمد على الشمولية وتفسير ذلك أن النظام السياسي المشار إليه هو في الحقيقة اقتصادي أيضاً إذاً أن الحرية أو المساواة السياسية لا يمكن أن تعني واقعياً أية قيمة ما لم تقترن بالمساواة الاقتصادية . ذلك لأن مبدأ أو قاعدة المساواة الطبيعية كما يراها الكتاب الأخضر يعتمد على الاطلاقية أو الشمولية في السياسة والاقتصاد والاجتماع بتحرير الحاجات السياسية والاقتصادية . فكون السياسة للجماهير هو في الواقع مبدأ يظل فارغاً من أي محتوى إذا لم يصحبه فعل المشاركة الاقتصادية . أي أن فاعلية حرية القرار السياسي مرهونة بالتحرر من كل تسلط وتحكم من قبل الغير ( خواصاً كانوا أم تمثلوا في الدولة ). وبهذا يربط نظام الجماهيرية بين مفهوم السلطة والسيادة الشعبية ومحتواها الاقتصادي فيكتسب البعد السياسي أبعاداً جديدة بتوفير مناخ صحيح ومناسب يمكنه من العمل .

ولعل قراءة سريعة في إعلان سلطة الشعب الصادر في ٢ / ٣ / ١٩٧٧ توضح ذلك من خلال تأكيد الإعلان على :

أ ) "تثبيت مجتمع الشعب القائد والسيد الذي بيده السلطة وبيده الثروة وبيده السلاح " .

ب) " السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه " .

جـ) "تمسكه بالاشتراكية تحقيقاً لملكية الشعب".

د ) " الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة "(5).

## البنيان العام لأجهزة السلطة الشعبية

" المؤتمرات الشعبية الأساسية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية " .

" ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة .. وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .

" يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية ، ويختار كل مؤتمر لجنته القيادية ، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية ، لكل منطقة ، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية ، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية وتعتبر اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة ، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية " .

" إن المواطنين جميعاً الذين هم أعضاء تلك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفياً أو مهنياً إلى فئات أو قطاعات مختلفة كالعمال والفلاحين والطلاب والتجار والحرفيين والموظفين والمهنيين ، لذا عليهم أن يشكلوا نقابات واتحادات مهنية خاصة بهم علاوة على كونهم مواطنين أعضاء أو قيادات في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية " .

" إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات المهنية يطرح بالتالي في مؤتمر الشعب العام وإن ما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع سنوياً يطرح

بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية ".

" إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموعة أعضاء وأشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية .. إنه لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية "(6).

إن الفقرات التي استعرضناها من الفصل الأول للكتاب الأخضر توضح وترسم معالم النظام السياسي الجماهيري بالإضافة إلى ما نص عليه إعلان قيام سلطة الشعب والكاشف للركائز الأساسية للنظام الجماهيري من خلال تأكيده على أولوية قيمة الديمقراطية المباشرة .. "ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام "(7).

إن البنيان العام لأجهزة هذا النظام الجديد يمكن عرضه كما يلي :

## أولاً : المؤتمرات الشعبية الأساسية:

وهي الخلايا الجماهيرية المحلية والمعبرة عن الميكانيكا العملية للسلطة الشعبية لأنها تضم كل المواطنين في منطقة ما ، إنها نطاق التوفيق بين المصالح الفردية والجماعية للمقيمين في نطاق كل مؤتمر .

إن المؤتمرات الأساسية هي المعبر عن وحدة النظام السياسي الكلي فهي مندمجة عضوياً ووظيفياً في المجتمع وليست خارجة أو معزولة عنه .

إن المؤتمرات الشعبية تمارس الوظيفة السيادية تشريعاً وتنفيذاً وقضاءً ( من الناحية الواقعية لم يتحقق القضاء الشعبي بعد ) ..

وتقوم المؤتمرات الشعبية الأساسية باختيار أماناتها وهي تتكون من مجموعة أشخاص يتولون إدارة جلسات المؤتمر وصياغة قراراته ليس إلا ، وتتولى نقل هذه القرارات إلى مؤتمر الشعب العام . ويتم اختيار أمانة المؤتمر عن طريق اسلوب التصعيد الشعبي المباشر والذي يختلف عن الانتخاب بمعنى الإنابة والتنازل عن سلطة للشخص المنتخب وهو ما ترفضه نظرية سلطة الشعب رفضاً مبدئياً قطعياً .

إن التصعيد أو الاختيار الشعبي المباشر ليس سوى مجرد تنظيم إجرائي يتم من خلاله تكليف الأكفاء للقيام بمهام عامة دون أن يعني ذلك تفويضاً أو تنازلاً عن السلطة التي تظل دائماً مرتكزة بيد الشعب ، وبذلك فإن المصعد ( أمين المؤتمر مثلاً ) ليس إلا شخصاً عادياً لا يملك من السلطة أكثر مما يملكه أي فرد من أعضاء المؤتمر(8). إن السلطة تصبح هنا ممارسة عامة تتحقق للجميع على قدم المساواة .

## صناعة واتخاذ القرار:

إن القرار الذي يتم اتخاذه في المؤتمر الشعبي ليس قرار الأغلبية أو الأقلية ولكنه تعبير عن اتفاق جماعي الطابع وإن كان القرار يتم الوصول إليه بطريقة الأغلبية العددية فإن هذه الأغلبية ليست أغلبية دائمة وثابتة كما هو الحال في النظام البرلماني ولكنها متغيرة شأنها في ذلك شأن الأقلية لعدم ارتباطها بالشخص الطبيعي الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بها والتحكم فيها ويجعل التكتل والائتلاف وتجميع الأنصار مستحيلاً(9).

إن للقرار الشعبي طبيعته الخاصة والمتميزة فهو ليس وسيلة إدامة احتكار للسلطة أو الثروة . كما أنه يختلف جوهرياً عن قرار المجلس النيابي فدور المؤتمرات الشعبية ليس مجرد الوظيفة التشريعية وإلا لكنا أمام مجلس نيابي ولكان قيام سلطة الشعب مسألة شكلية لا تعني أكثر من استبدال هيكل بآخر .

إن القرار الشعبي فوق ذلك يعتمد على مقومات وأركان أساسية تحدد طبيعته الخاصة

فهو يرتبط أولاً بتحقيق الحاجات ودعمها أي تلبية الحاجات الحقيقية للجماهير وهي سند صدوره بالإضافة إلى أمكانية تطبيقه في حدود الإمكانيات المتاحة والتي تحددها المؤتمرات أيضاً[10].

## ثانياً : مؤتمر الشعب العام:

ويمكن وصفه أو تسميته نسبياً بالهيئة المركزية للتنظيم الديمقراطي دون أن يعني ذلك وقوعه في قمة التنظيم السياسي لأن فلسفة التنظيم أفقية غير هرمية ومن ثم فهو ليس مجلساً نيابياً . إن مؤتمر الشعب العام ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والروابط المهنية معبراً عنها بحضور أمنائها وهم الذين يتولون صياغة قرارات المؤتمرات في صورة نهائية بشكل يحدد أهداف المجتمع ويبلورها . إن أعضاء مؤتمر الشعب العام ليسوا مثل أعضاء المجلس النيابي فالواحد منهم لا يمثل مركزاً شخصياً ولا اعتبارياً . إن عضو مؤتمر الشعب العام مجرد حامل توصيات وقرارات مؤتمره الأساسي الأمر الذي يعني أنه لا يقدم آراءه الشخصية ولا يمكنه الخروج عن القرارات التي أصدرها مؤتمره الأساسي مهما كان رأيه الشخصي فيها[11].

إن مؤتمر الشعب العام ليس مصدراً للسلطة أو محطاً للسيادة ، إذ أن الأصل أن السلطة والسيادة للشعب كله في مؤتمراته الشعبية . ومؤتمر الشعب العام ليس مؤتمراً شعبياً أساسياً ، لكنه ، وكما بينا ، مجرد ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والروابط والاتحادات المهنية ومن ثم فهو ليس سوى مجرد لجنة صياغة ، أي أن ما يصدر عنه من أعمال سياسية أو قانونية هي بلورة وصياغة لقرارات المؤتمرات الشعبية . إنه الفضاء الذي تتم فيه عملية التوفيق بين المصالح المحلية أو الإقليمية والوطنية أو المصلحة الكلية للمجتمع .

إن هذا الوضع يحول دون أي احتمال لتفرد مؤتمر الشعب العام بالسلطة لا أفقياً ولا عمودياً ، لا في مواجهة المجتمع ولا أفراد المؤتمرات الشعبية ، إنما هو هيئة تنسيقية . إنه ليس مفوضاً عن المؤتمرات في إصدار القرارات لتعارض ذلك مع مبدأ سلطة الشعب . إنه وكما أسلفنا مجرد لجنة صياغة وتسجيل للاتجاهات العامة للمؤتمرات الشعبية الأساسية ، وقيام أعضائه بمهام الصياغة لا يعطيهم أي مركز سلطوي فصياغتهم ينبغي ألا ينجم عنها صدور القرار في شكل فيه إضافة أو انتقاص لروح قرارات المؤتمرات الأساسية . كما يقوم مؤتمر الشعب العام باختيار أمانته التي تتولى تنظيم وتسيير جلساته أي أنها أمانة إدارية تخص المؤتمر وشئونه التنظيمية .

## ثالثاً: اللجان الشعبية:

ترتبط اللجان الشعبية عضوياً بالمؤتمرات الشعبية ولا تنفصل عنها ، فكل مؤتمر شعبي يصعد لجنته الشعبية التي تتولى تنفيذ قراراته . اللجان الشعبية ليست سوى أدوات تنفيذية ملتصقة بمؤتمراتها . المؤتمرات وحدها لها طابع الديمومة أما اللجان فهي غير دائمة لأنها ليست سلطة تنفيذية فذلك يتعارض مع مبدأ وحدة السلطة الذي يعني إن كل السلطة تستقر في المؤتمرات الشعبية تشريعاً وتنفيذاً وقضاءً .

### أولاً: اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي:

وهي التي يختار أعضاؤها من قبل جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي بالتصعيد المباشر وذلك للقطاعات المختلفة ( زراعة ، صناعة ، مرافق .. إلخ ) وذلك لتتولى هذه اللجنة مهام تنفيذ قرارات المؤتمر على المستوى المحلي بالإضافة إلى اشتراكها مع بقية اللجان في تنفيذ قرارات جماهير المؤتمرات على المستوى الاقليمي أو الوطني العام .

**ثانياً: اللجان الشعبية العامة النوعية (الوزارات سابقاً):**

وهي لجان تختص كل منها بإدارة شئون قطاع ما وتنفيذ أو رسم السياسات المثلى لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية والتنسيق بين عمل كل اللجان الشعبية للقطاع في مختلف مستوياتها الإدارية . وتتكون كل لجنة شعبية عامة لقطاع ما من أمناء اللجان الشعبية لذات القطاع في المؤتمرات والذين يتولى مؤتمر الشعب العام اختيار أمين من بينهم للجنة المذكورة.

ولا يعني وجود اللجان الشعبية العامة النوعية مركزية السلطة بل إن أية اختصاصات من هذا النوع قد ألغيت في حقل الأمانات المختلفة. إنها حلقة وصل بين قواعد التخطيط وعمليات الإنتاج وتقديم الخدمات والقيام بالمشروعات ولكنها لا تتولى القيام بها بنفسها ولكن تقوم بها اللجان الشعبية في المؤتمرات اللهم إلا إذا كان الأمر متعلقاً بمشروعات أو خدمات تخص أكثر من إقليم أو شعبية.

**ثالثاً: اللجنة الشعبية العامة:**

وهي مركز توحيد البنيان العضوي والوظيفي لجميع اللجان الشعبية كهيئة تنفيذية عامة مسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام الذي يختار أعضاءها وهم أمناء اللجان الشعبية العامة النوعية ، وهي مسؤولة أمام الشعب منضماً في مؤتمراته الشعبية الأساسية التي تساءل اللجان الشعبية كافة وتحاسبها في نهاية كل دورة من دورات انعقادها . وقد حلت اللجنة الشعبية العامة محل مجلس الوزراء لكنها حتماً لا تمارس ذات الاختصاصات إذ أن وظيفتها ليست نفس المحتوى فهي لا تملك غير وظيفة تنفيذية محضة ولا تملك صنع التشريعات وإن كان لها حق إصدار لوائح تنفيذية تفصل فيها الأحكام الأساسية الواردة في القوانين التي تصدرها المؤتمرات الشعبية دون إضافة أحكام أو إصدار لوائح مستقلة دون الاستناد على قانون يجيز اللوائح صراحة أو ضمناً .

إن اللجان الشعبية في النظام الجماهيري ليس لها إلا دور تنفيذي إداري يحل محل البيروقراطية الحكومية لكن بدون أن تكون لها سلطة خاصة بها ، وذلك من منطلق كونها لا تتولى بنفسها تحديد الخيارات الأساسية ولا تتمتع بمركز ايديولوجي خاص بها ولا أهداف خاصة بها بل تبقى مجرد أداة تحقيق تلك الخيارات التي تحددها المؤتمرات الشعبية ويكون مجال عمل تلك اللجان هو تحقيق المصلحة العامة وفقاً لتحديد تقرره المؤتمرات الشعبية .

إن مسئولية اللجان الشعبية الإدارية هي ثانوية الطابع تنحصر في تقديم المعلومات اللازمة ليتخذ المؤتمر الشعبي قراراته ثم أن عليها إتخاذ إجراءات التنفيذ ، أي وضع السياسة العامة للمؤتمرات موضع التطبيق العملي . إن ذلك يعني أن اللجان الشعبية الممثلة للإدارة الشعبية هي عضوياً ووظيفياً خاضعة للشعب وليست سلطة منافسة أو موازية ولا محايدة . إننا أمام نموذج لا يتم فيه الفصل بين السلطات ، ذلك المبدأ الذي جاء توفيقاً أملته الظروف ، فهدف النظام الجماهيري إلغاء الفصل بين السلطات .. فسيادة الشعب لا يمكن تجزأتها .. إن أي تنازل بقصد الفصل ولو كان بهدف الفعالية يحمل بذور الدكتاتورية ، وإنما الغاية هي تحقيق توحيد السلطة حيث تستقر وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء في المؤتمرات الشعبية حيث يمارس الشعب كل الوظائف .

**رابعاً: المؤتمرات والنقابات المهنية الحرفية:**

إن الشعب ، لعوامل متعددة مثل التخصص ، ينقسم إلى فئات عديدة من المهنيين والحرفيين وغيرهم الذين ينضمون في تجمعات فئوية وفقاً لنوع الأعمال والمهن التي يمارسونها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية . إن الانتماء هنا مهني أو حرفي أو وظيفي وليس سكني أو جغرافي . ومن ثم فإن كل فئة من هذه الفئات تكون مؤتمراً أو نقابة مهنية علاوة على كون أعضائها أعضاء في المؤتمرات الشعبية .

إن مفهوم ودور النقابات والاتحادات في الجماهيرية مختلف عن دورها في المجتمعات الأخرى المبنية على نظرية السياسة كصراع وتنافس . إن نموذج الجماهيرية وكما بينا في السابق لا يعطي فرصة أو لا يُمكّن لوجود فرصة التكتل والائتلاف للدفاع عن المصالح لأنه يلغي أي مبرر أو دافع لذلك لبناء السياسة فيه على أسس غير صراعية الطابع . فإن النقابات في سلطة الشعب ليست ضد أحد ولا تقوم بمواجهة الآخرين دفاعاً وصراعاً من أجل حقوق أعضائها في مواجهة قرارات ظالمة ، لأنه لا مجال لذلك في ظل نموذج صناعة القرار الجماهيري.

إن جماهير المؤتمرات الشعبية تعتمد على هذه الفئات في ممارسة الرقابة اليومية على تطبيق القرارات فهي عامل أساسي في سلطة الشعب التي يرتبطون بها عضوياً في المؤتمرات الشعبية التي تضم كل المواطنين حكماً ، كما أن لهذه التكوينات واجبات مهنية تتعلق بمهنها المختلفة .

## الخلاصة

من الضروري الإشارة إلى أن للممارسة السياسية عموماً وللمشاركة السياسية خصوصاً جملة من المحددات والاشتراطات غير تلك التي ترتبط بالفضاء أو المساحة التي يتيحها النظام السياسي ومؤسساته أو إطاره التشريعي والقانوني . إن لمضامين الثقافة السياسية السائدة في المجتمع ومدى احتوائها على عناصر ذات علاقة بالشعور بالقدرة على المشاركة ونوع ومضمون العلاقة بين الفرد والحكومة وتشجيع القيام بالوظائف العامة والدفع في اتجاه العلاقات الديمقراطية في المجتمع بشكل عام ، إن لذلك علاقة وثيقة بإقامة المشاركة السياسية في ذلك المجتمع . فالديمقراطية ليست مجرد بنى وهيكل ومؤسسات لكنها مرتبطة بشكل قوي بالنظام القيمي السائد في المجتمع والاتجاهات والمشاعر التي تحدد مدى العلاقة بين الحكام والمحكومين . إن لكل ذلك أيضاً علاقة مباشرة بدرجة ومستوى عملية التحديث وما تحدثه من تأثير في نوع العلاقات الاجتماعية إضافة إلى ما يتمخض عنه التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع من نماذج للعلاقات وأشكال ومستويات للتكوينات الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر في تكوين أو صنع النظام القيمي الذي يلعب دوراً في هذا الإطار.

بشكل عام فإن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي هي نموذج للثقافة السياسية العربية عموماً مع بعض التميزات . إن هذا يجعلها تعاني من عناصر قصور واضحة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية على وجه العموم . إن الثقافة السياسية في ليبيا تفتقر بشكل عام إلى العناصر المعززة للممارسة السياسية والشعور بالاقتدار السياسي . إن من شأن ذلك أن يفسر الصعوبات التي تواجهها عملية تفعيل دور المواطن وتعزيز درجة ومستوى وكفاءة الممارسة السياسية والإدارة الشعبية للحياة العامة وفقاً للتصور الذي يستند عليه اسلوب المؤتمرات الشعبية في الحكم الديمقراطي(12).

يلاحظ أيضاً أن الدين يلعب في مستواه الشعبي وما يرتبط به من تقاليد وتفسيرات تقليدية محافظة للإسلام في إطار البنية القبلية للمجتمع الليبي وسطوة التنظيمات الاجتماعية الأولية دوراً حاسماً ومحدداً للنشاط المرتبط بالشأن العام على وجه العموم . ومع أن المجتمع الليبي شهد منذ ستينات القرن العشرين تغييرات هائلة على المستويات المختلفة ذات العلاقة بعملية التحديث والدور الحاسم للدولة الريعية نتيجة للتأثير الهام للثروة النفطية التي مكنت الدولة من القيام بدور تحديثي هام ، فإن التقاليد والنظام القيمي التقليدي والفهم القبلي حتى للتعاليم الدينية المنظمة للحياة العامة والعلاقات الاجتماعية تلعب دوراً سلبياً يؤثر بشكل فعال على الحياة السياسية .

## الهوامش

(1) طوير سيو رودريجس ، " الإدارة الذاتية الشعبية " ، في : قضايا سياسية ، طرابلس ؛ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ١٩٨٤ ، ص ١٤١ - ١٤٦ .
(2) محمد زاهي المغربي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا ، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، ١٩٩٥ .
(3) عبد السلام التونجي ، في ضوء فكر معمر القذافي ، طرابلس ؛ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ١٩٨٤ ، ص ٥٨ - ٦٨ .
(4) نفس المصدر ، ص ٦٠ - ٧٣ .
(5) الإعلان عن قيام سلطة الشعب الصادر في ٢ / ٣ / ١٩٧٧ .
(6) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، ط ٢٦ ، طرابلس ؛ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ١٩٩٩ ، ص ٤٥ - ٥٠ .
(7) الإعلان عن قيام سلطة الشعب .
(8) عبد السلام المزوغي ، مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية ، طرابلس ؛ المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ١٩٨٧ ، ص ٧٣ - ٧٨ .
(9) رجب أبو دبوس ، محاضرات في النظرية العالمية الثالثة ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٠ - ١٥٤ .
(10) عبد السلام المزوغي ، المصدر السابق ، ص ٦١ - ٧٠ .
(11) رجب أبو دبوس ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ - ١٥٣ .
(12) د. يوسف الصواني ، " الديمقراطية المباشرة وفكرة الممارسة : النموذج الليبي " بحث قدم لندوة مركز البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة حول مستقبل الديمقراطية في أفريقيا ، القاهرة ، ١٧ - ١٩ / الربيع ٢٠٠٢ .

---

## إلى الباحثين والمثقفين



**تعد المجلة جميع المشاركين ببذل أقصى جهد واهتمام لما يرد إليها من مشاركات ومراجعتها وتقييمها علمياً وصرف مكافآت تشجيعية حسب طبيعة كل موضوع ..**

# التنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيقها

د. نداء مطشر صادق الشريفي
أستاذ مساعد
جامعة عمر المختار

أ. مصطفى عبد الحميد دلاف
ماجستير في القانون
أستاذ متعاون مع جامعة عمر المختار

**المقدمة**

**لم يجر الاهتمام بالتنمية السياسية إلا في عقد الستينات من القرن السابق ، حيث بدأت الدولة المستقلة ترى أن التنمية سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية ما هي إلا قرار سياسي تحاول من خلاله النخبة الحاكمة أن تجعل من نظامها ذا شرعية وفاعلية ، يتمتع برضا الشعب ، ويبذل قصارى جهده في أن يقدم خدمات للشعب ومن خلال كل ذلك يصبح فاعلاً .**

إذ أن التنمية السياسية تهدف إلى تحقيق أمور عدة من خلال تحقيق التكامل القومي ، وذلك عن طريق إذابة الفوارق العرقية والقومية والقبلية أو الأيدلوجية في بوتقة القومية ، وفي إطار النظام السياسي الكفء ذي الفاعلية والشرعية .

فالتنمية السياسية هي كما قلنا في أعلاه مصطلح جديد برز بعد أن بدأت الدراسات والأبحاث تتثبت من أن النظام السياسي شأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل ، ولذلك لابد من تحديد الهوية السياسية للتنمية والتي تعني تحقيق التفاعل بين النظم المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأبنيتها الفرعية ، والأبنية الحكومية كذلك ، ومن أجل تحقيق أهداف معينة لا يمكن تحقيقها إلا بعمل حكومي بحت أو بعمل مجتمعي أي بنشاط مزدوج ، ألا وهو نشاط الأبنية الحكومية ونشاط الأبنية المجتمعية طرف التفاعل ، لأن السياسة وظيفة مجتمعية تحقق أهداف هذا المجتمع .

ولعل من بين أبرز الأهداف التي يسعى إليها كل مجتمع في العالم هو أن يعيش في أمن ويشعر بالطمأنينة ويحس بأن حياته ومصالحه ، ومصالح وطنه وجماعته وأسرته تكون مصونة ومحمية .

هذا الأمن لا يتحقق إلا إذا نجح النظام السياسي في حل أزمات التنمية أو بالمقابل فإن التنمية ومشاريعها وبرامجها لا يمكن أن تنجح إلا إذا توفر الأمن لهذا المواطن .

ومن هنا نلاحظ وجود علاقة عضوية بين الأمن والتنمية علاقة تأثير وتأثر ، بحيث يمكن القول بأنهما أي الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة .

ومن هنا فلقد اهتمت الجماهيرية العظمى ومنذ قيام الثورة ١٩٦٩ ، بضرورة تحقيق التنمية والأمن ، فأقامت مشاريع تنموية عديدة ، حاولت أن تعزز بقاءها وتحميها من خلال إنشائها لما أسمته بالأمن الشعبي المحلي على اعتبار أن الحرية ستبقى في خطر إذا لم يستتب الأمن الذي هو مسئولية كل مواطن ومواطنة .

ومن هنا تبرز أهمية بحثنا الذي حاولنا أن نتناوله من خلال محاولتنا الإجابة على سؤالين مركزيين يتفرع كل واحد منهما إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية فالسؤال المركزي الأول يتعلق بماهية التنمية السياسية ؟ والذي تفرع بدوره إلى عدة أسئلة فرعية حاولت الفقرة الأولى من بحثنا الإجابة عليه وهي ما هو مفهوم التنمية ؟ وما هي أبرز مقوماتها ؟ وما هي أبرز الأزمات التي تحاول التنمية السياسية أن تحلها ؟ .

أما السؤال المركزي الثاني فكان بدوره حول ماهية الأمن وما علاقته بالتنمية وما هو دور الأمن الشعبي المحلي في عملية التنمية السياسية ؟ ومن هنا برزت عدة أسئلة فرعية وهي ما هو مفهوم الأمن ؟ وما علاقة الأمن بالتنمية ؟ وما المقصود بالأمن الشعبي المحلي ودوره في عملية التنمية ؟

أما المنهج الذي استخدمناه في بحثنا فهو المنهج الاستنباطي الاستقرائي .

وأبرز الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هو قلة المصادر الحديثة التي تتناول مثل هذا الموضوع الحيوي .

## 1- مفهوم ومقومات التنمية السياسية:

سنحاول في هذا الجزء إلى التطرق لمفهوم ومقومات التنمية السياسية ، من أجل الوصول إلى تعريف جامع مانع لهذا المفهوم الذي يعتبره الكثير من الباحثين بأنه ما يزال مفهوماً يشوبه الكثير من الغموض .

### 1-1- مفهوم التنمية السياسية:

من المفيد أولاً إعطاء توضيح لمعنى **"تنمية"** قبل أن نبدأ بالخوض في طرح مفاهيم التنمية السياسية .

إن استخدام تعبير (تنمية Development) يعد حديثاً نسبياً ، حيث لم يكثر استخدامه إلا في الحرب العالمية الثانية ، للإشارة إلى رغبة الدول المستقلة تباعاً في تحسين أوضاعها[1].

ولقد أضحى لهذا التعبير أسبقية كونية ، لأنه يعكس عملية " الولادة الذاتية " والتخلص من أوضاع عدم المساواة في النظام العالمي ، فأهميته تنبع من أن العالم أصبح مقسماً إلى فئتين ، فئة الدول المتقدمة ، وفئة الدول المتخلفة ، لذا فإنها حظت باهتمام الفئتين ، فهي ليست مشكلة وطنية بحته[2]. ورغم كثرة الاهتمام بهذا المفهوم إلا أنه يظل من المواضيع التي يصعب الإحاطة بها ، لأنها على حد تعبير " جابريل لوبيرا " { مجموعة من الظواهر من نوع مختلف ذات طبيعة سوسيولوجية وسيكولوجية }[3] إضافة إلى طبيعتها الاقتصادية والسياسية . وفي عملية بناء الأسس ومقومات لنظام اقتصادي اجتماعي وسياسي ، متقدم وفقاً لمقاييس المرحلة التي تعيش فيها الدولة .

يخلط الكثير من الباحثين بين مفهوم النمو ، والتغير والتطور ، والتقدم ، والتنمية[4].

وعلى الرغم من وجود قسم آخر يميز بدقة بين هذه المفاهيم ، ذلك لأن التنمية وفقاً لتقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية في عام ١٩٧٩ { ...إن التنمية ليست مرادفة لمجرد مجموعة مفاهيم ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق برفاهية الإنسان ومنها ما هو ثقافي وما هو روحي وما هو مادي }[5].

فالنمو لا يتضمن أكثر من زيادة الناتج القومي أو قد يتضمن بعض العناصر المؤدية إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية.

أما التنمية فهي نموذج ذو حجم واستمرارية لا يمكنها أن تتجسد دون حصول تغييرات متعددة تسبقها[6]. فعملية التنمية تسعى إلى إيجاد اقتصاد متوازن يقوم على تطوير الصناعة والزراعة وتوسيع عام الإنتاج [7]، إضافة إلى استقرار سياسي وتحقيق لشرعية وفاعلية النظام السياسي.

فالتنمية عملية دقيقة جداً لا تجرى دون تغييرات عميقة في الاقتصاد مع تدخل الدولة بواسطة استراتيجية مرسومة تعمل على ترشيد مسارها بحيث لا تترك لتلقائية قوة السوق [8].

وهذا ما يتفق مع نظرية الدولة التنموية أو نظرية تدخل الدولة، ووفقاً لهذا المنظور لعبت الدولة دوراً مهماً في بناء البنية التحتية المادية والمؤسسية الضرورية لتحقيق التنمية، إلا أن التركيز على دور الدولة يثير مخاوف من الممارسات الدكتاتورية، لذا حاول (بيتر إفانز) التعرف على شكل التدخل من قبل الدولة الذي يمكن أن يوصف بأنه تنموي من أجل ذلك قارن (إفانز) بين نموذجين مثاليين للدولة: الدولة التنموية والدولة المفترسة أو الديكتاتورية، وقد عد دول جنوب شرق آسيا (تايوان، كوريا) نماذج للدولة التنموية بينما عد حكم موبوتو في زائير نموذجاً للدولة المفترسة. كما أشار إلى وجود نماذج وسط بين التنموية والافتراسية مع الهند والبرازيل[9].

فالتنمية عموماً تتضمن تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته ومستوى حياته[10]. وهي عملية هجوم على الفقر، بمعناه الشامل في كافة جوانب الحياة المادية والروحية والثقافية[11]. بالإضافة إلى أنها تغيير في طبيعة السكان حيث أن المواطن يعد مساهماً نشطاً فعالاً لأمر تشكيل القرارات السياسية، وحيث تتكامل عملية بناء المؤسسات وتخصص في الوظائف وتحدد الأدوار[12]. إلا أن هذه العملية تنطوي على صعوبة معينة قدر حصولها في بنية اقتصادية - اجتماعية موحدة وعليه لم تعد هناك وصفة رأسمالية أو اشتراكية صالحة لإنجاحها، فهي بلداناً قد نمت بشكل مشوه، بحيث دخلتها الرأسمالية، ولم تصبح كذلك، ولم تنجح في إقامة الاشتراكية لعدم وجود مقومات جوهرية لبدئها[13].

فهي معركة استكمال التحرر الوطني فيما وراء الاستقلال السياسي الرسمي "فصم روابط التبعية "[14]. وهي كذلك تتضمن "توفير الاستقرار السياسي ولا يعني الجمود" الذي يهيئ مناخاً ملائماً للتخطيط والسيطرة على البيئة، وتوجيه واستخدام المواد الضامنة لفعالية وكفاءة الدولة.

هذا بشكل عام توضيح عن "التنمية كتعبير شاع استخدامه في الوقت الحاضر. أما بخصوص التنمية السياسية[15]، التي تهتم أصلاً بدراسة النظام السياسي من داخله، وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالتنمية السياسية تدل ومن بين عدة أمور على تحقيق التكامل القومي من خلال إذابة الفوارق الثقافية والعرقية، والأيدلوجية في "بوتقة القومية".

وفي إطار النظام السياسي الكفء[16]. ذي الفاعلية والشرعية القادر على أداء المهمات الأساسية للحكومة، وفقاً لردود فعل السكان، والإيمان الشعبي بأن النظام السياسي القائم هو أكثر مما يلائمها[17].

ذلك أن النظام السياسي "هو مجموعة حلول لمواجهة مشاكل يثيرها قيام الهيئات الحاكمة وتنظيمها في هيئة اجتماعية معينة "[18].

إن دراسة التنمية السياسية تطرح أسئلة لا إجابة محددة لها، ذلك لعدم وجود اتفاق عام حول

مدلولها فعلى الرغم من استخدامه ، إلا أنه ما زال تعبيراً " عائماً وضبابياً "[19] ويحمل عدة معاني في آن واحد .

فمثلاً حاول " وارد " أن يقدم وصفاً " للتنمية السياسية فذكر أنها توفر درجة عالية من التمايز بين الوظائف وتحقيق التكامل . في الأبنية والأدوار ، وذات نظام عقلاني ورشيد يتمتع بولاء شعبي ، مع اتساع المشاركة السياسية أو توافر أمن واستقرار النظام[20].

إلا أنه لم يصل إلا إلى الخلط ما بين الأنظمة السياسية العصرية وما بين التنمية السياسية على حد قول " حامد ربيع " .

" هي تواجد حالة تضمن تعدد الآراء ، توازن القوى ، استيعاب الفئات الجديدة دون عنف الرقابة السياسية ، وتعدد الأحزاب "[21] ويشير " هوروتيز " إلى أن التنمية السياسية ترتبط أساساً بزيادة القدرات والتخصص والتحرك نحو مثل أعلى معين[22].

أما " كليمنت هنري مور " فيقول " أنها قدرة نسق معين على وضع الأصبع على المشاكل الحاسمة وإيجاد الحلول لها علماً بأنه لا يوجد مجتمع قادر على حل جميع مشاكله دائماً وبشكل متكامل "[23] . فهي الحركة نحو نسق سياسي يستطيع أن يواجه الأعباء التي يتعرض لها . ويتضمن تطوراً في القيم ، الاتجاهات ، والأنساق مع زيادة في المشاركة السياسية[24].

أما ( لوسيان باي ) فلقد أكد أن من أهم عناصر التنمية السياسية هو " المساواة " حيث تكون ذات طبيعة شمولية تنطبق على كافة أفراد المجتمع ، وهو إضافة إلى القدرات ، والتي تعني إمكانية النظام السياسي فيما يتعلق بأدائه لمهامه التي تؤثر على ثباته . وكذلك تمايز الأدوار وتحوير الوظائف داخل المجتمع[25].

كما أكد على أن التنمية السياسية تتحقق من خلال قدرة النظام السياسي على معالجة الأزمات الستة وهي ، أزمة الهوية ، والشرعية ، والمشاركة ، والتكامل ، والتغلغل ، والتوزيع[26]. والتنمية السياسية عند " جابريل الموندو لالول " ( هي استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع ، أم داخل البيئة الدولية ، خاصة منها تحديات بناء الدولة ، والمشاركة والتوزيع فهي عبارة عن بيئة متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذات ثقافة علمانية )[27].

وبدون الدخول في تفاصيل التعاريف المقدمة للتنمية السياسية يبدو من خلال كل ما تقدم أن هذه التعاريف رغم أهميتها إلا أنها تتجاهل البعد الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي كأحد متغيرات التحليل السياسي ، وهي لا تستطيع أن تفهم واقع التفاوت بين من يملك ومن لا يملك في المجتمع الدولي ، وهي ذات مفاهيم تربوية لم تسهم في تقديم سياسات عملية تفيد صناع القرار لتجاوز عقبات التنمية[28]. ولكن يبدو لنا أن التعريف الشامل للتنمية السياسية هي أنها عملية تنطوي على ولادة حضارية ، ترقى بحياة الأفراد ، لتواجه التحديات الداخلية والخارجية ، كما تتضمن بناء المؤسسات أو تحقيق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي[29].

## 1-2- المقومات السياسية للتنمية السياسية:

لعملية التنمية السياسية الشاملة مقومات عديدة لابد أن تتوافر لها لكي تصل إلى نموذج متكامل وتنقسم هذه المقومات إلى ، مقومات سياسية وأخرى اقتصادية اجتماعية .

وأبرز ما تستند عليه المقومات السياسية للتنمية السياسية هي شرعية وفاعلية النظام السياسي[30]. في الواقع تعد الشرعية والفاعلية من المقومات السياسية الأساسية لعملية التنمية .

ولابد لنا من أن نشير إلى أن الشرعية تعد ذات طابع نسبي وديناميكي ، فما هو شرعي لبعض

الأفراد في بعض الأوقات قد لا يكون كذلك بالنسبة لأفراد آخرين وفي أوقات أخرى . ولكن عموماً تقاس الشرعية من حيث الزيادة أو النقصان طبقاً لقدرة النظام على الاستجابة لمطالب الجماهير ومواجهة الأزمات والاستجابة لمطالب التغيير .

وهنا تتضمن الشرعية عنصرين أساسين هما ، الرضا والطاعة[31] " إن المصدر العلماني للشرعية في الوقت الحاضر المعاصر هو " الشعب " من خلال رضاه وقبوله بسياسات حكامه"[32].

ولو أن الأنظمة السياسية قد تقيم شرعيتها على أسس متعددة أو حتى على أساس واحد من المصادر التالية :

1) الاستناد إلى الحق الإلهي في الحكم .
2) الاستناد إلى قاعدة دستورية ليبرالية كما هو الحال في الدول العربية .
3) الاستناد إلى معادلة عقلانية مرتبطة بأهداف رشيدة مثل " إنجاز التحديث والتقدم " وهنا سوف يتم تقييم الحكام وفقاً لنجاحهم أو فشلهم فيها[33].
4) العقلانية القانونية أي وجود قواعد قانونية مقننة تحدد حقوق وواجبات الحكام والمحكومين وطريقة انتقال السلطة[34].

وتعني الفاعلية في المقام الأول سيما في الوقت الحاضر " التنمية المسؤولية "[35] حيث يكون النظام السياسي قادراً على حل المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية لسياسات فعالة مؤثرة ، وقدرته خارجياً على تبني سياسة خارجية تؤكد مكانة وهيبة الدولة في المجتمع الدولي ، وتعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية[36].

فالنظام السياسي الذي يسعى لتجسيد فاعليته يجب عليه أن يكون قادراً بالفعل على تحقيق التكامل القومي داخلياً وتجاوز الاختلافات العرقية ، حيث يضمن ويحكم سيطرته النفسية والفكرية على الجماعات السياسية أو القومية المختلفة داخل المجتمع[37]. ومن خلاله يتمكن من تجنب أعمال العنف المدني والانقلابات وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها الكثير من دول العالم المتخلف[38].

فالنظام السياسي المستقر على حد تعبير ( فاينر ) " هو الذي نعتبر فيه المصلحة العامة هي الهدف الأعلى ... " .

وتبرز لنا مسألة مهمة لتعزيز الاستقرار السياسي وهي بناء المؤسسات التي تعد على حد تعبير " لاسويل " و ( كابلان ) . " نموذجاً " مكوناً من سمات وخصائص لثقافة معينة تميز جماعة ما ، وهذه السمات تحدد توزيع وتكوين قيمة أية مجموعة فيهم ، فهي أنماط لأفعال متواترة ، أرسيت لرسم سلوك أعضائها[39].

ويؤكد " هنكتون " { إن ما يحقق الاستقرار السياسي هو إيجاد المؤسسات السياسية حيث يبرز منها الأحزاب السياسية التي تنظم عملية المشاركة }[40] إذ أن ضعف المؤسسات مع عوامل أخرى قد يؤدي إلى فقدان الاستقرار وعدم الثقة في الخيارات السياسية وفقدان الحزم والتواصل في تطبيق الخطة التنموية[41].

إن فاعلية وشرعية النظام السياسي تتجسد كذلك من خلال قدرة النظام على معالجة الأزمات التي يعاني منها المجتمع المتخلف .

كأزمة المشاركة ، والاختراق ، والتغلغل ، وأزمة التكامل وأزمة التوزيع[42].

وكذلك تتجسد قدرة النظام السياسي على تحقيق فاعليته وشرعيته من خلال تحقيقه لعملية التنمية وضمان الأمن القومي للبلاد ويؤكد " علي الدين هلال " على أن { الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية .. فالأمن والتنمية هما إذن وجهان لعملة واحدة }[43].

ففي أي مجتمع يمر بمرحلة التحول إلى مجتمع عصري ، فإن الأمن معناه التنمية . والأمن ليس هو المعدات العسكرية ، وإن كان قد

يتضمن المعدات العسكرية ، والأمن ليس هو القوة العسكرية ، وإن كان قد يتضمنها ، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشملها . إن الأمن هو التنمية ، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن "(44).

## 1-3- المقومات الاقتصادية - الاجتماعية للتنمية السياسية:

لعل أبرز المقومات الاقتصادية - الاجتماعية لعملية التنمية السياسية الشاملة ، هي التي سنتحدث عنها من خلال :

أ ) بناء القاعدة الإنتاجية الصلبة في البلد .
ب) تحقيق تراكم رأسمالي يساعد على عملية بناء القاعدة الإنتاجية .
جـ) رفع مستوى حياة الإنسان من خلال الاهتمام بالتعليم والصحة .

**أ ) بناء القاعدة الإنتاجية الصلبة :**

يعد التصنيع وتطوير الزراعة ، وتوسيع الإنتاج من الجوانب الأساسية لكل جهد يهدف إلى بناء قاعدة إنتاجية صلبة ، تتطلب استخدام وسائل الإنتاج الجديدة ، والارتفاع بمستوى الإنتاجية(45). إلا أن هناك بعض الآراء التي تؤكد أن التنمية تعتمد أساساً على الصناعة ، ودون الدخول في مناقشات نظرية حول هذا الموضوع نقول : بأن الصناعة والزراعة مرتبطان بشكل وثيق "كتوأمين سياسيين "فنمو الصناعة هو الذي يمد الزراعة بالوسائل التقنية لتنميتها وبالبضائع الاستهلاكية لسكان الريف ، وتوسع الزراعة ، يوفر الطعام للأيدي العاملة الصناعية المتزايدة العدد ، والمواد الأولية ، وأن توافر الأيدي العاملة هو أحد المزايا للزراعة الواسعة ، وهو الطلب الذي لا غنى عنه للتصنيع ، كما أن نمو الصناعة لابد وأن يهيأ لنمو الإنتاج الزراعي(46).

**الصناعة :**

تعد حجر الزاوية في عملية التنمية وذلك لما تقوم به من عملية تصحيح للإختلالات الهيكلية ، فهي ترفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة التي كلما تطورت صاحبها تطور في علاقات الإنتاج ، بما يدفع الصناعة بشكل مستمر إلى الأمام(47). وإن جوهر عملية التصنيع لدى العديد من الباحثين يتلخص في أن تطوير قطاع الصناعات التحويلية التي تنتج وسائل الإنتاج ، وسلع الاستهلاك ، إلا أن الوضع الاقتصادي المختل في الدول المتخلفة حيث يسود قطاع تصوير الخامات وبقايا علاقات زراعية قديمة ، قد لا تضمن لنا نمواً سريعاً في المستقبل(48).

ويؤكد الكتاب الغربيون أن على البلدان المتخلفة البدء أولاً بتطوير الصناعات الخفيفة والحرفية ، أما الصناعات الثقيلة فهي غير ضرورية ويمكن الاستغناء عنها(49).

وطرح لنا "كلود شيسون " أهمية تطوير ما أسماه بـ " الصناعة المنمية " التي تنشأ داخل البلد لسد احتياجات أهلها مثل حفظ الأغذية، الملابس، الأدوات المنزلية ... إلخ . هذه الصناعات توفر استخداماً للأيدي العاملة ، وتوزع أجوراً قد تدفع لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية ، مما يشكل دافعاً بزيادة إنتاجه الذي يستخدم في الصناعة وهكذا .. تولد لنا عملية لتنمية ذاتية علماً أنها تحتاج إلى حماية حكومية وأسواق داخلية لضمان استمراره(50).

ويتفق العديد من الكتاب مع هذا الرأي في أن الصناعة المستندة إلى حاصلات زراعية تخلق ظروفاً اقتصادية تسهل عملية تطوير الزراعة والصناعة في آن واحد ، فتنويع الزراعة وتطوير الصناعة(51) أساسي لبناء القاعدة الإنتاجية عموماً يمكن القول { إن القضايا الاقتصادية حادة جداً بحيث لا يمكن حلها إلا جذرياً . وهذا الحل الجذري لا يمكن أن يكون سوى التصنيع }(52). سواء بالاعتماد على صناعة خفيفة أم ثقيلة أم زراعية ، أم تحويلية ... إلخ . فهو أداة تضمن بصورة منتظمة وسائل للتراكم الرأسمالي وتوجيهها نحو استثمارات إنتاجية ، كما أنه يؤمن انسياباً مستمراً للوسائل الداخلية والخارجية تبعاً

لحاجات البلد لكي ينمو ، أي أن للصناعة "دوراً في مجموع عملية التنمية "[53]. ولكن لابد من ضمان وسائل بداية الصناعة ، فالطرق ، والمواد الأولية والمواد الكهربائية ، والأطعمة والألبسة للأيدي العاملة ، أي ضرورة ابتداء التصنيع مع عمليات متعلقة بالزراعة ، ثم يتم التطور تباعاً باتجاه صناعات أخرى أكثر تعقيداً[54]. فهي تحتاج إلى تحويل كل المجالات الاقتصادية سيما الزراعة على أساس صناعي ، وهذا يستلزم تجهيز كل مجالات الاقتصاد بما في ذلك الزراعة بمعدات إنتاجية عالية[55].

فالتصنيع ليس عملية " إنزال " نشاطات صناعية بل يشكل شكلاً متكاملاً مع الصيرورة الاقتصادية - الاجتماعية للبلاد[56]. وكلما تطورت الصناعة كلما تغير هيكل الصادرات لصالح السلع الأولية[57].

وعند الحديث عن التصنيع لابد لنا من التذكير عن أننا سوف نتبنى فكرة مفادها أن "مرحلة التصنيع في تاريخ كل بلد هي مرحلة التضحية " إذ لم يرافقها كما تدلنا التجارب على ذلك تحسن في مستويات الاستهلاك ، ففي البلدان الرأسمالية بدأت الزيادة في الدخل الفردي في أمريكا مثلاً بمعدل ( ٠,٨ % ) سنوياً بعد ثلاثين عاماً من بدء الانطلاق الصناعي ، وفي اليابان تحسن المستوى المعاشي بعد أربعين عاماً[58].

**الزراعة :**

وهي من المقومات الأساسية لبناء القاعدة الإنتاجية الصلبة وعليه إذا أردنا تطوير الإنتاج الزراعي لابد لنا من معرفة الأسباب التي تؤدي إلى تردي الإنتاج الزراعي وتدهوره بشكل مستمر ، حيث تعاني من قلة مردود أو عائد الأرض ، وتفتقر إلى التقنية المتقدمة ، وإلى انخفاض كفاءة العاملين فيها[59].

فتطويرهما يستلزم القيام بالإصلاح الزراعي حيث يدخل التغيير أولاً في شبكة توزيع الأرض والدخل ، والاهتمام برفع المستوى المعيشي للفلاحين واللجوء إلى توطين سكان قبائل البدو[60] .

ولابد أن تحمل الصناعة المسؤولية في تزويد الزراعة بما تحتاجه من أسمدة ومعدات وآلات ، وأسواق للعمالة الفائضة ، وذلك لتوسيع القاعدة النقدية في الريف ، الأمر الذي يفضي إلى توسيع السوق الداخلية بتحويل منتجات الزراعة إلى سلع توجه إلى السوق[61].

فإذا لم يتم حل مشكلة الزراعة كأساس طبيعي لتغذية السكان ، ونهضة الصناعة فإن جميع المحاولات التي تستهدف القضاء على التخلف ، يمكن أن تنتهي بالفشل[62]. إذ أن التقدم البطيء في الزراعة يؤدي إلى عرقلة نمو القوى المنتجة ويضعف من إمكانية الادخار ، وبالتالي يعد عائقاً في طريق التصنيع[63].

ومهما تكلمنا في تطوير القطاع الزراعي فإنه لا يخرج عن اتباع أسلوب " الكهربة ، الكمية ، الأتمته "[64].

**التراكم الرأسمالي:**

تعد تعبئة الفائض الاقتصادي بمثابة الخطوة الحاسمة لتجديد الاقتصاد[65]. أي أنه يعتبر الشرط الأساسي للتنمية المستقلة المعتمدة على نفسها بالدرجة الأولى ، فمهما كان حجم المساعدات الخارجية فإنها لا تعفي من مزيد للتعبئة المالية ، حتى تبقى مثل هذه المساعدات شيئاً ثانوياً لا يؤثر في مسيرة الاقتصاد[66]. ولا يزعزع مركز الدولة على المسرح العالمي وتتم زيادته بوسائل متعددة منها الادخار أو المصادرة للأموال الأجنبية ، والتأميم أو الضرائب[67]، إلا أن الادخار سواء بالامتناع عن الاستهلاك أو من خلال الضرائب ، يظل أفضل الوسائل لتحقيق التراكم الرأسمالي[68].

فأهميته نابعة أساساً من كونه يساعد على إنطلاق التنمية فهو يسهل تنويع الإنتاج فإذا كانت الزراعة على سبيل المثال محددة بمدى منتجاتها من الظروف الطبيعية ، كالتربة الرديئة ، سوء

الأحوال الجوية ، أمكن استخدام رأسمال لتغيير مثل هذه الظروف من خلال وسائل الري والصرف ، واستخدام المخصبات وكذلك الآلات المتقدمة(69).

أما المقومات الاجتماعية كالتعليم والصحة فتمثل أهمية كبيرة بحيث لا يمكن بدونها بناء " مصانع التنمية " وتطويره ألا وهي الإنسان ، إلا برفع مستوى تعليمه وتحسين الشروط الصحية له ، فعلى التعليم يتوقف بناء الأمم الحديثة ، فهو يعد أفضل استثمار ، صحيح أن رأس المال والموارد الطبيعية والتجارة الدولية لهما دور مهم في عملية التنمية ، غير أن تطوير القدرات البشرية تفوقها من حيث الأهمية ، أنها مصدر التغيير فلا يتم التغيير دون تواجد مثل هذه الأفراد المتعلمة . لا تقوم على التكنولوجيا فقط ، بل لابد من خلق الأفراد الذين يبنوها ويديروها ويسيروها ويعنوا بها بحيث يتم بواسطتهم تغيير اسلوب التفكير التقليدي السائد بها ، وجعل العقول والنفوس أكثر استعداداً لتقبل التغيير لأنه يمكننا من فهم المشاكل المركبة والمعقدة من خلال التدريب ونشاطات البحث العلمي المختلف ، فالتعليم ليس سلعة استهلاكية ، وإنما هو خلق لسلعة رأسمالية إنه نوع من الاستثمار في الإنسان .

وهنا يبرز دور الصحة باعتبارها نوعاً آخر من أنواع الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية أو عن طريقها يمكن تنمية الموارد البشرية كماً ونوعاً ، وإن من مقاييس التقدم هو نسبة وفيات الأطفال وتوقعات العمر عند الولادة ، وعدد الأطباء لكل ألف من السكان ... إلخ ففي تقدمها مع مؤشرات أخرى يقاس رقي الشعوب وتفوقها .

## 1-4- أزمات التنمية السياسية:

إن ما هو جوهري وأساسي في عملية التنمية السياسية هو كيف يمكن لأي مجتمع أن يواجه أزمات التنمية من ظهورها حتى زوالها ، لأن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات وتمزقات وأزمات يمر بها المجتمع وذلك لأن عملية التنمية لا تعرض بالتدريج أو بعبارة أدق أنها لا تعرض تباعاً ، بل بوقت واحد ، ودفعة واحدة ، ولكن بآثار مختلفة . وعليه فهي تتطلب على حد تعبير ، "لوسيان باي" معالجة متعاقبة لهذه الأزمات لكي يصل النظام السياسي إلى مرحلة عليا في فاعليته بأداء المثقف وخدمة الجماهير . وهذه الأزمات هي التالية:

أزمة الهوية، أزمة المشروعية، أزمة التغلغل، أزمة المشاركة، أزمة الاندماج، أزمة التوزيع .

### أزمة الهوية:

وتمثل هذه الأزمة أهمية كبيرة في عملية التنمية السياسية ، ذلك لأن غالبية الدول الجديدة تعاني من الانتماءات إلى العشيرة ، الطائفة ، الجماعات الدينية واللغوية وهذه التأثيرات تتنافى مع الشعور بالهوية القومية . ومن هنا إذا أرادت الأنظمة السياسية أن تصبح عصرية عليها أن تخلق شعوراً مشتركاً بين أفراد المجتمع الواحد ، هذا الشعور يجعلهم يشعرون بأنهم متميزون عن غيرهم من المجتمعات الأخرى .

وعليهم أن يدركوا تماماً بأن وطنهم الحقيقي هو الرقعة الإقليمية التي يعيشون فيها وأن هويتهم تتجسد بانتمائهم لهذا الإقليم فحسب ، بما أن هذه الأزمة لها ثقلها في عملية التنمية السياسية لذلك على الأنظمة السياسية أن تسعى جاهدة لحشد إمكانياتها ومواردها لسد احتياجات سكانها المتعددة وذلك لتتمكن من القضاء على الانتماءات الطبقية وتجسد الانتماء للإقليم وليس العشيرة أو الطائفة(70).

### أزمة المشروعية:

إن هذه الأزمة تتجسد في إمكانية تحقيق الإتفاق حول مشروعية السلطة القائمة لذلك فإن مآل هذه الأزمة هو بناء الأمة وإذا علمنا أن هذه الأزمة تتفاوت من دولة لأخرى ففي بعض الدول تتجسد في كونها مشكلة دستورية وفي دول أخرى تدور حول الروح التي يجب

أن تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسية للأمة هل هي أيدلوجية تنموية اقتصادية...إلخ. أما في الدول الانتقالية فقد تكون الأزمة ناشئة. أساساً عن فقدان القوة السياسية التي بوسعها أن تسيطر وتمارس السلطة بشكل شرعي(71). إن عملية بناء الأمة كما يؤكد "لوسيان باي" تتخلف بشكل كبير بالثقافة السياسية إذ لا تكفي عملية إقامة المبنى الجديد وإنما يجب أن تكون هذه البنى معقولة ومأخوذاً بها ، وعليه لابد أن تسعى الدول الجديدة إلى عملية تغيير الولاءات المحلية الضيقة أو خلق محلها عواطف وطنية تربط الفرد بهيئة اجتماعية أكبر(72).

**أزمة التغلغل:**

وتعني هذه الأزمة باختصار أن على الإدارة في الدول الجديدة أن تتغلغل في كافة أجزاء ومستويات المجتمع لكي تستطيع أن تحركه . فالحكومات في المجتمعات التقليدية ليس لها سوى مطالب محددة إما من المرحلة الانتقائية فتكون الحكومات أكثر طموحاً خاصة إذا وضعت نصب عينيها هدف تحقيق التنمية إلى مستوى فردي ، وأن تمس حياة الناس اليومية(73). إن هذه الأزمة تتحدد في إمكانية إقرار فعالية المؤسسات الرأسمالية وتجسيد علاقة الثقة بين الحكام والمحكومين(74).

**أزمة المشاركة:**

كلما تزداد المشاركة الشعبية تزداد المطالب التي توجه إلى النظام السياسي ، مما يتطلب فاعلية أكبر من النظام للاستجابة إلى هذه المطالب الجديدة ، لأن هؤلاء السكان الجدد الذين دخلوا في العملية السياسية لهم مصالح جديدة وأمور جديدة تظهر على السطح ، الأمر الذي يعتني ويفضي إلى تقطع استمرارية النظام ، وتجد حاجة لإعادة النظر في بنية العلاقات السياسية بأسرها .

إن هذه الأزمة تتجه أساساً نحو تحقيق الديمقراطية من خلال الاشتراك الجماهيري بالعمل السياسي . ولكن هذا لا يعني بالضرورة حتمية ظهور الديمقراطية الفردية فقد تلجأ الدول إلى أسلوب التعبئة الجماهيرية لإسناد سياستها وليس لأسلوب الديمقراطية الغربية(75).

**أزمة الاندماج:**

تمثل هذه الأزمة على حد تعبير "لوسيان باي" الحل الفعال لما يسمى أزمة التغلغل والمشاركة وعليه فإن مشكلة الاندماج تنصب على المدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله على اعتبار أن نظام روابط متفاعلة فيما بينها ، هذه الروابط القائمة بين مختلف الجماعات . والمصالح الساعية وراء مطالب لها لدى النظام وأخيراً الروابط بين الموظفين والمواطنين(76). بمعنى أنه على النظام السياسي أن ينظر لكل المطالب ويبت فيها في آن واحد ومتى كانت الحكومة مندمجة بصورة جدية كان أداء النظام السياسي جيداً والعكس بالعكس(77).

**أزمة التوزيع:**

تتلخص هذه الأزمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع والخدمات بين أجزاء المجتمع ، ومن هو المستفيد من عمل الحكومة ، وماذا عليها أن تفعل من أجل أن تقدم أكبر الخدمات لكل أجزاء المجتمع المتنوعة والمختلفة من مطالب(78).

## 2- ماهية الأمن وعلاقته بالتنمية:

سنحاول في هذا الجزء من البحث أن نتناول ماهية الأمن بشكل عام والأمن الشعبي المحلي بشكل خاص وعلاقة الأمن بالتنمية السياسية ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيق هذه التنمية ، الأمن مطلب أساسي للفرد يتطلع إليه الفرد دائماً للتمتع به ، كما أنه مطلب تسعى إليه

الجماعات ، وهو ركيزة أساسية بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والجماعة ، ووقايتها من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي من خلال ممارسة الدور الوقائي والقمعي ، والعلاجي ، الكفيل بتحقيق هذه المشاعر لذا فالأمن يرتبط بالفرد ، ويسري في المجتمع مرورا بكافة مؤسساته العاملة ، فهو ظاهرة مجتمعية متعددة المدخلات والأبعاد .

ولم يعد مفهوم الأمن في العصر الحالي قاصرا على حماية الأرواح والأعراض والأموال ومنع الجريمة وضبطها فحسب ، بل امتد ليشمل آفاقا رحبة عديدة أكثر اتساعا وشمولا ، فالأمن هنا ينبع من الفرد ويشيع في المجتمع مرورا بجميع المؤسسات الحكومية والأهلية .

فمهمة الأمن أساسية ومستمرة ومتجددة ومتطورة وعلى نجاح هذه المهمة يتوقف كل إنجاز ، بل إن الأمن هو المفترض الأساسي لكل إنجاز حضاري(79) ومهما حاولنا من تقديم تعاريف للأمن ، فإنه لابد من أن نأخذ بنظر الاعتبار أن الأمن هو حاجة إنسانية بل أنه إحدى الحاجات الأساسية للفرد والجماعة - المجتمع أو الدولة - في الحاضر والمستقبل حيث يعتمد تحقيق هذه الحاجة على أسباب داخلية وخارجية على حد سواء وهو لا يعد مقتصرا على المفهوم الأمني الدفاعي ، فهو يتضمن قضايا ذات علاقة وثيقة بشؤون الأفراد والجماعات بكل أبعادها سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية(80). ويطرح لنا أحد تقارير التنمية البشرية مفهوما للأمن على " أنه قدرة الناس على ممارسة الخيارات الناجمة عن التنمية بأمن وحرية واستطاعتهم أن يكونوا واثقين بقدر معقول من استمرارية الفرص المتاحة اليوم . ويرى التقرير أن للأمن البشري جانبان رئيسيان وهما :

الأمن من التهديدات المزمنة كالجوع والمرض والقمع من ناحية ، والحماية من الاضطرابات التي تؤثر سلبا على أنماط الحياة اليومية في مجالي المنزل والعمل من ناحية أخرى "(81).

إذن ووفقا لهذا التعريف فإن متطلبات أمن الإنسان تستلزم أن تهيئ الدولة لمواطنيها جو الأمان ضد خطر العدوان الحقيقي الواقع ، ولو لم تكتمل عناصره القانونية لاعتباره جريمة ، وكذلك ضد خطر العدوان الوهمي أو المحتمل ، وعلى أجهزة الأمن أن تعمل بشكل متواصل لأعلى مجرد مكافحة الجريمة فحسب ، ولكن أيضا للقضاء على دواعي القلق والفزع ، وإعادة السكينة إلى الخائف وتهدئة ثائرة المضطرب وألا تتقاعس عن أداء هذا الواجب بدعوى أنه يخرج عن مكافحة الجريمة(82).

فالأمن هو إذن وبعبارة أكثر وضوحا نقيض الخوف وبالتالي هو الشعور بالأمان والطمأنينة والإحساس . بأن حياة الإنسان ومصالحه وكذلك مصالح وطنه وجماعته وأسرته مصونة ومحمية، فهو عدم توقع حدوث مكروه في الزمن القريب القادم فهو {طمأنينة النفس وزوال الخوف والأمن والأمانة والأمان }(83).

ومن خلال ما تقدم من تعاريف وتحديدات لمفهوم الأمن يمكن استخلاص أربعة أركان رئيسية يقوم عليها بناء مفهوم الأمن بمعناه الشامل وهي :

1) التخطيط : بمعنى الإرادة والسعي ، وتوظيف منطق العلم ولغته .
2) قيم ومثل : بمعنى مجموعة الموجهات التي تعود المستهدف الجمعي وغاياته من هذا التخطيط .
3) ثقافة فكر وتعبئ ما لدى الإنسان من ثورات ورغبات وطاقات وتوجهها لانحياز مستهدفات القيم والمثل التي تحركه .
4) توازن في تحقيق أهداف الفرد والجماعة والمجتمع من ناحية وبينها جميعا ، وبين حركة المتغيرات القائمة المحيطة بهم ومن حولهم من ناحية أخرى(84) .

وفور تعلق الأمر بموضوع العلاقة بين الأمن والتنمية نقول وبدون الدخول في تفاصيل عديدة . بأن هناك علاقة عضوية متبادلة بين التنمية والأمن ، أي أن تحقق الأمن أمراً حيوياً لتحقيق التنمية فهو شرط ضروري لكنه غير كاف لوحده في تحقيق التنمية . كذلك فإن التنمية شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية لكنها ليست كافية لوحدها في تحقيق الأمن .

إن الأمن والتنمية وبغض النظر عن مدلول كلاً منهما عبارة عن نشاط أو سلوكيات إنسانية يقوم بها المجتمع ويوجهها نحو تحقيق أهداف معينة[85] فإنعدام الأمن الداخلي وبغض النظر عن مصدره سواء كان فردي أو مؤسسي ، ينعكس بشكل سلبي على التنمية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل وعلى الأمن الخارجي ذاته في آن معاً . ومما لا شك فيه هو أن جهة التهديدات الخارجية تبدأ من الداخل ، وبالتالي فإن التعامل السليم مع التحديات الداخلية تعد ضرورة أولى لمواجهة التحديات الخارجية ووفقاً لما يراه " زاغر " فإن الأمن بمفهومه العام يعتمد على أمرين : أولهما تحقيق متطلبات التنمية بالمعنى الشمولي ، وثانيهما ضمان قدرة وحرية الدولة في اتخاذ قراراتها السياسية ، فالتنمية جزء لا يتجزأ من الأمن ، والأمن كذلك جزء لا يتجزأ من التنمية[86].

وهنا نتذكر مقولة " روبرت مكنمارا " رئيس البنك الدولي السابق في كتابه جوهر الأمن إذ قال أن لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية . وإن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة .

وعليه تبرز أبعاد متعددة للأمن :

**البعد الاقتصادي:**

والذي يهدف من ورائه توفير مستوى معاشي جيد وتحقيق العدالة في توزيع الدخول وتحقيق التنمية المتوازية .

**والبعد السياسي:**

والذي يتضمن ضمان حقوق وحريات الأفراد والدفاع عنها وحمايتها .

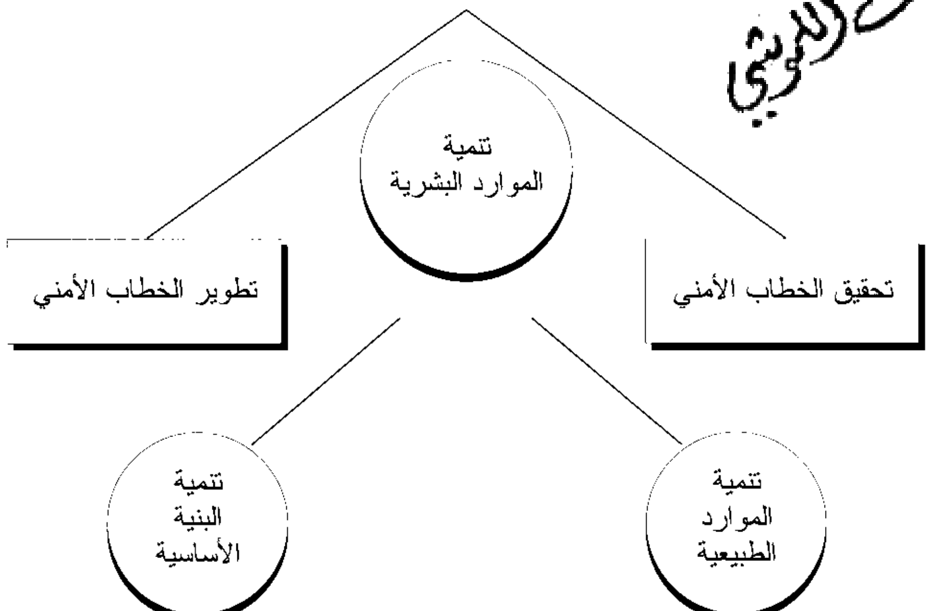
**أما البعد الاجتماعي:**

فيرتبط بتوفير الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والثقافية[87].

وعليه يمكن القول بأن انعدام الأمن لا يسمح بتحقيق التنمية ، وإن انعدام التنمية سيهدد الأمن إن عاجلاً أم آجلاً . ومرة هنا جاء الخطاب السياسي التنموي ليؤكد على البعد الأمني فيه . ولدى معظم دول العالم .

وذلك لأن مشروعات التنمية في مجملها هي " مثلث متساوي الأضلاع رؤوسه تنمية الموارد الطبيعية وتنمية البيئة الأساسية وتنمية الموارد البشرية والصلة بين الرؤوس خطاب متطور . ولابد لتحقيق البعد الأمني في هذا الخطاب من تطوير مستمر لبلوغ التكافؤ باستخدام الخمس وظائف المعرفية للأداء ، فهو منهج مترابط بين الأدوات والمعرفة والخبرة والدفاع عن النفس والتوازن الاجتماعي ، لفهم الأمن والتنمية معاً "[88].

ومن هنا يمكن القول بأن هنالك تكافؤ وعلاقة طردية ما بين التنمية والشعور بالأمن وهذا يتم من خلال صدق القول وتواصل العمل من الاتجاه التنموي المحقق للبعد الأمني .




(أ)

## 1-2- ماهية الأمن الشعبي المحلي ودوره في حل أزمات التنمية:

منذ بداية قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ اهتمت بتنظيم أمور المجتمع، من أجل تحقيق أركان الدولة القوية الحديثة فسنت قوانين عديدة ونظمت لوائح كلها تهدف إلى تحقيق أمن وحرية المواطن في ليبيا، وذلك من خلال المقولة التي أطلقها قائد الثورة والتي سنت كقانون حيث نصت المادة (١) من قانون الأمن والشرطة رقم ١٠ / ١٩٩٢ على أن " الأمن في المجتمع الجماهيري مسئولية كل مواطن ومواطنة "(89).

ونصت المادة (٢) من ذات القانون على أنه على كل مواطن ومواطنة الإبلاغ بأية طريقة تمكنه من أداء دوره الأمني في أية وضائع أو معلومات من شأنها المساس بالنظام الجماهيري القائم على سلطة الشعب، أو الإخلال بالأمن والنظام العام، أو تعريض الأرواح أو الأعراض أو الأموال للخطر {فالكل يجب أن يعمل لصالح المجموع والصالح العام ولصالح الدولة في ضرورة حماية النظام العام ووقايته من الأخطار والانتهاكات}(90).

وقد تبلور مدلول فكرة الأمن الشعبي المحلي وتأكد مفهومها عن إصدار قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٣١٢) بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الأمن والشرطة، فلقد نصت المادة (١) من هذه اللائحة على أن { الأمن الشعبي مسئولية كل المواطنين المقيمين بدائرة المؤتمر الشعبي الأساسي يمارسونه بالتناوب فيما بينهم على سبيل التطوع تحت إشراف اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبي الأساسي طبقاً لأحكام القانون رقم (٣)

(أ) مالك المالك: تكافؤ البعد الأمني في الخطاب التنموي مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٤ - ٢٦ / ٤ / ٢٠٠١، ص ١.

لسنة ١٤٢٣ ميلادية المشار إليه بالإجراءات والأساليب الواردة في هذه اللائحة }[91].

ونصت المادة (٢) من ذات اللائحة على أن {ينشأ بدائرة كل مؤتمر شعبي أساسي مركز للأمن الشعبي المحلي يتحدد اختصاصه بالنطاق الجغرافي للمؤتمر الشعبي الأساسي }[92].

وتنص المادة (٣) على أن {يتكون مركز الأمن الشعبي المحلي من متطوعين من الأمن الشعبي المحلي بالمؤتمر ، ويكون العمل بالتناوب بين المتطوعين تحت إشراف عضو اللجنة الشعبية العامة للأمن العام بالمؤتمر }[93].

ومن هنا ستكون من بين واجبات الأمن الشعبي المحلي الأساسية في داخل المؤتمر هو مساهمة المواطنين في المحافظة على النظام الجماهيري القائم على سلطة الشعب وحماية الأمن والنظام والأرواح والأموال ، وذلك كله وفقاً للبرامج التي تضعها اللجنة الشعبية بالمؤتمر الشعبي الأساسي[94].

وهذا يتفق حتى مع نظام الشريعة الإسلامية فيما يسمى بنظام الشرطة المتطوعة والذي اعتبر أساس لحفظ الأمن ولضمان استقرار الجماعة الإسلامية[95].

وينطبق هذا النظام أيضاً على ما يسمى الأمن بالمجتمع الحديث مع ما يسمى بالشرطة المجتمعية أو شرطة المجتمع ، يتفق من حيث جوهر ونوعية العمل وليس الأسس القانونية والتنظيمية لتأسيسه وإنشائه وأسلوب عمله ، بل الهدف من العمل ألا وهو تحقيق الدولة العصرية الآمنة المستقرة بفضل أجهزتها الأمنية وتحت أي مسمى من المسميات لأننا كما قلنا فالأمن هو الاطمئنان والأمان ، وهو الاستقرار والإنتاج ، وهو أيضاً التقدم والإبداع وهو ضروري للفرد والمجتمع ، به تتقدم الشعوب وتسعد والأمن هو عصب الحياة ، فتأمين الغذاء والصحة والماء والمحافظة على موارد الدولة ومصادر الدخل كلها تحتاج إلى من يحميها ويحافظ عليها ويؤمن استقرارها .

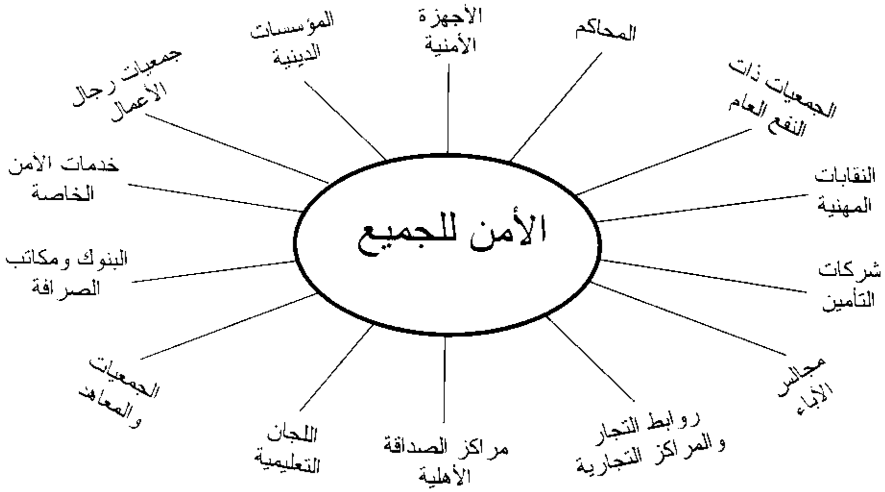
ولكي يفكر المواطن ويساهم في الإنتاج فإنه يحتاج إلى الأمن في بيته وعمله ومجتمعه والدولة تحتاج أيضاً إلى الأمن لتضمن استقلالها واستقرارها وحرية قرارها ، وليبيا أعطت اهتماماً كبيراً حينما ربطت الأمن بالحرية وهنا نتذكر مقولة قائد الثورة **" إذا لم يستتب الأمن فالحرية في خطر "** وفي هذه الفترة أصبحت الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي بالفعل خادمين للجماهير يحمون أمنهم ومكتسباتهم وأصبحت تطبق مقولة **" الأمن مسئولية كل مواطن ومواطنة "** وهي الخط الأول لمنع الجريمة قبل وقوعها لأن الأمن الحقيقي هو الذي يمارسه الشعب بكافة أفراده رجالاً ونساء فالشارع الذي يحرسه ساكنوه لا تقع فيه جريمة وهكذا الأمن الشعبي المحلي يعد الوسيلة الفعالة لمنع الجريمة لأن كل المجتمع يساهم في حماية مقدراته وإنجازاته العملاقة فهناك أمن ذاتي يكون من سكان المحلة ذاتهم وهم أداة تنفيذه وهم مسؤولون عنه أمام أنفسهم ومؤتمرهم الشعبي الأساسي وسمي محلياً لأنه يخص المحلة فقط .

وهنا نستذكر مقولة أخرى للأخ قائد الثورة **"معمر القذافي "** حينما قال :

**{ الأمن الشعبي معناه الأمن الذي تقيمه المحلة بطريقتها الخاصة وتخوله بالتطوع بالمكافآت أو المرتب أو بالدور ، وذلك بحيث تقوم كل مجموعة من المحلة بدورها في الأمن } .**

أي أن الثورة تسعى إلى جعل الأمن للجميع وهذا يستدعي مشاركة مجتمعية واسعة من قبل رجال الشرطة والأمن الشعبي المحلي في كل جوانب الحياة وفقاً لهذا المخطط المقترح وهو :

من خلال كل ما تقدم وبالذات من خلال




الأزمات التي طرحناها والتي تتطلب من التنمية حلها وبشكل تدريجي لتحقيق مجتمع تنموي ومتقدم وآمن مثل إزاحة الهوية، والمشاركة، والتغلغل، والاندماج والشرعية، والتوزيع.

هذا يتطلب تدريب وتطوير الأفراد العاملين بأجهزة الشركة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي أن يقوموا بإجراء توعية كاملة للمواطنين لخلق الإنسان التنموي الفعال لأن الإنسان هو هدف ووسيلة التنمية فإذا كان الفرد واعي مدرب مؤهل وآمن فإنه سيكون إنسان تنموي يحمل قيم ومثل وسلوكيات التنمية، فهو سيكون مشارك في كل برامج التنمية مشاركة فعالة إيجابية، ويقوم بتوعية الأفراد لتجاوز خلافاتهم وتناقضاتهم القبلية أو العرفية أو الدينية أو الطائفية لتحقيق وحدة وطنية أساس المجتمع التنموي الآمن، وسيساهمون بنشر ومراقبة تنفيذ برامج التنمية ابتداء من العاصمة / المركز وصولاً إلى أبعد نقطة حدودية، فعليهم مثلاً أن يساهموا في برامج محو الأمية للكبار، تطعيم وتلقيح الصغار في القرى الحدودية وعند البدء المرحل، تحقيق شرعية النظام السياسي من خلال تعبئة المواطنين حول أفكار وآراء وأيدلوجية وبرامج النظام السياسي لكي يكسب النظام رضا الشعب ومن خلال هذا الرضا تتحقق الشرعية وعليهم المساهمة في تحقيق العدالة في توزيع المنافع والخدمات لجميع المواطنين من كل مكان وفي كل وقت وحمايتهم ومحاسبة ومعاقبة من يسئ إلى هذا ويوصل المجتمع إلى حالة من عدم التفاوت في شق جميع المنافع والخدمات الحكومية والتي هدفها كل وأبناء المجتمع، إضافة إلى مسئوليتهم الأساسية في تحقيق اندماج ما بين كل الفئات في داخل المجتمع دون تمييز بين مواطن وآخر سوى بالولاء لوطنه وأمنه وبكفاءته وتدريبه وتعليمه فحل أزمات التنمية يتطلب جهوداً متواصلة من قبل الحكومة والجماهير والشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي وخصوصاً في الوقت الحاضر عندما دخلت التكنولوجيا في كل صغيرة وكبيرة فأصبحت بقدر ما هي محققة للتقدم والتطور وتجاوز عقبات التخلف وآثاره بقدر ما استخدمت كطريقة لتحقيق الجريمة سيما في بعض الدول المتقدمة وحتى المتخلفة منها فمثلاً برزت في الوقت الحالي ما يسمى بالسرقة والاحتيال عن طريق الكمبيوتر، وجرائم تهريب المخدرات، والقتل، والاغتصاب، واستخدام المتفجرات الحديثة لإشاعة العنف ونشر الرعب بين أفراد المجتمع، وهنا برز ما يسمى لنا بغسيل الأموال كإحدى جرائم العصر الحديث والذي عرفته الأمم

المتحدة بأنه عملية يلجأ إليها من يتعاطى الاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع ثم يقوم بتمويه ذلك في الدخل ليجعله وكأنه دخل مشروع ، أي أنه بعبارة بسيطة التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي(96).

هذه الجريمة تم تداولها مؤخراً في العديد من المحافل الدولية والإقليمية المهتمة بمكافحة الجرائم الاقتصادية التي تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فهي تتناول كما قلنا الأموال غير المشروعة والتي يكون مصدرها تجارة وتهريب السلاح ، الأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي ، وتهريب الأموال إلى الخارج وتزييف النقد المحلي والأجنبي والدعارة ، وتزييف بطاقات الائتمان ، وأنشطة السوق السوداء والتهريب الضريبي ، الدخول الناتجة عن النصب والاحتيال (97).

وتمر جريمة غسيل الأموال بعدة مراحل وهي :

**مرحلة التوظيف وحرمان الترقيد أو التجميد ، ومرحلة الدمج**

فالمرحلة الأولى يتم فيها استثمار الأموال العائدة عن تجارة المخدرات إما في صورة إيداعات مصرفية أو شراء ضمانات ووحدات نقدية وتحويلها نقداً في مكان آخر أو شراء المجوهرات والسيارات وكل الأشياء الثمينة وبيعها فيما بعد أو شراء مؤسسات مالية أو تجارية واستعمالها كقناة للسيولة النقدية .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تخبئة الأموال من خلال تحويلات إلكترونية متعددة محلية وعالمية عن طريق دمج الحسابات إما لإستعمالها في وقت لاحق أو لتحويلها في حسابات أجنبية.

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي حيث تختفي الأموال في حسابات أجنبية وواجهاتها أعمال شرعية تحت ستار عمل تجاري صوري وتبدو وكأنها تحصلت هذه الأموال من أعمال تجارية مشروعة(98).

وهنا نقول بقدر ما أتاحت التكنولوجيا وسائل وأساليب تطوير الجرائم بكل أنواعها وبالذات الجرائم الاقتصادية ، ولكن هنالك أجهزة بالمقابل تحد من الجريمة منها تطوير أجهزة الرقابة الإلكترونية التي تثبت على أجساد المجرمين والخطرين والتحليل الكيميائي للأحماض النووية وما يعرف أيضاً بتنظيم القياس الحيوي التي يمكنها التعرف على الأشخاص بالاستعانة بالأدلة المستقاه من قرنيات العيون وبصمات الأصابع .. ورائحة الجسد ، والحامض النووي ممكن أن يساعدنا في معرفة عمر وطول ولون عيون وشعر وبشرة المجرم .

وهنالك بالمقابل قراصنة أجهزة الحاسوب الذين تمكنوا من اختراق النظم الأمنية فيما يعرف بالمنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا وسرقوا معلومات سرية تتعلق بقدر من الشخصيات الثرية.

وبدون الدخول في تفاصيل أكثر نقول إن إدخال التكنولوجيا المتطور الكمبيوتر الحاسب الشخصي لرجال الشرطة والأمن الشعبي المحلي لهو من الضرورة بمكان بحيث يساعد على كشف الجرائم بكل أنواعها وحماية المال العام وأمن واستقرار الدولة والمواطن وحمايته من نصب واحتيال ومن كل تجارة للمخدرات وللأسلحة ولكل ما يشيع الفوضى في داخل البلاد مما يسبب زعزعة الأمن والاستقرار للفرد والمجتمع والدولة ، وهنا نلقي على عاتق الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي مهام جسام ونحن نعيش في ظل عصر اخترقته العولمة بكل آلياتها ووسائلها بحيث أصبحت هنالك جرائم دولية تصدر إلى أبناء دول العالم الثالث تنتهك حرماتهم وتخرق سيادتهم وتسرق ثرواتهم ، وتهدد أمنهم واستقرارهم وتحرمهم من حقهم في الحياة ومن حقهم في أمن بلادهم وتنمية وتطوير هذه البلدان .

## الخاتمة

في نهاية هذا البحث الذي تناولنا فيه ماهية التنمية السياسية وعلاقتها بالأمن ودور الأمن الشعبي المحلي في تحقيق هذه التنمية .

فلقد حاولنا وضع تعريف نعتقد بأنه الأفضل للتنمية السياسية الشاملة وذلك لأنها عملية تنطوي على ولادة حضارية ترقى بحياة الأفراد لتواجه التحديات الداخلية والخارجية كما تتضمن بناء المؤسسات وتحقيق التمايز في الأدوار مع تحلي النظام السياسي بقدرات عالية تضمن له الشرعية والفاعلية والاستقلالية على الصعيد الدولي .

هذه العملية المعقدة لكي تضمن نجاحها لابد أن نوفر لها الأمن الذي أضحى مطلب أساسي للفرد يتطلع إليه دائماً للتمتع به ، كما أنه مطلب تسعى إليه الجماعات وهو ركيزة أساسية لاستقرار الحياة وتطورها ، ولهذا فالأمن هو الشعور بالطمأنينة الذي يتحقق من خلال رعاية الفرد والحماية ووقايتها من الخروج على قواعد الضبط الاجتماعي ، وذلك من خلال ممارسة الدور الوقائي والقمعي والعلاجي الكفيل بتحقيق هذه المشاعر فالأمن يرتبط بالفرد ويسري في المجتمع مروراً بكافة مؤسساته العاملة فهو ظاهرة مجتمعية متعددة المدخلات والأبعاد وبالمقابل فإن هدف ووسيلة التنمية هو الإنسان لأنها تسعى إلى تقديم خدمات له وتخليصه من الجوع والفقر والمرض والتبعية .

فهي مرتبطة بالفرد وتسري في المجتمع مروراً بكافة المؤسسات العاملة ، فالتنمية هي عملية مجتمعية متعددة الأبعاد .

وعليه يمكن القول بأن التنمية والأمن وجهان لعملة واحدة ، فلا أمن بلا تنمية ولا تنمية ، بلا أمن ولكن هناك وسائل متعددة لتحقيق هذا النوع من العلاقة العضوية المتبادلة ، ومن هنا أوجدت الجماهيرية جهاز أسمته الأمن الشعبي المحلي وأوكلت له مهمة خدمة المواطن وتحقيق أمنه وحمايته من كل شئ سيئ يحرمه من العدالة والاستقرار والانضباط والتوازن والعيش برفاهية واستقرار وعليه وجدنا له دور مهم جداً في تحقيق التنمية السياسية وضمان أمن الفرد والمجتمع والوطن .

ولكن هذا الدور المهم يحتاج إلى أن تتوفر له مجموعة من الظروف التي تساعده في أداء دوره على أكمل وجه .

1- لابد أن يكون منتسبي الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي مدربين على أحدث أنواع الأجهزة المتطورة ، خصوصاً أنظمة الكومبيوتر الحديثة وبما أن للكومبيوتر جيلاً كل ثمانية عشر شهراً عليه نوصي بإرسالهم إلى خارج الجماهيرية لإجراء دورة تدريبية ترفع مستوى أدائه وكفاءته في عمله .
2- ضرورة أن يكون لدى كل فرد من هؤلاء كومبيوتر شخصي مربوط بشبكة الإنترنيت.
3- إنشاء دائرة رقابة مركزية على شبكات الإنترنيت في عموم الجماهيرية يتولى إدارتها أعضاء الشرطة والأمن المحلي من المتخصصين .
4- ضرورة وضع برنامج للمكافآت والحوافز بما يتناسب وساعات العمل المبذولة ، ونوع الأداء الذي يقومون به مع حرية تنقلهم في أداء عملهم في أي مؤتمر شعبي داخل أرض الجماهيرية ، لأن تبادل الخبرات والمعلومات ضروري بين أبناء المؤتمرات الشعبية في كل الجماهيرية .
5- ضرورة توفير مستلزمات معيشية مرفهة لمنتسبي الشرطة ومتطوعي الأمن الشعبي المحلي من حيث السكن ، والسيارة ، إضافة إلى المكافآت المادية والتي يحاولون من خلالها جعل مساكنهم تمثل نوع من الملتقى الشعبي المستمر الذي يقومون من خلاله بتعبئة المواطنين ورؤساء القبائل بما يخدم مشاريع التنمية وأهداف النظام السياسي ودفعهم إلى أن يكونوا بشكل مستمر وجدي الوسيلة التي تحقق الأمن والتنمية داخل مجتمعهم .

## الهوامش

(1) كانوا في السابق يطلقون عليها اسم الاقتصاد السياسي أو البحث في أسباب ثروة الأمم ، ولم تجد ثبات مصطلح دون نعوت مثل "نمو "ثم "نمو اقتصادي " ، "تنمية "ثم "تنمية اقتصادية واجتماعية ".
أ- مجموعة مؤلفين دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .

(2) Colin leys ledit, Politics and change indeveloping countries, cambridge, 1969, p.15.

(3) مجموعة مؤلفين ، دراسات في المجتمع العربي ، اتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، ١٩٨٥ ، ص ٥٥٥ .

(4) النمو : عملية هادفة لخلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم ولفترة طويلة من الزمن .
أ- مجموعة مؤلفين: التنمية العربية ، الواقع الراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٧٠ - ٧١ .
التغير : تحول يقع في التنظيم الاجتماعي وهو في الأصل أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي ، إما نتيجة لقانون جديد ، أو قاعدة جديدة لضبط السلوك وإما نتيجة لتغير فرعي في أحد جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية .
التطور : هو غير التغير فهو حالة ينتظر منها أن تنتقل من طور لآخر كالانتقال من حياة البداوة إلى حياة الريف .
التقدم : تغير إلى الأمام فهو دائماً إيجابي .
ب- Colin leys ledit ( op.c.t : p.p. 36 - 38

(5) محمود محمد سفر : التنمية قضية ، تهامة ، السعودية ، ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

(6) يوسف عبد الله الصايغ : الاقتصاد العربي انجازات الماضي واحتمالات المستقبل ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٠ .

(7) محمود صدقي مراد وفؤاد مرسي : ميزانية النقد الأجنبي والتمويل الخارجي للتنمية ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٧ ، ص ٨٧ .

(8) فؤاد مرسي ، أزمة التنمية الاقتصادية العربية ، دار الثورة بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٦ - ٧ .

(9) علي عبد الرحمن الرومي ، التحولات في نظريات التنمية ، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف الأمنية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٤ - ٢٦ / ٩ / ٢٠٠١ ، ص ٦ من ١٤ .

(10) خليل حسن خليل : نظرة في التنمية العربية ، حماية قضايا عربية عدد ٦ ، ١٩٨٣ ، ص ٤٥ .

(11) محمد لبيب شقير : مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر ، حملة قضايا عربية ، عدد ٦ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤ .

(12) محمد نصر مهنا: النظرية السياسية والعالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ١٩٨٣ ، ص ١٩٨ - ١٩٩ .

(13) فؤاد مرسي : التخلف والتنمية ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ١٠ .

(14) اسماعيل صبري عبد الله : التنمية المستقلة ، محاولة لتحديد مفهوم مجهول ، ملحق بعنوان " التنمية المستقلة في الوطن العربي "مجلة الأهرام الاقتصادي ، عدد ٩٠٥ ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣ .

(15) برز تعبير التنمية السياسية في مطلع الستينات بعد أن بدأت الدول المستقلة حديثاً في أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية بالمطالبة والإصرار على تحقيق تنمية لبلدانها ومحاولاتها لبناء نفسها . إذ أن مثل هذا التاريخ كانت الدراسات تنصب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بعد أن تيقنت الدراسات من أن النظام السياسي شأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل ، بدأت تهتم بموضوع التنمية السياسية .
والمقصود هنا بتحديد الهوية السياسية للتنمية هو تحقيق التفاعل بين النظم المجتمعين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي - وأبنيتها الفرعية ، والأمنية الحكومية بغرض تحقيق أهداف معينة لا يمكن تحقيقها إلا بعمل حكومي بحت أو

بعمل مجتمعي ، وفي الغالب بعمل مجتمعي أي بنشاط مزدوج ، نشاط الأبنية الحكومية ونشاط الأبنية المجتمعية ، طرف التفاعل ، فالسياسة طبقا لتصور "بارسونز "وظيفة مجتمعية هي "تحقيق الهدف" : المجتمع وطبقا لتصور " استون " هي " عملية التخصص السلطوي لقيم المجتمع " .

أ- عبد المطلب غانم : دراسات في التنمية السياسية ، مكتبة النهضة الشرقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١٢٧ - ١٢٩ .


(16) يحيى عبد المتجلي : التنمية السياسية في العالم الثالث ، مجلة الباحث العربي ، عدد ٩ ، ١٩٨٣ ، ص ٧٧ .

(17) سيمور مارتن ليست : رجل السياسة ، ترجمة صبري حماد ، دار الأوقاف الجديدة ، بيروت ، ورت ، ص ٣٧ .

(18) موريس ديفرجيه : النظم السياسية ، ترجمة كامل مهدي ، القاهرة ، ورت ، سلسلة الألف كتاب ، ٢٨٢ ، ص ١١ .

(19) السعد عبد الرحمن : الاتحاد السياسي في التجربتين الناصرية والبورقيبية ، دار المثلث ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ١١ .

(20) محمد العبد ادريس: الوطن العربي في الثمانينات بين التحديث و التنمية، مجلة قضايا عربية، عدد ٦، ١٩٨٣، ص١١٥ .

(21) حامد عبد الله ربيع: مشاكل الوطن العربية والظاهرة الانمائية ، مجلة قضايا عربية ، عدد ٦ ، ١٩٨٣ ، ص ٨٥ .

(22) عبد اللطيف القصير : نحو صياغة لموضوع التنمية السياسية ، ملازم بالرونيو ، مقدم إلى معهد التطوير ، بغداد درت ، ص ٢٥ .

(23) السعد عبد الرحمن : مصدر سابق ذكره ، ص ١٢ .

(24) حسين عبد الحميد رشوان: التغير الاجتماعي و التنمية السياسية في المجتمعات النامية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥ .

(25) Lucain W. Pye, Asperts of Political. Development Boston, 1966 P.P 45 - 49.

(26) T.b.A., P.P 62 - 66.

(27) علي الدين هلال "تحرير " : دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٥٧ .

(28) أسامة الغزالي حرب : الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(29) نداء مطشر صادق: التخلف و التحديث و التنمية السياسية دراسة نظرية، جامعة قاريونس بنغازي، ١٩٩٨، ص ١٠٣ .

(30) الحكم على الفاعلية طبقا لقدرة النظام السياسي على القيام بالمهمات الأساسية للحكومة ، وكما تقررها إرادة الجماهير أما الشرعية فهي القدرة على خلق الإيمان بأن هذا الحال أكثر ما يلائم المجتمع .

أ- سيمور مارتن ليست ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣٧ .

(31) حسنين توفيق ابراهيم : السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ٨٦ ، ١٩٨٦ ، ص ٣٦ .

(32) ملحم شربات : قضايا الفكر السياسي " القوة " المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٤٧ .

(33) أسعد عبد الرحمن : مصدر سابق ذكره ، ص ١٤ .

(34) مجموعة مؤلفين : أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مذكرة دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(35) سيمور مارتن لبست : مصدر سابق ذكره ، ص ٤ .

(36) حسين توفيق ابراهيم : مصدر سابق ذكره ، ص ٣٧ .

(37) محمد السعيد إدريس : مصدر سابق ذكره ، ص ١١٦ .

(38) يحيى عبد المتجلي : مصدر سابق ذكره ، ص ٧٦ .

(39) عبد الغفار رشاد : تبقرط العملية السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية عدد ٦ ، ١٩٨٠ ، ص ١٦ - ١٧ .

(40) أسامة الغزالي حرب : مصدر سابق ذكره ، ص ٣٧ .

(41) ج. م. ألبرتيني : التخلف و التنمية في العالم الثالث ، ترجمة زهير الحكيم ، دار الحقيقة ، بيروت ، د -ت ، ص ١٩٢ .

(42) أسامة الغزالي حرب : مصدر سابق ذكره ، ص ٣٧ .

(43) حسنين توفيق ابراهيم : مصدر سابق ذكره ، ص ٤٩ .

(44) روبرت مكنمارا : جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٥ .

(45) شادل بتلهايم : التخطيط و التنمية ، ترجمة اسماعيل صبري عبد الله ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ ، ص ٤٦ .

(46) نداء مطشر صادق : مصدر سابق ذكره ، ص ١١١ .

(47) ذات المصدر السابق ، ص ١١١ .

(48) فؤاد مرسي : التخلف و التنمية ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٩٨ .

(49) طلال البابا : قضايا التخلف و التنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٨٠ .

(50) موريس غوربية : العالم مكسور ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٨ ، ص ٣٤ .

(51) سعد ماهر حمزة : المقدمة في اقتصاديات التبعية و التنمية ، دار المعارف مصر ، د -ت ، ص ٢٥٢ .

(52) طلال البابا : مصدر سابق ذكره ، ص ٨٠ .

(53) فالكروسيكي : وجهة نظر ماركسية حول مشكلات تنمية العالم الثالث ، ترجمة كمال كامل ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ط٢ ، ص ٩٢ .

(54) نورمان بسن بوكانان و هواردس أليس : وسائل التنمية الاقتصادية ، ترجمة محمود فتحي ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، الجزء الثاني ، ص ٦٠ - ٧٢ .

(55) ن. ب. ستميلوف : التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، ترجمة مطانيوس حبيب ورمنوكره يوسف ، دار التقدم العربي، دمشق ، ١٩٧٤ ، ص ٧٦ .

(56) ج. م. ألبرتيني ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٢ .

(57) نداء مطشر صادق ، مصدر سابق ذكره ، ص ١١٣ .

(58) ن. ب. ستميلوف : مصدر سابق ذكره ، ص ٥١ .

(59) فؤاد مرسي : مصدر سابق ذكره ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(60) فالكروسكي : مصدر سابق ذكره ، ص ٥٧ .

(61) ن. ب. ستميلوف : مصدر سابق ذكره ، ص ١٧٩ .

(62) نداء مطشر صادق : مصدر سابق ذكره ، ص ١١٥ .

(63) رونالد روبنسون: تنمية العالم الثالث ، ترجمة عبد الحميد الحسن منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣، ص ٢١٩.

(64) ذات المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(65) بول باران : مصدر سابق ذكره ، ص ٣٩٣ .

(66) شارل بتلهايم : مصدر سابق ذكره ، ص ٤٩ .

(67) محمد مبارك محمد : تمويل التنمية الاقتصادية ، دمشق د. ت ، ص ٥٩ - ١٠٠ .

(68) ن. ب. ستميلوف : مصدر سابق ذكره ، ص ٢٧ - ٣٠ .

(69) ريموند فروست : تنمية المجتمعات المتخلفة ، ترجمة أحمد قاسم جودة ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٣٨ .

(70) I. B. D. P. 50 .

(71) I. B. D. P. 50 .

(72) I. B. D. P. 50 .

(73) I. B. D. P. 51 .

(74) I. B. D. P. 51 .

(75) I. B. D. P. 51 .

(76) I. B. D. P. 52 .

(77) I. B. D. P. 52 .

(78) I. B. D. P. 52 .

(79) أكرم نشأت ابراهيم : التنمية وعلاقتها بالجريمة ، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٤ - ١٦ / ١ / ٢٠٠١ ، دون رقم صفحة .

(80) أحمد فراس العوران : الأمن والتنمية في الوطن العربي ، تنمية مستدامة أن تنمية أمن مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٤ - ٢٦ / ٤ / ٢٠٠١ ، ص ١٤ - ١٥ .

(81) ذات المصدر السابق ، ص ١٣ .

(82) أكرم نشأت ابراهيم ، مصدر سابق ذكره ، ص دون ترقيم .

(83) حسن عبد الله العايد : دور الثقافة في التنمية والأمن ما بعد العولمة مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٤ - ٢٦ / ٤ / ٢٠٠١ ، ص ٣٤ .

(84) ذات المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(85) أحمد فراس العوران : مصدر سابق ذكره ، ص ١٦ .

(86) ذات المصدر السابق ، ص ١٨ .

(87) ذات المصدر السابق ، ص ١٩ - ٢٠ .

(88) ذات المصدر السابق ، ص ١ .

(89) عقيد/ مصطفى عبد الحميد دلاف : شرح أحكام قانون الأمن والشرطة في التشريع الليبي ، منشورات أكاديمية العلوم الأمنية ، طرابلس ، ٢٠٠١ ، ص ٨٠ .

(90) ذات المصدر السابق ، ص ٢١ .

(91) ذات المصدر السابق ، ص ٢١ .

(92) ذات المصدر السابق ، ص ٢١ .

(93) ذات المصدر السابق ، ص ٢١ .

(94) ذات المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(95) محمد ابراهيم الاصبيعي : الشرطة في التنظيم الإسلامي ، ليبيا ، طرابلس ، د - ت ، ص ١٦٣ .

( أ ) مجموعة مؤلفين : مؤتمر الشرطة المجتمعية ( الإمارات / وزارة الداخلية الإدارة العامة لشرطة أبو ظبي ، إدارة التدريب والتطوير ، المجلد الأول ، ١٨ - ٢١ / فبراير / ٢٠٠١ ص ٢١ .

(96) هايرن ميكش : غسيل الأموال تحدي القرن الجديد ، ترجمة خالد علي أميرش مجلة الأمن العام ، ليبيا ، العدد ٣٣ ، ١٤٣٠ ، ص ١١ - ١٣ .

(97) فتح الرحمن عبد الله الشيخ : الجهود الدولية في مكافحة غسيل الأموال ، مجلة الأمن والحياة ، عدد ٢٢٨ ، السنة ٢٠ ، أغسطس ٢٠٠١ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص ١١ .

(98) ذات المصدر السابق ، ص ١٢ - ١٣ وكذلك انظر محمد فتحي عيد المكافحة الدولية للجريمة المنظمة ، مجلة الأمن والحياة ، العدد ٢٢٩ ، السنة ٢٠ ، ٢٠٠١ ، أكاديمية نايف العربي للعلوم الأمنية ، الرياض ، ص ٥٤ - ٥٥ .

## المصادر

### أولاً : الكتب

(1) **أسعد عبد الرحمن :** الإنماء السياسي في التجربتين الناصرية والبورقيبية ، دار المثلث ، بيروت ، ١٩٨١ .

(2) **أسامة الغزالي حرب :** الأحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٧ .

(3) **ج. م. البرتيني :** التخلف والتنمية في العالم الثالث ، ترجمة زهير الحكيم ، دار الحقيقة ، بيروت د - ت .

(4) **حسين عبد الحميد رشوان :** التغير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات النامية ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٨.

(5) **روبرت مكنمارا :** جوهر الأمن ، ترجمة يونس شاهين الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٠.

(6) **رونالد روبنسون :** تنمية العالم الثالث ، ترجمة عبد الحميد الحسن منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دمشق ،١٩٧٣.

(7) **ريموند فروست :** تنمية المجتمعات المتخلفة ، ترجمة أحمد قاسم جودة ، دار الكرنك ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(8) **شارل بتلهايم :** التخطيط والتنمية ، ترجمة إسماعيل صبري عبد الله ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ .

(9) **سيمور مارتن لبست :** رجل السياسة ، ترجمة خيري حماد ، دار الأوقاف الجديدة ، بيروت د - ت .

(10) **عبد المطلب غانم :** دراسات في التنمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

(11) **فؤاد مرسي :** أزمة التنمية الاقتصادية العربية ، دار الثورة ، بغداد ، ١٩٧٩ .

(12) **فؤاد مرسي :** التخلف والتنمية ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

(13) **طلال البابا :** قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨١ .

(14) **مجموعة مؤلفين:** دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٨٢ .

(15) **مجموعة مؤلفين :** التنمية العربية ، الواقع الراهن والمستقبل ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤.

(16) **مجموعة مؤلفين :** دراسات في المجتمع العربي ، اتحاد الجامعات العربية ، الأردن ، ١٩٨٥ .

(17) **مجموعة مؤلفين :** أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦ .

(18) **محمود حمد سفر :** التنمية قضية ، تهامة السعودية ، ١٩٨٠ .

(19) **محمد نصر مهنا :** النظرية السياسية والعالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ .

(20) **محمد إبراهمي الأصبيعي :** الشرطة في النظم الإسلامية ، ليبيا ، طرابلس ، د - ت .

(21) **مصطفى عبد الحميد دلاف :** شرح أحكام قانون الأمن والشرطة في التشريع الليبي ، أكاديمية العلوم الأمنية ، ٢٠٠١ .

(22) **ملحم قربان :** قضايا الفكر السياسي ( القوة ) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٣ .

(23) **موريس ديفرجية :** النظم السياسية ، ترجمة كامل مهدي ، القاهرة ، د - ت .
(24) **نداء مطشر صادق :** التخلف والتحديث والتنمية السياسية (دراسة نظرية) ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٨ .
(25) **يوسف عبد الله الصايغ :** الاقتصاد العربي ، انجازات الماضي واحتمالات المستقبل ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٣ .

## ثانياً : المقالات

(1) **أكرم نشـــأت إبـــراهيم :** التنمية وعلاقـــتها بـــالجريمة ، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربـــي ، الرياض ، ٢٤ - ٢٦ / ٩ / ٢٠٠١ ف .
(2) **أحمد فراس العوران :** الأمن والتنمية في الوطن العربي ، تنمية مستدامة أم تنمية أمنية مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٤ - ٢٦ / ٩ / ٢٠٠١ .
(3) **حامد عبد الله ربيع :** مشاكل الوطن العربي (الظاهرة الإنمائية) مجلة قضايا عربية ، عدد ٦ ، ١٩٨٣ .
(4) **حســنين توفيق إبــراهيم :** السياســة الخارجية والشــرعية السياســية في الدول النامية ، مجلة السياســة الدولية ، عدد ٨٦ ، ١٩٨٦ .
(5) **حسن عبد الله العايد :** دور الثقافة في التنمية والأمن ما بعد العولمة ، مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربـي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٤ - ٢٦ / ٩ / ٢٠٠١ .
(6) **خليل حسن خليل :** نظرة في التنمية العربية ، مجلة قضايا عربية ، عدد ٦ ، ١٩٨٣ .
(7) **علي عبد الرحمن الرومي :** التحـولات في نظريات التنمية مؤتمر التنمية والأمن في الوطن العربـي ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٤ - ٢٦ / ٩ / ٢٠٠١ .
(8) **فتح الرحمن عبد الله الشيخ :** الجهود الدولية في مكافحة غسـيل الأموال ، مجلة الأمن والحـياة ، عدد ٢٨٨ ، السـنة ٢٠ ، الرياض ، ٢٠٠١ .
(9) **محـمد لبـيب شـقير :** مفهوم التنمية العربـية ومتطلبـاتها في ضوء الفكر التنموي المعاصر ، مجلة قـضايا عربـية ، عدد ٦ ، ١٩٨٣ .
(10) **محمد السعيد إدريس :** الوطن العربي في الثمانينات بين التحديث والتنمية ، مجلة قضايا عربية عدد ٦ ، ١٩٨٣ .
(11) **محمد فتحي عيد :** المكافحة الدولية للجريمة المنظمة ، مجلة الأمن والحياة ، عدد ٢١٢٩ م ، السنة ٢٠ ، الرياض ، ٢٠٠١ .
(12) **مجموعة مؤلفين :** مؤتمر الشرطة المجتمعية ، الإمارات وزارة الداخلية ، الإدارة العامة للشرطة ، أبو ظبـي ، إدارة التدريب والتطوير ، المجلد الأول ، ، ١٨ - ٢١ /فبراير / ٢٠٠١ .

## ثالثاً : الكتب الأجنبية

(1) Colin leys ( edit ) . Politics and change in developing countries Cambridge, 1969 .
(2) Lucain W. Pye, Aspects of Political development, Boston, 1966 .
(3) Lucain W. Pye, Comparative Politics and Political development in Politics intrational societies, ( edit ), New York . 1973 .

# العولمة والهوية الثقافية في إفريقيا

د. هويدا عدلي(*)

**إن وفرة الكتابات حول موضوع التأثيرات الثقافية للعولمة على الهوية الثقافية للشعوب المختلفة يوحي لأي باحث يسعى للاقتراب من الموضوع بالسهولة واليسر ، لكن عندما يبدأ الباحث في التعمق يكتشف إنه دخل إلى منطقة رمادية ، غير محددة المعالم .**

كما يكتشف أيضاً عندما يتعامل مع مفهوم الهوية على وجه الخصوص إنه يتعامل مع مفهوم قلق من الناحية النظرية ، يثير أسئلة أكثر مما يقدم إجابات . وعلى صعيد آخر ، فإن الباحث يجد نفسه يتعامل بالأكثر مع رؤى إيديولوجية وتعبيرات سياسية ترى الموقف من جانب واحد فقط .

تسعى هذه الورقة إلى بحث تأثيرات العولمة على الهوية الثقافية لمجتمعات الجنوب بصفة عامة ولإفريقيا بصفة خاصة .

وعلى ذلك فإن الورقة ستتعرض لثلاث قضايا أساسية وهي :

- مفهوم الهوية وإشكالياته المختلفة .
- العولمة وآثارها على الجنوب .
- العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية في إفريقيا .

## أولاً : مفهوم الهوية وإشكالياته:

يثير الحديث عن الهوية عدداً من التساؤلات مثل ماذا تعني بالهوية ؟ كيف تتكون الهوية ؟ هل من الضروري أن تكون هناك رؤية موحدة فيما بين أعضاء جماعة ما لهويتهم ؟ ما علاقة الهوية بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية سواء محلية أو عالمية ؟

يعود ظهور مصطلح الهوية إلى الخمسينيات من القرن الماضي وذلك عندما حل محل مصطلح الطابع القومي national character والروح الوطنية

* خبيرة العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

national soul . يقصد بالهوية سواء كانت هوية جماعة ما أو شعب معين الملامح والقسمات التي تميز جماعة ما أو شعب عن الجماعات الأخرى . وهذه الملامح في الغالب تكون نتاج تأثيرات لا يمكن حصرها بدقة ، بعضها معروف أصله وبعضها غير معروف مصدره(1). وبالطبع فإن السعي لمعرفة الهوية يتضمن الرغبة في التميز عن الآخرين ، وبالتالي ، كل حديث عن الهوية هو حديث عن الاختلافات(2).

يرى ساسجا Sasja أن الهوية الجماعية تتطور نتيجة لعمليات مستمرة تحدث في البناء الاجتماعي social construction ، هذا البناء الذي يرسم حدود الهوية ، بمعنى يحدد من هم المنتمين لها ومن هم غير المنتمين(3).

وبصورة أكثر اتساعاً يعرف باكيو Bhiku الهوية الجماعية بأنها الطريقة التي تتشكل بمقتضاها جماعة ما بما يتضمنه ذلك من آمال ومخاوف وطموحات وصراعات(4).

وقد اهتم ميلوسي Melucci ببعض الجوانب الإجرائية في تعريف الهوية الجماعية وذلك عندما عرفها بأنها بناء نظام عمل وحركة يرتضيه أعضاء جماعة ما ، يحدد توجههم والفرص المتاحة أمامهم وأيضاً القيود المفروضة عليهم(5). أي هي إطار للحركة والعمل .

وإذا انتقلنا لنطاق أكثر اتساعاً وهو الهوية الوطنية فيقصد بها هوية جماعة سياسية ما ، أي القيم والالتزامات وطرق الحديث والسلوك الذي تشترك فيها جماعة سياسية واحدة وذلك في مجال الشئون العامة . كما أن هذه الهوية توحد المجتمع أو الجماعة السياسية حول فهم ذاتي مشترك وتركز على إعادة إنتاج الجماعة وتواصل الأجيال(6). ولأن باكيو أكثر اهتماماً بالأبعاد السياسية في تعريف الهوية الوطنية فإنه أشار إلى طريق تشكيل الهوية عندما أكد إنها لا يمكن أن تفرض من أعلى سواء من الحكومة أو النخبة السياسية أو الثقافية ، ولكنها لابد أن تنمو من خلال مناقشة ديمقراطية تضمن أوسع تمثيل في المجتمع ، كما أنها لابد أن تعبر عن طموحات غالبية المواطنين . خلاصة القول ، إن الهوية الوطنية لدى باكيو لابد أن تجسد المعتقدات والممارسات والمؤسسات والهياكل التي تشكل وتنظم سلوك الحياة السياسية(7).

يسعى هاريسون وايت Harrison White في تحليله لمفهوم الهوية للربط بين الفرد والجماعة والمجتمع وذلك بتقسيم الهوية إلى طبقات أو رقائق layers لابد من الإقرار بوجودها ، فالهوية كيان تراكمي وليست وحدة وحيدة متجانسة . تعد الهوية الأولية primordial هي الطبقة الأولى الموجودة بالفطرة داخل الإنسان ومحورها الرغبة في تحقيق الأمن . أما الطبقة الثانية ، فقد أطلق عليها وايت الوجه face ويقصد بها ما يدركه المرء عندما يرى نفسه في معية الآخرين ، وهذا ما يخلق أساسيات العمل المشترك . تختص الطبقة الثالثة من الهوية بالانتماءات التي تشغل حياة المرء مثل الانتماء للجماعات المهنية ، وهذه الطبقة توفر علاقات متقاطعة للفرد عبر المجتمع ككل ، وبالتالي تخلق أساساً للتفاعل عبر جماعة أوسع أي تخلق التفاعلات الديناميكية بين جماعات المجتمع وهذا بدوره هو الذي يمهد للطبقة الأخيرة من طبقات الهوية وهي هوية المجتمع ككل(8).

وفي إطار الإقرار بأن تشكيل الهوية ما هو إلا عملية مستمرة يعرف محمد عابد الجابري الهوية الثقافية بأنها كيان يصير ويتطور وليس معطى جاهزاً ونهائياً ، يتغير ويتطور إما في إتجاه الإنكماش وإما في إتجاه الإنتشار . كما أن الهوية تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وانتصاراتهم وثقافاتهم وأيضاً باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما(9).

مما سبق يمكن تحديد عدة عناصر في تعريف الهوية الثقافية :

1) مجموعة من الملامح الثقافية الخاصة بجماعة سياسية واحدة بما يميزها عن غيرها من الجماعات.

2) وجود علاقة بين الثقافة والهوية، فالثقافة هي التي تشكل الهوية، هي التي تعطي الإسم والمعنى والصورة، أي هي التي تجعل جماعة ما متميزة أو مختلفة عن الجماعات الأخرى[10].

3) تتكون الهوية الوطنية من مجموعة من الرقائق layers التي تتكون عبر الزمن، والتي تشكل النسيج الذي يربط الهوية الفردية بالجماعية وكذلك بالهوية الوطنية.

4) الطابع الديناميكي لتشكيل الهوية، فالهوية ليست ثابتة وأبدية، ولكنها تشهد عمليات تحول وتغير عبر الزمن نتيجة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية عديدة. وبالتالي هناك ما يستمر وهناك ما يختفي[11].

5) تحتاج الهوية إلى إعادة تعريف باستمرار بما يتواكب مع المتغيرات الحادثة، وبالطبع هذا يحتاج إلى معرفة عميقة بالتاريخ وتقدير واضح وواقعي للحاضر وإدراك واعي ورصين لما هو مطلوب مستقبلاً[12].

بيد أن الأمر - أمر تحديد أو تعريف الهوية - مازال غامضاً ويتسم بالتجريد، وربما يكون الحديث عن الإشكاليات المحيطة بتعريف الهوية اقتراباً أكثر واقعية في فهم القضية محل البحث.

1- الهوية الثقافية هوية معقدة ومراوغة، بمعنى إنه من الصعب حصر ملامحها بدقة وفي مجموعة متماسكة من الملامح والمبادئ.

2- مشكلة الانتقائية في التعريف، فقد يكون تعريف الهوية متحيزاً أو مبتسراً، بمعنى إنه يركز على بعض الملامح في التعريف ويتجاهل ملامح أخرى وما يفترضه ذلك من استبعاد لبعض مكونات هوية الجماعة سواء تمثلت في قيم أو ثقافات. إن استبعاد مكونات وملامح معينة يترتب عليه تحول المنتمين لهذا الجزء المستبعد إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وهذا ما يطلق عليه باكيو الوجه المظلم للهوية والذي من السهل أن يصبح مصدراً للصراع والانقسام فيما بين الجماعات الفرعية المشكلة للجماعة السياسية الأكبر[13]. ويتفق ساسجا مع باكيو في تأكيده على أن عمليات الضم والاستبعاد inclusion and exclusion هي جوهر إشكالية تعريف الهوية في أي مجتمع[14]. وبالتالي، فإن وحدة الجماعة السياسية من عدمه تتوقف على مدى قدرة التعريف على الدمج والاحتواء[15].

3- الهوية الوطنية ليست دائماً مدعاة للفخر، فالألمان عقب الحقبة النازية احتقروا هويتهم العنصرية وقرروا إعادة تنظيم أنفسهم في إطار أوروبا الفيدرالية. كما أنه ليس بالضرورة أن تحظى الهوية بالاحترام والتقدير من قبل جميع المواطنين، فالبريطانيون مختلفون في طريقة تقييمهم لتاريخ بلدهم الاستعماري، هناك من يفخر به وهناك من يحتقره وهناك من لا يهتم بالأمر من أصله[16].

4- إشكالية العلاقة بالآخر الحضاري. إن حجر الزاوية في تعريف الهوية الاختلاف عن الجماعات والهويات الأخرى. وإلى هنا ليس هناك مشكلة، المشكلة تبدأ عند تقييم هذه الاختلافات وبالتالي طريقة النظر للآخرين، هل هناك تأكيد مبالغ فيه على التناقض مع الهويات الأخرى بما يمنع الإقرار بأن هناك ملامح مشتركة خاصة بالإنسان كإنسان. والنقطة الثانية هل يتم النظر للآخرين على إنهم في مرتبة أقل أو أدنى أم على قدم المساواة[17].

5- عجز الهوية الثقافية في كثير من الأحيان عن مواكبة التغيرات العالمية والمحلية الحادثة خاصة إذا كانت تتم بسرعة، وأيضاً إذا كان الجزء الصلب في هذه الهوية يحتل حيزاً

كبيراً في تكوينها.

وجدير بالذكر أن السبب الرئيسي في كل هذه الإشكاليات السالف ذكرها هو أن الهوية الثقافية لا يمكن أن تحتوي كل الغنى والتعقد الموجود في تاريخ جماعة ما.

إن تغلب الهوية الثقافية الوطنية على إشكالية الاستبعاد يفرض ضرورة أن تميل هذه الهوية للضم والإدماج inclusion. وهذا لا يحدث إلا إذا احترمت التنوعات العديدة الموجودة داخل الجماعة سواء كانت أولية أو ثانوية، وكذلك الاختلافات حول رؤية الصالح العام. كما أن الهوية كي تتغلب على التحيز الكامن في تعريفها وعجزها عن التعبير عن كل الغنى والتعقد الموجود في تاريخ الجماعة لابد أن ترحب بالآخر وتحترمه وتعطى له الفرصة للتعبير عن ذاته وأيضاً تعطيه حق النقد كي تصحح نفسها(18).

وفيما يتعلق بعلاقة الهوية بالهويات الأخرى، فإن التركيز على التميز والاختلاف لا يعني إنكار أن هذه الهوية تشترك في خصائص إنسانية عامة مع كل الهويات والجماعات الأخرى، كما لا يعني النظر للآخرين على أنهم أقل أو أدنى.

إن قدرة الهوية الجماعية الثقافية لأي جماعة على حسم هذه الإشكاليات يتوقف بالأساس على نمط هذه الهوية هل نمط أولي أم نمط ثانوي / مدني Primordial, identity/civic identity إن اسلوب تحديد طبيعة الجماعة وأسس العضوية وطريقة النظر للآخرين تختلف من النمط الأولي إلى النمط المدني. تتحدد أسس العضوية في النمط الأولي في الولاءات الأولية الموروثة، ولذلك فالجماعة جماعة واحدة متجانسة بحكم الطبيعة والمولد، كما أنها ذات حدود واضحة صعب عبورها من قبل الآخرين. هناك تأكيد دائم على الاختلاف. فالآخرين لا يمكن مقارنتهم بأعضاء الجماعة. تتسم هذه الهوية بأنها هوية استبعادية. ينصرف الاختلاف مع الآخرين إلى استبعادهم وربما الصراع معهم. أما النمط الثاني من الهوية فهو النمط المدني أو البناء المدني للهوية الجماعية civic construction of collective identity. لا تستند معايير الانتماء في الهوية المدنية إلى الارتباطات الأولية، ولكنها معايير تنشأ نتيجة تطور تاريخي لمجموعة من القواعد والترتيبات، وتتسم هذه الهوية بأنها في حالة حركة دائمة، وعلى الرغم من أن بعض أجزائها قد تكون صلبة وصعب تغييرها مقارنة بأجزاء أخرى، فإن حدود التعددية أوسع نطاقاً مقارنة بالهوية الأولية. كما إنها ليست هوية استبعادية مثل الهوية الأولية. ناهيك عن إقرارها بالتنوع الداخلي داخل الجماعة وميلها لحل الاختلافات الداخلية من خلال التفاعل والجدل(19).

وليس معنى ذلك خلو الهوية المدنية من مشكلات الاستبعاد والتحيز، فبالفعل الهوية المدنية تعمل وتستقر في مجتمعات ذات ثقافات متعددة ولكنها تظل غير قادرة على التعامل مع جماعات فرعية تعتبر نفسها متميزة تماماً عن الجماعة الأم بل وتشترط شروط خاصة للمشاركة في إطار الجماعة الأوسع(20).

تؤكد خبرة التاريخ وكذلك الواقع المعاصر أن الهوية الأولية هي أخطر الهويات، فالإنتماء الشديد لهوية أولية قد يؤدي إلى صراعات عنيفة ودموية بين الاثنيات والجماعات الفرعية المختلفة خاصة إذا توازى مع ذلك تفرقة وتمييز اقتصادي أو سياسي أو ثقافي(21).

## ثانياً: العولمة والجنوب - جدلية الاقتصاد / الثقافة:

يقيم مفهوم العولمة علاقات بين مستويات متعددة ومعقدة للتحليل، الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا. ينطوي جوهر العولمة

على ثلاث عمليات ، العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس . والعملية الثانية تتصل بتذويب الحدود بين الدول. أما العملية الثالثة فتدور حول زيادة معدلات التشابه والتجانس بين الجماعات والمؤسسات [22].

ينطلق تحليل التأثيرات الثقافية للعولمة من أن هناك اتجاهاً صياغة ثقافة كونية عالمية لها قيمها ومعاييرها ، الغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب [23]. وفي مرحلة متقدمة تحقيق التجانس بين المجتمعات والثقافات والذي يتحقق من خلال الاتصال الفضائي والإنترنيت والانتقال المكثف للسلع والأفراد بما يؤدي إلى تذويب الاختلافات بين الثقافات ، وبالتالي دفع العالم نحو التوحد uniformity في السمات والخصائص والثقافة [24].

وقد حظيت أدوات العولمة الاتصالية باهتمام بالغ على اعتبار إنها رأس الحربة في عملية تحقيق التجانس الثقافي العالمي . وأهم ما يميز هذه الآليات الاتصالية إنها فوق قومية تتجاوز حدود المجتمعات والثقافات المحلية . تجسد ثقافة العولمة مجموعة من الصور والرموز والممارسات والأساليب والفنون والقيم التي تضفي شرعية على النظم الاقتصادية والسياسية العالمية وتكسبها قدراً من الاستمرار وأيضاً تعيد إنتاجها [25].

يفترض بعض الباحثين أن هناك تأثيراً توحيدياً كبيراً homogenizing للميديا العولمية والتي تصل لكل مكان في العالم وتشيع قيم ثقافية مشتركة مما يحول العالم إلى قرية صغيرة [26]. ومرد ذلك بالطبع افتراض التأثير القوي للميديا على المجتمع ، فعلى حد تعبير أحد كبار علماء الاتصال ماكويل McQuail الميديا تستخدم لقمع المجتمعات ولتحريرها ، لتوحيدها وأيضاً تمزيقها ، تشجع على التغيير وتعرقله أيضاً . فوسائل الإعلام أهم أدوات التغيير الثقافي من خلال تصديرها للسلع الثقافية الغربية سواء كانت قيم أو أولويات أو طرق حياة أو أنماط استهلاك مما يجبر الثقافات الأخرى على الخضوع [27].

بيد إنه من الصعب قبول هذا الافتراض بلا مناقشة ، فمسألة سيادة ثقافة كونية محاطة بعديد من الشكوك ، فالفجوة بين المراكز والأطراف لازالت متسعة جداً . كما أن أدوات خلق الثقافة الكونية وبالتحديد الأدوات الاتصالية مازالت تتركز في الغرب وتتحدث الإنجليزية بالأساس [28]. نعم الاتصال الفضائي والإنترنيت قادر على عبور الحدود وتجاوز المسافات ولكن مسألة وصوله لكل منطقة في العالم بنفس الدرجة يتطلب بنية استقبال متطورة في البلدان المستقبلة، وبالطبع هذا غير متوفر في كل بلدان العالم بنفس الدرجة خاصة المجتمعات الأكثر فقراً وتخلفاً . حتى في داخل المجتمع الواحد من الصعب الحديث عن تساوي كافة المواطنين والجماعات في التعرض للأدوات الاتصالية للعولمة ، فهناك تفاوتات داخل أي مجتمع في مستوى التعليم والثقافة والوضع الاجتماعي والاقتصادي أو ما يطلق عليه المكانة السوسيو اقتصادية بالمعنى الواسع . ووفقاً للباحثين في مجال الاتصال فإن هناك علاقة بين المكانة الاقتصادية والاجتماعية والتعرض للوسائل الإعلامية خاصة الحديثة ، فالأكثر تعليماً وثقافة ومكانة اقتصادية يكونون أكثر استخداماً واستيعاباً لما يتعرضون له من باقي قطاعات المجتمع الأقل تعليماً وثقافة ومكانة اقتصادية واجتماعية . وقد أطلق المتخصصون على هذه الظاهرة فجوة المعرفة knowledge gap [29].

وإذا كان الاتصاليون أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح فجوة المعرفة ، فإن علماء الاجتماع اهتموا بنفس الفكرة في إطار الفجوة بين النخب والجماهير ، فالثقافة الكونية توجه بالأساس للنخب ، حقيقة يفترض إنها توجه إلى شعوب ولكن لظروف خاصة بتكوين الثقافات

المحلية ، فإن المستقبليين الفعليين هم النخب في المجتمع(30).

وعلى مستوى آخر من التحليل فإنه حتى في المجتمعات التي تصل إليها هذه الثقافة الكونية ، فليس من الضروري أن يتم قبولها بل قد يحدث العكس وهذا ما تشهده أنحاء مختلفة من العالم في شكل إحياء الهويات الثقافية الوطنية والمحلية في آسيا وإفريقيا وحتى في أوروبا في محاولة لمواجهة سعي الميديا العولمية لتقويض وسائل الاتصال الوطنية(31) وبالتالي تحجيم دورها في نقل القيم الوطنية وفي التنشئة .

خلاصة القول إنه بدلاً من أن توحد العولمة العالم فإنها ستساعد على إعادة تشكيل المحلي مرة أخرى ، ولذلك ظهر مصطلح مضاد لمصطلح العولمة وهو المحلية localization . فسعي العولمة لتوحيد الثقافات والمجتمعات يؤدي لرد فعل مضاد وهو التأكيد على الإختلافات الثقافية ، فالعولمة من جانب والمحلية والهوية من جانب آخر هما وجهان لعملة واحدة(32). يقصد بالمحلية سعي الأفراد والجماعات للتصرف على وجه مختلف وتضييق نطاق اهتماماتها في إطار هويتها المحلية بل وأحياناً التعبئة على أسس محلية سواء كانت تستند لانقسامات دينية أو إثنية أو قبلية أو لغوية(33).

يكشف العرض السابق عن وجود ميل لدى غالبية الباحثين عند دراسة العلاقة بين العولمة والهوية للتركيز على التأثيرات الثقافية للعولمة سواء كانوا مع فكرة أن العولمة سوف تخلق عالماً متجانساً وثقافة كونية واحدة أو إنها ستفجر أزمات الهوية في شتى أنحاء العالم . ومع الإقرار بأهمية هذه الرؤية إلا أن كاتبة هذه السطور تفترض أن الأكثر تأثيراً على مشكلة الهوية في بلدان الجنوب بصفة عامة وإفريقيا بصفة خاصة ليس العولمة الثقافية ولكنها العولمة الاقتصادية . فإذا كانت التأثيرات الثقافية للعولمة تفسر أوضاع الدول المتقدمة تكنولوجيا إلا أنها لا تصلح لتفسير أوضاع بلدان ومناطق تعاني من درجات مرتفعة من الفقر والتخلف مثل إفريقيا . وفي هذه الحالة الحديث لا يستقيم عن توافر بنية تكنولوجية متقدمة مستقبلة لتأثيرات العولمة الثقافية في هذه البلدان .

تقدم العولمة نفسها لبلدان الجنوب بالأساس كبرنامج اقتصادي يقترح مجموعة من السياسات يطلق عليها سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي تشمل تحرير التجارة وتحرير الزراعة وبيع القطاع العام وعديد من الإجراءات الأخرى المالية والنقدية التي هدفها بالطبع إدماج اقتصاديات الجنوب في الاقتصاد العالمي(34).

وبالطبع فإن علاقة الاندماج هذه ليست علاقة متكافئة لأنها تجرى بين طرف قوي يمثل دول المنظومة الرأسمالية واقتصادات أطراف ضعيفة تمثل دول الجنوب ، ولذلك فإن مزايا الاندماج التي من المفترض أن تتحقق في الجنوب مثل الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة والحصول على الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة تبدو أقرب للأمنيات منها إلى الحقائق لأن شروط الاندماج تحدد من جانب المراكز المتقدمة وتحصر دور الأطراف الضعيفة في تغيير هياكلها الاقتصادية لتتواكب مع متطلبات المركز بغض النظر عن مدى ارتباط ذلك بالتنمية الحقيقية(35).

نظراً لتداخل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والثقافة ، فإنه من الصعب افتراض تطور رأسمالي مفروض من المراكز على الأطراف دون أن يواكب ذلك تحولات سياسية وثقافية عديدة . فعلى المستوى الاقتصادي تميل الرأسمالية الجديدة لتدعيم آليات التحول نحو العولمة وتوحيد العالم ، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث تغيرات سياسية عميقة . وقد أشار المحللون إلى صور من الصراع بين دول المركز

وإلى تغير خريطة التحالفات العالمية وإلى تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية على دول العالم الثالث وإلى تزايد الحروب والصراعات العرقية. فقد أصبحت الثقافة وقود الصراعات بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد(36).

**ثالثاً: العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية في إفريقيا:**

اهتمت الكتابات المعنية بالعولمة بتأثيرها على الهوية الثقافية للمجتمعات والشعوب. ولم تختلف درجة الاهتمام بين الشمال والجنوب، فالكل اهتم بالقضية وطرح افتراضاته حولها. وقد تناقضت الافتراضات ما بين من يرى أن العولمة سوف تؤدي إلى مزيد من التجانس بين المجتمعات وداخلها بفعل الثورة الاتصالية الهائلة وعبور السلع والأفراد وفتح الأسواق وغيره(37). وبالطبع فإن الميديا العولمية هي رأس الحربة في هذه التحولات، فمن خلالها يتم عبور المعلومات والأفكار والقيم وغيرها من السلع الثقافية للحدود والمسافات بما يجمع شتات البشر في كل مكان بغض النظر عن الاختلافات في التعليم والجغرافيا واللغة والدين وغيره مما يؤدي إلى تآكل الاختلافات والتمايزات(38).

وعلى الصعيد الآخر، هناك وجهة نظر أخرى ترفض الرأي الأول وترى أن العولمة الثقافية والاقتصادية ستؤدي إلى حدوث مزيد من التفكك والتناحر الثقافي فيما بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد. في حين يرى أنصار الرأي الأول أن الثقافة الكونية التي ستنشرها العولمة ستؤدي لضعف الشعور بالهوية الثقافية المحلية ليحل محلها هوية عالمية، فإن أنصار الرأي الثاني يرون أن إشكالية الهوية الثقافية ستنفجر بصورة غير مسبوقة. ورغم الحجج التي يسوقها كل فريق للتدليل على وجهة نظره، فإن الواقع المعاش منذ انتهاء الحرب الباردة يؤكد صحة توقع الرأي الثاني. فقد شهدت السنوات العشرة الأخيرة اندلاع كثير من النزاعات الإثنية والحروب الأهلية. فعلى سبيل المثال بلغ عدد الصراعات في عام ١٩٩٣، ٥٢ صراعاً في ٤٢ دولة موزعة فيما بين أوروبا الشرقية وآسيا وإفريقيا(39).

ترتب على تبني سياسات السوق وانسحاب الدولة من المجال الاقتصادي وتركه لآليات السوق آثار اجتماعية قاسية في دول الجنوب، إذ حدثت تفاوتات كبيرة في توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة مما أدى لاشتعال الصراعات الإثنية في المجتمعات ذات التعدد الإثني(40).

تعد القارة الإفريقية من أكثر قارات العالم معاناة من العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية خاصة وأنها على مر تاريخها تعاني من عديد من المشكلات بعضها مرتبط بالتركيبة الإثنية وبعضها الآخر مرتبط بوضعها في النظام الاقتصادي العالمي كطرف يتعرض لاستغلال واستنزاف منظم لثرواته الخام قبل الاستقلال وبعده.

منذ الخمسينيات من القرن السابق، لم تخل القارة الإفريقية من الحروب حتى الوقت الراهن، ففي حين شهدت الخمسينيات والستينيات الحروب ضد الاستعمار، فإن عقد السبعينيات كان عقد حروب الحدود. أما العقود الثلاثة الأخيرة، فقد شهدت أعنف موجات الحروب الأهلية والصراعات الاثنية مما كشف عن مدى تعقد أزمة الهوية في المجتمعات الإفريقية متعددة الاثنيات خاصة بعد هبوب رياح العولمة والذي كان لها أكبر الأثر في تفجير هذه الصراعات(41). لم يؤد إنتهاء الحرب الباردة لسيادة السلام في إفريقيا بل زادت الحروب الأهلية وبرزت أشكال عديدة للاستقطاب سواء على أساس إثني أو ديني أو اقتصادي(42).

تقدم العلوم الاجتماعية اقترابين نظريين أساسيين لتفسير التعبئة الإثنية والصراع الإثني، التفسير الأول الذي يستند للإنتماء الأولي primordialism والثاني التفسير الزرائعي instrumentalism. ينظر الاقتراب الأول

للإثنية كظاهرة طبيعية ، وعليه ، فإن التعبئة الإثنية تعد جزءاً لا يتجزأ في الحياة السياسية للمجتمعات المتعددة ثقافياً خاصة عندما تكون الانقسامات الطبقية ضعيفة أو غائبة . وإن إدارة العملية السياسية بنجاح ضرورة حياتية لهذا النمط من المجتمعات ، فعندما يتم التعامل برشادة مع هذه التعددية من الممكن أن تعبر هذه المجتمعات حافة الخطر .

أما التفسير الثاني للتعبئة الإثنية والصراعات الإثنية هو التفسير الزرائعي . والفكرة الأساسية في هذا التفسير إن الهويات الطائفية والإثنية لا يمكن أن تنفجر إلا إذا توازى مع ذلك تمييز ضدها في الفرص الاقتصادية والسياسية . وعلى هذا ، فإن التفسير الزرائعي يولي عاملين أهمية قصوى في تفجير الصراعات الأهلية والإثنية هما الصراع الاقتصادي فيما بين الهويات والإثنيات المختلفة على الموارد النادرة وعدم تمتعها بفرص سياسية متوازنة (43).

مما لاشك فيه أن عملية بناء الهوية من أكثر العمليات صعوبة في المجتمعات المنقسمة إثنياً . ولذلك فإنه من الضروري التفرقة بين الفهم المواطني للأمة مقابل الفهم الإثني . ففي الفهم المواطني للأمة تتبع السيادة الوطنية من الشعب ، والشعب يجب أن يكون له صوت في تحديد وتعريف الهوية ، لكن في الفهم الإثني للأمة هناك تميز خاص لإثنية أو عنصر ما على باقي الإثنيات (44).

إن هبوب رياح العولمة على إفريقيا أدت لتعقد أزمة الهوية وبالتحديد العولمة الاقتصادية وليس الثقافية . يكشف الموقف في إفريقيا عن العلاقة الوثيقة بين تطبيق برامج التكيف الهيكلي واشتعال الصراعات الإثنية . كان هدف هذه البرامج هو إنعاش الاقتصاديات الإفريقية ومساعدتها على تسديد ديونها من خلال تحرير التجارة والزراعة وتحرير سعر الصرف وبيع القطاع العام وما يفترضه ذلك من تقليل هدر الموارد وعدم الكفاءة (45) ولكن ما حدث كان العكس تماماً فقد انهارت الاقتصاديات الإفريقية . فوفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ يعد وضع القارة الإفريقية هو الأسوأ ، فهناك عشرون بلداً في إفريقيا يقل فيها متوسط دخل الفرد اليومي عن متوسط الدخل منذ عشرين عاماً مضت ، كما أن ثلثي البلدان الأقل نمو في العالم توجد في إفريقيا (46) ناهيك عن ازدياد عدد الأفارقة الواقعون تحت خط الفقر بنحو الثلثين في النصف الأول من الثمانينيات بما يشكل أكثر من نصف إجمالي السكان . فضلاً عن انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والصناعي وانتشار عمليات التصحر وإزالة الغابات (47) كل هذه الظروف الاقتصادية لا تعني سوى مزيد من البطالة وانخفاض معدلات الأجور وانتشار الأمراض المعدية . وقد دفع هذا الوضع ملايين المواطنين للصراع من أجل مجرد البقاء .

يعد سجل إفريقيا في دليل الفقر هو الأسوأ على الإطلاق ، فوفقاً لتقرير الأمم المتحدة للتنمية الصادر في ١٩٩٨ فإن إثنين من كل خمسة أفراد في أفريقيا جنوب الصحراء يعتبرون فقراء (48).

إن هذا الأثر الإفقاري الرهيب لبرامج التكيف (49) الهيكلي مزق النسيج الاجتماعي الإفريقي ، فآلاف البشر تركوا قراهم بحثاً عن لقمة العيش . وهكذا كان الصراع من أجل البقاء هو الأرضية التي اشتعلت عليها الحروب الإثنية وقد تم تجنيد الشباب المتعطل في هذه الصراعات .

إن من أهم أسباب انفجار أزمة الهوية في إفريقيا هو طريقة اندماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي ، فالدولة الإفريقية رهينة شروط الاندماج المفروضة من المركز من ناحية ورهينة مصالح النخبة الحاكمة التي تميل لوضع مصالح الرأسمال الأجنبي فوق مصالح السكان الأصليين من ناحية أخرى (50) وهذا ينقلنا للعامل الثاني في تفجير أزمة الهوية في إفريقيا . فأزمة الهوية في إفريقيا ليست وليدة العولمة فقط ولكن لها أسبابها الكامنة في طبيعة المجتمع وطبيعة الدولة أيضاً . فقد كان الافتقار للحكم الرشيد في إفريقيا أحد أهم

أسباب تعقد أزمة الهوية على مدار السنين وجاءت العولمة بسياساتها الاقتصادية لتفجر صراعات الهوية على نطاق واسع(51). إن المشكلة الأساسية للدولة في إفريقيا إنها قائمة لمواجهة احتياجات الشركات الدولية ولمواجهة متطلبات النخب الحاكمة التي في الغالب لا تمثل كل الإثنيات الموجودة في مجتمعاتها(52). وهذا ما يؤكد صحة التفسير الزرائعي للتعبئة الإثنية والصراع الأهلي في إفريقيا حيث لحق الإفقار المتزايد الذي جلبته العولمة بعديد من الهويات الجماعية التي تعاني من الأساس من حرمان اقتصادي وسياسي .

انحصر دور الدولة في إفريقيا في ظل العولمة في أداء ثلاث وظائف هي الحفاظ على القانون والنظام وتيسير دخول رؤوس الأموال الأجنبية وإدارة برامج التخفيف من الفقر(53). وحتى هذه الأدوار لم تحققها بنجاح فقد فشلت في منع انفجار الصراعات الداخلية وأصبحت غير قادرة في كثير من المناطق على فرض سيادتها(54). ولم تقتصر الصراعات على الصراعات الإثنية من أجل البقاء بل انفجرت الصراعات أيضاً بين أجنحة السلطة الحاكمة الإفريقية التي احتدم فيما بينها الصراع للحصول على أكبر مكاسب ممكنة مما أدى إلى إضعاف الدولة وانتشار تجارة المخدرات على نطاق واسع . وقد لعبت هذه التجارة منذ الثمانينيات دوراً خطيراً في الحياة السياسية الإفريقية ، حيث نتج عنها تكوين ميليشيات خاصة تابعة لمافيا المخدرات(55).

إن الدولة في إفريقيا مغتربة تاريخياً عن المجتمع وقد أدت العولمة لمزيد من الاغتراب وذلك عندما تخلت هذه الدولة عن أداء وظائفها . وقد أشار عالم الاجتماع هابرماس إلى خطورة ذلك في المجتمعات الأوروبية ، فالتخلي عن أدوار دولة الرفاهية سيؤدي إلى تهديد السلام الاجتماعي في أوروبا فما بالك الوضع في إفريقيا(56).

تهدف معظم النخب الحاكمة الإفريقية بالأساس إلى البقاء في سدة السلطة بأي ثمن حتى ولو كان هذا الثمن تطبيق استراتيجية فرق واحكم والتي بمقتضاها تتلاعب بالاختلافات الإثنية في مجتمعاتها كي تعزز وضعها . وبالطبع إن هذه السياسة لا تجعل الدولة الضعيفة قوية ، ولكن قد تمنحها فرصة أكبر للمناورة على المدى القصير وهنا يصبح دور الدولة مباشراً في إشعال الصراعات الإثنية(57).

## الخاتمة

يعد مفهوم الهوية من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية شائكية نظراً لما يثيره من إشكاليات عديدة سواء على المستوى الوطني أو مستوى العلاقات بين الدول . وبالطبع تثور الإشكاليات على المستوى الوطني عندما يختلف أعضاء الجماعة السياسية الواحدة في تعريفهم لهويتهم ومكوناتها خاصة لو افتقدوا القدرة على الحوار الاجتماعي والسياسي وبالتالي الوصول لتوافق وطني معقول حول رؤيتهم لهويتهم . وفي هذه الحالة تصبح احتمالات الصراع الاجتماعي والسياسي غير السلمي أعلى مما يهدد وجود الجماعة السياسية ككل . وتجدر الإشارة إلى أن الصراع حول الهوية قد يخفي خلفه صراعات أخرى سواء اقتصادية أو سياسية وبصورة أكثر تحديداً الصراع على الموارد النادرة في المجتمع والصراع على الفرص السياسية والتي بالتأكيد لها مردود اقتصادي فتبني نظام سياسي لهوية تميل لاستبعاد وإقصاء جماعات معينة يترتب عليه حرمان هذه الجماعات سواء إثنية أو دينية أو غيرها من حقوقها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية والمدنية .

وعلى صعيد العلاقات بين الدول والحضارات فإن تبني هوية استعلائية تفترض حتمية التناقض في القيم والثقافات والمصالح مع الآخرين يؤدي إلى عديد من المشكلات الخارجية والداخلية .

تعد القارة الإفريقية من أكثر قارات العالم معاناة من مشكلة الهوية وذلك بفعل التقسيمات

الاستعمارية للحدود والتي لم تراع أي تقسيمات إثنية أو لغوية أو دينية ، فكل ما كان يهم الاستعمار تحقيق مصالحه الاقتصادية والسياسية . ولذلك شهدت إفريقيا ظاهرة توزع القبيلة أو العنصر الواحد على عدد من الدول . وهكذا عاشت إفريقيا منذ الاستقلال حتى وقتنا الراهن تعاني من مشكلة الاندماج أو التكامل الوطني . كما شهدت عديد من أعراض الهوية غير المستقرة والتي تتنازعها عديد من الانتماءات الأولية والثانوية معاً .

جاءت العولمة بتجلياتها وأدواتها المختلفة لتفجر أزمة الهوية في القارة الإفريقية . وعلى الرغم من أن إفريقيا لم تكن القارة الوحيدة التي عانت من ذلك حيث انفجرت أزمة الهوية في عديد من بلدان أوروبا الشرقية وآسيا إلا أنه يظل لإفريقيا خصوصيتها .

فلم يكن سبب تفجر أزمة الهوية في إفريقيا خاصة جنوب الصحراء هو العولمة الثقافية بأدواتها الاتصالية ولكنها العولمة الاقتصادية والتي بدأت إرهاصاتها تحت مسميات تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ثم فتح الحدود للاستثمارات والسلع وغيره من محاولات إدماج اقتصادات القارة في النظام الرأسمالي العالمي . من الصعب تبني طرح عديد من الباحثين الذين يناقشون قضية العلاقة بين الهوية والعولمة من منظور التأثيرات الثقافية فقط عند تحليل الحالة الإفريقية ، هذا الطرح الذي يولي أهمية كبيرة لتأثير الثورة الاتصالية بأدواتها المختلفة على المجتمعات والشعوب . فلا يمكن القول أن هذه الثورة وصلت لجماهير وشعوب القارة الإفريقية ، ربما تكون وصلت لنخب ولكن بالطبع لم تصل للجماهير ، ولكن الذي وصل للجماهير هو الآثار السلبية الخطيرة التي ترتبت على العولمة الاقتصادية .

كان المأمول من تبني سياسات المؤسسات المالية الدولية سواء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي وكذلك السعي الدؤوب للاندماج في السوق العالمي هو إنعاش الاقتصادات الإفريقية وإخراجها من أزمتها ، ولكن ما حدث كان العكس تماماً فقد تعرضت الاقتصادات الإفريقية لتدمير هائل ، كما انتشر الفقر وكذلك البطالة في شتى ربوع إفريقيا كما أوضحنا سلفاً . وكان هذا هو المناخ المواتي لتفجر أزمة الهوية في إفريقيا في العقدين الأخيرين بالذات خاصة في الحالات التي برز فيها اقتصار الإفقار الاقتصادي والتمييز

## الهوامش

(1) Bhiku Parekh, Defining British National Identity, The Political Quarterly, vol 71, no. 1, Jan. - March 2000, pp4-5.

(2) Alberto Melucci, Challenging Codes, Collective Action in the Information Age, Cambridge: Cambridge Univ. Press, 1996, p71.

(3) Sasja Tempelman, Construction of Cultural Identity, Multiculturalism and Exclusion, Political Studies, vol 47, no.1, March 1999.

(4) Parekh, op.cit., P5.

(5) MelCucci, op.cit., P70.

(6) Parekh, op.cit., P6.

(7) Ibid, p8.

(8) Anil Hira, How Globalization Affects Identity and Power, in Globalization : Blessing or Curse, Proceedings of the Fifth AUC Research Conference, Cairo,

. March 29 - 30, 1998, p291

(9) محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية ، عشر اطروحات ، ورقة قدمت إلى ندوة العرب والعولمة التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧ .

(10) Jawad Fatayer, Arab Identity: Global-Ability Between Ethnocentrism and . Cultural Relativism, in Globalization: Blessing or Curse, op.cit, p115

(11) . Melucci, op.cit., P88

(12) . Parekh, op.cit., P6

(13) . Ibid., P7

(14) . Tempelman, op.cit., P17

(15) . Parekh, op.cit., Pp7-8

(16) . Ibid, p5

(17) . Ibid., Pp7 - 8

(18) . Ibid

(19) . Tempelman, op.cit., Pp17 - 18

(20) . Ibid., P30

(21) UNRISD, States of Disarray: The Social Effects of Globalization, Internet, . www.Unrisd.org/engindex/publ/hist/conf/sode/sode - 02. Htm, pp3 - 4

(22) السيد يس ، العولمة والطريق الثالث ، القاهرة : مريت للنشر والمعلومات ، ١٩٩٩ ، ص ١٦ - ١٨ .

(23) مرجع سابق ، ص ٤١ .

(24) Peter Geschiere & Birgit Meyer, Globalization and Identity: Dialectics of Flow . and Closure, Development and Change, vol 29, no.4, Oct. 1998, p602

(25) أحمد زايد عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية ، ورقة غير منشورة ، ص ١٩ .

(26) Georgette Wang, Beyond Media Globalization: A Look at Culural Integrity from a Policy Perspective, Paper Presented at the Seminar on Telecommunication Policies in Western Europe and Southeast Asia: Cultural and Historical . Perspective, Bruges, Belgium, August 29 - September 1, 1996, p4

(27) Internet, Communication and Cultural Transformation, . www.stephweb.com/capstone/3.htm, p7

(28) . Wang, op.cit., P4

(29) انظر المزيد عن فجوة المعرفة:

-Nojin Kwak, Revisiting the Knowledge Gap Hypothesis, Education - Motivationand Media Use, communication Research, vol. 26, no.4, August 1999 .

- Cecilie Gaziano, Forecast 2000, Widening Knowledge Gap, J & MC Quarterly, vol 74, no.2, summer 1997.

(30) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(31) Wang, op.cit., P7 - Internet, Communication and Cultural Transformation, . op.cit., P3

(32) راجع المزيد عن مفهوم المحلية وعلاقته بالعولمة والهوية:

- Geschiere & Meyer, op.cit., Pp601 - 615.

- Susantha Goonatilake, The Self Wandering between Cultural Localization

and Globalization in Jan Nederveen Pieterse & Bhikhu Parekh, The Decolonization of Imagination, Culture, Knowledge and Power, London: Zed Books Ltd, 1995, p225 - 239 .

(33) Ibid, p226 .

(34) Silvia Federici, War, Globalization and Reproduction, Peace and Change, vol 25, no.2, April 2000, p153 .

(35) حميد الجميلي ، الاقتصاد السياسي للعولمة ومستقبل الاقتصاد العربي ، الطريق ، العدد الثالث ، ١٩٩٩ ، ص ٤٣ .

(36) أحمد زايد ، مرجع سابق ، ص ٨ - ٩ .

(37) راجع الإشارات إلى حتمية توحد العالم وتجانسه وتوقع ظهور فضاء عالمي جديد عابر للسيادات والحدود ...
Deborah Wheeler, Global Culture or Culture Clash, New Information Technologies in The Islamic World - view from Kuwait, Communication Research, vol 25, no.4, August 1998, pp359 - 376 .

(38) Silvio Waisbord, When the Cart of Media is Before the Horse of Identity, A Critique of Technology-centered Views on Globalization,Communication Research, vol 25, no.4 August 1998, pp 377 - 398 .

(39) UNRISD, op.cit., P4 .

(40) Beverly Crawford, Coping with Identity Politics by Managing Globalization, The Case of Bulgaria, Internet, www.Indiana.edu/~global/crawfor.htm1 .

(41) Yash Tandon, Root Causes of Peaclessness and Approaches to Peace in Africa, Peace and Change, vol 25, no.2, April 2000, pp175 - 176 .

(42) Mohamed Salih, The Hom of Africa, Security in the New World Order, in Caroline Thomas & Peter Wilkin (eds)., Globalization, Human Security & The African Experience, London: Lynne Rienner Publishers, 1999, p132 .

(43) Vali Nasr, International Politics, Domestic Imperatives and Identity Mobilization, Sectarianism in Pakistan 1979 - 1998, Comparative Politics, vol 32, no.2, Jan. 2000 pp172 - 173 .

(44) Baogang He, The National Identity Problem and Democratization: Rustow's Theory of Sequence, Government and Opposition, Winter 2001, pp106 - 107 .

(45) Frederick Cooper, What is the Concept of Globalization Good for ? An African Historian's Perspective, African Affairs, vol 100, no.399, April 2001, p154 .

(46) ياش تاندون ، العولمة وخيارات إفريقيا ، مختارات الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ، العدد ٢٦ ، يناير - إبريل ١٩٩٨ ، ص ٥ - ٦ .

(47) كوامي ننسن وتوكومبي كاسونجو ، (ترجمة حمدي عبد الرحمن ورانيا حسين) ، العولمة وإفريقيا ، القاهرة ، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية والجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ، ٢٠٠١ ، ص ٢١ .

(48) مرجع سابق ، ص ٦٤ .

(49) Cooper, op.cit., P143 . - انظر مزيد من المؤشرات الدالة على إفقار أفريقيا - Salih, op.cit., P143 .

(50) Tandon, op.cit., P167 .

(51) Ibid., P166 .

(52) Ibid., P180 .

# المخدرات من منظور حقوق الإنسان

أ. فرج محمد نصر بن لامة

**إستهلال أولي:**

**ثمة تلازم بين التنمية من جهة وبين حقوق الإنسان من جهة ثانية، وهو تلازم منطقي احتل مرتبة هامة وخاصة في اهتمام المجتمع الدولي بحق التنمية والاعتراف به كحق أساسي من حقوق الإنسان التي لا تنفصل.**

وقد جاء الإعلان العالمي حول الحق في التنمية الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٦م تأكيداً لهذا التلازم "ليس فقط على اعتبار التنمية حقاً من حقوق الإنسان ولكن أيضاً جعل هدف التنمية تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه، فربط التنمية صراحة بحقوق الإنسان بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجعل الإنسان هو محور التنمية، فهو غايتها ووسيلتها في الوقت نفسه، وجعل التنمية في النهاية أن يحصل الإنسان على كافة حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن هنا يظهر مدى التوافق والترابط بين الأهداف التنموية وحقوق الإنسان"(1).

وقد عكس المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد بفيينا في العام ١٩٩٣م هذا التداخل والتلازم والترابط، مؤكداً في وثائقه الختامية على أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، أمور مترابطة ويعزز بعضها بعضاً (الفقرة ٥ - الجزء الثاني). فيما تؤكد الفقرة (٦ - الجزء الثاني) على:

1) يعيد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان تأكيد الحق في التنمية، كما جاء في إعلان الحق في التنمية، بوصفه حقاً عالمياً وغير قابل للتصرف وجزءاً لا ينفصل عن حقوق الإنسان الأساسية.

2) الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية كما هو مبين في إعلان الحق في التنمية.

3) على حين أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان، فإن انعدامها لا ينبغي أن يتخذ ذريعة لتبرير الانتقاص من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

4) ينبغي للدول أن تتعاون مع بعضها بعض لضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على قيام تعاون دولي فعال لأعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعترض التنمية .

5) إن إحراز تقدم دائم نحو أعمال الحق في التنمية يتطلب سياسات إنمائية فعالة على المستوى الوطني كما يتطلب علاقات اقتصادية منصفة وبيئة اقتصادية مواتية على المستوى الدولي.

إذن التلازم بين التنمية وحقوق الإنسان يجد أساسه أولاً في أن التنمية هي حق من حقوق الإنسان ، بل كما يصفه البعض بـ " حق الحقوق " فهو يحوز إجماعاً دولياً " أهله لأن يكون موضع إعلان مستقل من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ العام ١٩٨٦ واحتفت به كل المؤتمرات الدولية الكبرى التي ميزت العقد الماضي في علاقته بالديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والغذاء والصحة وقضايا التنمية البشرية والمرأة والطفل وبالمثل الحوارات الدولية داخل الشمال وداخل الجنوب وبينهما . وتبنت العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مشروعات وبرامج مختلفة لدعم جهود الحكومة في التنمية "(2).

ويجد التلازم بين التنمية وحقوق الإنسان أساسه ثانياً في أن كل منهما غايته الإنسان وهدفه ، وأنه لا يمكن أن تتعزز التنمية أو تتحقق إلا بواسطة الإنسان كما أن حقوق الإنسان لا يمكنها أن تصبح حقيقة واقعة ومعاشة ومجسدة إلا متى وعى الإنسان حقوقه وعمل جاهداً من أجل نيلها والظفر بها .

إن الإنسان في عملية التنمية غاية وأداة ، والإنسان في مفهوم حقوق الإنسان أيضاً غاية وأداة . إن حقوق الإنسان غايتها تحقيق كرامة الإنسان بل إن جوهر حقوق الإنسان هي احترام كرامة الإنسان وأن " علم حقوق الإنسان يمكن تعريفه كنوع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، موضوعه هو دراسة العلاقة القائمة بين الأشخاص وفق الكرامة الإنسانية مع تحديد الحقوق والخيارات الضرورية لتفتح شخصية كل كائن إنساني "(3).

وهذا المفهوم الذي يقرن مفهوم حقوق الإنسان بالكرامة الإنسانية يستند إلى أساس أخلاقي قائم على تصور معين للإنسان باعتباره المخلوق الذي كرمه الله سبحانه وتعالى وأعلى قيمته.

كما أن مفهوم التنمية البشرية يعد أحد أهم جوانب تعريف التنمية بمدلولها العام وهو مدلول واسع لكن محوره الإنسان ، وهكذا فإن منظومة التنمية ومنظومة حقوق الإنسان تقر بمحورية الإنسان ، وتأسيساً على ذلك فإن استمرار العملية التنموية وتعزيز حقوق الإنسان أمراً يبقى مرهوناً بالإنسان " وبالتالي يصبح الجهد المبذول من أجل تحقيق التنمية البشرية غير ذي جدوى إذا غابت بعض أو كل الحقوق الأساسية . ومن هذا المنطلق لا يمكن تصور استمرار التنمية على المدى المتوسط أو البعيد في ظل تمادي وتفاقم مظاهر الفقر والحرمان والحيف الاجتماعي "(4).

إن العملية التنموية لكي تكون تحتاج إلى الإنسان .. إنسان منظور إليه من زوايا عدة أهمها الصحة والعقل والتعليم والعيش الكريم .. وإن حقوق الإنسان لكي تكون حقوقاً بالمعنى الدقيق في مضمونها وغاياتها لابد أن تستهدف أيضاً خلق إنسان سوي غير سقيم ولا ذليل . وبمعنى آخر إن التنمية التي تكرس الفقر والمرض والأمية والتبعية لا ولن تكون تنمية وكذا فإن حقوق الإنسان التي تقوم على مشاركة الفقراء والعاطلين والأميين .. إلخ هي انتقاص من كرامة الإنسان وإهانة واستخفاف بقدرات هذا الإنسان .

هذا مدخل ضروري وهام . للولوج إلى منظور حقوق الإنسان لمشكلة المخدرات .

## المخدرات
## طبيعة المشكل

يقصد بالمخدرات .. أي مادة مخدرة .. جوهر هذا القصد . يتعلق بالإدمان على هذه المادة المخدرة أي " التعاطي"(*) لمادة نفسية أو لمواد نفسية لدرجة أن المتعاطي ( ويقال المدمن ) يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي كما يكشف عن عجز أو رفض للانقطاع ، أو لتعديل تعاطيه ، وكثيراً ما تظهر عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي ، وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى استبعاد أي نشاط آخر . ومن أهم أبعاد الإدمان ما يأتي:

أ ) ميل إلى زيادة جرعة المادة المتعاطاة وما يعرف بالتحمل .
ب) اعتماد له مظاهر فيزيولوجية واضحة.
جـ) حالة تسمم عابرة أو مزمنة.
د ) رغبة قهرية قد ترغم المدمن على محاولة الحصول على المادة النفسية المطلوبة بأية وسيلة.
هـ) تأثير مدمر على الفرد والمجتمع(5).

وفي العادة يتم تقسيم المخدرات وتصنيفها إلى أربعة أنواع شائعة هي: الأفيونات ، والمنومات ، والمهيجات ، والمهلوسات . وإذا كانت المساحة هنا لا تكفي إلى المزيد من التفاصيل . فإن المهم هنا إبراز طبيعة مشكلة المخدرات وخصائصها وعلاقتها بحقوق الإنسان والتي يمكن أن نوجزها في الآتي:

1) إن مشكلة المخدرات ليست مشكلة حديثة أو معاصرة ، وإن أطلق عليها البعض " طاعون العصر الحديث " فهي في حقيقة الأمر مشكلة قديمة ، عانت منها المجتمعات قديماً ولا زالت تعاني منها حديثاً ، فالمخدرات في الواقع ليست شيئاً جديداً ، فقد عرف الأقدمون المخدرات بأنواعها ، كما استخدم السومريون الأفيون ، كما استخدمه الصينيون في علاج كثير من الأمراض ، واستخدام نبات القنب في أغراض دينية وعلاجية عند ظهوره أول مرة في جبال الهملايا في شمال الهند منذ (٣٥) قرناً ، ولقد انتشرت في العالم أنواع جديدة من المخدرات ، الطبيعي منها ( كالأفيون ، الحشيش ) والمستحضر ، والتي تعرف بإسم المواد التخليقية أو المواد التركيبية مثل عقار الهلوسة ، وعقار السعادة والعقار السريع وغيرها(6)، ومشكلة المخدرات التي تمتد عبر فترات تاريخية طويلة ، وعرفها الإنسان منذ ما قبل التاريخ هي في حقيقتها أيضاً مشكلة متجددة ، تستنسخ ذاتها عن طريق أدوات وسبل تطوير طرق تصنيعها وإنتاجها كماً - كيفاً وبوسائل تقنية متقدمة لتحضيرها وصناعتها.

وإذا كان الإنسان قد استخدم بعض العقاقير كالهيروبين والأفيون والكوكايين والماريوانا والمسكالين عبر فترات طويلة من الزمن تعود إلى ما قبل التاريخ بينما لم تظهر بعضها الآخر على المسرح كأقراص ل.س.د. L. S. D والباربيتيورات إلا حديثاً(7).

2) إن مشكلة المخدرات ليست مشكلة محلية أو جهوية تخص مجتمعاً محلياً أو شعباً دون غيره ، وإنما هي مشكلة ذات أبعاد عالمية سواء على مستوى إنتاجها أو إدمانها أو آثارها السلبية . وهي في جانبها الآخر ليست مشكلة فردية تتعلق بشخص الفرد المدمن أو المتعاطي بل هي مشكلة جماعية تمس المجتمع في الصميم وتنعكس آثارها على جميع مناحي حياته . ذلك إن مشكلة المخدرات في حقيقتها مشكلة عالمية لها جوانب متعددة فإنها لا تختلف في خطرها

* يشير مفهوم التعاطي كما يورد " ابن منظور " في " لسان العرب" إلى تناول ما لا يحق وما لا يجوز تناوله.

من دولة إلى أخرى سواء كانت هذه الدولة متقدمة أو نامية ويدل على هذا تلك الجهود المحلية والعالمية التي تبذل لمواجهتها وذلك ضمن الاهتمام العام بالصحة الفردية والجماعية معاً[8].

ولاشك إن كل المجتمعات ساعية وتسعى للحد من هذه المشكلة ومحاصرة آثارها عن طريق تشريعاتها وإجراءاتها الوقائية والعلاجية ، ومساحة انخراطها في العمل الدولي الجماعي من أجل القضاء على مشكلة المخدرات وجملة الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تهدف إلى صياغة سياسات عقابية دولية وإقليمية في مجال جرائم المخدرات من أبرزها إتفاقية ١٩٣٦ للإتجار غير المشروع في المواد المخدرة وإتفاقية ١٩٦١ التي أقرت جملة من العقوبات السالبة للحرية كجزاء جنائي يوقع على مرتكب جرائم المخدرات ، وكذلك إتفاقية ١٩٨٨ للإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية ... إلخ[9].

3) إن مشكلة المخدرات في الحقيقة هي مشكلة مضاعفة ، تتضاعف آثارها وسبل علاجها .. فهي مشكلة تتسم بالخطورة والسرية وتنطوي على جوانب خصوصية قلما يتم البوح أو الاعتراف بها . فظاهرة الإدمان من الظواهر التي يصعب تحديد حجمها الحقيقي لخصوصيتها وما يرتبط بها من قيم تتعلق بالنظرة إلى المدمن وسرية البيانات الخاصة به[10].

وينجم عن هذا أن الأسرة التي تعاني من أن فرداً من أفرادها ضحية لمشكلة المخدرات ربما تلجأ إلى إخفاء الأمر وتسعى إلى معالجته بطريقتها الخاصة وهذه المشكلة تبدو أكثر حدة في المجتمعات التقليدية التي لازالت الروابط الأسرية فيها تتسم بالترابط والتواصل ومن أبرزها مجتمعاتنا العربية والإسلامية . وبالتالي فإن مسألة توعية أبناء هذه المجتمعات بخطورة المشكلة وضرورات معالجة المتعاطي لها تبدو أكثر صعوبة وأكبر تكلفة .

4) إن مشكلة المخدرات ذات آثار متعددة على مستوى الفرد أو مستوى الأسرة والمجتمع بصفة عامة .. لعل أبرزها الآثار الصحية والإقتصادية والاجتماعية .. حيث تصيب الأضرار الصحية الفرد المدمن مباشرة ، والتي تتراوح من فقد الوعي إلى إصابة جهاز المناعة .. إلى الوفاة وإذا كانت المساحة هنا لا تكفي للخوض في تفاصيل عديدة فإنه يكفي الإشارة إلى أن الإضرار العامة للمخدرات تطول الوعي - السلوك ، وجهاز المناعة علاوة على جملة الأضرار العصبية والنفسية . والتي يمكن إيجازها هنا في[11]:

**أ) الوعي :**

تسبب المخدرات تأثيراً واضحاً على الوعي بأكثر من شكل:

* تقليل الوعي أو تغييبه ( الأفيون - الهيروين )[12].
* تنبيه الوعي وتنشيطه ( الكوكايين - الامفيتامنيات ) .
* اضطراب في إدراك الواقع والهلوسة ( البانجو - الحشيش ) .

**ب) السلوك:**

يصبح المدمن مشغولاً بتعاطي المخدر وينسى مشاغل الحياة الأخرى ، ويتعرض إلى حالة سيئة ويتألم إذا لم يجد المادة المخدرة التي يتعاطاها ويزداد أمر المدمن سوءاً إذا اعتاد جسمه على المخدر وبالتالي تزداد الجرعة التي يتعاطاها فيسوء الأمر أكثر.

**جـ) جهاز المناعة:**

المواد المخدرة تضعف جهاز المناعة ويصبح المدمن عرضة للمرض وأكثر

معاناة ، إضافة إلى ذلك يعاني المدمن من ضعف التركيز والانتباه ويبدو متبلد العواطف والانفعال ، ويصاب بالخلط الذهني الحاد والفصام والانشقاقية ويبدو دائماً في حالة من الهلع والقلق والخوف .

ولا شك إن كل ذلك سوف يلقي بظلاله على أسرة المدمن والمجتمع الذي يعيش فيه ويتعايش معه . مما يضاعف من التكاليف الباهظة التي تتكبدها ميزانية الفرد المدمن مروراً بميزانية الأسرة ونهاية بالخسائر المادية والبشرية للمجتمع ككل .

5) إن المخدرات والمؤثرات العقلية شأنها شأن الإيدز من أسلحة الدمار الشامل ، فهي لا تقل خطورة ، بل إنها السلاح الأمضى الذي يخطف ضحاياه في صمت ، والذين لم يعرف عددهم بعد . رغم كل الإحصائيات التي تقدر أعدادهم بالملايين . وتشير المصادر إلى أن كل عشر أشخاص من المصابين بالإيدز فيهم شخص واحد أصيب به بسبب تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ولنا أن نتصور عدد ضحايا المخدرات من خلال قراءة عدد المصابين بالإيدز في العالم والذي وصل حتى العام ٢٠٠٠ إلى ٣٦,١ مليون شخص . وينتظر في إحصاء هذا العام أن يصل العدد إلى ٤٠ مليون شخص . وكان ضحاياه ممن توفوا حتى العام ٢٠٠٠ يقدر عددهم بـ ٢,٨ مليون شخص . وشهد ذات العام إصابة ٥,٣ مليون شخص بهذا الوباء وتوفى خلاله حوالي ٣ مليون شخص[13].

ولقد أدركت العديد من الدول حقيقة أن المخدرات سلاح فتاك ووسيلة من وسائل الدمار الشامل ، كانت الجماهيرية العظمى في مقدمة هذه الدول التي أصدرت " الإعلان الليبي لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية" في السادس عشر من شهر الطير / إبريل عام ١٩٩٣ وهو الإعلان الذي وضع أسسه قائد ثورة الفاتح في ليبيا ، القائد معمر القذافي ، والذي أكد على أن المخدرات والمؤثرات العقلية هي من أسلحة الدمار الشامل[14].

6) إن مشكلة المخدرات تصيب مشكلة التنمية وحقوق الإنسان في الصميم ، فهي تعرقل عجلة التنمية وتعطل عملياتها وهي تصيب أداتها بالشلل ، وتغتال غاياتها . " الإنسان " . وهي من جانب آخر تعتبر من أخطر المشكلات التي تناهض مبادئ حقوق الإنسان العالمية وتعمل ضد غاياتها وأهدافها ، فهي تصيب الإنسان الفرد ، وتصيب الإنسان المجتمع الذي من أجله صكت المواثيق والإعلانات والإتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي ، والتي تزيد عن ٥٠ نصاً قانونياً دولياً منها ١٨ معاهدة وبروتوكولاً مفتوحة لتصديق الدول عليها و ٣٦ إعلاناً وقراراً دولياً تهتم بتشريعات حقوق الإنسان في المجالات الحقوقية كافة .

وإذا كانت فلسفة حقوق الإنسان تنهض على أن جميع هذه الحقوق تنبثق عن تأصل كرامة وقدر الإنسان والاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية[15]، وإن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ن وإنه ينبغي بالتالي أن يكون المستفيد الرئيسي من هذه الحقوق وأن يشارك بنشاط في أعمال هذه الحقوق والحريات .

فإن مشكلة المخدرات كمعضلة خطيرة تصيب الإنسان الفرد والمجتمع من شأنها أن تحط من كرامة هذا الإنسان وتفقده أية قيمة كمية أو كيفية ، وتحول دون استفادته وتمتعه بحقوقه ، وتعطل قدراته في المشاركة في أعمال حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كان حق الحياة في مقدمة الحقوق الإنسانية التي تؤكد عليها المواثيق والإعلانات

والاتفاقيات والعهود الدولية والإقليمية والمحلية وتكفل لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه[16]، فإن المخدرات كسلاح فتاك قاتل من شأنه أن ينهي حياة الإنسان ، وضحاياه تقدر بالملايين ، كما إنها ضد سلامة الفرد في شخصه وكيانه وصحته وعافيته ، علاوة على أنها تصادر حرية الإنسان حين تحول حرية المدمن إلى خطر على حياة الآخرين أو فساد للمجتمع .

وإذا كانت شرعة حقوق الإنسان تؤكد على أن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع[17]، فإن مشكلة المخدرات تصيب هذه الوحدة الاجتماعية الطبيعية والأساسية بالتفكك والانهيار كنتيجة منطقية لمضاعفات المخدرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الأسرة والفرد .

كما أن مشكلة المخدرات تحول دون أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أقرتها الشرعية الدولية وجملة المواثيق والإعلانات الإقليمية المحلية لحقوق الإنسان ، فهي تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر والمرض ومضاعفة أعداد العاطلين والأميين ، علاوة على إنفاق مبالغ باهظة في إنتاج المخدرات أو تصنيعها وهي مبالغ لا تضاهيها سوى الحجم الفائق الحد لتجارة المخدرات العالمية فهي تأتي في المرتبة الثانية بعد النفط وتؤمن سنوياً عبر العالم مداخيل تصل إلى ٥٠٠ مليار دولار[18]، ولاشك أن هذه المبالغ الضخمة تشكل نزيفاً حقيقياً لثروات العالم واستنزافاً لجهود التنمية وحقوق الإنسان . وهي مغارم يمكن توضيحها بالشكل التالي :

المغارم الاقتصادية لمشكلة المخدرات

- الإنفاق الظاهر
  - مكافحة العرض
    - الإدارة العامة للمكافحة
    - المباحث العامة
    - حرس الجمارك
    - مصلحة السجون
    - البوليس الجنائي الدولي
    - سلاح الحدود
    - خفر السواحل
    - السلطة القضائية
    - مصلحة الطب الشرعي
  - خفض الطلب
    - برامج التوعية
    - التشخيص المبكر
    - العلاج
    - إعادة التأهل والاستيعاب
- الإنفاق المستتر (الاستنزاف)
  - الجلب والتهريب
  - الإتجار
  - الزراعة
  - التصنيع
  - اضطراب العلاقة بالعمل
  - تناقص الإنتاجية
  - الحوادث
- الخسائر البشرية
  - العاملون في حقل التهريب والإتجار كفاقد من طاقة العمل.
  - المتعاطون والمدمنون كبؤرة اجتماعية غير صحية.
  - الضحايا الأبرياء للمتعاطين والمدمنين.

وأخيراً فإن مشـــــكلة المخدرات هي تعطيل حقيقـي لما يمكن تسـميته بــ " حــق " الحقــوق ، وهو حـــــق التنمية أو الحـــــق في التنمية الذي أقـــرته الأمم المتحـــــدة عام ١٩٨٦ . وأكد عليه مؤتمر فيينا العالمي لحقــوق الإنســـان في تلازم بـــين الديمقـــراطية والتنمية واحـــترام حقـــوق الإنســـان والحـــريات الأساســـية بـــوصفها أمور مترابـــطة ويعزز بـــعضها بـــعضاً . فمشـــكلة المخدرات في علاقـــتها بحـــق التنمية بـــوصفه حقاً عالمياً وغير قابل للتصرف وجزءاً لا ينفصل عن حقـــوق الإنســـان الأساســـية هي مشـــكلة ذات بعدين:

- بـعد مادي يتعلق باستنزاف مشـكلة المخدرات للعديد من الموارد المادية والماليـة التـي تدعـم جهود التنمية ، وتبـدو هذه المشـــكلة مضاعفة خاصة في دول الجنوب المعنية بقضية التنمية أولاً ، والتي تفتقـد إلى بـنية تحـتية كأســـاس للعملية التنموية ثانياً .
- بعد بشري حيث تستهدف المخدرات الإنسـان الفرد في جسمه وصحـته وقـواه العقلية. وهو ذاته الإنســـان أداة العملية التنموية وغايتها ، الأمر الذي يعرقـل عملية التنمية ويحـول دون أعمال هذا الحق ويكبله بالعديد من العراقيل .

## والخلاصة:

إن المخدرات والإتجار بها هي أنشـطة تهدف إلى تقويض مبادئ حقوق الإنسـان وتشـكل تهديداً خطيراً للحق في الحياة وللحق في الصحـة وللحـق في التنمية وللحـــق في أعمال حقـــوق الإنســـان وتأصيل كرامته وتحقيق آدميته .

## الهوامش

(1) محمد فائق ، حقوق الإنسان والتنمية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، يناير ٢٠٠٠ ، ص ١٠٢ .

(2) د. محمود عبد الفضيل ، د. محسن عوض ، التحديات الجديدة أمام أعمال الحـق في التنمية في الإطار العربـي ، د. محسـن عوض (تحرير) حقوق الإنسان والتنمية ، القاهرة ، أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية ، ٧ - ٩ يونيو ١٩٩٩م ، ص ٢٦٩ .

(3) أحمد بالحاج السندك ، حقوق الإنسان ، رهانات وتحديات ، الرباط ، شركة بابل للطباعة والنشر ، ١٩٩٦ ، ص ٩ .

(4) د. عزام المحجوب ، علاقة التنمية بحقوق الإنسان ، د. محسن عوض (تحرير) مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(5) د. مصطفى ســـويف ، المخدرات والمجتمع ، نظرة تكاملية ، الكويت ، المجلس الوطني للثقـــافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة ٢٠٥) ، يناير ١٩٩٦م ، ص ١٧ - ١٨ .

(6) د. علي الرويعي، المخدرات والمؤثرات العقلية، بنغازي، الجمعية الوطنية البيئية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، ٢٠٠٢ ، ص ١ .

(7) جون تايلور ، عقول المستقبل ، ترجمة د. لطفي فطيم ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب - مكتبة الأسرة ، ١٩٩٩م، ص ١٤٤ .

(8) صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي (إعداد)، المخدرات: أوهام - أخطار - حقائق، ط (١)، القاهرة ، ٢٠٠١، ص ٣١ .

(9) للمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقيات انظر د. محمد حسن الجازوي ، الجزاءات في جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية ، بنغازي ، الجمعية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، ٢٠٠٢ .

(10) نقلاً عن ملخص المسح الشـامل الظاهرة تعاطي وإدمان المخدرات ( المرحـلة الثالثة ) دراسـة على المدمنين من نزلاء أقسام علاج الإدمان بالقاهرة الكبرى - ط (١) ، ٢٠٠٠ .

(11) المخدرات : أوهام - أخطار - حقائق ، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

(12) لمزيد من الإطلاع حـول أضرار الهيروبين ، انظر د. عبد القـادر حسـن الزيبـاني ، الهيروبين : أسبابــه - أعراضه - مضاعفاته - علاجه ، بنغازي ، الجمعية الوطنية البيئية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، ٢٠٠٢ .

(13) العلاقـة القـديمة الأولية بـين المخدرات والمؤثرات العقـلية وبـين الإيدز ( النشـرة العلمية ) ، بمناسبـة اليوم العالمي لمكافحة الإيدز ، بنغازي ، الجمعية الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ، ٢٠٠١ ، ص ٢ .

(14) لمزيد من الإطلاع ، انظر خطاب قائد الثورة في ١٦ / ٤ / ١٩٩٣ بشأن إعلان المخدرات من أسلحة الدمار الشامل.

(15) ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ .

(16) المادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

(17) المادة ١٠ من الإتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦ .

(18) http: ll www. Mondiploav.Com;A.Concept, Monde diplomatique; Eebruary 2002, page 2 .

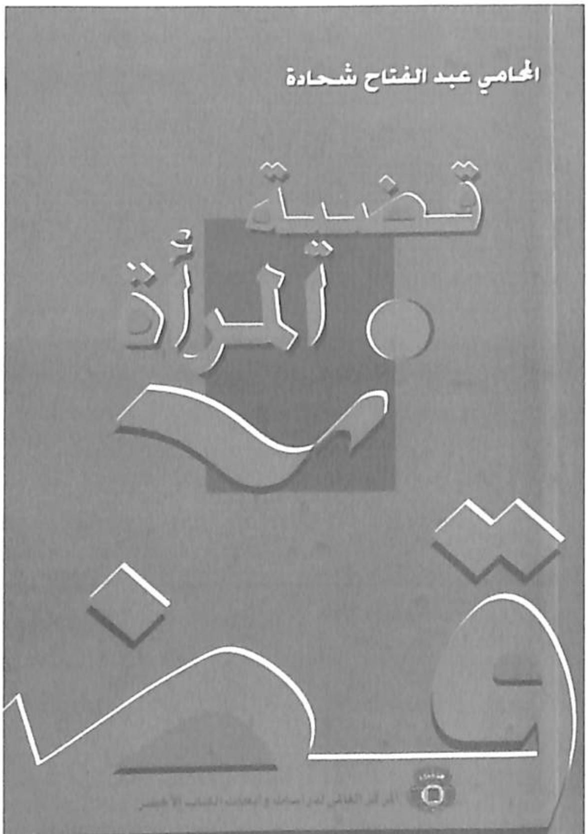
(19) نقلاً عن د. مصطفى سويف ، مرجع سابق .

# من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر

يتناول الكتاب للكاتب المحامي عبد الفتاح شحادة موضوعه قضية المرأة من عدة جوانب وفي عدة أزمنة تاريخية حيث احتوى الكتاب على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة ..

تناول الفصل الأول : المرأة فيما قبل التاريخ .
والفصل الثاني : المرأة في الشرائع القديمة .
والفصل الثالث : الشرائع السماوية والمرأة .
والفصل الرابع : المرأة ما قبل الرأسمالية .
والفصل الخامس : المرأة في ظل الرأسمالية .
والفصل السادس : الماركسية والمرأة .
والفصل السابع والأخير : المرأة في ظل النظرية العالمية الثالثة وجاءت الخاتمة لتؤكد على أن المرأة لن تتحرر إلا إذا نظرت لذاتها هي ، وعلمت أن موضعها الاجتماعي الحقيقي جوهره أنها أنثى وأن الطبيعة حبتها بمسؤولية عظيمة حملتها المرأة راضية دون أن تدري قيمتها ، ووضعت بين يديها أمانة استمرار المجتمع البشري ..

ولتتحرر المرأة ، لتحرر نفسها يجب أن تنظر لذاتها كإنسان وعلى درب تحررها تشكل النظرية العالمية الثالثة مشعلها الهادي ودليلها الحافظ من الضياع .



# الواقع المائي والسياسات الدولية

**د. علي غيث الجديد**
**كلية العلوم / جامعة الفاتح**

**إن المشهد المائي المحلي والاقليمي والعالمي هو نتاج صاغته اعتبارات نابعة من حقائق تاريخية ، جغرافية ، سياسية ، اقتصادية واجتماعية ، وبدت قضية المياه وفقاً لهذا المنظور الاستراتيجي تشكل تهديداً قوياً لقواعد الأمن والاستقرار في العالم وصارت سبباً في إثارة القلاقل ونشوب خلافات ونزاعات أدت إلى ظهور تحالفات ومؤامرات ودسائس بين العديد من الدول ،**

ومبعث ذلك يعود إلى أهمية المياه وإلى حساسية الوضع المائي الدولي الناتج عن زيادة الطلب على المياه. وتلعب مجموعة من الأسباب دوراً مؤثراً في أحداث المشكل المائي وفي أسلوب إدارته . ولعل أبرز وأهم تلك الأسباب ما يلي:

**السبب الأول :** عدم المساواة في فرص الحصول على المياه وغياب العدالة في التوزيع .

**السبب الثاني:** النمو السكاني بشكل عام مضاف إليه الهجرة إلى المدن .

**السبب الثالث:** استنفاذ وتدهور حالة الموارد المائية .

**السبب الرابع:** تحول المجتمعات الرعوية إلى مجتمعات زراعية وصناعية .

**السبب الخامس:** الحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول .

**السبب السادس:** إحجام المؤسسات الدولية المعنية بالمشروعات المائية عن الدخول في استثمارات غير مأمونة وغير محسوبة النتائج .

**السبب السابع:** استخدام المياه ورقة ضغط تلوح بها الدول في التعامل مع القضايا السياسية والاقتصادية.

وتشترك العديد من الدول في جميع هذه الأسباب أو في بعضها أو إحداها على أقل تقدير ، غير أن السببين الأول والسابع يعدان الأكثر تأثيراً على مجرى الوضع المائي العالمي وأكثر الأسباب إثارة للجدل وذلك لارتباطهما بالمياه النهرية حيث تعتمد عديد الدول على مياه نهرية تعبر حدود دول أخرى مجاورة لها .

يوجد في العالم اليوم عدد ( ٢١٤ ) مائتين وأربع عشرة دولة تشترك في مجرى مائي مع دولة أو دول أخرى ، وأكثر من نصف تلك الدول تعتمد على كميات المياه التي تستقبلها عبر

حدودها بشكل شبه كلي لتقابل بها احتياجاتها المائية المتعددة الأغراض ، شرباً وزراعة وصناعة ، فعلى سبيل المثال في المنطقة العربية تعتمد مصر على مياه نهر النيل بنسبة ٩٧% ويعتمد السودان على مياه نفس المصدر بنسبة ٧٧% فيما يصل اعتماد سوريا إلى ما نسبته ٧٩% من مياه الفرات ويبلغ اعتماد العراق ما نسبته ٦٦% من مياه دجلة والفرات ، الأردن هو الآخر يعتمد على نسبة ٣٦% من مياه نهر الأردن ويصل اعتماد موريتانيا إلى ٩٥% من المياه الجارية ، وكذلك الأمر مع دول أخرى خارج الخارطة العربية منها ( دول مختارة ) المجر تعتمد على ما نسبته ٩٥% ، ولتسوانا ٩٤% وبلغاريا ٩١% ، واوزبكستان ٩١% ، وهولندا ٨٩% ، وجامبيا ٨٦% ، وكمبوديا ٨٢%(2).

وعلى امتداد مراحل التاريخ دفعت الحاجة للمياه إلى قيام المجتمعات البشرية ( الأمم ) باستخدام شتى الوسائل المتاحة لديها بهدف تأمين قدر كافي من المياه لتقابل به احتياجاتها المائية المتزايدة والمستمرة ، واستخدمت بعض الأمم القوة في فرض ظروف تتلاءم ورغباتها في تأمين المياه ، كما لعبت الظروف المائية بشكل مباشر حيناً وغير مباشر أحياناً أخرى دوراً في تغذية عدد من الحروب . والواقع أنه إذا لم يتم إيجاد حلول ناجعة للمشكل المائي وعلى نطاق عالمي فإنه وبالنظر إلى الظروف البيئية الناشئة حديثاً المتمثلة في زيادة الطلب على المياه ومحدودية المصادر وانعدام التوازن الطبيعي وغياب المعاهدات والاتفاقات القانونية الملزمة فبالنظر إلى ذلك فإن قيام حروب على المياه بين الدول ثم بين الأقاليم وحتى بين المناطق والمدن يصبح أمراً محتمل الحدوث . وسيدعم هذا الاحتمال التفاوت الكبير في ميزان القوى العسكرية والاقتصادية بين الدول وغياب القدر الكافي من العدالة وعدم احترام حقوق الإنسان وانعدام روح التفاهم والتعاون في إطار القانون الدولي وغيرها من العوامل الأخرى ، كما تعزز الاحتمالات والمخاوف في نشوب حروب ونزاعات الحاجة المطردة للمياه في بعض الدول القوية عسكرياً واقتصادياً والتي يقع تصنيفها على أنها دول مصب ، إذ تواجه تلك الدول تحدي ندرة المياه وتتعرض للخطر وتشعر بأن مصالحها مهددة من قبل دول المجرى أو دول المنبع الأمر الذي يجعل التدخل العسكري خيار لا مفر منه لتوفير الامدادات المائية .

هذا من جانب ومن ناحية أخرى فإن التتبع التاريخي للمشهد المائي العالمي يبرهن على أن ندرة المياه كانت دائماً مبعثاً على إعاقة جهود التقدم والتنمية في العديد من دول العالم كما أنها تخلق وتعمق حالات الجفاء والتباعد بين الشعوب والأمم في أقطار عديدة فعلى امتداد سنوات عديدة برز عدد من النزاعات على المياه منها ما يلي :

1) النزاع الفرنسي - الأسباني على بحيرة لانوكس.
2) النزاع الهندي - الباكستاني على نهر الهندوس .
3) النزاع الأمريكي - الكندي على نهر كولومبيا.
4) النزاع الأمريكي - المكسيكي على نهر الكولورادو ، تيجوانا.
5) النزاع الأرجنتيني - الارغواني على نهر الأرغواي.
6) النزاع التشادي - النيجيري ، النيجري - الكاميروني على حوض تشاد.
7) النزاع التركي - العراقي على نهر دجلة والفرات.
8) النزاع السوري - التركي على نهر الفرات.
9) النزاع القيرجستاني الاوزباكي على نهر ارال.
10) النزاع القيرجستاني - الطاجيكي على نهر امودارايا.

وجميع هذه النزاعات كغيرها لم يتم البت فيها بشكل نهائي ولم تتوصل الدول المعنية بها إلى حلول نهائية بل أن بعضها مرشح للتفاقم والتطور في ظل جغرافية سياسية متغيرة ومعطيات

وظروف دولية غير مستقرة لا تبعث على التفاؤل في الوصول إلى تسويات وتفاهمات للعديد من المشكلات المطروحة ومنها القضايا والنزاعات المائية.

القانون الدولي والمياه

**برزت الحاجة إلى ضرورة أن يتضمن القانون الدولي بنود عن المياه نتيجة إلى النزاعات والخلافات بين الدول حول مياه الأنهار الدولية وكيفية استخدامات المياه الجارية في تلك الأنهار.**

فلم تعد الحاجة إلى تلك المياه تقتصر فقط على الشرب ولأعداد بسيطة من البشر أو لري مساحات محدودة من الأراضي أو لاستخدامات الملاحة النهرية البدائية بل تجاوزت ذلك في الوقت الحاضر إلى متطلبات أخرى. وعلى امتداد القرن التاسع عشر وحتى العقود الأخيرة من القرن العشرين ( عقد الستينات ١٩٦٦ ) كانت القاعدة المرجعية في القانون الدولي حول المياه العذبة في العالم تعود إلى مبدأ هارمون الذي يسمى في بعض الأحيان بمبدأ السيادة الاقليمية أو السيادة المطلقة، وهو المبدأ الذي يعطي الحق لكل دولة في السيادة المطلقة على المياه المشتركة التي تنبع من أراضيها، ومع زيادة الخلافات حول المجاري المائية الدولية نمى في العالم شعور قوي مفاده أن مبدأ هارمون هذا لم يعد ملاءماً ليواكب التطورات الجارية على الساحة الدولية بالاضافة إلى أن العديد من المستجدات الدولية المعنية بالشأن المائي اظهرت بجلاء عنصرية ذلك المبدأ ودفعت بالدول إلى التخلي عن مفاهيمه من جانب وإلى التفكير في مبادئ حديثة توفر قدراً أكبر من العدالة وتراعي حقوق الإنسان في الحصول على المياه المناسبة من جانب آخر. وتلك أمنيات لم يتم الوصول إليها حتى الآن بالرغم من تبني جمعية القانون الدولي لقواعد مشتركة وخطوط عريضة وهي ما اتفق على تسميته بمبادئ هلسنكي حول استخدامات المياه العذبة في العالم التي أقرها الاتحاد القانوني الدولي عام ١٩٦٦[1]، إذ أن تلك المبادئ العامة والخطوط العريضة أبداً لم تكن كافية للفصل النهائي في المنازعات فما زال يثار بين الحين والآخر جدلاً كبيراً حول عدد من بنودها . إن عدداً من الخلافات بين الدول مازالت تتفاعل بسبب عدد من القضايا التي تركتها تلك المبادئ بدون تحديد دقيق ومحدد وخصوصاً المتعلقة بالأمور الفنية ولعل أكثر تلك المسائل غموضاً هو عدم وضوح حدود النصيب العادل والمعقول من المياه الذي نصت عليه المادة ٤ من المبادئ، وهو ما ترك المجال لتفسيرات واجتهادات أدت إلى انقسامات كبيرة وحالت دون الوصول بالعديد من القضايا إلى حلول ناجعة وقطعية، وتنص المادة الرابعة من مبادئ هلسنكي على أنه ( يحق لكل دولة استخدام نصيب معقول وعادل من مياه حوض التصريف الدولي وذلك داخل حدودها الإقليمية فقط ) كما حددت المبادئ في المادة الخامسة منها مجموعة من العناصر يجب أخذها بعين الاعتبار لتحديد ذلك النصيب العادل والمعقول من المياه[3].

غير أنه بالرغم من أن مبادئ هلسنكي تلك لا تفي بحاجة الدول ومتطلبات القضايا المائية إلا أن روح القانون الدولي تستدعي من الدول الاحتكام إلى أحد المبادئ التالية كلما دعت الحاجة إلى إيجاد حل لمشكل أو نزاع أو خلاف مائي أو غيره وهي :

1) مبدأ المفاوضات المباشرة، ويمكن أن يكون مجدي إذا توفرت الرغبة بين الدول المتنازعة على الوصول إلى حل لذلك النزاع أو الخلاف .
2) مبدأ الوساطة، يمكن أن تقوم به دولة أو عدد من الدول المحايدة والتي يجب أن يكون لديها قدر من المصداقية والنزاهة .
3) مبدأ التحكيم وفق البروتوكولات والمعاهدات

والاتفاقيات الثنائية ، وهذا يتطلب أن تكون الدول المتنازعة قد قامت في وقت من الأوقات اعتماد تلك البروتوكولات والمعاهدات الثنائية وقد صادقت رسمياً عليها.

4) مبدأ التحكيم العام ، وهذا يتطلب اللجوء إلى مبادئ هلسنكي بالرغم من أنها تمثل توجهات وسياسات عامة وخطوط عريضة .

## نماذج مختارة من النزاعات الدولية على المياه

### الخلاف حول دجلة والفرات

يقع وصف الدول نسبة إلى موقعها من الحوض المائي ، فتسمى دولة منبع إذا كانت مصدراً للمياه ، ودولة مجرى إذا دخلت وخرجت من أراضيها المياه ، ودولة مصب حين تستقر المياه ضمن إطار حدودها البرية أو البحرية .

تتمحور الخلافات العربية التركية في ثلاث مشاكل أساسية ( المياه ، الأكراد ، ولواء الاسكندرونة ) ، وتتصدر مشكلة المياه الصدارة نظراً لأهميتها وحساسيتها من جانب ولخلفيات تاريخية واجتماعية من جانب آخر ، فقضية المياه المتنازع عليها بين تركيا من جهة وكل من العراق وسوريا من جهة أخرى كثيراً ما تصنف على أنها من أكثر القضايا تعقيداً ومدعاة لإثارة التوتر في المنطقة .

ويعود السبب في الأزمة المائية بين تركيا والعرب إلى أهميتها الاستراتيجية لكل من الدول الثلاث التي ترتهن وبشكل كبير إلى كميات المياه المشتركة بينهما ، حيث تتقاسم مياه نهري دجلة والفرات كلاً من تركيا وهي دولة المنبع ، وسوريا دولة المجرى ، والعراق دولة المصب . وينبع نهر دجلة من هضبة الأناضول التركية ( جبال أرمينيا وطوروس ) حيث تشكل نسبة المياه المتدفقة منهما نسبة ٥١% كما تبلغ نسبة المياه القادمة من إيران ١٠% وتساهم روافد النهر في العراق بنسبة ٣٩% . نهر الفرات هو الآخر ينبع من هضبة الأناضول التركية بالإضافة إلى روافد صغيرة أخرى في سوريا ويبلغ تصريفه السنوي ما بين ٣٣ - ٣٥ مليار متر مكعب ، تساهم المياه التركية بنسبة ٨٩% وتؤمن الروافد السورية نسبة ١١% الباقية .

نهري دجلة والفرات يصرفان سنوياً أكثر من ٥٨ مليار متر مكعب من المياه تستغل حالياً تركيا منهما حوالي (٢٠) مليار متر مكعب وتستغل سوريا (٤,٥) مليار متر مكعب فيما يصل استغلال العراق الحالي إلى (١٢) مليار متر مكعب . ويصل احتياج سوريا المستقبلي إلى (١٢,٨) مليار متر مكعب نظراً لظروفها المائية الصعبة ويبلغ الاحتياج العراقي (٢١) مليار متر مكعب سنوياً . والواقع إن الكمية المتاحة من مياه النهرين حسب الحصص الحالية لا توافق خطط وطموحات الدول الثلاث في التنمية حيث الحاجة إلى زيادة رقعة الأراضي المروية التي تتطلب استثمار وري ما يزيد عن (٣,٥) مليون هكتار ، في حين أن كميات المياه الكلية تكفي لري مساحات تقدر بنحو (٢,٥) مليون هكتار الخطط التركية تهدف إلى استزراع وري (١,٥) مليون هكتار من الأراضي لتنمية جنوب شرق الأناضول ( حيث انشئت مشروع غاب ) ويخطط العراق إلى استزراع وري مساحة (١,٥) مليون هكتار من أراضيه ، كما تأمل الخطة السورية في استصلاح وري حوالي (٦٥٠) ألف هكتار من أراضيها(3). كل ذلك لمواجهة حاجات البلدان الثلاث المتنامية تبعاً للزيادة السكانية الكبيرة واحتياجاتها المتعددة .

كما أن عدم وجود قواعد واتفاقات قانونية ملزمة بين الدول الثلاث وسع الهوة وزاد من حدة الصراع خصوصاً بعد أن تنصلت تركيا من التزاماتها حيال أربع اتفاقات أساسية حول نهري

دجلة والفرات أبرمت في أوقات سابقة وهي :

- المعاهدة البريطانية الفرنسية الموقعة عام ١٩٢٠ بشأن استخدام مياه النهرين .
- معاهدة لوزان للمياه الموقعة عام ١٩٢٣ والتي تلزم تركيا بالتنسيق المسبق مع كل من سوريا والعراق في حالة القيام بأية أعمال إنشائية أو خلافها تؤثر على وضع النهرين .
- معاهدة حلب التي وقعت عام ١٩٣٠ بين تركيا وسوريا والمتضمنة بنود عن المياه .
- معاهدة صداقة وحسن الجوار واقتسام وتنظيم مياه النهرين الموقعة بين العراق وتركيا عام ١٩٤٦ .

وطيلة السنوات الأخيرة استعاضت تركيا عن جميع تلك المعاهدات باعتمادها بروتوكول التفاهم والتعاون الاقتصادي الذي أبرم في عام ١٩٨٧ مع سوريا والذي تضمن حق سوريا في الحصول على معدل تدفق لمياه الفرات يبلغ ٥٠٠ متر مكعب /ثانية ( ١٥,٧٦٨ مليون متر مكعب سنوياً ) كما يوفر لتركيا تعاون سوري بتأمين وحماية الحدود التركية وخصوصاً من هجمات حزب العمال الكردستاني الذي تتهم سوريا بإيوائه ودعمه وهو التحدي الذي أرق الأتراك وأتعبهم وساهم في خلق فتور في العلاقات العربية حين وفي تأزمها في أحيان كثيرة ، وتبع ذلك البروتوكول اتفاقاً سوري عراقي أبرم عام ١٩٩٠ يقضي بحق سوريا في استغلال نسبة ٤٢% من المورد السنوي للمياه مقابل حصول العراق على ٥٨% من هذا المورد(4).

إلا أنه وفي العشر سنوات الأخيرة ، ونتيجة للتطورات السياسية في المنطقة فإن تركيا أصبحت في حل من التزامها ببروتوكول التفاهم هذا مع سوريا معللة ذلك إلى أن الظروف التي حتمت على تركيا القبول بذلك البروتوكول كانت استجابة إلى طلب المؤسسات الدولية ( صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي .... إلخ ) والتي كانت ستدعم وتساهم في التنمية الزراعية في تركيا تمويلاً وإدارة ، وهي ظروف لم تعد موجودة حالياً مما يحتم عليها استغلال أكبر لمواردها المائية لمقابلة الزيادة السكانية وما يتبعها من حاجة إلى استصلاح أراضي زراعية جديدة واحتياجات مائية إضافية فيما يعتقد الجانب السوري والعراقي بأن هناك حقوق تاريخية للبلدين في مياه دجلة والفرات ، ويؤكدون على أن الحقوق المائية تفوق الكميات التي تم الاتفاق عليها في بروتوكول عام ١٩٨٧ حيث تصل إلى ٢٨ مليار متر مكعب سنوياً أي بمعدل تدفق ٨٠٠ متر مكعب/ثانية بدلاً من ٥٠٠ متر مكعب/ ثانية، كما أن الجانبين السوري والعراقي يعتقدون بأن هناك التزام تركي يعتبر معدل التدفق المائي هذا (٥٠٠ متر مكعب/ ثانية) حد أدنى لا يمكن أن تنخفض المياه دونه(5).

ومن المفارقات الغريبة ، وفي الوقت الذي تعترف فيه جميع دول العالم بمبادئ هلسنكي حول المياه ( مبدأ الحصص المعقولة ) وتتخلى عن مبدأ هارموني بسبب طبيعته العنصرية فإن في تركيا لازالت بعض الأصوات تتمسك وتستند إلى مبدأ هارموني للمياه هذا - ( مبدأ السيادة المطلقة ) - وهو المبدأ الذي يعطي الحق لكل دولة بالاستخدام الغير المشروط والغير المحدد لمياه نهر دولي يمر بأراضيها ، وعلى ضوء هذا يمكن أن نخلص إلى الآتي في محاولة لفهم المشكلة المائية التركية العربية :

## موقف العراق وسوريا

- إن نهري دجلة والفرات من الأنهار الدولية وإن لهما أي سوريا والعراق حقوق تاريخية في مياه النهرين لا يجوز المساس بها .
- البلدان يطالبان بمعدل تدفق للمياه يبلغ ٨٠٠ متر مكعب/ثانية بدلاً من ٥٠٠ متر مكعب/ثانية.
- أنه ليس من حق تركيا القيام بأية أعمال أو إنشاءات تتسبب في تخفيض معدلات تدفق مياه النهرين واعتبار معدل ٥٠٠ متر مكعب/

ثانية حد أدنى للتدفق لا يمكن أن تنخفض دونه.

- إن لا مبرر لربط قضية مياه نهري دجلة والفرات بقضايا سياسية أو اقتصادية أو أية ترتيبات أمنية أخرى.

**تركيا تعتقد بالآتي:**

- إن المياه تركية المنبع وتعود الملكية القانونية استناداً إلى ذلك أي أنه لا ينطبق مبدأ المشاركة في مياه النهرين وتحتفظ تركيا بحقها في الملكية والإدارة.
- إن مياه النهرين مياه تركية ولا يدخلان في نطاق المياه الدولية بل المياه العابرة. (وهي في هذا تستند في ذلك على مبدأ هارمون العنصري الذي يعطي لكل دولة الحق في السيادة المطلقة على المياه الواقعة في أراضيها).
- لا توجد قوانين دولية ذات طبيعة خاصة بظروف النهرين تحكم المشاكل القانونية.
- لا يمكن الفصل بين قضية المياه وقضايا الأمن والحدود والأقليات.
- إن معدل تدفق ٥٠٠ متر مكعب/ثانية للمياه هو معدل كافي يتلاءم وحاجات كل من سوريا والعراق المائية.

وفق هذا الموقف فإن المياه تبقى أحد أهم المشاكل بين تركيا وجيرانها العرب والتي تتطلب البدء الجدي في إيجاد حلول ناجعة لها وتستدعي بذل جهود دولية للدخول في مفاوضات مركزة تضمن التوصل إلى اتفاق شامل عادل ومعقول يأخذ في الاعتبار الحقوق التاريخية لكل الأطراف في تقاسم مياه النهرين وفق مرجعية قواعد القانون الدولي ومبادئ هلسنكي لاستخدامات المياه. ويتطلب من دول العالم والمنظمات الدولية عدم دعم أية مشاريع في المنطقة ما لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي وكذلك تقتضي الحاجة توقف تركيا عن قيامها بمحاولات تحويل مجرى النهرين من خلال التوسع في بناء السدود. وما من شك في أن الحاجة صارت ملحة إلى العمل في تجاه إدخال تعديلات في طريقة تفكير كلا الجانبين وتدعو إلى ضرورة مراعاة حسن الجوار والتعاون، كما يتطلب الأمر حث الدول الثلاث بالكف عن سياسة الفعل والفعل المضاد وهي السياسة التي تنتهجها دول المنطقة في تعاملاتها مع قضايا الأمن والمياه والحدود والأقليات.

## الخلافات حول نهر النيل

إذا كانت مصر هبة النيل فهي والسودان رهينته، وإن كانت درجة الاعتماد السوداني على النيل لا تصل لدرجة الاعتماد المصري شبه الكلي. ويتكون نهر النيل من مجاري مائية مستمرة نتيجة لهطول الأمطار الاستوائية المتواصل طوال العام ومن أحواض أخرى اتصلت ببعضها مشكلة أطول نهر في العالم ٦٨٢٥ كيلو متر.

يشترك في حوض نهر النيل ٩ دول إفريقية يتقاسم مواطنوها مياهه فيما بينهم، هي :(إثيوبيا، اوغندا، السودان، مصر، تنزانيا، زائير، رواندا، بورندي، كينيا)، وقد عملت تلك الدول ومنذ القدم على الاستفادة من مياه النهر عبر إنشاء سلسلة من مشاريع الري وتوليد الطاقة وغيرها.

مصر والسودان وحتى وقت قريب لم تكن تعاني من مخاوف ولم تتعرض لتهديد جدي يؤدي لخفض منسوب نهر النيل باستثناء مخاطر الجفاف التي تنتاب البلاد من فترة لأخرى، وعلى مر عقود كثيرة تميزت علاقات الدول الواقعة على نهر النيل بالاستقرار والثبات مقارنة بمناطق أخرى من العالم، غير أن السنوات الأخيرة ومع دخول إثيوبيا نسبياً حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي ومع زيادة محاولات التوغل الاسرائيلي في برنامج التنمية في عدد من الدول الأفريقية ومنها إثيوبيا لتحقيق أهداف واستراتيجيات لم تعد مخفية ولا مجال لذكرها، {إذ خططت ومولت اسرائيل تنفيذ ٣٣ سداً كبيراً في شمال ووسط اثيوبيا وأقامت سدود صغيرة في مناطق أخرى من البلاد عملت على تخفيض

كميات المياه التي تصل للسودان ومصر بمقدار مليار متر مكعب سنوي(2)} ، أصبحت كل من الدولتين مصر والسودان تواجه تحدي خطير متمثل في تدني منسوب مياه النهر حيث تعتزم إثيوبيا وبدعم استشاري وفني أمريكي وتمويل اسرائيلي من ري مساحات زراعية تقترب من ١,٧٥ مليون هكتار وهذا أمر سيعمل على خفض كميات المياه المتدفقة لكل من مصر والسودان بحوالي ٩ مليار متر مكعب من المياه سنوياً ، وهذا يعني أن كلاً من مصر والسودان سيفقدان حوالي (٢٠%) من حصتهما ومن مخزونهما المائي الحالي(2)، كما أن إثيوبيا أيضاً تنوي التوسع في استغلال المياه لأغراض توليد الطاقة حيث ستستخدم لذلك كميات أخرى كبيرة من المياه الأمر الذي سيزيد من النقص في المياه الذي ستعاني منه كلا البلدين مستقبلاً .

اوغندا هي الأخرى وبتخطيط أمريكي ودعم اسرائيلي كما تفيد العديد من التقارير العلمية المعنية بشأن المياه والاقتصاد تجري دراسات مهمة لمشاريع زراعية كبيرة على أعالي حوض وروافد النيل الأبيض ستستخدم بمقتضاها كميات اضافية من المياه تصل إلى ٢ مليار متر مكعب سنوياً مما يزيد من المتاعب المصرية والسودانية(2)، كل ذلك في ظل ظروف لم يتم فيها التوصل إلى اتفاق أو معاهدة عامة تضم جميع الدول المشتركة في النهر حول تقاسم مياه النهر . والجدير بالذكر ، إن عدداً من الاتفاقات الثنائية المعنية بنهر النيل كان قد وقع العمل بها منذ مدة خلت إبان فترة الاستعمار الاوروبي للقارة منها مايلي:

- **في عام ١٨٩١/ إبريل** وقعت بريطانيا وإيطاليا حين كانت تستعمر الدول الأفريقية على بروتوكول تلتزم إيطاليا بمقتضاه على عدم القيام بانشاءات على نهر عطبرة حيث يتوقع أن يؤثر ذلك على مجرى نهر النيل .
- **في عام ١٩٠٢/ مايو** وقع اتفاق التزمت الحبشة ( إثيوبيا ) بمقتضاه أمام بريطانيا على عدم القيام بأية إنشاءات على النيل الأزرق حيث يؤثر ذلك على مجرى النيل .
- **في عام ١٩٠٦/ مايو** وقع اتفاق التزمت الكونغو لبريطانيا بمقتضاه على عدم القيام بإنشاءات على أو بجانب النهر حيث يؤثر ذلك على مجرى النيل .
- **في عام ١٩٠٦/ ديسمبر** وقعت بريطانيا - إيطاليا - فرنسا على اتفاق التزمت بمقتضاه فرنسا وايطاليا بضمان المصالح البريطانية والمصرية من حيث عدم المساس بمجرى النهر .
- **في عام ١٩٢٩/ مايو** التزمت بريطانيا نيابة عن السودان - اوغندا - كينيا - تنزانيا وذلك أمام مصر بعدم القيام بأية أعمال أو مشاريع إنشائية من شأنها إن تخفض منسوب المياه في النهر .

والواقع أن جميع دول الحوض الأعلى لديها تحفظات كثيرة على تلك الاتفاقات ولم تعد تعيرها أية اهتمام ، فأثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا أعلنت رسمياً عدم اعترافها بجميع تلك الاتفاقيات وأكدت تلك الدول عدم تبنيها لأي معاهدة أو بروتوكول لا تكون طرفاً فيها ، غير أن منظمة الوحدة الأفريقية وبالرغم من ذلك تعترف بجميع هذه الاتفاقات مؤيدة الموقف المصري الذي يؤكد استمرار تلك الاتفاقات إلى أن يتم استبدالها بمعاهدات أو اتفاقات أو بروتوكولات أخرى ، والواضح أن هذه المواقف المتباينة تغذي استمرار الخلافات حول مياه النهر وترشحها إلى التصعيد في ظل طلب واحتياجات مائية متزايدة تتوافق مع الزيادة المطردة في السكان في تلك الدول ، ومن ناحية أخرى إن واقع الحال يؤكد بأن مصالح دول نهر النيل هي مصالح تكاملية حيث إن الحاجة إلى المياه لاستخدامات الري وتوليد الطاقة والمتطلبات الأخرى تفرض نفسها بشكل أكثر إلحاحاً من ذي قبل على جميع دول الحوض المائي ، لذا فإن الدخول في مشاريع مشتركة تؤمن ذلك يعد مخرجاً من الأزمة كما أن الوصول إلى صيغة قانونية مشتركة متفق بشأنها يعد خياراً يتوجب العمل عليه ونسقاً حري بجميع دول الحوض أن تنتهجه .

## الخلاف حول نهر ارال

تشترك في حوض نهر أرال ومياه أموديا وسيرداريا سبع دول ، هي إيران وأفغانستان بالإضافة إلى خمس دول من منظومة الدول المستقلة التي تشكلت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي: تركمنستان - اوزبكستان - طاجكستان - قزاخستان - قيرجستان.

وتتقاسم تلك الدول النزاع الناشئ في ما بينها نتيجة لزيادة الطلب المستمر على المياه ولعدم وجود بروتوكول تفاهم يحدد الحصص ويضبط التوزيع في ما بينها(1). حتى الآن تعتمد تلك الدول على صيغة أقرها الكرملين - (الاتحاد السوفيتي) - حددت بمقتضاها حصص المياه ولكنها أبداً لم تكن حصص عادلة إذ لم تراعى فيها المساواة والعدالة ولم تأخذ في الاعتبار التوزيع السكاني ونسب الزيادة السكانية وغيرها من الأمور المهمة التي خلقت شعوراً بعدم الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول، فنشأ نتيجة لذلك خلافات بين دول الحوض لعل أبرزها النزاع القوي بين كل من قيرجستان وازبكستان وبين تركمنستان وازبكستان ، ويبدو أن جميع هذه النزاعات والخلافات مرشحة للتطور سلباً إذ لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل من خلال إيجاد صيغة قانونية جديدة يتفق بشأنها تضمن توزيعاً عادلاً لحصص المياه في ما بين الدول المتنازعة وتؤسس لظروف أفضل في التعاون وحسن الجوار .

## الخلاصة

إن قضية المياه وقد جرى تسييسها على نطاق عالمي ، فهي أصبحت تشكل فتيل أزمة خطيرة تؤرق الكثيرين وتستفز مشاعرهم فما يبدو تحرشاً أو ضغطاً قد ينتهي صداماً أو انفجاراً ، والسياسة لا تختلف كثيراً عن الحرب التي قيل فيها إن المعنيين بالأمر إذا استطاعوا التحكم في الطلقة الأولى عند المواجهة فإنهم في الغالب يعجزون عن التحكم في الطلقة الأخيرة .

وعلى ضوء ما تقدم فإنه يمكننا القول بأن مشكلة المياه كانت وستظل أحد أهم القضايا التي تطرح نفسها على البشرية ، وإنها حتماً ستتصل بالمجتمعات إلى مزيد من التنازع والخلافات على نحو يعيق تطلع المجتمعات إلى التنمية والتطور والاستقرار ، كما أنها ستجر وتقود إلى عدد من الحروب وستنتشر الدمار والمآسي في مناطق عديدة من العالم إذا لم تتضافر جهود الجميع داخل إطار الشرعية الدولية النزيهة من أجل إرساء قواعد ومبادئ شاملة تراعي العدالة في التوزيع وترسخ مبادئ التعاون وتعتمد مفاهيم حسن الجوار والمصالح المتبادلة ، كما يجب أن تستوفي تلك المبادئ والقواعد كافة الجوانب الفنية والقانونية بشكل يمكن من الاحتكام إليها متى اقتضت الحاجة إلى ذلك .

## المراجع


1) Postel, S, 1998, Dividing the waters, food Security, Ecosystem Heath and the New Politics of Scarcity, World watch Institute, 132, Washington, DC USA.

2) اميكام ناكماني وآخرون ، ١٩٩٤ ، الشرق الأوسط ومسألة المياه . مؤتمر اسطنبول حول المياه.

3) عايدة العلي ١٩٩٧ ، العرب والفرات بين تركيا واسرائيل ، دار الآفاق الجديدة بيروت .

4) د. علي الجديد ، ١٩٩٧ ، هل الحرب المقبلة ستكون على المياه . مجلة العرب الدولية ، العدد ٥٢٦٠ ، ١٩٩٧/١٢/٢٣ .

5) د. علي الجديد ، ١٩٩٧ ، المشكلات المائية . المؤتمر العالمي حول مشاكل المياه في دول المتوسط ، قبرص التركية ، اصدارات المؤتمر .

# التهديدات الأمريكية للعراق والأمة العربية: الأهداف والذرائع

د. ليث عبد الحسن الزبيدي
جامعة السابع من أبريل

المقدمة:

**استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتضع مخططاتها العدوانية موضع التنفيذ من خلال استغلال تعاطف الرأي العام الأمريكي والأوروبي معها نتيجة لما حدث.**

وبذلك استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تكشف وبشكل واضح عن عدوانيتها وراحت تهدد وتتوعد كل من يعارض سياستها. فاستطاعت أن تتخذ من أحداث سبتمبر مبدأ وذريعة لكي تضرب وفي كل الاتجاهات وكل من يعارضها في العالم باسم محاربة الإرهاب، معطية لنفسها الحق في أن تجمع بين يديها السلطات الثلاث للعالم كله:

- فهي السلطة التشريعية التي تحدد مفهوم الإرهاب وماهيته.
- وهي السلطة القضائية التي تتهم وتحاكم من تريد باسم الإرهاب.
- وهي السلطة التنفيذية التي تنفذ الحكم وتتولى مهمة ملاحقة من تتهمهم بالإرهاب(1).

هكذا تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع أحداث سبتمبر خارقة كل المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تخدم وتصون حقوق الإنسان، فهي التي كانت تتشدق بمقولات ولوائح حقوق الإنسان نجدها اليوم تخرق وتمارس شتى أنواع القتل والإرهاب دون مراعاة لهذه المواثيق والاتفاقيات الدولية بالرغم من أنها من أولى الدول الموقعة على هذه المواثيق.

لقد ابتدأت الولايات المتحدة حملتها بما يسمى "محاربة الإرهاب" بأفغانستان وقامت بعمليات القتل والتدمير والاحتلال لهذا البلد الضعيف ثم بدأت الآن بالتوسع في حملتها لتشمل أطراف أخرى عديدة تريد الولايات المتحدة تصفية حساباتها معها. لكن ما هي الأهداف والدوافع من وراء تهديداتها هذه، هذا ما سنحاول أن نوضحه في بحثنا هذا من خلال النقاط التالية:

**أولاً** : الأهداف الرئيسية للتهديدات الامريكية .
**ثانياً** : الذرائع والحجج التي تطرحها الإدارة الأمريكية .
**ثالثاً** : ما العمل لمواجهة التهديدات الأمريكية .

## أولاً : الأهداف والدوافع الرئيسية للتهديدات الأمريكية :

نستطيع وبكل بساطة أن نحدد الأهداف والدوافع الرئيسية للتهديدات الأمريكية ضد العراق بما يلي :

**أولاً:**
استغلال أحداث سبتمبر لغرض سيطرتها وهيمنتها على مصادر الطاقة في العالم . فبعد أن أحكمت سيطرتها على نفط أواسط آسيا من خلال احتلالها لأفغانستان ، بدأت حملتها لمحاولة احتلال نفط العراق الذي يعتبر ثاني أكبر احتياطي في العالم وفق كل المصادر العالمية(2).

**ثانياً:**
محاولة فرض الحضارة الغربية على العالم باسم " صدام الحضارات" هذه النظرية التي نظر لها فرانسيس فوكوياما في كتابه " نهاية التاريخ " وصموئيل هينتغتون في كتابه " صدام الحضارات " وجاء الرئيس الأمريكي بوش ليطبق ذلك من خلال استغلاله لأحداث سبتمبر واتهام الاسلام والمسلمين بالارهاب ودعم وتشجيع الإرهاب لمحاولة إضعاف وتقزيم الدول والمجتمعات الإسلامية وفرض القيم والتقاليد الغربية عليهم .

**ثالثاً:**
دعم وتثبيت الكيان الصهيوني وإعطاءه الشرعية والهيمنة على المنطقة من خلال استغلال أحداث سبتمبر ووضع كل فصائل المقاومة الفلسطينية ضمن قائمة الإرهاب . وذلك خدمة للأهداف الصهيونية بالقضاء على الانتفاضة الفلسطينية وتحقيق ما يسمى " بأمن اسرائيل " وهيمنة الكيان الصهيوني على المنطقة من أجل استغلال ثروات وإقتصاد هذه المنطقة باسم النظام الشرق-أوسطي الذي طرحه شمعون بيريز في كتابه " الشرق الأوسط الجديد "(3).

**رابعاً:**
محاربة الإسلام والمسلمين وكل المؤسسات والهيئات المدنية والخيرية الموجودة في المجتمعات الإسلامية والتي تساهم في تنمية هذه المجتمعات من خلال مقولة أن هذه المؤسسات والجمعيات تدعم وتشجع الإرهاب والسبب في ذلك واضح من أجل بقاء هذه المجتمعات الإسلامية ضعيفة وتعاني من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ، ومحاولة الغرب والولايات المتحدة دعم وتشجيع الهيئات والمنظمات التبشيرية المسيحية في هذه المجتمعات من أجل وضع مقولة الرئيس الأمريكي بوش موضع التنفيذ " بأنها حملة صليبية " .

**خامساً:**
إعادة رسم الخارطة العالمية ابتداءاً من المنطقة العربية والشرق الأوسط وبدأت تظهر المخططات والمشاريع من الإدارة الأمريكية الحالية لإعادة تقسيم المنطقة وذلك بتقسيم العراق والسعودية وسورية ومصر . أي " سايكس - بيكو " جديدة وفق المفهوم الأمريكي لجعل المنطقة كيانات صغيرة (كانتونات) عرقية ودينية وطائفية لخدمة الكيان الصهيوني الذي هو كيان عنصري ديني قائم على مقولات التوراة من أجل فرض هيمنته وسيطرته باعتباره أكبر وأقوى هذه الكيانات في المنطقة بعد تجزئتها وتقسيمها(4).

**سادساً:**
منع الدول الكبرى المنافسة للولايات المتحدة والمرشحة لتحقيق التوازن الدولي بعد مرحلة القطبية الأحادية مثل الصين وروسيا الاتحادية وذلك بمحاصرتها بكيانات دينية وعرقية

وتحت سيطرة الولايات المتحدة لإثارة المشاكل والأزمات المستمرة لهاتين القوتين ومنعهما من مواجهة الولايات المتحدة ومخططاتها العدوانية(5).

**سابعاً:**

إرهاب وتخويف وتركيع حول العالم بالتلويح بالقوة العسكرية نتيجة لما تمتلكه من ترسانة عسكرية ضخمة وقدرتها على استخدامها ضد دول وشعوب العالم دون رادع أو سبب سوى أنها تعارض السياسة الأمريكية وقد ذكر السيد مخاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق قائلاً:

" إذا كنت صديقاً للولايات المتحدة الأمريكية فستكون آمناً ، أما إذا كنت معارضاً لسياستها فسوف يفعلون بك مثل ما فعلوا ببنما والعراق "(6).

**ثامناً:**

محاولة إنعاش الاقتصاد الأمريكي الذي يعاني من الركود منذ أحداث سبتمبر وذلك ، ببيع السلاح وتشغيل المصانع العسكرية المنتجة للسلاح في الولايات المتحدة والتي تعتبر أكبر منتج ومصدر للسلاح في العالم . فهي تنتج وتبيع نصف إنتاج وتصدير السلاح في العالم ولديها أكبر ميزانية عسكرية فميزانيتها العسكرية السنوية تعادل ميزانية تسع دول كبرى مثل روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا .

## ثانياً: الذرائع والحجج الأمريكية للعدوان:

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية استخدام مختلف الذرائع والحجج لتحقيق أهدافها السابقة الذكر ومن هذه الذرائع:

### أولاً: منع انتشار وإنتاج أسلحة الدمار الشامل:

ويتم استخدام هذه الذريعة ضد العراق وكوريا الشمالية وإيران ويتم اتهام العراق بامتلاك وإنتاج هذه الأسلحة في حين كلنا يعرف أن العراق قام بتدميرها بإشراف الأمم المتحدة ومفتشي الأسلحة من خلال عملهم في العراق منذ عام ١٩٩١ وحتى ديسمبر ١٩٩٨ ولجان التفتيش نفسها إعترفت بذلك ، في حين أن الكيان الصهيوني الذي يمتلك وينتج هذه الأسلحة لم تشمله مقولة الولايات المتحدة الأمريكية في منع إنتاج وإنتشار أسلحة الدمار الشامل. بل إن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها هي أكبر منتج لهذه الأسلحة بل إنها الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت هذه الأسلحة سواء في هيروشيما وناكازاكي في اليابان عام ١٩٤٥ باستخدام السلاح الذري . وفي فيتنام وكمبوديا من خلال استخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية . وفي العراق ويوغسلافيا من خلال استخدام اليورانيوم المنضب .

### ثانياً: العلاقة مع تنظيم القاعدة وتشجيع الإرهاب:

إن الوطن العربي والعراق كان وما يزال يعاني من الإرهاب الصهيوني والأمريكي ، بل أن تنظيم القاعدة نفسه هو صناعة أمريكية وتمت في الثمانينات من القرن الماضي عندما استخدم ضد الاتحاد السوفياتي أثناء احتلاله لأفغانستان.

والعراق يختلف أيديولوجياً وفكرياً وسياسياً وتنظيمياً عن تنظيم القاعدة وهو لا يقيم أية علاقات مع هذا التنظيم لا من قريب ولا من بعيد بسبب معرفة العراق لهذا التنظيم وعلاقته المريبة مع المخابرات الأمريكية .

### ثالثاً: حقوق الإنسان والديمقراطية كذريعة للتدخل:

لقد استخدمت هذه الذريعة من قبل الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض نظم سياسية موالية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتحاول الولايات المتحدة هذه المرة استخدام هذه الذريعة

لتغيير النظام السياسي في العراق بحجة عدم احترامه لحريات وحقوق الإنسان ولغياب الديمقراطية فيه .

في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم التي أبادت شعباً كاملاً وهم الهنود الحمر السكان الأصليون للقارة الأمريكية بالإضافة إلى المعاملة السيئة والمزرية للجنس الأسود في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونجد أن منظمة العفو الدولية تتهم أمريكا حالياً بإساءة معاملة الأسرى في غوانتنامو وأفغانستان حيث تحرمهم من أبسط الحقوق التي يجب أن يعامل بها أسرى الحرب. بل ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك من خلال ممارسة الاعتقال والسجن والمسائلة والمراقبة والملاحقة لشعب الولايات المتحدة الذين ينحدرون من أصول عربية أو أنهم مسلمون .

وقد ذكر رامزي كلارك وزير العدل الأمريكي الأسبق في التاسع من يناير عام ٢٠٠٢ بأن " أمريكا دولة خارجة على القانون في أعمالها وتصرفاتها في أفغانستان وفي غيرها من مناطق العالم "(*). من خلال عدم احترامها للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تخص المدنيين أثناء الحرب أو معاملتها لأسرى الحرب .

## ثالثاً: ما العمل لمواجهة التهديدات الأمريكية:

إن الأمة العربية تعيش اليوم حالة من الضعف والتمزق والتفتت والواجب يتطلب منا كعرب تجاوز الأزمة الحالية التي تعيشها المنطقة العربية والعمل بجد ويقظة لإحباط كل المخططات والتهديدات الأمريكية والتي تحاول أن تصنع " سايكس - بيكو " جديدة للمنطقة بما يخدم مصالحها ومصالح الكيان الصهيوني .

وهذا يتطلب من العرب العمل على ضرورة تحقيق الأهداف التالية لتجاوز التهديدات والمخططات الأمريكية ومنها :

**أولاً:**
تعرية وفضح السياسة الأمريكية الإرهابية وذلك من خلال استخدام كل الوسائل الدبلوماسية والإعلامية لفضح هذه السياسة وبيان حقيقتها وأهدافها للرأي العام العربي والدولي .

**ثانياً:**
تحقيق التضامن العربي لمواجهة التهديدات الأمريكية ومنع إعطاء أية تسهيلات للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي أو المياه أو الأجواء العربية لمحاولة شن العدوان على العراق أو على غيره من الدول .

**ثالثاً:**
تعبئة الجماهير العربية ضد السياسة الأمريكية من خلال مقاطعة البضائع والسلع الأمريكية وسحب الأرصدة المالية العربية من البنوك الأمريكية ومنع السياحة والدراسة في الولايات المتحدة وتوجيهها إلى الدول الصديقة .

**رابعاً:**
العمل داخل المنظمات الدولية والإنسانية لتعرية السياسة الأمريكية التي تنتهك حقوق الإنسان وسيادة دول عالم الجنوب وعدم إلتزامها واحترامها لقوانين البيئة .

**خامساً:**
إقامة منظومة أمنية عربية الهدف الأساسي منها تحقيق الأمن القومي العربي ومواجهة المخططات الأمريكية - الصهيونية .

**سادساً:**
إنشاء قوة عربية ضمن إطار الجامعة العربية هدفها الأساسي منع التهديدات والمخططات الأمريكية - الصهيونية .

* قناة الجزيرة في قطر ، برنامج بلا حدود ، ٩ يناير ٢٠٠٢ .

**سابعاً:**
ضرورة إلغاء كل الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية مع الولايات المتحدة والتي تسمح باستخدام القواعد والأراضي والأجواء العربية وخاصة المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها دول وأقطار الخليج العربي والتي سمحت بإقامة قواعد عسكرية أمريكية في أراضيها .

**ثامناً:**
تحقيق المصالحة العربية الشاملة لكي تعيد للعرب مكانتهم في السياسة الدولية لمواجهة المخططات الأمريكية - الصهيونية .

**تاسعاً:**
دعم الجامعة العربية ومؤسساتها من أجل النهوض بمهامها وتطوير هذه المهام بما يخدم الأمة العربية في هذه المرحلة وصولاً إلى تحقيق الأهداف الكبرى وهي الوحدة العربية الشاملة .

**عاشراً:**
العمل مع دول عالم الجنوب وخاصة الأفريقية منها وتمتين وترسيخ العلاقات العربية - الأفريقية خدمة لمصالح هذه الشعوب .

إن العمل العربي المشترك ضمن هذه الأهداف أو أية أهداف أخرى سوف يجنب المنطقة العربية المخططات والتهديدات الأمريكية - الصهيونية .

وإذا لم يع العرب حقيقة ما يجري حولهم وما يطرح ضدهم من مشاريع ومخططات وتهديدات تستهدف أمنهم ومستقبلهم وحياتهم منذ الآن فإن حالهم في السنوات والعقود القادمة لن يكون أفضل من حالهم في القرن الماضي .

## الخاتمة

بعد أن استعرضنا أهداف ودوافع المخططات الأمريكية وأهم الذرائع والحجج التي تسوغها من أجل تنفيذ عدوانها ومخططاتها ضد العراق والأمة العربية .

**يطرح علينا التساؤل التالي:**
" ما هو مستقبل المنطقة العربية في ظل التهديدات والمخططات الأمريكية " ؟

للإجابة على ذلك لابد من وضع عدة احتمالات :

**الاحتمال الأول:**
وعي العرب بما يجري ضدهم ومن حولهم من تهديدات ومخططات عدوانية أمريكية - صهيونية تستهدف وجودهم ومستقبلهم ووقوفهم متضامنين ضد هذه التهديدات ومنع الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق عدوانها من خلال عدم السماح باستخدام أراضيهم ومياههم وأجوائهم في شن الهجمات ضد العراق وإفشال الخطط والسيناريوهات الأمريكية - الصهيونية من خلال عقد قمة عربية استثنائية عاجلة تعلن وبشكل واضح موقفها المناهض لأي عدوان على العراق والعمل سوية ضد هذا العدوان إذا إقتضت الضرورة .

**الاحتمال الثاني:**
بقاء المنطقة العربية على ما هي عليه من خلافات وتناقضات عربية واستمرار الولايات المتحدة في إطلاق تهديداتها ومخططاتها من أجل ابتزازهم والحصول على ما تريد من نفط وقواعد وامتيازات وإطلاق يد الكيان الصهيوني في قمع الانتفاضة الفلسطينية وتمرير المخططات الأمريكية - الصهيونية في الهيمنة على المنطقة بشكل كامل .

**الاحتمال الثالث:**
وهو الأضعف من بين الاحتمالات السابقة ويتلخص في إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه ضربة عسكرية ضد العراق والمنطقة العربية وتقسيم هذه المنطقة إلى دويلات وكيانات عرقية - دينية صغيرة ومن ثم غرق المنطقة في فوضى وصراعات وحروب تسمح بالتدخلات الأجنبية المختلفة مما يعرض المنطقة إلى احتلال أجنبي دائم .

## الهوامش

1) سعد الحديثي ، حملة أمريكا ضد الإرهاب إلى أين ؟ ، صحيفة العرب العالمية ، طبعة أوروبا ، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص ٣ .

2) يبلغ الاحتياطي العالمي للنفط ألف مليار برميل ، ويبلغ احتياطي النفط في العراق ١٦٠ مليار برميل أي ١٦% من الاحتياطي العالمي ، انظر :

د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، مستقبل النفط العربي في ظل الهيمنة الأمريكية ، مجلة دراسات ، العدد ٧ ، الصيف عام ٢٠٠١ ، طرابلس ، ليبيا ، ص ٩٧ .

3) د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، الموقف الليبي من النظام الشرق - أوسط ، مجلة دراسات ، العدد ٦ ، الربيع ٢٠٠١ ، طرابلس ، ليبيا ، ص ٦٢ - ٦٣ .

4) د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، الموقف الليبي من القدس العربية ، مجلة دراسات ، العدد ٨ ، الربيع ٢٠٠٢ ، طرابلس ، ليبيا ، ص ٥٩ .

5) د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، المضامين السياسية - الاجتماعية للنظام الدولي الجديد ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ١٧ .

6) د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، مخاطر العولمة ، مجلة الجديد ، العدد ٧ ، ٢٠٠٢ ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، طرابلس ، ليبيا ، ص ٢٣٥ .

---

## المصادر


1- د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، المضامين السياسية - الاجتماعية للنظام الدولي الجديد ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٧ .

2- د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، الموقف الليبي من النظام الشرق - أوسط ، مجلة دراسات ، العدد ٦ ، الربيع ٢٠٠١ ، طرابلس ، ليبيا .

3- د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، مستقبل النفط العربي في ظل الهيمنة الأمريكية ، مجلة دراسات ، العدد ٧ ، الصيف ٢٠٠١ ، طرابلس ليبيا .

4- د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، الموقف الليبي من القدس العربية ، مجلة دراسات ، العدد ٨ ، الربيع ٢٠٠٢ ، طرابلس ، ليبيا .

5- د. ليث عبد الحسن الزبيدي ، مخاطر العولمة ، مجلة الجديد ، العدد ٧ ، ٢٠٠٢ ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، طرابلس ، ليبيا .

6- سعد الحديثي ، حملة أمريكا ضد الإرهاب إلى أين؟ ، صحيفة العرب العالمية ، طبعة أوروبا ، ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٢ .

7- قناة الجزيرة الفضائية ، برنامج بلا حدود ، مقابلة مع وزير العدل الأمريكي الأسبق رامزي كلارك.

## من محاور المجلة

- النتائج السياسية والاقتصادية والعسكرية للوحدة العربية الشاملة .

- **تحليل مرتكزات السياسة الأمريكية (الغربية) تجاه الصراع العربي الصهيوني .**

- **رصد صور الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي والنظام العالمي الجديد واخطارها على السلام الدولي .**

- **رصد وتحليل مشاريع التكامل الاقتصادي وعلاقتها بالتكتلات الاقليمية العربية .**

- **متابعة المشاريع الوحدوية وعرض نتائج وانعكاسات العمل الوحدوي .**

محمد أبو يوسف اللويشي



# اقتصاد

- هجرة الكفاءات العلمية من إفريقيا
من منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي

أ. ربيعة خليفة الصرماني

- الشراكـــة
بين النظرية والتطبيق

أ. موسى سالم الأشخم

- منظمة التجارة العالمية
وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

أ. نادية يوسف بن يوسف

# هجرة الكفاءات العلمية من أفريقيا من منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي

أ. ربيعة خليفة الصرماني

**تمهيد:**

**تصاعد نزيف هجرة الكفاءات العلمية في أفريقيا في السنوات الأخيرة بسبب تدهور الظروف الاقتصادية في القارة ، وتزايد حالة عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة في كثير من دولها**

وتعني " هجرة الكفاءات " إنتقال الأفراد عاليّ التأهيل ( عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه ) من بلد ما لبلد آخر بغرض العمل والإقامة الدائمة . وقد عانت البلدان الأفريقية من هذا النوع من الهجرة خلال القرن العشرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية . إلا أن "نزيف العقول " brain drain لم يلق إهتماماً دولياً كبيراً إلا في نهاية الستينيات والسبعينيات الأولى بعد أن بدأت دول غربية مصنعة ، كبريطانيا ، تفقد بعض كفاءاتها لدول غربية أخرى في حال إقتصادي أفضل .

وسنعرض في هذه الدراسة لموضوع هجرة الكفاءات إلى خارج القارة الأفريقية السمراء ، مع الاهتمام بعلاقته بمنظومة التعليم العالي والتطوير في الدول الأفريقية ، من خلال النقاط التالية:

- أولاً : أثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل .
- ثانياً : أسباب هجرة الكفاءات .
- ثالثاً : مواجهة هجرة الكفاءات .
- المراجع .

ولم نحاول الإحاطة بتقديرات كمية لمدى تعرض أقطار القارة الأفريقية لهجرة الكفاءات ، فمن ناحية - البيانات غير متوافرة ، ومن ناحية أخرى نعتقد أن مناقشة القضايا الأساسية في هجرة الكفاءات ، وعلاقتها بتطوير التعليم العالي والبحث والتطوير في الدول الأفريقية ، هي أجدى في مجال بحثنا الحالي من الاستغراق في تقديرات كمية غير موثوق بها كثيراً .

ويكفينا في هذا الصدد الإشارة إلى أن دراسة لمنظمة الهجرة الدولية أوضحت أن اثيوبيا تعاني من نقص حاد في العمالة الماهرة في مجالات

التكنولوجيا والصحة والعلوم الاجتماعية ، بسبب إنتقال العديد من أفضل خبراتها في هذه المجالات إلى الخارج في السنوات الأخيرة ، إذ أن ثلث الطلبة الذين غادروا أثيوبيا للدراسة في الخارج لم يعودوا إلى وطنهم . كما أكدت الدراسة أن (٥٠) مليون نسمة هاجروا من أفريقيا من بينهم العديد من الخبراء الذين تركوا دولهم للحصول على المؤهلات العليا ولم يعودوا .

ومعروف أن دول القارة الأفريقية تتفاوت كثيراً في مدى مساهمتها في تيار الهجرة فعلى سبيل المثال تعتبر مصر هي الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات في الكم المطلق ، وهذا متوقع في ضوء تقدم مصر على البلدان الأفريقية في عدد الكفاءات من ناحية ، وقدم إيفاد أبنائها للدول المصنعة طلباً للعلم ، وهو من أحد أسباب هجرة الكفاءات من ناحية أخرى . بينما تشكل نسبة (٥١,٤%) من المهاجرين المهنيين والتكنيكيين والعمال المشابهين المتوجهين إلى الولايات المتحدة ينحدرون من أصل نيجيري(1).

## أولاً : أثر هجرة الكفاءات على بلدان الأصل:

ثار بين الاقتصاديين ، جدل كبير حول ما إذا كان يترتب على هجرة الكفاءات فقد أو خسارة للبلد الأصل ، خاصة إذا كان بلداً نامياً ( متخلفاً ) . أو بمعنى آخر ، حول ما إذا كانت هجرة الكفاءات هي في حقيقة الأمر "نزيف" لمورد حيوي يضعف من فرص التنمية أو مجرد "صمام أمان" مطلوب لتدفق الكفاءات الزائدة عن حاجة مجتمع متخلف ، لا يستفيد منها على أية حال إلى خارجه، بما يحقق مصلحة هذه الكفاءات ، بل ومصلحة البشرية جمعاء ، بل لقد ذهب البعض إلى أن بلد الأصل يجني في الواقع مكاسب من هذه الهجرة ، وقدمت لذلك مبررات عدة من أهمها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر تقدماً يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدي إلى أن ترتفع إنتاجيتها وأن تساهم بدرجة أكبر ، عما إذا بقيت في مواطنها ، في صنع المعرفة والتقدم الإنساني ، وهذا معين عام تشترك فيه كل البشرية بما في ذلك بلد الأصل .

وفساد هذه الحجة واضح . إذ حتى لو إستبعدنا التناقض الظاهر بين مصالح بلدان المهجر المتقدمة مع مصالح بلدان الأصل المتخلفة ، في سياق النظام العالمي الجديد ، فكثيراً ما تكون مساهمة الكفاءات المهاجرة في إنتاج المعرفة خاضعة لبراءات اختراع وعلامات تجارية لا تتيح لبلد الأصل الاستفادة الحرة منها . وفي أحيان أخرى يُمنع البلد الأصل من ذلك ، لدواعي سرية خاصة بأمن بلد المهجر . وفي الحالات التي لا تقوم عوائق دون التوصل للمعرفة أو الفن الانتاجي تواجه بلد الأصل عقبة أنها غالباً ما تكون مصممة لخدمة أغراض ونمط احتياجات بلدان المهجر المتقدمة ، بما يتلاءم واحتياجات بلدان الأصل المتخلفة .

ولسنا هنا بصدد إعادة ذلك الجدل الكبير ، خاصة وأنه يبدو قد حسم باتجاه قبول أن هجرة الكفاءات تؤدي خسارة ومشكلات إقتصادية في بلدان الأصل ، ولكن ما يعنينا هو التأكيد على أن هجرة شخص كفء ينجم عنها خسارة أولية لبلد الأصل تتمثل في التكلفة التاريخية التي تكبدها المجتمع في تكوين وتعليم المهاجر ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، حتى وقت الهجرة . وبالطبع يقابل التكلفة التاريخية لبلد الأصل ، حصول بلد المهجر على مكسب أولي يعادل التكلفة التي كان سيتكبدها لو كان المهاجر إليه قد تكون أساساً داخل حدوده .

وعلى الرغم من أن التكلفة التاريخية للمهاجر تعد من أبسط عناصر الخسارة التي يتحملها بلد الأصل في هجرة الكفاءات ، إلا أنها لها بُعداً اجتماعياً ، أو بلغة الاقتصاد توزيعياً ، مهما يزيد من عبئها ويحسن الإشارة إليه ، فلما كانت بلدان الأصل في أفريقيا فقيرة ، والتعليم العالي بها ميزة لا يحصل عليها إلا نخبة ، ولما كانت هذه النخبة ، وهي عادة الأقدر مالياً ، لا تتحمل إلا نسبة ضئيلة من تكلفة التعليم العالي ، فإن التكلفة المجتمعية

لتعليم الكفاءات المهاجرة تقع في الحقيقة على كاهل الغالبية الفقيرة التي لم تنل حظ هذه الكفاءات نفسه من التعليم العالي .

ولكن ، هل هناك عناصر خسارة لبلد الأصل غير التكلفة التاريخية ؟ هنا ننتقل إلى أفق زمني مستقبلي ويتوقف الأمر في نظر الاقتصاديين على إنتاجية المهاجر . وفي هذا الصدد يعرف الاقتصاديون قيماً تعبر عن القيمة الحالية وقت الهجرة في بلد الأصل لأجر المهاجر أو دخله ، أو مقياس آخر لإنتاجيته الخاصة ( أي إنتاجيته كفرد) ، طوال عمره الإنتاجي المتوقع منذ وقت الهجرة .

وأحياناً يُدَّعى أن الانتاجية الحدية الخاصة للكفاءات المهاجرة الأفريقية هي ضعيفة جداً ، تكاد تقترب من الصفر ، بل وأحياناً تكون سالبة . وإنه في هذه الحالة لا يترتب على ترك هذه الكفاءات لبلد الأصل خسارة إقتصادية ، بل يمكن أن يكون في ذلك كسب ، مثلاً إذا كان الأجر الذي يحصل عليه المهاجر أعلى من إنتاجيته الحدية الخاصة ، كما يحدث أحياناً في القطاع الحكومي ، ويعاني هذا المنطق من عيب جوهري في إقتصاره على التحليل الفردي الذي يهمل الدور المجتمعي ، بالغ الأهمية ، للمعرفة المتجسدة في الكفاءات عالية التأهيل .

وإن إنطبق هذا التحليل على بعض عناصر الكفاءات ، فإنه بالقطع لا يشملها كلها . وهنا علينا أن نتذكر أن الدول الأفريقية تعاني بوجه عام من نقص الكفاءات المطلوبة لدفع عجلة التقدم . وتزداد مغبة عجز الكفاءات في الدول الأفريقية في عصر " الاقتصاد الجديد " الذي تعتمد الأنشطة عالية القيمة المضافة فيه ، بشكل حرج على كثافة المعرفة هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، فإن الهجرة خاصة بالنسبة للكفاءات ، ظاهرة إنتقائية ، بمعنى أن العناصر الأنشط والأكثر تأهيلاً هي عادة تلك التي تزيد فرصة هجرتها . ومؤدى هذه الاعتبارات أن هجرة الكفاءات تزيد في النهاية من عجز الكفاءات في الدول الأفريقية عموماً ، ومن تدني إنتاجية عناصر الكفاءات الباقية في مجتمع الأصل .

ومحصلة هذا الوضع تؤدي هجرة الكفاءات في الأجل الطويل ، إلى تخفيض الرصيد المعرفي ، ومن ثم الناتج الاجمالي في بلدان الأصل ، نتيجة لفقد الناتج المترتب على وجود الكفاءات التي هاجرت من جانب ولفقد وفورات الحجم الكبير في المعرفة التي تنجم عن إضمحلال مجتمع كفاءات بلد الأصل من جانب آخر .

ويمكن أن نضيف إلى الآثار السلبية لهجرة الكفاءات ، صعوبة التحكم في نسق الأجور في سوق العمل المحلي ، وضعف السياسات الاجتماعية التي قد ترغب سلطات بلد الأصل في تحقيقها عن طريق نظام الأجور - مثل تقليل التفاوت في الدخول ، نظراً لضرورة إدخال الدخل المرتفع المتوقع عن طريق الهجرة في الحسبان . كما أن نقص الكفاءات الذي تزيد من حدته الهجرة يؤدي بالدول الأفريقية إلى استقدام كفاءات أجنبية لدعم النشاط الاقتصادي بها ، مما يترتب عليه تكلفة مادية واجتماعية كبيرة . ويحدث أحياناً أن تعود الكفاءات المهاجرة لبلادها كخبرات أجنبية تحت علم بلد آخر ، ولخدمة مصالح ليست بالضرورة متوحدة أو متفقة مع مصلحة أوطانها الأصلية ، وفي هذا الخسارة الأعظم .

## ثانياً: أسباب هجرة الكفاءات:

إن دراسة أسباب هجرة الكفاءات هي الأساس المنطقي لاقتراح المبادئ والسياسات التي يمكن أن تتخذ للحد منها أو لمواجهة الآثار السلبية المترتبة عليها . وتتراوح تفسيرات ظاهرة هجرة الكفاءات بين مدرستين :

**الأولى:**

تعالج الظاهرة من منظور فردي بالأساس ، مؤداه أن الكفاءات أفراد متميزون يسعون لتحقيق ذاتهم فكرياً ومهنياً ، ولضمان ظروف

عمل ومعيشة مريحة تكفل لهم حرية التفكير وإمكانية الإبداع، ولما كان هذا السعي يحبط في أغلب الأحيان في الدول الأفريقية (خاصة المتخلفة جداً منها)، فإن هذه الكفاءات تجد لها مكاناً إن استطاعت في بلدان الغرب المصنعة.

**أما المدرسة الثانية:**

فتتناول هجرة الكفاءات من حيث أنها ظاهرة دولية تمتد جذورها عميقة في نظام الاقتصاد السياسي الذي يسيطر على العالم، وعليه فإن تفسير الظاهرة يكمن في الخصائص الجوهرية للنظام الاقتصادي العالمي خاصة تلك المتعلقة بقيام سوق دولية للكفاءات.

ولنحاول التعرف على بعض التفاصيل في تفسير هاتين المدرستين لهجرة الكفاءات.

تحدد المدرسة الأولى عوامل مهمة تدعو الكفاءات للهجرة من الدول الأفريقية هي، إنخفاض مستوى الدخل وتدني مستوى المعيشة، الإحباط العلمي والمهني العائدان لعدم توفر إمكانات البحث (الكتب والمجلات العلمية، والمعدات والأجهزة، والوقت اللازم للبحث، والبنيان المؤسسي للبحث العلمي، والإتصال العلمي الدولي). هذا بالإضافة إلى غياب حرية الفكر والرأي والاسلوب العلمي لإدارة المجتمع.

إلا أن بعض نتائج الدراسات التي تنطوي تحت المدرسة الفردية تشكك في أهمية بعض المسببات الأساسية التي تقدم لهجرة الكفاءات. فعلى سبيل المثال، تظهر الدراسة الميدانية الكبيرة التي تمت بإشراف معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب في عدد من الدول المرسلة والمستقبلة للكفاءات المهاجرة، أن متغير الدخل ليس على الأهمية التي أعطيت له قبلاً، فلا الدخل الفردي أهم محددات قرار الهجرة، ولا ينتج عن معدل مرتفع لنمو الدخل القومي إنقاص هجرة الكفاءات، بل إن عدداً ليس قليلاً من الكفاءات يتمكن أحياناً من الحصول على دخل حقيقي أعلى في بلد الأصل عن بلد الهجرة في الغرب المصنع، مما يدعو إلى البحث عن الأسباب الحقيقية في مجال خلاف إنخفاض الدخل. وفي أحيان قليلة يصل أنصار هذه المدرسة (الفردية) إلى أن هناك عوامل تساعد على زيادة هجرة الكفاءات من القارة الأفريقية مثل: ضعف إنتماء الكفاءات المهاجرة لحضارة بلد الأصل في مواجهة تأثير الحضارة الغربية السائدة، أو قرب حضارة بلد الأصل للحضارة الغربية. كذلك ضعف علاقات الانتماء إلى بلد الأصل سواء على المستوى المجتمعي، كما يظهر في حالة الكفاءات التي تنتمي إلى أقليات مضطهدة مثلاً، أو على المستوى العائلي والشخصي، مما يتعلق بمدى تماسك العلاقات الاجتماعية.

أما مدرسة الاقتصاد السياسي تقدم أن السبب الجوهري لهجرة الكفاءات هو الارتباط العضوي لدول القارة الأفريقية بمركز النظام الرأسمالي العالمي في دول الغرب المصنعة في علاقة تخلف وتبعية ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية. ويقوم هذا الارتباط العضوي فيما يتعلق بهجرة الكفاءات على ثلاث دعائم أساسية:

1- سوق دولية للكفاءات هي إمتداد طبيعي، يحمل معه مزايا فردية ضخمة لسوق العمل ببلدان الأصل.
2- سيادة خلقية المنافسة الفردية في الإطار الرأسمالي المشوه السائد بدول أفريقيا، والتي تدفع الفرد للسعي لتحقيق أعلى مستوى من الرفاه الخاص، مقاساً مادياً بصرف النظر عن الرفاه الاجتماعي.
3- نسق التعليم والتأهيل في أفريقيا، يمتد أيضاً إلى خارجها من خلال تقليد أنساق التعليم العالي لنظائرها في الدول الغربية وعبر الإيفاد للدراسة في الخارج، وينتج كفاءات من النوعية المطلوبة للسوق الدولي بدلاً من تلك التي تتلاءم مع الاحتياجات الأساسية لبلدان الأصل.

حيث تعني تبعية البنية الاقتصادية - السياسية الحاكمة في بعض دول القارة الأفريقية لمركز

النظام الرأسمالي في الغرب ، ألا تقوم عوائق مهمة في سبيل إنتقال الكفاءات من إحدى بلدان الأصل إلى بلدان الغرب المصنعة . ويؤدي هذا في الواقع إلى إضافة شريحة خارجية لسوق العمل المحلي ، تحمل معها مزايا معيشية ومهنية لا تتوافر في بلدان الأصل . وتتكون السوق الدولية للكفاءات من مجمل هذه التقاطعات بين أسواق العمل في بلدان الأصل والدول الغربية المصنعة .

ومؤدى قيام السوق الدولية للكفاءات ، وسيادة خلقية المنافسة الفردية لتحقيق أعلى رفاه خاص ، أن تصبح فرصة العمل في أحد بلدان الغرب هي أكثر بدائل العمل إغراء للفرد في الدول المتخلفة ويبقى الوصول إليها تطلعاً فردياً مشروعاً ، يتحقق برتابة فائقة كلما سنحت الفرصة في سوق العمل الخارجي ولهذه القاعدة بالطبع إستثناءات تمثلها الكفاءات التي تتبنى دور المثقف الطليعي الملتزم وتبقى في أوطانها تكافح لصنع غد أفضل.

ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن هناك عملية إغراء وسرقة متعمدة من قبل المراكز النشطة في الغرب الرأسمالي خاصة عبر الشركات عابرة الجنسيات والتي تشكل القطب الرئيسي لنظام العولمة ، لاختطاف خبرة كفاءات الدول الأفريقية التي يمكن أن تندمج بسهولة في النشاط العلمي والمهني القائم في الدول الغربية المصنعة أو خارجها في خدمة الشركات متعددة الجنسية . وهذه العملية في واقع الأمر نشاط طبيعي في ظل التنظيم الرأسمالي للنشاط الاجتماعي - الاقتصادي للعالم في ظل العولمة .

وعلى قيام نظام التعليم القائم في دول القارة الأفريقية سواء داخل هذه الدول أو خارجها ، معول كبير في قيام هجرة الكفاءات ، إذ يعمل النظام التعليمي كأداة فعالة لإدماج الأجيال الناشئة في السوق الدولي للكفاءات ، إذ يعمل النظام التعليمي كأداة فعالة لإدماج الأجيال الناشئة في السوق الدولي للكفاءات ، ويغرس فيهم الانتماء ، ثقافياً لمراكز النظام الرأسمالي . ويتعين ملاحظة أن هذا الانتماء يتعاظم مع زيادة كفاءة الاتصال على صعيد العالم . ويصف محمد أمين التوم على سبيل المثال النظام التعليمي في السودان بأنه " نظام مختبري إلى حد بعيد ، ومتحيز للقطاع الحديث ، ومتحيز بالتالي للحضر ، ويؤكد على الشهادة الأكاديمية والمنافسة ، والإنجاز الفردي ويغرس في النفوس احتقار العمل اليدوي ، ويغرس لدى الذين ينتظمون فيه فترة طويلة القيم والأيديولوجيا الغربية "(1).

هناك إذاً تعارض أساسي بين التوجه القائم لنسق التعليم في القارة الأفريقية والذي لا ينتج كفاءات متناسبة مع الاحتياجات المحلية ، وإنما كفاءات تناظر ما تخرجه أنظمة التعليم في الدول الغربية ، تصلح للتداول في السوق العالمي للكفاءات ونذكر على سبيل المثال بمهارات الأطباء الذين يدربون على الطب العلاجي ، كما يمارس في مستشفيات كبيرة حسنة التجهيز في إطار نظام خدمات حضري ، على حين أن هذه المؤسسات غير موجودة بالدرجة الكافية في القارة الأفريقية ، خاصة في مناطقها الأفقر .

ويعني اغتراب نظام التعليم عن احتياجات المجتمع المحلي في بلدان الأصل ، والتزامه في الوقت نفسه بالحداثة الغربية ، أنه ينتج بالأساس مهارات للسوق الدولية ، ومحورها البلدان الغربية المصنعة ومؤسساتها البحثية والاقتصادية . أي بعبارة أخرى يتيح شروط إلتحاق كفاءات البلدان الأفريقية بهذه السوق ، إذ أن شرط الالتحاق بالسوق الدولية للكفاءات هو حيازة مؤهلات قابلة للتداول على الصعيد الدولي . وينطوي هذا - بدرجات متفاوتة - على إنقطاع الصلة بين المؤهلات والاحتياجات المحلية . بمعنى آخر فإن المهنيين من أبناء القارة الأفريقية إنما يكتسبون إمكان حركتهم على الصعيد الدولي، إما عن طريق الدراسة بالخارج أو بانتظامهم في سلك مؤسسات محلية تكون مناهجها ومقرراتها أقرب ملاءمة لظروف العمل

في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية .

ولا شك أن التعليم بالخارج هو أحد المنافذ الرئيسية التي يتم عن طريقها تسرب الكفاءات من الدول الأفريقية إلى الغرب الرأسمالي . فعن طريقه يكتسب مواطنو القارة الإفريقية المهارات المناسبة لسوق العمل الغربي مباشرة . ولكنهم أيضاً يكتسبون قيم الغرب ونمط الحياة السائد به عن خبرة ومعايشة .

ولهذه النقطة الأخيرة أهمية جوهرية ، إذ لا توقف مساهمة نظام التعليم ، في خلق الظروف الموضوعية لهجرة الكفاءات عند حد إنتاج مهارات غير متناسبة مع متطلبات الناس في بلدان الأصل ، بل تتعدى ذلك إلى إكساب المنخرطين فيه قيماً ونسق حوافز فردية هي من أسوأ ما يميز الطبقة الوسطى في المجتمعات الرأسمالية ويكرسها لدرجة تطغى فيها على التراث الحضاري الأصلي .

## ثالثاً: مواجهة هجرة الكفاءات:

يمكن تصنيف السياسات المقترحة لمواجهة هجرة الكفاءات حسب معيارين أساسيين:

**الأول :** هو مدى الالتزام المطلوب من كل من دول الأصل والمهجر .

**الثاني:** هو هدف السياسة .

من حيث الالتزام المطلوب من طرفي المشكلة ، هناك سياسات تقتضي موقفاً منفرداً ، إما من بلدان الأصل أو من بلدان المهجر ، كما أن هناك سياسات تقتضي إلتزاماً وتعاوناً من كليهما . وسنركز هنا على تلك السياسات التي يمكن تنفيذها من جانب بلدان الأصل . فمن ناحية ، محور اهتمامنا هنا هو القارة الأفريقية ، وبالتالي يكون منطقياً التركيز على منظور بلدان المنشأ . ومن ناحية أخرى ، كما أشرنا في التمهيد ، نحن لا نعلق آمالاً كبيرة على تخلي بلدان الغرب المصنعة طواعية ، عن ميزة كبرى لها في النظام الاقتصادي العالمي تمكنها من إجتذاب جانب من خبرة الكفاءات التي تعد على حساب الفقراء في الدول الإفريقية ، طبقاً للمواصفات المطلوبة في مركز النظام الرأسمالي . وعليه فإن الحلول الناجمة لهجرة الكفاءات الإفريقية لن تأتي في تقديرنا ، إلا من موقف حاسم من دول القارة الأفريقية كما سنعرض فيما يلي:

أما من حيث هدف السياسة فقد يكون مثالياً القضاء على هجرة الكفاءات ، وقد يتواضع إلى العمل على الحد منها ، وهناك بالطبع مجال لأضعف الإيمان في هذا الميدان ، أي التسليم بهجرة الكفاءات مع السعي للحصول على بعض المكاسب ، أو بعبارة أدق لتقليل الخسائر الناجمة عنها لبلدان الأصل .

### ولنبدأ بمقترحات تقليل الخسائر:

إن الساحة الدولية قد إنشغلت أكاديمياً ومؤسسياً باقتراحات فرض ضرائب على الكفاءات المهاجرة في بلدان المهجر ، تخصص حصيلتها لدعم بلدان الأصل أو بتعويضات تقدمها بلدان الغرب المصنعة ، مالاً أو خبرة بشرية للبلدان التي تستنزف كفاءاتها عوضاً عن ثروتها البشرية المستلبة . ولكن تمخض الجدل الأكاديمي والقرارات والتوصيات في المحافل الدولية في هذا المجال عن لا شيء تقريباً ، تعبيراً عن هيكل القوة العالمي الذي تهيمن عليه البلدان الغربية المصنعة وهي المستفيد الأساسي من هجرة الكفاءات .

غير أن هذه العراقيل لا يجب أن تقعد البلدان الأفريقية عن متابعة المطالبة بحقوقها الثابتة في هذا الميدان ، ومواصلة النضال من أجل نظام عالمي أكثر عدلاً فيما يتصل بهجرة الكفاءات وبباقي مجالات التبادل الدولي بوجه عام .

يبقى لنا بعض الأمور التي تقع في نطاق محاولة بلدان الأصل تحقيق أكبر استفادة ممكنة من كفاءاتها المقيمة بالخارج تعويضاً ، ولو بسيطاً عن الخسارة الأساسية لفقدهم . ويقترح في ذلك تقوية الأواصر بين الكفاءات المهاجرة

وأوطانها بأشكال مختلفة منها مايلي:

1- تسهيلات للزيارة والإقامة.
2- دعم ثقافة بلدان الأصل في المهجر.
3- نشرات دورية متبادلة.
4- إنشاء برامج تحقق الإستفادة من خبرة الكفاءات المهاجرة إما في صورة استشارات أو زيارات عمل محددة وغيره. وتتيح التقنيات الحديثة في المعلوماتية والاتصال أشكالاً مبتكرة من الإنترنيت مثلاً.

وتقتضي الإستفادة القصوى في هذا الميدان أن تدعم الدول الإفريقية تنظيمات للكفاءات المهاجرة تكون شكلاً مؤسسيا لعلاقة ذات إتجاهين تقوم بين المهاجرين ووطنهم.

أما في مجال الحد من هجرة الكفاءات الأفريقية، فيقترح أحياناً إجراءات إدارية مقيدة للهجرة تتضمن منع إصدار وثائق السفر أو تجديدها، أو التضيق في هذا المجال، بالنسبة للكفاءات المقيمة بالداخل أو تلك التي تدرس أو تعمل في الخارج وترفض العودة، أو تحديد السفر إلى الخارج، أو اشتراط مدد خدمة معينة قبل السماح به، ومحاولة سد المنافذ التي تساعد على توثيق الصلة بين مؤهلات الكفاءات المحلية وسوق العمل الدولية.

وهذه الإجراءات غير مقبولة مبدئيا لأنها تضيق على الحريات. ولكنها أيضاً غير فعالة في ظروف الدول النامية. فهي لا ترق لجوهر المشكلة وإنما تترك آلياتها الأساسية تعمل بكفاءة بينما تحاول بتصرف إداري أن تعيق فعل قوى اجتماعية - اقتصادية عابثة مثل تلك التي قدمتها لنا مدرسة الاقتصاد السياسي في تفسير هجرة الكفاءات والخبرة في بلدان العالم الثالث أن الإجراءات الإدارية المقيدة لا تنجح في القضاء على الهجرة أو الحد منها جوهريا إلا بنظام دكتاتوري ممعن في القمع. أما في غالبية الأحوال فإن مثل هذه الإجراءات تحفز الراغبين في الهجرة والموظفين القائمين على تنظيمها، إلى إبتكار سبل التغلب على الإجراءات، تفتح الباب واسعاً لإنتشار صنوف من الفساد. وغالباً ما يوفق إلى ذلك الأقوى والأغنى من الراغبين في الهجرة بالإضافة إلى ذلك، فإنه يقدر نجاح الإجراءات المقيدة في الحد من الهجرة، بينما مازالت القوى الاجتماعية - الاقتصادية الدافعة إليها فاعلة، بقدر ما يكون رد الفعل إزاء هذه الإجراءات متسماً بالمقت وعدم الرضاء مما يساهم في تدهور الحالة النفسية للكفاءات التي تسعى الإجراءات لإبقائها وتقلل من إحساسها بالانتماء ومن ثم من إنتاجيتها ولكن يقترح في إطار المدرسة الفردية في تفسير هجرة الكفاءات بعض سياسات الحوافز الإيجابية تستهدف الحد من الهجرة. وطبيعي أن هذه الحوافز تقوم أساساً، على نقيض الأسباب التي تقدمها تلك المدرسة، بحيث تصبح الهجرة أقل إغراء. وفي هذا الصدد يقترح العمل على تحسين مستوى دخل ومعيشة الكفاءات ببلدان الأصل وتطوير إمكانات البحث وتوفير الفكر والعمل العلمي.

الواقع أن الشروط التي توضع من المدرسة الفردية، لعودة الكفاءات المهاجرة هي شروط تكاد تكون مستحيلة في ظروف البلدان المتخلفة. وإذا افترضنا جدلاً إمكانية تحققها. فإن هذا الافتراض ينفي الفائدة المجتمعية المبتغاة من العودة.

وخلاصة القول إنه لا حل جوهري لنزيف الكفاءات العلمية إلا في إطار مشروع قومي أفريقي للنهضة. مثل هذا المشروع يقوم على أكتاف طليعة للمثقفين والتي تزخر بها القارة الأفريقية، ويسعى لتعظيم العائد من الكفاءات المهاجرة التي تعود إنتماءاً ولا يفسح مجالاً لمن يعودون لخدمة مصالح أجنبية. أما بدون مشروع قومي للنهضة، فلا نتوقع إمكانية عودة محسوسة للكفاءات الأفريقية من الخارج. ولكن إذا لم يقم مشروع قومي للنهضة في أفريقيا، فلا يجب أن تقلقنا مسألة الكفاءات الأفريقية المهاجرة، إذ سيكون وجودنا ذاته مهدداً.

## المراجع

1) إبراهيم عويس ، هجرة المصريين ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بيروت ، ١٩٨٥م ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

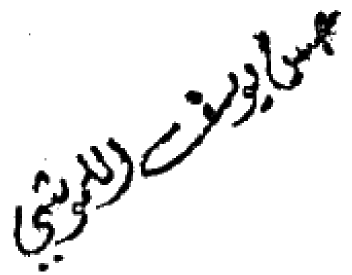
2) مشكلة هجرة الكفاءات ، ندوة هجرة الكفاءات العربية ، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا ، بيروت ، ١٩٨١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

3) أوسكار غيش ، نظرة جديدة إلى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة إلى مهنة الطب ، ١٩٨٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية .

4) محسن خضر ، من فجوات العدالة في التعليم ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠ .

5) محمد أمين التوم ، دور النظام التعليمي في هجرة الكفاءات العالية في السودان ، ١٩٨١ .

6) مقال بعنوان "ثلث طلاب أثيوبيا المبعوثين للخارج لا يعودون" .



# الشراكة بين النظرية والتطبيق

أ. موسى سالم الأشخم

**مقدمة:**

**شكل غياب المعيار الدقيق والذي يمكن الركون إليه كمقياس لعدالة العلاقات الاجتماعية العامل الأساسي لعدم الإتفاق حول مدى عدالة نظام اجتماعي ما من عدمه ،**

أو إلى أي مدى يمكن اعتبار ذلك النظام أكثر عدالة من غيره أم لا ، ثم أنه أدى إلى أن تكون الأحكام القيمية والأخلاقية التي تصدر حول عدالة نظام اجتماعي ما من عدمه تنزع إلى الذاتية وتبتعد عن الموضوعية ، الأمر الذي دفع بالبعض للتسليم بنسبية القيم وعدم إطلاقها[1].

فما يراه الشخص (س) عادلاً يمكن أن يراه (ص) ظالماً أو العكس . غير أن بعض الفلاسفة والمفكرين تمكنوا من اكتشاف المعيار الذي يمكن الركون إليه لقياس العلاقات الاجتماعية ومن ثم توفر إمكانية إصدار الحكم القيمي والموضوعي عليها وهذا المعيار هو القواعد الطبيعية العادلة وهي القواعد والعلاقات التي كانت سائدة في حالة الفطرة الأولى لدى المجتمعات البدائية في الفترة السابقة على ظهور الاحتكار والحكومات والطبقات والأحزاب والتشريعات المكتوبة[2]، واعتبر أولئك الفلاسفة والمفكرون تلك القواعد الطبيعية العادلة المقياس والمرجع في العلاقات الاجتماعية[3]، وهذه الورقة " المداخلة " تطمح إلى استخدام هذا المعيار لقياس العلاقات الاجتماعية بشكل عام والاقتصادية على نحو خاص والتي سادت خلال النظم الاجتماعية المتعاقبة منذ نزول الإنسان على الأرض أو ظهوره عليها وحتى اليوم .

**أولاً: النظام الطبيعي:**

النظام الطبيعي هو ذلك النظام الذي كان سائداً قبل ظهور الاحتكار والطبقات والأحزاب والتشريعات المكتوبة والحكومات وهو ما عبر عنه الفلاسفة بحالة الفطرة الأولى ورغم اختلافهم

حـــول الظروف والأوضاع التي كانت ســـائدة فيها حـيث رأى بـعضهم بـأنها كانت حـالة من الوحشـية وانعدام الضوابـط والقـوانين ومن ثم انعدام حـرية الأفراد والجماعات حـيث رأوا بـأن الناس عاشـوا في تلك الفترة ظروفاً أشبـه ما تكون بـظروف الغابـة وقـوانينها ورأى آخرون بـأن حـالة الفطرة الأولى هي الحـالة الأمثل والتي كانت يسـودها القـانون الطبـيعي وهو الرأي الذي انحـاز له معمر القـذافي حين عرف القواعد الطبيعية على أنها العلاقات والقواعد التي كانت سائدة قبل ظهور الحكومات والطبقات والأحزاب والتشريعات الوضعية. وفي ظل النظام الطبـيعي كانت أنماط وعلاقات الإنتاج السـائدة تحـكمها العلاقـة أو القـاعدة الطبيعية العادلة " **الذي ينتج هو الذي يستهلك أو يمتلك نتاج عمله** " ففي عصر الالتقـاط والجمع كان الذي يلتقـط أو يجمع هو الذي يأكل وحـين ظهر الصيد بـنوعيه البـري والبحـري كان الذي يصطاد هو الذي يأكل وحـتى حـين ظهر اسـتئناس الحـيوان وعرفت الزراعة والرعي كان الذي يزرع أو يرعى هو الذي يأكل(4)، ومن ثم يمكننا القـول بـأن النظام الأمثل والأعدل هو الذي تسـوده القـواعد الطبـيعية العادلة سياسـياً واقتصادياً واجتماعياً ... إلخ.

## ثانياً: أنظمة الأجرة:

ترتب على اكتشاف أدوات الإنتاج واسترقـاق الأسـرى واستئناس الحيوانات حدوث انحـراف عن القواعد الطبيعية العادلة فظهر الاحتكار ومن ثم الطبقات الاحتكارية حيث اضطر أولئك الذين لم يتمكنوا من صنع أدوات الإنتاج وامتلاكها أو استئناس الحيوان إلى بـيع جهدهم العضلي للذين يمتلكونها أو التنازل عن جزء من إنتاجهم مقابـل الحـصول على تلك الأدوات وهو ما أدى إلى ظهور أنظمة العسـف والاسـتغلال والتي تشـمل أنظمة الرق، الإقـطاع الرأسـمالية ورأسمالية الدولة.

### أ) النظام العبودي:

يُعد نظام الرق أقدم أنظمة الأجرة وكان العبـد في ظل نظام الرق يتحـصل على أجر عيني يتمثل في مواد غذائية وملابـس ومأوى طبقـاً لحد الكفاف أو الحد الأدنى اللازم لبقاء العبد حياً ليتمتع أو يستحوذ السيد على ما تبقى من جهد العبد.

ولذا يمكننا القول بأن العامل في عصر الرق أو العبـد لم يكن لديه حـافزاً على الإنتاج وهو ما أدى إلى تقاعسه عن العمل الأمر الذي أدى إلى لجوء السادة إلى الحافز السلبي وهو العقاب البدني للعبد لإجباره على الإنتاج ورفع معدل الإنتاجية ومن الجلي القـول بـأن نظام الرق يشكل إنحرافاً عن القواعد الطبيعية العادلة.

### ب) النظام الإقطاعي:

أدى تنامي احتكار الأراضي وتحول الزراعة إلى النشاط الرئيسي للإنسان إلى تحول نظام الرق إلى النظام الإقـطاعي حـيث امتلك الإقـطاعيون أو النبـلاء كافة الأراضي الزراعية وحولوا الآخرين إلى أقنان أو عبيد الأرض للعمل في الأراضي الزراعية لصالح السـادة الجدد مقابـل مواد غذائية وملابـس ومأوى طبقـاً للحـد الأدنى الضروري اللازم لبقائهم أحياء (حد الكفاف) وهو ما أدى إلى غياب الحافز للأقنان على زيادة الإنتاج ورفع معدلات الإنتاجية ولم تجد الحـوافز بـنوعيها السلبـي والإيجابـي لجعل الأقنان يزيدون أو يرفعون من معدلات إنتاجيتهم في ظل النظام الإقطاعي ومن الغني عن الذكر القـول بـأن نظام الإقطاع يشكل هو الآخر إنحرافاً عن القواعد الطبيعية العادلة.

### ج) النظام الرأسمالي:

ما يميز النظام الرأسمالي عن النظم السابقة له كونه مذهباً وليس مجرد نظام اقتصادي حيث يسـتند في أدبـياته على فلسـفة معينة تدّعى ركونها إلى القـانون الطبـيعي(5)، غير أنها

تعتمد تعريفاً غامضاً وذاتياً للقانون الطبيعي على أنه كل ما يستقيم وطبيعة الأشياء وهو تعريف غير موضوعي وذلك لكون ما يستقيم وطبيعة الأشياء في نظر شخص ما لا يستقيم وطبيعة الأشياء في نظر غيره فالمذهب الليبرالي لا يحدد القانون الطبيعي كما يحدد الكتاب الأخضر القواعد الطبيعية العادلة تحديداً زمنياً يسبق ظهور الطبقات والحكومات والتشريعات الوضعية وهو ما يضفي الطابع الموضوعي على القواعد الطبيعية بل يكتفي بتعريف فضفاض يجعل لكل منا مفهوماً للقانون الطبيعي غير الذي لدى الآخر ويدّعي المذهب الرأسمالي بأنه يتوخى تحقيق العدالة في التوزيع وذلك بربط التوزيع بالإنتاج حيث تتولى قوى السوق مهمة توزيع الناتج على عناصر الإنتاج المساهمة في عملية الإنتاجية ويتولى رب العمل دفع أسعار عوامل الإنتاج التي استخدمها في العملية الإنتاجية فيعطي العمال أجراً ومالك رأس المال فائدة ومالك الأرض ريعاً ويتحصل هو أي رب العمل على الربح وهو نصيب الأسد في العملية الإنتاجية ونعرف نظرية التوزيع هذه بنظرية التوزيع الوظائفي[6]، ووفقها يتم توزيع الناتج القومي على عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجه على النحو المذكور آنفاً ، وليس ثمة فارق يذكر بين العائد الذي يتحصل عليه الأجير في ظل هذا النظام والعائد الذي كان يتحصل عليه العبد في الرق والإقطاع ولعلنا لا نكون مبالغين إذ قلنا بأن الفارق الوحيد بين العائدين يقتصر على كون الأجر نقدي في الحالة الأخيرة حالة النظام الرأسمالي بينما كان الأجر عينياً في الحالتين السابقتين ولم يود انتقال الأرقاء أو الأقنان إلى خانة الأجراء إلى الإرتقاء بهم إلى مستوى معيشي أعلى من حد الكفاف حيث تؤدي زيادة الأجور عن حد الكفاف إلى زيادة عدد العمال في المدى القصير بسبب الهجرة وفي المدى الطويل بسبب تزايد عدد العمال وذلك بسبب تحسين ظروف معيشتهم وإقبالهم على الزواج وإنجاب الأطفال وإنخفاض الوفيات من صفوفهم ستؤدي المنافسة فيما بينهم إلى إنخفاض الأجور إلى مستوى أقل من حد الكفاف الأمر الذي سيعمل على انخفاض عدد العمال بسبب الهجرة إلى أسواق عمل أفضل وبسبب تزايد عدد الوفيات نتيجة لإنخفاض القدرة الشرائية للعمال وعدم قدرتهم على سد رمقهم وعدم قدرتهم على تحمل سداد نفقات العلاج أو عدم القدرة على الحصول على سكن ملائم ثم تصل الأجور بعد سلسلة من الارتفاعات والإنخفاضات إلى نقطة توازن كما يقول مالتس وأعمدة الاقتصاد الكلاسيكي وهي التي عندها تتساوى الأجور مع حد الكفاف أي الحد اللازم لبقاء العمال أحياء[7].

وهو الأمر الذي أدى أيضاً إلى تدني حوافز العمال على الإنتاج وهو أدى إلى أن يستعيض فيه أرباب العمل بوسائل إدارية عديدة تتمثل في الرقابة الشديدة على العمال ومعاقبة المقصرين منهم إدارياً ومالياً وهو ما دفعهم أيضاً مع تزايد القوة التهديدية لنقابات العمال لاستحداث نظام للحوافز الإيجابية عوضاً عن السلبية وهي المتمثلة في تحديد ساعات العمل ومنح الإجازات المدفوعة الثمن والمشاركة الرمزية في الإدارة والربح ... إلخ . وغني عن البيان القول بأن العلاقات الاقتصادية في النظام الرأسمالي كانت متباعدة عن القواعد الطبيعية العادلة.

**د) النظام الماركسي:**

رغم أن ماركس انتقد بشدة سرقة أرباب العمل للقيمة الزائدة أو فائض القيمة وكذا الأجرة واعتبر أن العامل يتقاضى أقل من قيمة إنتاجه النهائي والذي يؤول إلى أرباب العمل ولا يقتصر حقه على الأجر[8]، إلا أنه ومع ذلك لم يترك نظرية محددة الملامح في التوزيع إلا في نقده لبرنامج جوته حزب العمل الألماني[9] والذي استنبط منه الماركسيون مبدأ

التوزيع على أساس العمل غير أن العمال في ظل رأسمالية الدولة التي ابتدعها الماركسيون كمرحلة انتقالية إلى الشيوعية المثالية لم يتحصلوا على ما هو أبعد من الأجر الذي أشار إليه الاقتصاديون الكلاسيك وهو الذي لم يتجاوز حد الكفاف وذلك بحجج تتراوح بين أسباب معلنة وأخرى خفية من تلك الأسباب المعلنة أسباب أيديولوجية تكمن في الرغبة في تكديس الإنتاج وصولاً إلى الشيوعية المثالية وأسباب واقعية تتمثل في المنافسة التي قامت بين المعسكرين الماركسي والرأسمالي أما الأسباب غير المعلنة فهي تتمثل في أن المرحلة الانتقالية للاشتراكية والتي تم التسليم فيها بدكتاتورية الطبقة العاملة نظرياً ودكتاتورية الحزب عملياً أفرزت أصحاب مصلحة في استمرار تلك المرحلة إلى الأبد وأصحاب مصلحة أيضاً في سرقة فائض القيمة من العمال لإنفاقها على ملذات ورغبات الطبقة الجديدة التي أفرزتها تلك المرحلة الانتقالية . ومن ذلك يمكننا القول بأنه في ظل رأسمالية الدولة لم يتحصل العامل على حافز قوي لزيادة إنتاجيته وبالتالي حدث التباطؤ في الإنتاجية التي أشار إليها ميخائيل غورباتشوف في كتابه إعادة البناء "البيروسترويكا "[10]، رغم تزايد معدلات الإنتاجية في بدايات الثورة السوفيتية وذلك لتعلق العمال بالأوهام التي وردت في النصوص الماركسية ولم تغادر صفحات كتبه عند التطبيق . ومن باب تحصيل الحاصل القول بأن العلاقات الإجتماعية بشكل عام والعلاقات الاقتصادية على نحو خاص لم تقترب من القواعد الطبيعية العادلة .

## ثالثاً: النظام التشاركي:

نخلص من ذلك إلى أن التوزيع لم يتصف بالعدالة في أي من النظم السابقة التي يمكن أن نطلق عليها إجمالاً أنظمة الأجرة وذلك لأنه لم يتخلص أي منها من علاقة الأجرة سواء العينية منها في ظل الرق والإقطاع أم النقدية في ظل الرأسمالية ورأسمالية الدولة وهذه هي النتيجة التي انتهى إليها الكتاب الأخضر الذي أسس قواعد النظام الاقتصادي التشاركي أو الشراكة والذي انتهى إلى أنه ينبغي أن تنتهي وإلى الأبد علاقة الأجرة[11] الاستغلالية بنوعيها العيني والنقدي ووفقه ينتهي دور الوسطاء والطفيليين من مقاولين وأرباب عمل وأرباب عقارات وأرباب مزارع ليمتلك العمال منشآتهم ووحداتهم الاقتصادية ذات الحجمين الصغير والمتوسط ويصبحوا شركاء في إنتاجها وفي إدارتها وفي امتلاك رأس مالها ويبقى للمنشآت ذات الحجم الكبير وضع خاص لا يستثنيها من الشراكة لكنه يستثنيها من امتلاك العمال لها ليمتلكها المجتمع بكامله أو جزء كبير منه عن طريق تحويلها إلى شركات مساهمة .

ويمكننا في ظل اقتصاديات الشراكة التمييز بين ثلاثة أنواع من المشروعات الاقتصادية على النحو السالف ذكره وفقاً لحجم المشروع على هذا النحو :

### أولاً: المنشأة الفردية والعائلية " المنشأة ذات الحجم الصغير":

وهو المشروع الذي يتناسب حجمه مع الجهد الشخصي للفرد أو العائلة المالكة له والتي ينبغي أن تديره بنفسها أو يديره بنفسه دون استخدام الغير وفي حدود إشباع حاجاتها ومن ثم سيتولى الفرد أو العائلة توفير رأس ماله وكذا الحصول على عوائده أو إيراداته كاملة غير منقوصة إلا بالقدر الذي تقره المؤتمرات الشعبية من ضرائب سيادية .

### ثانياً: المنشأة المملوكة من قبل الشركاء (التشاركيات) " المنشآت ذات الحجم المتوسط":

وهي التي يتناسب حجمها مع جهد مجموعة الأشخاص المالكة له ومع مقدرتهم التمويلية للمشروع وهو الذي يفوق في حجمه المقدرة التمويلية للفرد والأسرة ولا يتمكن الجهد الشخصي أو العائلي من تشغيله أو إدارته دون

استخدام الغير ويفوق إنتاجه مجرد إشباع حاجات الفرد أو العائلة فيتولى عدد من الشركاء من ذوي المهن المتكاملة توفير رأس ماله وتشغيله ومن ثم الحصول على عوائده وإيراداته دون نقص باستثناء الضرائب السيادية .

**ثالثاً: المنشأة المملوكة من قبل المجتمع " المنشأة ذات الحجم الكبير ":**

ويشمل هذا النوع من المشروعات ، المنشآت ذات الحجم الكبير والتي لا يمكن لا لفرد أو عائلة أو حتى مجموعة أفراد امتلاك رأسمالها أو القدرة على تشغيلها بأنفسهم وتحتاج إلى جهد الآلاف أو مئات الآلاف من العاملين لتشغيلها ، لذا فإن المؤتمرات الشعبية تتولى إدراجها ضمن خططها الاقتصادية وتمويلها من خلال الميزانية العامة للمجتمع ونتيجة لذلك فمثل هذه المنشآت يشترك المجتمع في الإشراف عليها من خلال لجانه الشعبية النوعية وللعمال الحق في المشاركة في إدارتها والحق في اقتسام إيراداتها مع المجتمع أو مع المساهمين على أساس قاعدة التوزيع على العناصر الثلاثة المتضافرة في العملية الإنتاجية حيث يحصل المجتمع أو المساهمين على ثلث الإنتاج بإعتبارهم يمتلكون الآلات أو رأس المال بينما يتحصل العمال على ثلث الإنتاج الآخر ويبقى ثلث الإنتاج تحت تصرف إدارة المنشأة للإنفاق به على توفير المواد الخام والتوسع في الإنتاج .

ومن خلال أنواع المشروعات الاقتصادية الثلاثة المشار إليها آنفاً في ظل اقتصاديات الشراكة يتضح بأن الكتاب الأخضر قد حل مشكلة الأجرة بواسطة الشراكة كما يكون بذلك قد حل مشكلة الحافز على الإنتاج حيث يكون الحافز الأساسي للعامل هو الحصول على الحافز على الإنتاج حيث يكون الحافز الأساسي للعامل هو الحصول على إنتاجه كاملاً غير منقوص إذا ما استثنينا الضريبة التي يفرضها المجتمع على ذلك النوع من المشروعات نخلص من ذلك إلى القول بأنه في الأنواع الثلاثة من المنشآت الاقتصادية تتحقق القاعدة الطبيعية العادلة الذي ينتج هو الذي يستهلك أو يمتلك نتاج عمله ومن ثم فهي تحقق العدالة غير أن السؤال الذي ينبغي طرحه هنا هو هل أدى فعلاً تطبيق الشراكة والزحف على المنشآت الاقتصادية المملوكة من قبل القطاعين العام والخاص إلى الزيادة في معدلات الإنتاجية ومن ثم إلى زيادة معدلات النمو في ليبيا ؟ .

رغم إن الإجابة العلمية على مثل هذا التساؤل تقضي إجراء بحث علمي يستخدم وسائل التحليل الكمي إلا أننا وفي هذه العجالة يمكننا أن نقرر من خلال الملاحظة لما هو عليه المنشآت الاقتصادية في ليبيا بأن الإجابة بنعم ولا ، فالإجابة تكون بنعم حين يتعلق الأمر بالمنشآت الفردية والعائلية أي بالنوعين الأولين ( المنشآت ذات الحجم الصغير والمتوسط ) بينما تكون الإجابة بلا بالنسبة للمنشآت ذات الحجم الكبير والمملوكة للمجتمع وذلك لسبب بسيط وهو النجاح في تطبيق فكرة الشراكة في المنشآت الفردية والعائلية بينما حال عدم تطبيقها في المنشآت ذات الحجم الكبير إلى ثبات أو حتى تدني معدلات الإنتاجية بها ولا يفوتنا هنا الإشارة إلى أن جزء كبير من المنشآت ذات الحجم المتوسط والتي كانت مملوكة للمجتمع وتم تمليكها للشركاء قانونياً تعثر تطبيق الشراكة بها الأمر الذي جعلها تنتمي لمنشآت النوع الثالث المملوكة للمجتمع في كونها لم تحرز أي تقدم يذكر في مجال رفع معدلات الإنتاجية بها .

## خاتمة

تناولت هذه الورقة استعراض النظم الاقتصادية المتعاقبة منذ نزول الإنسان على الأرض وظهوره عليها وحتى اليوم وقسمت تلك النظم إلى ثلاثة : النظام

الطبيعي ، فنظام الأجرة ، النظام الجماهيري " التشاركي " واحتكمت للقواعد الطبيعية كمعيار للحكم على تلك النظم وخلصت إلى القول بأن النظامين الطبيعي والتشاركي يمثلان الوضع الطبيعي والمنسجم مع القواعد الطبيعية العادلة في حين حاد نظام الأجرة بألوانه المختلفة أو بصيغه المختلفة الرق، الإقطاع ، الرأسمالية ، رأسمالية الدولة عن تلك القواعد الطبيعية العادلة فكان نظاماً استغلالياً ظالماً للعبيد ، الأقنان والشغيلة الذين كانوا يعملون ليتمتع الآخرين من دونهم فالأهرامات على سبيل المثال لم تبنى من أجل بنائيها من العبيد في مصر القديمة إنما بنيت من أجل الملوك والفراعنة الذين لم يعفروا أيديهم بغبار بنائها والذين يبنون الديار الفخمة في عالم اليوم لا يقطنون بها بل قد لا يكون متاحاً لهم الاقتراب منها والذين صنعوا السيارات الفارهة لا يمتلكونها وقد لا يحلمون حتى بلمسها أو الإتكاء عليها عوضاً عن ركوبها ! . وتوصلت هذه الورقة إلى تقديم عرض مختصر للنظام التشاركي وكيفية حله لمشكلة الأجرة وفقاً للقاعدة الطبيعية العادلة " **الذي ينتج هو الذي يستهلك أو يمتلك نتاج عمله** " واكتفت بذلك دون الإشارة إلى بقية جوانب النظام الاقتصادي الجماهيري الذي قد تتسع له ورقة أخرى بإذن الله وفي مقارنة النظرية بالممارسة أقرت الورقة وجود تعثر في التطبيق مرده في تقديري الأسباب التالية:

1) استسهال القيادات التنفيذية " اللجان الشعبية " لنموذج القطاع العام الذي يقع تحت إشرافها المباشر عوضاً عن التشاركيات والشركات المساهمة التي تخرج عن إشرافها المباشر .

2) سيادة البداوة وعلاقات القرابة في المجتمع الليبي وما ترتب عليها من آثار سلبية على الإدارة وتعطيل الأخذ بالأسباب العلمية لها .

3) انتهاج سياسات معادية للإمبريالية من قبل الدولة الليبية جعلها تدفع ثمناً إقتصادياً باهظاً ساهمت فيه العقوبات الاقتصادية الأمريكية والدولية.

## الهوامش

( 1 ) د. الربيع ميمون ، نظرية القيم بين النسبية والمطلقية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨٠ف .
( 2 ) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس .
( 3 ) معمر القذافي ، مرجع سابق .
( 4 ) د. محمد رياض، الإنسان، دراسة في النوع والحضارة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، ص ٤٠٦-٤٧٧.
( 5 ) د. لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة ، مصر ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
( 6 ) د. صلاح الدين نامق ، د. حسين عمر ، القيمة والتوزيع ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٨م .
( 7 ) د. صلاح الدين نامق ، مرجع سابق .
( 8 ) كارل ماركس، رأس المال، نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد عبتاني ، مكتبة المعارف، بيروت ، ١٩٨٢ .
( 9 ) كارل ماركس ، نقد برنامج غوثة ، ترجمة الياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو .
(10) ميخائيل غورباتشوف ، البيروسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم ، ترجمة د. محمد شومان ، دار الفارابي ، ١٩٨٨م ، ص ٢٠.
(11) يعتمد هذا الجزء من الورقة بشكل أساسي على الكتاب الأخضر وأحاديث وخطب معمر القذافي .

## المصادر والمراجع

1) د. الربيع ميمون ، نظرية القيم بين النسبية والمطلقية ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨٠ف.
2) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس .
3) د. محمد رياض، الإنسان، دراسة في النوع والحضارة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤، ص ٤٠٦-٤٧٧.
4) د. لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
5) د. صلاح الدين نامق ، د. حسين عمر ، القيمة والتوزيع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨م .
6) كارل ماركس، رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي، ترجمة محمد عبتاني، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٥٣ - ٢٧٠ .
7) كارل ماركس ، نقد برنامج غوثه ، دار التقدم ، موسكو .
8) ميخائيل غورباتشوف ، البيروسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم ، ترجمة د. محمد شومان ، دار الفارابي ، ١٩٨٨م ، ص٢٠.

# منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

أ. نادية يوسف بن يوسف

**مقدمة:**

**شهدت دول العالم بمختلف أنظمتها الاقتصادية ، ومستوياتها التنموية إقامة تكتلات اقتصادية ، تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعات دولها ، التي تتميز بعوامل وسمات مشتركة ومتشابهة ولها صيغ وقوانين تنظمها وتحكمها ، من هذه التكتلات قيام السوق الأوروبية المشتركة ، وقيام تكتل النافتا وظهور اليابان كدولة اقتصادية عملاقة ،**

فضلاً عن ظهور مجموعة جنوب شرق آسيا وما حققته من وتائر عالية في النمو فاقت أغلب التوقعات ، إلى جانب ظهور التكتل التجاري المتمثل في إتفاقية ( الجات ) والتي أصبحت فيما بعد تعرف بمنظمة التجارة العالمية ، وبظهور التكتلات الاقتصادية أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على دول العالم ، فاقتصاديات الدول النامية أصبحت ترتبط ارتباطاً مباشراً ولحد بعيد بالنمو في اقتصاديات الولايات المتحدة والمحور الرئيسي لهذا الموضوع يدور حول التعريف بمنظمة التجارة العالمية ، مع التركيز على أثرها على اقتصاديات الدول النامية وتتبع النتائج المحتملة لهذا الأثر . وما إذا كانت الدول النامية تتعرض للإهمال والتهميش في ظل هذا التكتل .

وقد يكون مناسباً تناول الموضوع ضمن إطار النقاط التالية :

**أولاً :** التعريف بمنظمة التجارة العالمية .
**ثانياً :** أثر التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية .
**ثالثاً :** النتائج المحتملة للآثار الاقتصادية .
**رابعاً:** الخلاصة .

## أولاً : التعريف بمنظمة التجارة العالمية:

أسهمت الحرب العالمية الثانية في ركود اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ، وفي ارتفاع نسبة البطالة بها وانخفاض معدلات الاستثمار وفي تزايد وتائر التضخم العالمي ، كل ذلك وغيره أسهم في تدهور شروط التبادل التجاري لتلك الدول ، مما ولد الحاجة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات أكثر أهمية في مجال التبادل التجاري بانتهاج سياسات اقتصادية مختلفة تقضي بالحد من هيمنة الدولة ، وتضييق قاعدة تأثيرها على النشاط الاقتصادي فضلاً عن إيجاد تنظيم عالمي جديد يتولى الإشراف على حرية التجارة الدولية متعددة الأطراف ويعمل

وفقاً للمبادئ التي سنتها النظريات الكلاسيكية القديمة منها والحديثة والمنادية بحرية التجارة الدولية .

وترتب على تلك السياسات تولد رغبة أكيدة لتلك الدول في إزالة القيود التي تعترض التجارة الدولية بإيجاد منظمة دولية متخصصة يكون من مهامها الرقابة على التجارة ورفع كل القيود المفروضة عليها .

عليه وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إجراء مفاوضات تجارية دولية ابتدأت بمؤتمر ( هافانا ) عام ١٩٤٧ف ، والذي يقضي ببلورة اتفاقيات التجارة الدولية وبإنشاء منظمة التجارة العالمية ، وانتهت باعتراض الولايات المتحدة على هذا المؤتمر بعدم التصديق عليه ، بسبب خوفها على اقتصادها الذي إتسم بالركود الاقتصادي آنذاك ، مما أخر من قيام منظمة التجارة العالمية ، وفي الوقت ذاته فتح الباب أمام إجراء المفاوضات التجارية التي أسفرت عن ظهور ( إتفاقية الجات ) ، وتتعرض الدراسة لهذه الاتفاقية باعتبارها الأساس الذي دارت فيه أهم مفاوضات تحرير التجارة الدولية ، كما أن الجات سابقاً تعرف حالياً بمنظمة التجارة العالمية .

وعليه ( فالجات ) هي اختصار للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية ، وهي معاهدة دولية متعددة الأطراف ذات طابع عالمي مفتوح على كل دول العالم ، تتضمن حقوقاً والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعة عليها ، وتختص بتحرير التجارة الدولية وبإلغاء الحماية على الصناعات المحلية ، وإدماج السوق المحلي في السوق العالمي وإحلال الأسعار العالمية محل الأسعار المحلية للمنتجات والخدمات وإلى إطلاق قوى المنافسة بين الإنتاجين المحلي والعالمي ، كانت البدايات الأولى لها في ٣٠ اكتوبر عام ١٩٤٧ف ، عندما تبنت مجموعة من الحكومات مشروع ميثاق منظمة التجارة الدولية، وبدأ سريانها في أول يناير عام ١٩٤٨ف ، ضمت الاتفاقية في بداية تأسيسها (٢٣) دولة ثم تتابع انضمام الدول إليها[1]، وتتمتع الجماهيرية بصفة مراقب في المنظمة ، وتستمر هذه الوضعية لمدة معينة تلتزم فيها الجماهيرية بتسديد التزاماتها كمراقب ، كما تلتزم بحضور الاجتماعات المختلفة التي تعقدها المنظمة .

**وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق الآتي:**

1- إقامة نظام تجاري مشترك متعدد الأطراف يقوم على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الدول .
2- التعامل على أساس البلد الأكثر رعاية بين الأطراف المتعاقدة .
3- تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء الحواجز الكمية على التجارة العالمية على أساس المزايا المتبادلة .
4- مساعدة الدول الأقل نمواً في الإجراءات اللازمة لحماية صناعتها بشرط وجود مبررات لتلك الإجراءات .
5- إيجاد أسواق للتجارة متعددة الأطراف ، وتزويد الدول بالمعلومات الخاصة بأسواق التصدير والاستيراد .

وتضمنت الطبيعة التفاوضية للمنظمة منذ قيامها حتى الآن إجراء تسع مفاوضات أو جولات تمثلت في :

أ ) مفاوضات جنيف ١٩٤٧ف .
ب) مفاوضات انسي ١٩٤٩ف .
جـ) مفاوضات توركي ١٩٥٠ - ١٩٥١ف .
د ) مفاوضات جنيف ١٩٥٢ - ١٩٥٦ف .
هـ) مفاوضات جنيف - جولة ديلون - ١٩٥٩ - ١٩٦٢ف.
و ) مفاوضات جنيف - جولة كندي - ١٩٦٣ - ١٩٦٧ف.
ز ) مفاوضات جنيف - جولة طوكيو - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ف.
ح ) مفاوضات جنيف - جولة الاورجواي - ١٩٨٦ - ١٩٩٣ [2]
ط) مفاوضات سياتل ١٩٩٩ف .

ويلاحظ أن الجولات الخمس الأولى تميزت بتركز المفاوضات على تحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية ، وحققت في ذلك تقدماً ملحوظاً ، بينما تميزت جولة ( كندي ) بالتركيز على تحرير

التجارة العالمية من القيود الجمركية والكمية ، وركزت جولة الاورجواي على تحرير تجارات أخرى ، منها تحرير تجارة السلع الزراعية ، وتجارة الخدمات ، كما أن الجولات الأربع الأخيرة - خاصة جولة الاورجواي - تبوأت مكانة هامة حيث تميزت بطول الفترة الزمنية التي استغرقتها المفاوضات من ناحية ، وبالصعوبات التي واجهتها إضافة إلى نتائجها من ناحية أخرى .

ففي جولة كندي ١٩٦٣ - ١٩٦٧ف ، اهتمت المفاوضات بتغطية جميع أنواع السلع بما في ذلك المنتجات الزراعية والمواد الأولية للوصول إلى الأسواق العالمية ، مع التركيز على مناقشة الحواجز الجمركية وغير الجمركية مثل نظام الحصص ، كما أن أساس هذه المفاوضات يتركز حول الجدال الخاص بتخفيض التعريفة الجمركية بأقل عدد من الاستثناءات .

وواكبت جولة كندي العديد من التطورات الاقتصادية العالمية فقد انتهجت التكتلات الاقتصادية الأوروبية سياسة جمركية موحدة لمواجهة الدول غير الأعضاء في هذا التكتل دفع بالولايات المتحدة إلى انتهاج سياسة تجارية جديدة لمواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي بشكل عام ، ومواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها بشكل خاص ، باعتماد الرئيس كندي لقانون ينادي بتوسيع التجارة الأمريكية عالمياً ، وشكل هذا القانون دعماً كبيراً للموقف الأمريكي في اتفاقية الجات ، فقد ساهم في مشروع تخفيضات جداول التعريفة الجمركية ، لذا سميت هذه المفاوضات بجولة كندي .

كما ارتطمت هذه الجولة بالكثير من الصعوبات خاصة بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ، تعلقت بمعدلات التعريفة الجمركية الواجب تخفيضها في مجال المنتجات الزراعية والكيماوية .

بينما في جولة طوكيو - ١٩٧٣ - ١٨٧٤ف - ومع بداية السبعينات عانى الاقتصاد الأمريكي من عجز حادٍ في ميزان مدفوعاته ، راجعاً إلى العجز في كل من الميزان التجاري ، والتحويلات الرأسمالية ، انعكس بشكل سلبي على الصادرات الأمريكية وأدى إلى تدهور منافستها للسلع الأجنبية ، وإلى زعزعة الثقة في جودة منتجاتها ، فاضطرت الولايات المتحدة إلى تشجيع إجراء جولة طوكيو ، وذلك كمحاولة جديدة لحل مشكلات التجارة العالمية التي لم تتمكن جولة كندي من حلها . كما تمكنت من الوصول إلى تخفيض القيود الجمركية ، وإلى إزالة القيود الكمية المفروضة على التجارة العالمية .

" وتمخضت هذه المفاوضات عن عدة ترتيبات شكلت في مجملها إطاراً متقدماً للتجارة الدولية اعتباراً من نوفمبر ١٩٧٩ف ، أما المفاوضات المتعلقة بالقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة كحصص الاستيراد ... وغيرها ، ومراجعة نظم الإغراق السلعي والترتيبات الخاصة بالألبان والطيران المدني فتسري اعتباراً من أول يناير ١٩٨٠ "(3)

في حين تميزت جولة الاورجواي ١٩٨٦ - ١٩٩٣ف ، بأنها أكثر الجولات طولاً وأهمية ، حيث دامت سبع سنوات بدأت بـ (٩٧) دولة وانتهت بـ (١١٧) دولة منها (٨٧) دولة نامية(4)، إضافة إلى قائمة الدول المتقدمة للعضوية ، كما تعد أول جولة للمفاوضات متعددة الأطراف تشارك بها دول نامية .

أسفرت المفاوضات التجارية لهذه الجولة عن الاتفاق على أحكام (٢٨) اتفاق ، وعن أحكام وقواعد سلوكية للتبادل التجاري ، وهي أحكام ملزمة للأطراف المتعددة ، إلى جانب تسوية النزاعات بأحكام ملزمة للأطراف المتعددة ، كما أسفرت عن اتفاقيات جديدة لم تتطرق لها الجات من قبل لزيادة تحرير التجارة العالمية ، وتأكيد استجابتها للبيئة الاقتصادية العالمية في مجالات الزراعة والمنسوجات والخدمات والاستثمار ... وغيرها ، إضافة إلى توقيع الوثيقة الختامية لإنشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل (الجات) وذلك في شهر أبريل من عام ١٩٩٤ف ، بمدينة مراكش المغربية .

ويكون من مهام المنظمة تحرير التجارة الدولية ، وتنفيذ الاتفاقيات الموقعة من قبل الدول الأعضاء بها ، كما أنها ستضطلع بدور محكمة دولية لحسم الخلافات التجارية ، والعمل على تخلي الدول عن اتخاذ قرارات وممارسات انفرادية مستقبلاً ، من شأنها إحداث أضرار بالتجارة الدولية ، ومقر المنظمة جنيف بسويسرا ، والانطلاق الفعلي لها كان عام ١٩٩٥ف ، ويلاحظ أنه تم تقييم مدى تقدم جولة الاورجواي في اجتماعات دولية مختلفة مثل مجموعة الـ (٧٧) للدول النامية واللجنة الاقتصادية في أفريقيا ، واللجنة الاقتصادية لشرق آسيا ، وفي إطار المجموعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي بهدف تجميع المواقف لصالح دعم نصوص الاتفاقية بما يخدم مصالح كل مجموعة . كما قامت الولايات المتحدة والدول المتقدمة باستغلال فترة السبع سنوات للجولة في إجراء مفاوضات فيما بينها بعيدة عن اتفاقية الجات لحل وتسوية نزاعاتها الثنائية ، فقد تفاوضت الولايات المتحدة مع المجموعة الأوروبية بشأن تسوية مشكلات الحاصلات الزراعية ووسائل الإعلام والسينما وتفاوضت مع اليابان لكي تفتح الأخيرة أسواقها أمام الأرز الأمريكي رغم ارتباط الأرز الياباني بكيان وتقاليد المجتمع الياباني .

أما جولة سياتل ٣٠/١١-٣/١٢/١٩٩٩ف، فقد عقدت بسياتل بأمريكا في الدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية وتميزت هذه الجولة بتفاوض مصالح الدول الأعضاء في المنظمة وتضارب مواقفها فأمريكا عارضت مراجعة قوانين مكافحة الإغراق لأهميتها في حماية صناعتها المحلية ، ولاستفادة شركاتها الخدمية من العطاءات الحكومية المقدمة في مجالات السياحة والمصارف والنقل ، في الوقت الذي أصرت فيه اليابان على ضرورة مراجعة قوانين مكافحة الإغراق لتسهيل دخول صادراتها للأسواق الأمريكية ، أما المجموعة الأوروبية فنادت بضرورة دعم صادراتها من المحاصيل الزراعية بحجة تخفيض التكلفة الحقيقية بينما الدول النامية اهتمت بمعالجة شواغلها وتوقعت أن تكون الشواغل الإنمائية هي صلب المفاوضات ، وأن التحدي الكبير سيكون في ترجمة الجدول التفاوضي الموسع إلى جدول إنمائي فعلي لذا ونظراً لتعارض المصالح خاصة بين الولايات المتحدة والدول المتقدمة باءت جولة سياتل بالفشل .

## ثانياً: أثر منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية:

يوضح التحليل التالي أثر منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية ، في العديد من الموضوعات التي ارتبطت بتحرير التجارة العالمية في مجال السلع الصناعية والزراعية والخدمات والمنسوجات والبيئة والعمالة .

### 1- تحرير تجارة السلع الصناعية:

اهتمت المفاوضات التجارية بموضوع الموارد الطبيعية وخاصة مناطق صيد الأسماك ومناجم المعادن غير الحديدية - باستثناء النفط -(*) لتحسين إمكانية وصول مصدري المواد الخام للأسواق العالمية ، فضلاً عن الاهتمام بالسلع الصناعية الأخرى - عدا المنسوجات والملابس - وذلك بتخفيض التعريفة الجمركية عليها وإلغاء القيود الكمية كنظام الحصص والمستندات التجارية المعقدة ... وغيرها .

ويلاحظ أن مقدار الانخفاض في التعريفة الجمركية يتفاوت من مجموعة سلعية إلى أخرى، فحظيت منتجات المناجم والمعادن بأكبر معدل للانخفاض حيث تراوحت ما بين (٦٠ - ٧٠%)، ونجم عن ذلك انخفاض أسعار المواد الأولية التي لا تملك الدول النامية غيرها ،

* يعد النفط من السلع الاستراتيجية التي تدخل في جميع الصناعات ، كما أنه تحكمه اعتبارات عالمية منها عدم انتظام تدفق المخزون الاحتياطي فضلاً عن سقف الإنتاج ، لذا استثنى من المفاوضات .

كما تعد المصدر الرئيسي لمواردها المالية والاقتصادية، مما ولد نزاعاً بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، بينما يصل الانخفاض في متوسط سعر الضريبة الجمركية على باقي السلع الصناعية الأخرى إلى (٥٠%)[5]، فيما عدا المنسوجات والملابس.

والجدير بالملاحظة أن الدول النامية لا تحصل من صادراتها للمواد الأولية على أكثر من (١٠%)[6]، من قيمتها الحقيقية، لاستيلاء الدول الصناعية المتقدمة عبر الشركات المتعددة الجنسيات على هذه التجارة من خلال عمليات النقل والتسويق والتأمين، والعمولات فضلاً عن تميز الإنتاج المعدني بالتدهور، ففي أفريقيا مثلاً ونتيجة لنشوب النزاعات في مناطق إنتاجها من ناحية وإلى انحسار الطلب العالمي عليها من ناحية أخرى انعكس ذلك على أسعارها فتميزت بالتدهور على الرغم من أن المعادن والحاصلات الزراعية تشكل وزناً لا يستهان به في تركيب الميزان التجاري حيث تشكل الصادرات من المواد الخام (زراعية ومعدنية) حوالي (٩٠%) في بعض البلدان، وقد تتسيد ظاهرة المحصول الواحد، أو المحصولين على الميزان التجاري، كما أن وارداتها من السلع الصناعية تتركب في الغالب الأعم من منتجات تامة الصنع، أو من مستلزمات إنتاج يعتمد عليها النشاط الاقتصادي تصل نسبتها إلى حوالي (٧٥%) أو سلعاً استهلاكية بنسبة (٢٥%) يشكل الغذاء نسبة كبيرة منها تصل إلى حوالي (١٠%)[7].

أما قطاع الصناعات التحويلية فإنه يعاني من إختلالات هيكلية ناتجة من اعتماد أغلبها على مستلزمات إنتاج مستوردة، فضلاً عن ارتفاع أسعارها، وصعوبة الحصول على المواد الخام المحلية، وعدم توافر العمالة الفنية المدربة، ويعكس ذلك تدهور شروط التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والنامية، كما يعكس اختلال الهياكل الإنتاجية في الدول الأخيرة.

### 2- تحرير تجارة السلع الزراعية:

ركزت المفاوضات التجارية في الدورات السابقة على الاهتمام بالسلع الصناعية ولم يتم الاهتمام بالتجارة في السلع الزراعية وبشكل حاسم إلا في جولة الاورجواي وتضمنت الاتفاقيات النهائية لهذه الجولة على عدة إجراءات منها:

أ ) إلغاء القيود التجارية الكمية، وإحلال التعريفة الجمركية محلها على أن يتم فتح الأسواق بالكامل خلال الفترة الانتقالية.

ب) تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بمعدل (٣٦%) في الدول الصناعية المتقدمة، وبمعدل (٢٤%) في الدول النامية خلال فترة انتقالية تحددت بست سنوات للأولى وعشر سنوات للثانية.

جـ) إلزام الدول الصناعية المتقدمة خاصة المجموعة الأوروبية بتخفيض الإنفاق على الدعم الداخلي بمقدار (٢٠%) وعلى دعم الصادرات بمقدار (٣٦%)[8].

مما سبق يلاحظ أن دول المجموعة الأوروبية اعتمدت سياسة تقديم الدعم لقطاعها الزراعي، بهدف تأمين وتوفير الغذاء داخل السوق المحلي، وتحسين دخول المزارعين، فضلاً عن التوفيق بين الدول الأوروبية الزراعية والصناعية خاصة ألمانيا الاتحادية وفرنسا واعتمدت هذه السياسة على مبدأ ضمان ارتفاع الأسعار والتي يزيد بعضها عن أسعار السوق العالمي، حيث اعتمدت بطريقة مباشرة على المدفوعات المحولة، مما جعل ارتفاع أسعار السلع الزراعية للمجموعة الأوروبية مجالاً مثيراً للشك في الاقتصاد العالمي، وترتب على تلك السياسة زيادة الإنتاج الزراعي بكميات كبيرة، أدت إلى تحول دول المجموعة

الأوروبية من منطقة عجز في السلع الزراعية إلى منطقة فائض ، وأدت إلى إحداث تشوهات في تجارتها ، وإلى انعكاس التشوه على السوق العالمي وحدوث تنافس بين المنتجات الزراعية للمجموعة الأوروبية مع منتجات الدول النامية ، ومنتجات الولايات المتحدة بشكل دفع بالدولة الأخيرة إلى المناداة بتحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية وخاصة في تجارة الحبوب .

وأسفرت المفاوضات التجارية التي أجريت في جولة الأورجواي إلى تحديد أربعة مواقف:

* موقف مجموعة كيرتز ,
* موقف المجموعة الأوروبية .
* موقف اليابان .
* موقف الولايات المتحدة الأمريكية .

تعد مجموعة كيرتز(*) المصدر الرئيسي للغذاء، وللحصول على الأرباح الناتجة عن تحرير التجارة في السلع الزراعية ، فقد اقترحت تجميد الدعم في القطاع الزراعي وتخفيضه خلال فترة انتقالية تقدر بعشر سنوات أما اليابان فعلى الرغم من أنها تقدم دعماً لقطاعها الزراعي وبمعدلات أعلى مما تقدمه المجموعة الأوروبية ، إلا أنها تعاني من وجود عجز في السلع الزراعية ، فضلاً عن ركود مبيعاتها نتيجة لاستيرادها السلع الغذائية وخاصة الأرز منها ، أما موقف الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية فقد تميز باحتداد الصراع بينهما حيث طالبت الأولى بضرورة تخفيض الدعم الممنوح لكافة السلع الزراعية حتى عام(٢٠٠٠ ف) بنسبة ( ٣٠%) بدلاً من (٢٠%) ، وفي المقابل أصرت الأخيرة على تخفيض الدعم في قطاعات معينة ، وأدى الصراع إلى تأخير التوقيع على الاتفاقية ، إلا أنه في ٩ ديسمبر ١٩٩٣ ف ، تقدمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية في بلير هاوس بواشنطن بتعديل اتفاق الزراعة [9] ، حيث ينص التعديل على تخفيض الدعم مرتين: تخفيض الدعم الداخلي، وتخفيض الدعم على الصادرات . مما ترتب عليه تحديد المعروض من السلع الزراعية في الأسواق العالمية ، نتيجة لانخفاض الواردات .

ويثار هنا تساؤلين :

*** ترى ما موقف الدول النامية من موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية ، وما موقعها على خارطة المفاوضات التجارية ؟**

*** من يتحمل الفروقات والزيادات في الأسعار المتولدة عن تخفيض الدعم ؟**

للإجابة على السؤال الأول فالدول النامية تعد أكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول الصناعية المتقدمة ، رغم أنها مصدرة لسلع أخرى وإلغاء الدعم على السلع الزراعية أدى إلى ارتفاع أسعارها ، وبالتالي فعلى الرغم من أن صادرات الدول النامية حققت مكاسب فإن وارداتها حققت خسائر أكبر باعتبارها في المحصلة النهائية من الدول المستوردة فضلاً على أنها من أكبر الدول المستهلكة للغذاء ، بشكل أدى إلى استنزاف مواردها المالية .

والجدير بالذكر أن الدعم لم يرفع عن كل من سلعتي القطن والأرز ، لتركز إنتاجهما في الدول النامية ، وبذلك حققت الدول الصناعية المتقدمة فوائد جمة من وراء استيرادها لهاتين السلعتين .

وفيما يتعلق بإجابة السؤال الثاني فالفروقات تتحمله بالطبع الدول المستوردة للغذاء ، وتتحملها على نحوين:

**الأول :** ارتفاع الأسعار داخلياً نتيجة لارتفاع الأسعار عالمياً وهذه يتحملها المستهلك.

* أقيمت مجموعة كيرتز في استراليا عام ١٩٨٦ف ، وتضم (١٣) دولة هي : الأرجنتين ، استراليا ، كند ، شيلي ، كولومبيا ، البرازيل ، المجر ، اندونيسيا ، ماليزيا ، نيوزلندا ، الفلبين ، تايلاند ، الاورجواي .

**الثاني** : ارتفاع أسعار السلع عالمياً ، وهذه تتحملها الدولة .

وآثار ذلك قلق الدول النامية المستوردة للغذاء من الدول الأوروبية نتيجة لزيادة أسعار السلع الغذائية بمستويات متفاوتة ، الأمر الذي عرض تلك الدول لضغوط مالية لسداد فواتيرها من الغذاء المستورد ، وبما أن من مهام منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع مؤتمر التجارة والتنمية تقديم المساعدة الفعالة للدول النامية المتضررة ، فإن الأخيرة حصلت على معونات لتعويض الأضرار التي لحقت بها من وراء تحرير تجارة السلع الزراعية تمثلت في معونات غذائية وقروض ميسرة ، إلا أن المعونات الغذائية محدودة لكبر عدد المتضررين ، وبالتالي فالنسبة الغالبة من المعونات تكون في شكل قروض ميسرة .

## 3- تحرير تجارة الخدمات:

احتلت مسألة تحرير التجارة الدولية في قطاع الخدمات ، مكانة هامة في المفاوضات التجارية للمنظمة بهدف النفاذ للأسواق العالمية في مجال الخدمات التي تشمل مجالات السياحة والبنوك والتأمين ورأس المال وتهدف المفاوضات متعددة الأطراف إلى التصدي للإجراءات والقوانين التي تعوق التوسع في التجارة الخارجية للخدمات.

واستناداً على ذلك فإن المنظمة شهدت انقساماً حاداً بين الدول الأعضاء في مواقفها من تطبيق آليات التحرير التجاري في مجال الخدمات ، ويعكس هذا الانقسام بالدرجة الأولى مصالح الدول الأعضاء والفلسفات التي تبنتها ، فالولايات المتحدة الأمريكية دافعت بقوة عن أهمية إخضاع تجارة الخدمات لآليات التحرير التجاري متعددة الأطراف والساري مفعوله على التجارة الدولية في السلع الصناعية ، ويعكس هذا التصرف الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات في الاقتصاد الأمريكي بشكل عام ، وفي ميزان المدفوعات بشكل خاص حيث استوعب قطاع الخدمات ( ثلثي) حجم العمالة في الاقتصاد القومي الأمريكي عام ١٩٨٠ ف كما حققت الصادرات الخدمية الأمريكية معدلات نمو مرتفعة بلغت حوالي ( ١٢%) بينما حققت الصادرات السلعية الأمريكية معدلات نمو أقل بلغت ( ١٠,٨%) خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٤ ف [10]. وفي الوقت ذاته لم تكن الدول النامية متحمسة لقبول قيام نظام عالمي متعدد الأطراف في مجال الخدمات ، حيث ترى في ذلك تهديداً لسيادتها الوطنية وفي سيطرتها على أجهزتها القومية في قطاعات المصارف والتأمين والنقل الدولي فضلاً عن خشيتها من تعرض استقرارها النقدي لتيارات واتجاهات الأجهزة المصرفية العالمية ، بما يؤدي إلى انتقال مدخراتها من الصرف الأجنبي إلى خارج حدودها الوطنية ، وإلى توجيهها إلى استثمارات لا تتفق مع أولويات برامجها التي تبنتها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تفوق الأجهزة المصرفية من ناحية الخبرة والدراية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في الدول الصناعية المتقدمة وافتقار الدول النامية لهذه الأمور في الأجهزة المصرفية ، وينسحب الأمر على شركات التأمين والنقل الدولي .

وعلى هذا الأساس فقد سمح لكل دولة نامية من اختيار مجال الخدمات التي تستطيع أن تقدم فيها عروضاً تتناسب معها وتمكنها من الوقوف أمام منافسة الشركات الأجنبية ومن خلال تقييم خدماتها وتقديم عروض واقتراحات توازن بين ما تقدمه من خدمات وما تستقبله منها ، ليس كدول متلقية ، بل لوجود شركات أجنبية منافسة لشركاتها الوطنية خاصة أن القطاع الخدمي من القطاعات البالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية باعتباره يمثل نسبة عالية من

الناتج القـــومي الإجمالي ، ويســـاهم في نمو القطاعات السلعية التي تمثل المظهر الحقيقي للتنمية والتطور الاقتصادي ، وهذا ما يستلزم تركيز الاهتمام على تطوير الخدمات المقـدمة ورفع مستواها ، لزيادة مســاهمتها في الناتج القومي الإجمالي .

واستناداً على ما سبق ، ونظراً لتفوق الولايات المتحـدة والدول الصناعية المتقـدمة ولتخلف الدول النامية ، وعدم صمودها أمام المنافســة العالمية الحـــــادة في مجال التجارة الدولية للخدمات ، فقـــد نادى بـــعض المنظرين الاقــتصاديين الغربــيين باقــتراح نمط جديد للتخصص وتقســيم العمل الدولي قـــوامه تخصص الدول الصناعية المتقـــدمة والدول حــديثة العهد بـــالتصنيع بـــإنتاج الخدمات وتصنيعها لتمتعها بمزايا نسبية في هذا المجال على أن تستورد الإنتاج السلعي ، وفي المقابل تتخصص الدول النامية في الإنتاج الســـلعي لتمتعها بـمزايا نسبـية ، واســتيراد المنتجات الخدمية لتخلفها في هذا المجال .

وارتبط النمط المقترح من التخصص وتقسيم العمل الدولي ببعض الأمور الهامة منها:

1) إن الإنتاج الســلعي المقـــترح لتخصص الدول النامية يتمثل في نقـــل الصناعات الملوثة للبيئة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية ، وذلك لتشبـــع بـــيئة الدول الأولى بـــالتلوث ، ولنقـــاوة بـــيئة الدول النامية .

2) فتح الطريق أمام المصارف الكبـــــرى والعالمية للقـيام باســتثمارات ضخمة في الدول النامية ، وتســتلزم قـــواعد منظمة التجارة العالمية إلغاء القيود التفضيلية ضد الخدمات الأجنبية في كافة القطاعات بدءاً من عمليات الطرق إلى وســائل الاتصال والأمور الفنية ، وعليه فقـــــد ضغطت الخدمـات الماليـة الأمريكيـة ذات النفـوذ القـــوي في إطار المنظمة ، بـــفتح كافة الأسواق المالية عالمياً .

## 4- تحرير تجارة المنسوجات:

تمثل المنســوجات نسبـــة عالية من صادرات العديد من الدول النامية ، ويمكن التميز بـــين ثلاث مجموعات من البلدان النامية من حـيث تصنيعها للمنسـوجات ، قـلة من البـلدان التي تركز على سلة مصنوعات محـددة تتكون من الملابـــس والمنســـوجات والإلكترونيات والأجهزة والأحـــــذية والصلب والجلود والكيمائيات واســـتأثرت بـــما يزيد على (٧٠%)[11]، من مجموع صادرات الـدول النامية منها هونج كونج وكوريا وســـنغافورة وتميزت صادرات هذه الدول بـــفعاليتها في الأســواق العالمية لارتبــاطها بالشـــركات المتعددة الجنسيات حيث استطاعت المحـافظة على انخفاض تكاليف وحـدة العمالة من خلال السيطرة على النظام النقابي وتقييد الاستهلاك المحلي ، وتخفيض عملاتها ودعم الصادرات، ومجموعة وسط من الدول النامية نجحـت في اقتحـام أسواق جديدة عن طريق تجهيز السلع الأساسية الأولية للأسواق المحلية والتصديرية بـما يمكنها من التغلب على مشـــاكلها الهيكلية خاصة المرتبـطة منها بالنشـــاط الزراعي ، إضافة إلى توسيع نطاق صناعاتها الناشئة منها مصر وتركيا والباكســـتان والهند ... وغيرها والغالبـــــية العظمى من الدول النامية تظل معتمدة على تصدير السلع الأساسية الأولية .

ونصت المفاوضات التجارية على إلغاء اتفاقية المنسـوجات المتعددة الأنسـجة بـــإلغاء نظام توزيع الحـــــصص ، وتخفيض الرســـــوم الجمركية على صـادرات الـدول الناميـة مـن المنســوجات والملابـــس من (١٥,٥%) إلى (١١,٥%)[12]خلال فترة انتقالية قدرت بعشـر ســنوات، مما يتيح منح فرص تصدير أكبـــر لمنتجات تلك الدول من المنسوجات والملابس

بفتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجاتها ، فضلاً عن أن الدول الأخيرة تستفيد من انخفاض أسعار تلك المنتجات .

والجدير بالذكر أن تحرير التجارة في قطاع المنسوجات والملابس كان محدوداً وبطيئاً ، مقارنة بوتيرة التحرير في القطاعات الأخرى لأنها من الصناعات التي تتميز بكثافة الاستخدام للأيدي العاملة وبانخفاض نسبة رأس المال المستثمر ، وانخفاض نسبة العمالة الماهرة ، فضلاً عن تدني مستويات الأجور بما ينعكس على تكلفة الإنتاج ويؤدي إلى انخفاضها ، كما أنه لضمان نجاح تصدير هذا القطاع فإن الأمر يتطلب نسبة عالية من الاستثمارات لرأس المال فضلاً عن توافر الأيدي العاملة الماهرة ، ولاشك فالأمر يحتاج إلى فترة طويلة لإعادة بناء اقتصاديات تلك الدول .

ويثار هنا تساؤل :

* هل تكفي الترتيبات الانتقالية التي حددت لإعادة بناء وتنظيم هذا القطاع ؟

الواقع أن الدول النامية تعاني من وجود خلل في هياكلها الاقتصادية والإنتاجية إضافة إلى الاختلالات المالية والتي جعلت من اقتصادها ضعيف وعرضة للاختراقات والتأثر بالصدمات الخارجية فضلاً عن أن بعض الدول لم تنشئ صناعة المنسوجات للتصدير قبل إبرام الاتفاقية بل اهتمت ببناء صناعاتها النسيجية لتلبية الطلب الوطني فهل تجد لها مكاناً في الأسواق العالمية ؟

كل هذه الأمور وغيرها أدت إلى افتقار هذه المنتجات في عمومها إلى الدينامية في الأسواق العالمية .

كما أثارت الولايات المتحدة بالتعاون مع بعض الدول الصناعية خاصة فرنسا قضية (حقوق العمال) لتهديد مصالح الدول النامية وأحكام الهيمنة عليها .

القضية في ظاهرها ضمان وحماية المنافسة العالمية وفي باطنها المزيد من الحماية للعمالة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية ، فقد ارتأت تلك الدول ضرورة ادراج حقوق العمال ضمن مهام منظمة التجارة العالمية ، بقيام جميع الدول بتنفيذ حقوق العمال المتفق عليها ، ويقصد بها بالطبع الكثير من الدول النامية التي تسمح بتشغيل الأطفال ، إضافة إلى الأجور الزهيدة التي تحصل عليها العمالة دون الارتباط بنظام للتأمين الصحي والمعاش وما إلى ذلك من تكاليف تتحملها الدول الكبرى وترفع بها بالتالي أسعار العمالة مما يضعف مركزها التنافسي أمام العمالة الرخيصة الوافدة من الدول النامية ، وارتأت الولايات المتحدة الأمريكية وضع شروطاً معينة للعمالة تلتزم بها جميع الدول التي تتمتع بمزايا التجارة العالمية ، تنص الشروط على منع تشغيل الأطفال وعدم السماح بالعمل الجبري لتشغيل المسجونين ، وضمان حرية تشكيل النقابات ، وإخضاع الدول التي لا تلتزم بتلك الشروط للعقوبات وترى الولايات المتحدة أنها بتلك الشروط تضمن حق الجميع للمنافسة في ظل ظروف متشابهة لحد ما بينما ترى الدول النامية أن (حقوق العمال) وسيلة لسلبها الميزة النسبية الوحيدة التي تتمتع بها ، والمتمثلة في توافر العمالة وانخفاض أجورها ، وبمعارضة الدول النامية لهذا الموضوع تأخر تنفيذه إلا أنه لم ينته وأصبح من مهام منظمة التجارة العالمية للبت فيه.

**ويثار هنا تساؤل :**

* حقوق العمال هل هي من مهام منظمة التجارة العالمية ؟ أم أنها من مهام منظمة العمل الدولية ؟ أم أنها قضية تستخدم كوسيلة للضغط على الدول النامية وللتدخل في شئونها الداخلية ؟

من العرض السابق يتضح مدى التناقض بين ما يقوم به النظام التجاري الدولي من تمجيد لتحرير التجارة ، وبين مخلفات التفكير

المركنتالي بتقييد حرية التجارة من خلال فرض الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة لوسائل وأشكال صريحة للحماية تتمثل في حصص المعدلات التعريفية، ومعايير المنتجات، والتأثيرات السلبية لتدابير مكافحة الإغراق، أمام المنتجات غير المتطورة، بشكل ساهم في تعزيز الأنماط السائدة لشروط الوصول إلى الأسواق التي تفضل المنتجات العالية التقنية، على المنتجات ذات المستوى التكنولوجي المنخفض أو المتوسط، كما ساهم في تزايد قدرة حركة رأس المال على الحركة، فضلاً عن استمرار القيود المفروضة على حرية الأيدي العاملة، وإلى إنتشار شبكات الإنتاج الدولية واتساعها، بتجزئة سلاسل الإنتاج، ونقل مواقعها إلى بلدان شتى، حيث يتم تجهيز السلع في عدة مواقع قبل أن تصل إلى المستهلكين النهائيين، وبذلك تتجاوز القيمة الإجمالية للتجارة المسجلة لهذه المنتجات قيمتها المضافة بهامش كبير، كما يقدر أن تشكل التجارة القائمة على هذا التخصص ضمن هذه الشبكات نسبة تصل إلى حوالي (٣٠%) من الصادرات العالمية.

والتحدي الرئيسي للدول النامية يتمثل في تحقيق مشاركة أكثر فاعلية في التقسيم الدولي للعمل، بتحول الدول النامية عن إنتاج السلع الأولية التي تشهد أسواقها ركوداً أو انخفاضاً نسبيين إلى إنتاج المصنوعات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. وعلى الرغم من أن الدول النامية حققت زيادات سريعة في معدلات صادراتها من المنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للمهارات والتكنولوجيا، إلا أنها لم تحقق أية زيادات في دخلها، وبالتالي فحصتها من الدخل الصناعي العالمي قد انخفضت بالفعل، كما أن الزيادات في القيمة المضافة التصنيعية لبعض الدول النامية الأخرى، قد تخلفت إلى حد بعيد عن حصصها المسجلة في تجارة المصنوعات العالمية، ولم تنجح تلك الدول في إقامة علاقة دينامية بين صادراتها وبين نمو الدخل تمكنها من تضييق الهوة بين دخلها ودخل البلدان الصناعية المتقدمة، ويعزي ذلك إلى أن شبكات الإنتاج الدولية نجحت في تحويل الدول النامية إلى إنتاج المنتجات التي تعتمد على النشاط التجميعي، وبالتالي لا تشارك في إنتاج الأجزاء القائمة على الاستخدام الكثيف للمهارات والتكنولوجيا، وإنما تصدر منتجات قائمة على الاستخدام الكثيف للأيدي العاملة، الأقل ندرة والأكثر ضعفاً معتمدة في ذلك على موردين تدني الأجور، وتدني المهارات، وبالتالي فمساهمتها في القيمة المضافة تتحدد على هذا الأساس، في الوقت التي تجني فيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية المتقدمة المالكة لعوامل الإنتاج الأكثر ندرة ولكنها قادرة على الحركة على المستوى الدولي من رأس مال وإدارة ودراية فنية ثمار هذه الصناعة.

كما أثارت الولايات المتحدة الأمريكية موضوع حماية البيئة لإدراجه ضمن بنود الاتفاقية وهو عبارة عن إجراءات حمائية إضافية على منتجات الدول النامية، والتي في حالة تطبيقها تؤدي إلى تقليل فرص التصدير أمام تلك الدول، وإثارة هذا الموضوع تستند على أن صناعات الدول النامية تؤثر على المستويات المرتفعة من حماية البيئة، والتي يتمتع بها الأمريكيون، وذلك لعدم وجود قوانين صادرة تحكم الصناعة، من حيث الحفاظ على البيئة، وقواعد الأمان بالنسبة للمنتجات، مما يؤدي إلى دخول السوق الأمريكية منتجات بأقل من مستوى ومواصفات السلع الأمريكية، وقاومت الدول النامية إدراج الموضوع خلال المفاوضات، على أن يتم مناقشته ضمن بنود منظمة التجارة العالمية.

### ثالثاً: النتائج المحتملة للآثار الاقتصادية:

لتفحص النتائج المترتبة على الآثار الاقتصادية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية تثار عدة أسئلة هي:

* هل حرية التجارة وفتح الأسواق المحلية أمام العالم لصالح الكل كما تزعم الدول المتقدمة ، أم لصالحها وللاستفادة من أسواق الدول النامية التي لا تستطيع الصمود أمام منتجاتها أو منافستها ؟

* هل هناك أصلاً تحرير تجارة أم أنها مجرد أساليب لتحسين أوضاع اقتصادية محلية وأن الدول المتقدمة لا تؤمن بمبدأ تحرير التجارة بالكامل ؟

وبإلقاء نظرة أكثر تفحصاً على الممارسات الاقتصادية لاتفاقية تحرير التجارة الخارجية اتجاه الدول النامية ، يتبين أن النتائج المترتبة على الآثار السابقة كانت أكثر تعقيداً على اقتصاديات الدول النامية على الرغم من أن هذه الممارسات في ظاهرها تؤدي إلى نمو النشاط التجاري العالمي ، إلا أن باطنها يعني فتح أسواق الدول النامية لتصريف منتجات الولايات المتحدة والدول الصناعية دون منافسة تذكر . وتبرز هذه الآثار في :

1 ) ترتب على إلغاء القيود الكمية ، وتخفيض الرسوم الجمركية إزاحة كل ما يعيق التدفقات السلعية بين الدول ، ومن ثم زيادة نمو النشاط الاقتصادي بزيادة الطلب على صادرات الدول النامية ، وزيادة النمو بها للخروج من دائرة التهميش في عالم ليس له مكان للكائنات الصغيرة ، إلا أن هذا النمو في حقيقته يؤدي إلى زيادة تصدير منتجات الدول الصناعية للدول النامية وإلى إختلال العلاقة بين الصادرات والواردات ، ومن ثم زيادة اختلال ميزان المدفوعات للدول الأخيرة .

2 ) إن الدول الصناعية المتقدمة ، تفضل في الحصول على احتياجاتها من السلع التامة الصنع ، أو مستلزمات الإنتاج من دول أخرى متقدمة ، خاصة التي بينها تكتلات اقتصادية .

3 ) إن إلغاء الدعم والحماية على السلع المحلية فضلاً عن تحرير الأسعار يتطلب وفرة في الإنتاج ووجود فائض للتصدير ، وجودة الناتج المحلي بما يعادل جودة السلع الأجنبية المنافسة ، وإلى انخفاض تكلفة المنتج المحلي أو معادلتها بتكلفة السلع المنافسة إلى جانب وجود أسواق خارجية مفتوحة أمام مصدري السلع المحلية .

4 ) وجود خلل في الهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول النامية ، فضلاً عن تحكم علاقات الإنتاج الرأسمالي المبني على الاستغلال في شروط التبادل التجاري ، ساهم في تعميق تبعيتها وهيمنة الدول الصناعية عليها ، وإلى ظهور نظام تجاري عالمي محل النظام التجاري لتلك الدول .

5 ) أدى الانخفاض الجذري في الرسوم الجمركية، نتيجة لتحرير التجارة إلى انخفاض الواردات، وإلى العجز في الموازنات العامة .

6 ) تواصل الدول النامية في إنتاج المصنوعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة لصعوبة الارتقاء بالمستوى التكنولوجي والتنويع ، نتيجة لسيطرة الدول الصناعية المتقدمة على آليات نقل التكنولوجيا وعرقلة جهود الدول النامية في اكتسابها وتطويرها .

7 ) قيام بعض الدول بسياسات الإغراق لأسواق الدول النامية بالسلع المستوردة والمدعومة ، على الرغم من أن اتفاقية تحرير التجارة الدولية تعطي الحق للبلد المتضرر من فرض ضريبة ضد الإغراق تعادل السعر الذي تباع به في سوق التصدير ، والذي تباع به في موطن إنتاجها ، إلا أن الحصول على الإذن من منظمة التجارة العالمية بأخذ إجراءات وقائية ليست عملية سهلة ، فضلاً عن إمكانية الدول المصدرة من الأعتراض ، وإثبات أن انخفاض سعر السلع يرجع إلى انخفاض التكاليف وليست نتيجة للدعم .

8 ) ارتفاع تكاليف الإنتاج لاستيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج وارتفاع تكاليف النقل والتأمين ، كما أن حصة الدول النامية من

الأسواق العالمية محدودة ، خصوصاً بعد ظهور التكتلات الاقتصادية العملاقة ، إذ يشكل إنتاجها الصناعي حوالي ( ١٢%) من الإنتاج الصناعي العالمي ، على الرغم من جهود الدول النامية للنهوض بصناعاتها .

9 ) إن التوسع الكبير في صادرات الدول النامية من المنتجات الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ، التي تتميز بديناميكية العرض وارتفاع القيمة المضافة إحصاءات مضللة لأن الدول النامية تقوم بتصدير منتجات تعتمد على التجميع المتدني المهارات والكثيف الاستخدام للأيدي العاملة ، الذي تنظمه شبكات الإنتاج الدولية ، في الوقت الذي يتجسد فيه القدر الأكبر من التكنولوجيا والمهارات في الأجزاء المستوردة وبالتالي فالجزء الأكبر من القيمة المضافة يكون من نصيب الدول المتقدمة المنتجة لتلك الأجزاء وللشركات المتعددة الجنسيات .

10) إعاقة إقامة أي تكتل اقتصادي أو تجاري يزيد من وزن وقوة الدول النامية في الاقتصاد العالمي ، بإدماج الأخيرة في التجارة العالمية من خلال تبني مشروع التبادل التجاري القائم على النماذج العالمية الجاهزة ، وتعميق مفهوم التكيف مع التجارة الدولية كواقع لا مفر منه لتحقيق المنافسة العالمية .

ويتضح مما سبق أن المستفيد الأوحد من التكتل التجاري هو الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة ، فتقدر مؤسسات التمويل الدولية أن نصيب الدول المتقدمة يقدر بـ (٢١٥) مليار دولار عام ٢٠٠٢ ف ، كما قدرت نفس هذه المؤسسات أيضاً أن الدول الأفريقية تقدر خسائرها من نتائج الاتفاقية بـ ( ٢,٦ ) مليار دولار سنوياً ، وإن الدول النامية ككل لن تحصل من حصاد هذه الاتفاقية إلا على الفتات فإلغاء الحواجز التجارية ، وتخفيض الرسوم الجمركية أدى إلى انخفاض أسعار المواد الأولية ، التي ترتكز عليها التنمية الاقتصادية في كثير من الدول النامية ، أضف إلى أن هذه الدول لا تستطيع الوقوف أمام منافسة الصناعات والخدمات المقدمة من الدول المتقدمة ، فالصناعات المحلية غير مؤهلة للدخول في منافسة غير متكافئة لوجود الفارق الكبير في التكنولوجيا . كما أن هناك حقيقة على جانب كبير من الأهمية ينبغي الاعتراف والتسليم بها ، ولا مجال للهروب منها ، وهي أن منظمة التجارة العالمية حقيقة واقعة لا محالة ، وهي ضريبة التحول الذي يفرض نفسه على العالم كله ، فالاقتصاد الدولي يتجه اليوم إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى ، ولن تستطيع أية دول أن تقف لوحدها بمعزل عن تلك التكتلات ، فضلاً عن الحماية المفتعلة للمنتج المحلي والمتمثلة في تعريفة جمركية مبالغ فيها من الصعب استمرار تطبيقها مهما كانت الحاجة إليها ملحة ، فالمنتج المحلي سيجد نفسه أمام المستورد دون تمييز أو مساندة وأن التحولات العالمية ليست في صالح الدول النامية .

## رابعاً : الخلاصة:

يستخلص مما سبق أهم الآثار التي خلفتها الممارسات التجارية لمفاوضات تحرير التجارة الدولية في منظمة التجارة العالمية ، ويتضح أن دور الدول النامية في صياغة نصوص اتفاقية تحرير التجارة الخارجية كان هامشياً ومحدوداً جداً ، إن لم يكن معدوماً فثلاثة أرباع سكان العالم أبعدوا عن النقاش ، وأن أمريكا اللاتينية والقسم الأكبر من آسيا وبشكل خاص أفريقيا لم تكن بالنسبة للبلدان الصناعية المتقدمة إلا مساحات للمناورة من أجل تقسيم أسواقها ، كما أن نصوص الاتفاقية لم تكن بين أطراف متساوية ، وشروط التبادل التجاري لم تكن متكافئة والمصالح ليست موحدة بل متعارضة بين أطراف ليست متساوية وبالتالي فالاتفاقية مفروضة على الدول النامية من قبل الولايات المتحدة ، حيث فرضت شروطها على العالم الرأسمالي في مجال التبادل التجاري ،

وفرضت حماية أسواقها الداخلية برسوم جمركية، في الوقت الذي فتحت فيه الأسواق الخارجية أمام بضائعها دون أية قيود كما اتبعت أساليب الحماية الجمركية وقيود الاستيراد عندما كانت في حاجة إلى التكوين الرأسمالي، دون أن يكون في ذلك اعتداء على حرية الآخرين، ولكن في اتفاقية تحرير التجارة الخارجية تم تجريد الدول النامية من أساليب الحماية، ومنعت من فرض رسوم جمركية أو وضع أية قيود على الاستيراد، بل أجبرت على فتح أسواقها للدول الصناعية المتقدمة والتي لا مثيل لها بمنافستها، كما استغلت الدول الصناعية المتقدمة التعارض في المصالح للتفرقة بين الدول الأفريقية بذريعة المصالح ليست موحدة فمثلاً زيمبابوي من الدول المصدرة للغذاء لا تساند الدول المستوردة له على الرغم من أن الأخيرة لا تطالب بأية التزامات من الدول المصدرة للغذاء، وإنما الالتزامات موجهة أساساً للدول الصناعية المتقدمة ومؤسساتها الدولية المختلفة، على أن تساند الدول الأفريقية بعضها البعض بالحصول على اعتراف من الدول المتقدمة بحجم الأضرار والتهديدات التي انصبت على اقتصادياتها من جراء تنفيذ مفاوضات تحرير التجارة الدولية، لعدم تكافؤ التبادل التجاري بينها خاصة وأن صادراتها أغلبها مواد خام زراعية ومنجمية بما فيها البترول، ويظل التحدي الأكبر هو كيفية التعايش مع الواقع والاستفادة القصوى مما يقدمه للوصول إلى صيغ وأساليب تعظم الفائدة من تحرير التجارة، وتقلل من خسائرها، لذا فالأمر يتطلب ضرورة التحرك السريع على الساحة العربية والأفريقية والإسلامية لتوحيد المواقف وتجميعها في إطار تكتل اقتصادي يكون له تأثيراً حتى لو كان محدوداً لمواجهة التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية من خلال المسارعة في إنشاء السوق العربية المشتركة التي كان من المفترض قيامها منذ عام ١٩٦٤ ف، ولم تقم حتى الآن بسبب الخلافات العربية، فضلاً عن قيام السوق الأفريقية المشتركة لدول ومنظمة التجارة التفضيلية PTA إلى جانب إيجاد صيغة للتعاون بين السوق العربية والأفريقية ليمتد الفضاء العربي الأفريقي، ويضم في مجموعة (٢٣) دولة عربية و (٥٣) دولة أفريقية لمواجهة التكتلات الدولية لتستطيع بها دعم تجارتها البينية، كما تمكنها من الحصول على أفضل شروط التبادل التجاري مع التكتلات الاقتصادية الأخرى أضف أنه ليس أمام المؤسسات السياسية والتشريعية والاقتصادية لدول التكتل العربي والأفريقي سوى أعمال الفكر الاستراتيجي الذي يأخذ في الاعتبار المتغيرات والمعطيات التي تميز العالم المحيط بنا عن بعد أو عن قرب وأن تركز الاستراتيجيات على رؤى غير تقليدية، والاستراتيجية المطلوبة لتحريك الاقتصاد ومواجهة التحديات المالية يمكن أن تتحقق من خلال ثلاث مراحل زمنية تمثل في :

**1) المرحلة الأولى :**

الاستفادة القصوى من السقوف الزمنية التي حددتها الاتفاقية والتي تصل إلى عشر سنوات لتحقيق التغير التدريجي للمؤسسات بما يتناسب مع مرحلة الانطلاق المطلوبة .

**2) المرحلة الثانية:**

مرحلة تحول دول التكتل إلى الإنتاج من أجل التصدير بتحديث صناعات عربية أفريقية وتحقيق التكامل فيما بينها، بما يسمح بتوفير إنتاج جيد وأسعار مقبولة تسمح بتدفق العملات الأجنبية اللازمة لتطوير الإنتاج وترسيخ البنية الصناعية الأساسية .

**3) المرحلة الثالثة:**

إحلال الإنتاج العربي الأفريقي محل الواردات بالاتجاه نحو زراعة المحاصيل التي يمكن المنافسة بها داخل الأسواق العالمية، والاستفادة من فترة السماح المقدرة بعشر سنوات وهي الزمن المتاح للتنافس العالمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية والإنطلاق إلى اقتصاد يعتمد على الذات ويقدر على الصمود أمام التهديدات الخارجية أياً كان مصدرها .

## الهوامش

(1) نعمان الزياني، الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ،الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٠٧، ٣١ يناير ١٩٩٤ ف ، ص١٧ .
(2) سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ، الكتاب الأول ، الطبعة الثانية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ف ، ص ٢٥٥ .
(3) نعمان الزياني الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ، مرجع سابق ، ص ١٧ .
(4) نعمان الزياني ، ملف الجات ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٢٧ ، ٢٠ يونيو ١٩٩٤ ف ، ص ١٨ .
(5) علي عبد العزيز سليمان ، الجات ومصر ، ماذا تكسب ؟ وماذا تخسر ؟ ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٢٠ ، ١٩٩٤/٥/٢ ف ، ص ١٠ .
(6) عبد السلام العربي ، العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، أزمة المجتمع الدولي على أعتاب القرن الواحد والعشرين ( ج٢) - الملتقى العالمي الرابع حول الكتاب الأخضر ، المركز العالمي للكتاب الأخضر ، طرابلس ، ٢٧ نوفمبر - ٣ ديسمبر ، ١٩٩٩ ف ، ص ١٧ .
(7) فرج عبد الفتاح فرج ، التجارة الأفريقية والنظام الدولي الجديد ، الموسوعة الأفريقية ، بحوث سياسية واقتصادية ، المجلد الخامس ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، القاهرة ، مايو ١٩٩٧ ف ، ص ١٤٧ .
(8) علي عبد العزيز سليمان، الجات ومصر ، ماذا تكسب ؟ وماذا تخسر ؟ ، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٣٢٠، ١٩٩٤/٥/٢ ف ، ص ١٠.
(9) زينب ابراهيم ، الإجراءات الرمادية والجات ، مجلة الأهرام ، العدد ١٣٠٥ ، ١٧ يناير ١٩٩٤ ف ، ص ٣٠ .
(10) سامي عفيفي حاتم ، مصدر سابق ، ص ٣١٢ - ٣١٣ .
(11) اتجاهات الإنتاج والتجارة في العالم ، دراسة أعدتها الاونكتاد ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الأمم المتحدة نيويورك ، ١٩٨٢ ف ، ص ٢٣ .
(12) علي عبد العزيز سليمان ، الجات ومصر ، ماذا تكسب ؟ وماذا تخسر ؟ ، مرجع سابق ، ص ١٠ .

## المراجع


1 ) سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم الكتاب الأول الطبعة الثانية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٣ ف.
2 ) موسى سعيد مطر وباسم اللوزي وآخرون ، التجارة الخارجية ، الطبعة الأولى ، عمان ، دار الصفا للنشر والتوزيع ، ٢٠٠١ ف.
3 ) زينب ابراهيم ، الإجراءات الرمادية والجات ، مجلة الأهرام ، العدد ١٣٠٥ ، ١٧ يناير ١٩٩٤ ف .
4 ) سليمان العبد ، حرية التجارة نعمة أم نقمة ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٢٥ ، ٦ يونيو ١٩٩٤ ف .
5 ) عبد السلام صالح عرفة ، التنظيم الدولي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الوطنية ١٩٩٢ ف .
6 ) عبد السلام العربي ، العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، الملتقى العالمي الرابع حول الكتاب الأخضر ، طرابلس ، المركز العالمي للكتاب الأخضر ، ٢٧ نوفمبر - ٣ ديسمبر ١٩٩٩ ف .
7 ) علي محمود جديد، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الدول العربية والنامية الأهرام الاقتصادي، العدد ١٣٢٤، ٣٠ مايو ١٩٩٤ ف.
8 ) فرج عبد الفتاح فرج ، التجارة الأفريقية والنظام الدولي الجديد الموسوعة الأفريقية ، بحوث سياسية واقتصادية ، المجلد الخامس ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٧ ف .
9 ) محمد علي سعيد ، الاتفاقية العامة للتعاريف الجمركية ، مجلة الجمارك ، السنة الثامنة ، العدد ٩١ ، القاهرة ، المعهد الثقافي الجمركي ، يناير ١٩٦٩ ف .
10) نزيرة الأفندي ، أثر الجات على الدول النامية ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٢٧١ ، ٢٤ مايو ١٩٩٣ ف .
11) نعمان الزياني ، الانفاق للعام للتعريفات والتجارة ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٠٧ ، ٣١ يناير ١٩٩٤ ف .
12) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، إتجاهات الإنتاج والتجارة في العالم ، دراسة أعدتها منظمة الاونكتاد ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ١٩٨٢ ف .
13) علي عبد العزيز سليمان ، الجات ومصر ماذا تكتسب وماذا تخسر ، مجلة الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٢٠ ، ١٩٩٤/٥/٢ ف .
14) الأمم المتحدة ، تقرير التجارة والتنمية ، جنيف ، ٢٠٠٢ ف .

# دراسات

- تأثير القنوات الفضائية
  في تكوين شخصية الطفل

**د. مولود زايد الطبيب**

- دور القنوات الفضائية الرياضية في تنمية
  اتجاهات الشباب نحو التربية البدنية والرياضة

**د. صالح عمار العويب**

- مفهوم الرياضة
  ودورها التربوي في الفكر الجماهيري

**د. عبد الفتاح محمد العيسوي**

# تأثير القنوات الفضائية في تكوين شخصية الطفل

**د. مولود زايد الطبيب**
عضو هيئة التدريس بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب/ جامعة السابع من أبريل

**المقدمة:**

**نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي إجتاح العالم ، شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهور القنوات الفضائية وإنتشارها على نطاق واسع ، مما أدى إلى تحول العالم إلى قرية كونية صغيرة تربطها شبكة اتصالات واحدة عبر الأقمار الصناعية، كما تنامت قوة الإعلام الفضائي،**

وزادت المنافسة بين القنوات الفضائية على استقطاب المشاهدين أمام الأجهزة المرئية ، وذلك من خلال ما تبثه من برامج علمية وثقافية وترفيهية وأيديولوجيات متعددة موجهة إلى المشاهدين باختلاف مراحلهم العمرية ، إلا أنها بالتأكيد أكثر تأثيراً على الأطفال والمراهقين نتيجة للاستعداد السيكولوجي والتغيرات البيولوجية المرافقة لهذه الشريحة السنّية .

وانطلاقاً مما سبق تم في هذه الدراسة اختبار تأثير القنوات الفضائية في شخصية الطفل من خلال ما يقدمه الإعلام الفضائي الموجه إلى الطفل بصفة خاصة ، ومدى استفادة الطفل من هذا الزخم الإعلامي في تنمية مداركه الثقافية والسلوكية وفي تفاعله مع البيئة المحيطة به ، كما تحاول الدراسة التعرف على الآثار الإيجابية والسلبية التي قد تخلفها المادة الإعلامية من خلال ما تبثه القنوات الفضائية على شخصية الطفل .

## تحديد موضوع الدراسة:

إن استخدام الأقمار الصناعية في المجال الإعلامي وبث القنوات الفضائية ، أحدث تغيرات جوهرية في دور الإعلام جعلت منه محوراً أساسياً في منظومة المجتمع ، فهو اليوم محوراً لثقافة الكبار ورافداً مهماً لتنشئة الصغار ، حيث تستهدف القنوات الفضائية مستقبلي مادتها في البيوت ، أين توجد القاعدة العريضة من جمهور المشاهدين الذين يستهلكون ويمتصون ما يُعرض عليهم من الإنتاج الثقافي لتلك القنوات .

لقد أصبحت القنوات الفضائية تتجه نحو التخصص ، لذا فهي لا تتوقف عن زيادة برامجها

ومصادر معلوماتها ومنافذ توزيعها ، في الوقت نفسه الذي يتزايد فيه التوجه نحو القنوات الفضائية المتخصصة في الأخبار والإعلام الثقافي والتعليم والديني .

ومع إنتشار " الصحون الفضائية" في السنوات الأخيرة تحولت هذه الظاهرة إلى ظاهرة إجتماعية عامة مما دفع بالعديد من الباحثين في مجال علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع الإعلامي والتربوي إلى دراستها كظاهرة لها آثارها الاجتماعية والنفسية والثقافية ، وتتبع هذه الآثار في أنماط تفكير وسلوك المشاهدين وفي مقدمتهم الأطفال ، ودراسة طبيعة الدور التربوي والتوجيهي الذي تلعبه القنوات الفضائية في تنشئة الأطفال وما قد تغرسه في شخصية الطفل من قيم وسلوكيات تؤثر في مظهره الخارجي ومستواه الدراسي وتوافقه الاجتماعي .

وبذلك يرتكز اهتمام هذه الدراسة حول تحديد أثر القنوات الفضائية بما تقدمه من برامج وثقافات متعددة في شخصية الطفل وثقافته ، وقدراته على الاستفادة منها في تأسيس مدركاته الثقافية والحياتية ، كما تحاول هذه الدراسة البحث عن الآثار السلبية للقنوات الفضائية على سلوك وثقافة الطفل .

ويمكن أن نحدد أهم متغيرات الدراسة فيما يلي:

**أ ) المتغير المستقل:**

(القنوات الفضائية) من حيث نوعية البرامج التي تقدمها وعدد ساعات البث المرئي... إلخ.

**ب) المتغير التابع :**

(شخصية الطفل) حيث نتناولها من بعدين هما:

1- البعد السلوكي " المتمثل في أنماط السلوك التي يقوم بها الطفل كمظهره الخارجي وعلاقاته بالمحيط الاجتماعي ... إلخ ".

2- البعد الثقافي (المعرفي) " المتمثل في الكم المعرفي لدى الطفل مثل مستواه العلمي ، ومدى إلمامه بالمعلومات العامة ... إلخ".

**جـ) المتغير السابق :**

(الدور الأسري في توجيه الطفل) " المستوى التعليمي للأم والأب ، المراقبة والتوجيه في اختيار البرامج ... إلخ ".

وتأسيساً على ما سبق يمكن إجمال الأسئلة البحثية لهذه الدراسة فيما يلي:

* هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية البرامج التي تقدمها القنوات الفضائية وتأسيس سلوكيات إيجابية أو سلبية لدى الطفل بمجتمع البحث ؟
* هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية البرامج التي تقدمها القنوات الفضائية وزيادة الكم المعرفي للأطفال بمجتمع البحث ؟
* هل تؤثر القنوات الفضائية في إضعاف دور الأسرة والمدرسة في تكوين شخصية الطفل ؟
* هل تؤثر القنوات الفضائية في تكوين شخصية الطفل بمجتمع البحث ؟

## أهمية الدراسة ومبرراتها

**أ ) أهمية الدراسة :**

تكمن أهمية الدراسة في مجالين هما :

*** المجال العلمي:**

تساهم في إثراء المكتبة الجامعية وإثراء التراث السوسيولوجي في مجال من أهم المجالات الاجتماعية وهو ( دور الإعلام في التنشئة الاجتماعية) .

*** المجال الاجتماعي :**

تكمن أهمية الدراسة على المستوى المجتمعي فيما تقدمه نتائجها النابعة من الواقع من معطيات واقعية تفيد الجهات المختصة والقائمين على المجال التربوي ، والاستفادة منها في معالجة الإشكاليات التي تواجه التربويين والقائمين على التنشئة الاجتماعية .

**ب) المبررات :**

1- عدم توفر معلومات كافية عن الظاهرة

موضوع الدراسة نظراً لقلة الأبحاث العلمية التي تتناول دور القنوات الفضائية في تكوين شخصية الطفل .

2- طبيعة التغيرات التي يشهدها المجتمع الليبي في الآونة الأخيرة بصفة عامة بين الأصالة والمحافظة من جهة والتغريب والتقليد من جهة أخرى .

**أهداف الدراسة:**

1) الكشف عن الخصائص التربوية والتوجيهية للقنوات الفضائية كوسيلة تربوية ودورها في تنشئة الأطفال .
2) تحديد أثر تلك الوسائل في تشكيل شخصية الطفل .
3) التعرف على التأثيرات الإيجابية والسلبية للقنوات الفضائية على سلوك وثقافة الطفل .
4) معرفة دور الأسرة في توجيه الطفل لاختيار البرامج التي يشاهدها .
5) التعرف على الأوقات التي يقضيها الطفل في مشاهدة برامج القنوات الفضائية.
6) تفيد المقترحات والتوجيهات في توعية الأسر وإرشاد ذوي الاختصاص .

**أولاً: لمحة تاريخية عن تطور القنوات الفضائية:**

تُعد الإذاعة المرئية أهم وسائل الاتصال في الوقت الحاضر ومن أخطر الوسائل الإخبارية والتربوية والإعلامية لما تتمتع به من خصائص وإمكانات لا تتوفر في وسائل أخرى ، ويمكن إرجاع بداية التطوير للإذاعة المرئية لعام ١٨٣٩إفرنجي على يد العالم الفيزيائي (الكسندر أدموند بيكيل) ، وفي عام ١٨٨٤إفرنجي اخترع العالم الألماني (بول نيكو) عملية المسح الصوري الاسطوري والمرئي والميكانيكي وطورها فدخل التلفزيون عصور تجريبية جديدة، كما واصلت شركات مثل شركة " R. C. A" أبحاثها الخاصة بالتلفزيون في مدينة نيويورك عام ١٩٣٠ إفرنجي ، وفي عام ١٩٣٦إفرنجي كان في استطاعة أجهزة الإستقبال المرئي التقاط الإشارة عن بعد ميل واحد ، لقد طُوّر استخدام التلفزيون بعد ذلك حيث أدخلت عليه تحسينات كبيرة وسارعت الدول في انتقائه كوسيلة إعلامية ذات أهمية كبرى للتأثير على الجماهير(1) .

لقد أضحت الإذاعة المرئية في النصف الثاني من القرن العشرين مُعجزة القرن حيث بدأت التأثير على المشاهد بشكل واضح مؤثرة على تفكيره وعلى ثقافته وعلى سلوكه مُشكِلة لشخصيته من خلال ما يضخه المسيطرون على شركات الإعلام من ثقافات يريدون للمتلقي التشبع بها ، ويقول (بورستين) إن الإذاعة المرئية تعد أروع عدسة لها هذه الزاوية المشعة التي اخترعها الإنسان ، والتلفزيون له تأثير ساحق في نطاق مفهوم الإنسان المعاصر(2) ، وفي المنطقة العربية كان النظام الإعلامي العربي يستقبل الرسائل المرئية كوسيلة اتصال حديثة ، ومن الضروري الإشارة إلى نقطتين لعبتا دوراً كبيراً في نشأة التلفزيون العربي وهما(3):

1) التلفزيون أصبح ضرورة إعلامية لعالمنا .
2) تفهم القادة والحكام العرب للدور الكبير الذي يلعبه التلفزيون كوسيلة مهمة لإدارة الشعوب سياسياً واجتماعياً .

وقد ظهر في لبنان عام ١٩٤٩ وفي الجزائر والعراق عام ١٩٥٦إفرنجي وفي مصر وسوريا عام ١٩٦٠إفرنجي وفي الكويت عام ١٩٦١إفرنجي وفي الجماهيرية العظمى والأردن عام ١٩٦٨إفرنجي حيث أن أول بث تلفزيوني في الوطن العربي بدأ في عام ١٩٤٧م في المملكة العربية السعودية عندما قامت شركة أرامكو ببناء محطة تلفزيونية ، أما ما يتعلق بتطور الفضائيات عبر الأقمار فقد ظهر في كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كما لحق بهذا الركب العديد من الدول الأخرى مثل فرنسا والصين واليابان ، ومع مرور الوقت وإطلاق الصواريخ الحاملة للأقمار الصناعية تم التغلب على العديد

من المشاكل الفنية المتعلقة بإيصال الأقمار الصناعية إلى مداراتها وعند الإنتهاء من هذه المرحلة ستكون عملية الإرسال والاستقبال كالآتي: محطة الإرسال الأرضية إلى القمر الصناعي إلى المشاهدين وبذلك يتم اختصار عامل الزمن، وتتم عمليات التحكم في الإشارة وكذلك في المواد الإذاعية المرسلة إلى الملتقى (4).

**ثانياً: بعض سمات الإذاعة المرئية الليبية:**

بما أن الإعلام وعاء للثقافة، وخاصة الإذاعة المرئية، فإن الإذاعة المرئية للجماهيرية العظمى تمتاز بسمات خاصة من خلال البرامج والمواد الإعلامية التي تقدمها، حيث تنطلق من الالتزام الديني والقومي والإنساني والثوري وذلك في ظل الطرح الحضاري للنظرية العالمية الثالثة فكر الكتاب الأخضر، كما تبث الإذاعة المرئية الليبية بعض البرامج التعليمية لبعض المراحل الدراسية، ويمكن القول إن الجهاز المرئي إنتشر بمعدل ١٠٠% في الجماهيرية، وجاءت الأقمار الصناعية بغزو جديد ليهدد عقل وقلب الإنسان حيث هناك ما يقارب من مائة قمر صناعي يدور حول الأرض مما يزيد من صعوبة المهام الملقاة على عاتق الإذاعة المرئية للجماهيرية العظمى بخطها الملتزم.

**ثالثاً: القنوات الفضائية وبرامج الأطفال:**

يتميز العصر الحديث بقفزات تكنولوجية للاتصال بطريقة مذهلة فاقت توقعات الخبراء وبخاصة فيما يتعلق بالبث المرئي والمعلومات، عندما نجح الإنسان في تحقيق التوافق بين الكمبيوتر والوسائل التكنولوجية في مجال الاتصال والتكامل بينها بصورة أدت إلى حدوث ثورة في مجال المعلومات(5)، فالانفتاح العالمي في الاتصالات بين المجتمعات على الكرة الأرضية وما ينتج عن هذا من نقل للعلوم والثقافات والأفكار تحتم على التربية المنهجية أن تغير محتواها وأساليبها لتعمل على تخفيف حدة هذا النقل وتهيئة الناشئة نفسياً وإدراكياً لفهم استخدام الصالح منها(6).

وقد اتسعت البرامج بمختلف إختصاصاتها وإهتماماتها ويبرز بينها تلك البرامج التي تختص بالأطفال على مختلف أعمارهم، إذ أصبح تدفق المعلومات وأسبابها والحصول عليها من قبل الناس جميعاً ممكن، وصار للفرد صغيراً أو كبيراً الحق في الحصول على هذه المعلومات والحرية على إمتلاكها ومقارنتها وتحليلها وتشكيل موقف في ضوء ذلك(7).

كما سلك الوطن العربي مسلك الشعوب الأخرى في العالم ببثه البرامج الخاصة بالأطفال التي لعبت وما زالت دوراً حيوياً في تشكيل شخصية الطفل، إذ أصبح الجهاز المرئي يوصف من قبل الكثير بأنه الوالد الثالث لما له من قوة تأثير في التنشئة الاجتماعية فاقت في بعض برامجها تشكيل شخصية الطفل وفق ما تمليه ثقافة المجتمع، كما أصبح للقنوات الفضائية دوراً مميزاً وبخاصة البرامج التربوية، إذ زادت من مهارات الأطفال وعملت على توعيتهم وإرشادهم بما يتوافق مع مرحلة التغير والتطور التي يمر بها المجتمع.

وإذا كان البث المرئي الفضائي يلعب دوراً إيجابياً في تشكيل شخصية الطفل من خلال البرامج التربوية والإرشادية، فإنه أيضاً في الوقت نفسه يعمل على تخريب شخصية الطفل من خلال البرامج التي لا تتفق مع ثقافة وتوجيهات الأسر العربية مما زاد من خطورة هذه الفضائيات على النشئ الجديد وجعلهم يمرون بمرحلة إغتراب خطيرة في عصر تتزاحم فيه هذه البرامج من مصادر مختلفة لها ثقافات مختلفة.

من خلال هذا نستطيع القول أن البث المرئي الفضائي سيف ذو حدين فهو إذا استخدم بشكل موضوعي ومنهجي منظم، ومن خلال البرامج التربوية والإرشادية الموجهة عمل على تشكيل شخصية الطفل بصورة إيجابية، أما إذا لم يكن هناك تنظيماً موجهاً للقنوات الفضائية وفي نفس الوقت إذا لم تستطع الأسرة اختيار البرامج

الملائمة فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج عكسية سلبية تؤثر في تشكيل هذه الشخصية .

وفي مجال القنوات الفضائية العربية أصبح للقمر عربسات وإذاعات الدول العربية المرئية حضورها في الأسرة العربية ولاسيما على الطفل العربي ، وأصبح من الممكن إيصال رسالة من كل قطر إلى المتلقي العربي في كل مكان ، وصار المتلقون العرب يقبلون على المحطات العربية لا بسبب اللغة فحسب ، بل بسبب جاذبية النظام الثقافي والنظام القيمي المشترك حيث يجد المواطن نفسه في المادة المعروضة بشكل أو بآخر ويجد ما يلبي حاجته إلى الصورة العربية ، وهذه النقطة تُحسب لصالح القنوات الفضائية العربية .

إن التنوع في طبيعة القنوات الفضائية العربية وفي برامج الأطفال يبررها حتماً تنوع الجمهور المستهلك الذي نجد له تصنيفات متعددة ، لكن التصنيف الأهم هو الذي يعتمد على الرقعة الجغرافية وهو الذي يحدد طبيعة الإتصال وغاياته وهو جمهور عربي داخل وخارج المنطقة العربية(8)، وينبغي أن نبين أنه ليس لأية قناة عربية القدرة على أن تستهدف كل هذه الجماهير إلا إذا استعملت أكثر من قمر صناعي في إرسالها .

من خلال هذا العرض نتوصل إلى أهمية القنوات الفضائية في تشكيل شخصية الطفل وإبراز اهتماماته في عالم متغير أصبحت الثقافة فيه سريعة التغير والتنوع ، وبرزت إهتمامات خاصة بالأطفال تشكلت من خلال تأثير هذه البرامج الفضائية مما أعطى للطفل مساحة أكبر من الاهتمام ، وبالتالي أثر ذلك في سلوكه الاجتماعي داخل الأسرة وسلوكه مع أقرانه ، وبالإضافة إلى ظهور نمط جديد من الشخصية يختلف عن ذاك النمط التقليدي الذي نشأ في ظل ثقافة تقليدية ، لعب الوالدان وثقافة الأسرة فيه دوراً رئيسياً .

**رابعاً: الفضائية الليبية وبرامج الأطفال:**

في ظل الظروف الجديدة التي يمر بها المجتمع العربي الليبي وما يشهده من تغيرات واسعة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بدأ اهتمام الباحثين في تسليط الضوء على أهمية البث الفضائي على الشباب وفي تشكيل شخصية الإنسان الذي يعيش ظروفاً متغيرة ، لذا فإن تأثير القنوات الفضائية في تشكيل شخصية الطفل أصبح واقعاً واضحاً في كل يوم وفي كل لحظة ، إذ أصبحت ثقافة الطفل مقترنة بما يشاهده يومياً من برامج مرئية متنوعة ومن مصادر مختلفة ومن ثقافات عربية وأجنبية مما أوقع الأسرة اليوم تحت ضغوط شديدة فكان على القناة الفضائية أن تعمل على ضبط نوعية برامجها بما يتلاءم مع طبيعة المرحلة التي يمر المجتمع بها .

## أهمية القنوات الفضائية في تشكيل شخصية الطفل

نعيش اليوم في عالم تحاصرنا فيه وسائل الإعلام من كل جهة ، فتحاصرنا الكلمة المكتوبة في الصحيفة والكتاب والمجلة ، وتحاصرنا الكلمة المسموعة في الإذاعة وتحاصرنا الصورة والكلمة في الإذاعة المرئية ، ولا شك أنه في ظل المجتمعات الإعلامية أصبحت شخصية الطفل إلى حد ما من صنع وسائل الإعلام بالإضافة إلى الأسرة والمدرسة(9) .

ولقد أوجدت طبيعة العصر وتطور الحياة الاهتمام بالطفولة وبرامجها ووسائل إعلامها التي أصبحت تلعب دوراً هاماً في تشكيل شخصيات الأطفال من خلال ما تنقله في مادتها وشكلها وأنشطتها من قيم ونماذج وتفاعلات وتوجهات صريحة أو ضمنية ، ونظراً لما تقوم به وسائل الإعلام من وظائف نفسية في حياة الطفل تجعلنا نشير إليها لدرجة تكاد تشكل معها عالمها الخاص(10).

ولكل وسيلة من وسائل الإعلام مميزات وخصائص تميزها عن الوسيلة الأخرى وتختلف في التأثير الذي تحدثه في الأطفال ، فالملاحظ أن البرامج المسموعة والقصص والكتب قد تراجعت أمام الجهاز المرئي الذي أصبح يحظى باهتمام الأطفال بشكل كبير ، فالجهاز المرئي هو نافذة صغيرة يرى فيها الطفل وهو في بيته العالم الخارجي الكبير ، وعليه يرى الطفل مشاهد من بلاد بعيدة ونماذج من سلوك الكبار ، كما أن الجهاز المرئي يؤدي نشاطاً كبيراً في الإعلان عن مختلف احتياجات الطفل وهذا في حد ذاته ثقافة كبيرة[11].

فيما يلي نوجز أهم الخصائص المميزة للأجهزة المرئية باعتبارها وسيلة لعرض برامج القنوات الفضائية :

1) إن الجهاز المرئي يجمع بين الكلمة المسموعة والصورة المرئية مما يزيد من قوة تأثيره ومدى فائدته التثقيفية لاعتماده على وسيلتين من وسائل التطبيق يستخدمها في وقت واحد[12].
2) إن الجهاز المرئي يتميز بقدرته على جذب المشاهد وخاصة صغار السن وتحقيق درجة عالية من المشاركة من خلال ما يقدمه من مواد تعليمية وترفيهية إضافة إلى الدور التربوي الذي يقوم به .
3) يتعامل مع المشاهد مباشرة ، فالمرسل في هذه الوسيلة يخاطب المستقبل وجهاً لوجه[13].
4) إمكانية نقل الأحداث الإجتماعية على الهواء ساعة وقوعها ونقل الكثير من الجوانب الثقافية والمعنوية والمادية للمشاهد ونقل خبرات الأشخاص ذوي المواهب والتخصصات النادرة ، وبإلقاء المحاضرات وعرض البرامج والندوات والأفلام العلمية عن عالم الحيوان أو حياة الشعوب وأساليب حياتها[14].
5) الصورة المتحركة الناطقة التي يقدمها هذا الجهاز تجعل المشاهد يتابع الأحداث في مكانه دون أن يكلف نفسه عناء الخروج من منزله للبحث عنها .
6) إن المادة المعروضة على الجهاز تعتبر أقرب بديل للخبرة الحقيقية .
7) يتميز الجهاز المرئي بقدرته على تحويل المجردات إلى محسوسات ، ويُعد وسيلة جذابة للكبار والصغار ، فهو يمتلك القدرة الفنية التي تمكنه من تحويل الخيال إلى صورة واقعية .
8) يساهم بالاستغناء عن الطرق التقليدية في التعليم ، ويضيف المتعة في عملية التدريس ، مثل ما تقدمه الفضائية الليبية من خلال برنامج منزلية التعليم .

فالإذاعة المرئية تمتاز بجاذبية سيكولوجية والقدرة على تخطي حواجز الزمان والمكان والشخصيات ، فلقد لعبت دوراً كبيراً في خدمة الشعوب وتطويرها ولاسيما في مجال التعليم والترفيه ، كما تتبلور فوائده على المدى البعيد في حياة المجتمع ، فالغاية من استخدام الجهاز المرئي هي تهيئة الإنسان وتحضيره لفهم العالم من حوله ، إن إدراكنا لمفهوم عملية التعليم كما هو وارد في الركن الاجتماعي للنظرية العالمية الثالثة يجعلنا ندرك أهمية الثورة الثقافية في التخطيط ونقل المعرفة في مجال التعليم ، عندما يتحدث عن المجتمع الذي يفشل في القيام بواجباته حيال الأطفال الأقل معرفة في مجال التعليم ما يشجع على الجهل ، ولا يشجع على حرية التعليم في أن يتعلم الأطفال وفق اختياراتهم واحتياجاتهم وباستخدام الوسائل التي تحقق ذلك .

ومن هنا ظهرت إلى الوجود تجربة منزلية التعليم عبر قناة الجماهيرية العظمى الأرضية والقناة الفضائية في شهر التمور ١٩٩٦م بعد أن قام القائد معمر القذافي في أكثر من خطاب بالتأكيد على ضرورة وجود ثورة في التعليم المنزلي وضرورة نقل المعلم إلى البيت ، حيث تشرف على هذه التجربة اللجنة الأهلية الدائمة للتعليم المنزلي كمؤسسة أهلية غير

حكومية مستقلة تنطلق من مدينة طرابلس كمقر رئيسي لها .

**اللغة المستخدمة لمخاطبة الطفل:**

إن اللغة كبنية و أسلوب تحدد بيئة العقل و اللغة كمحتوى تحدد النظرة العامة إلى الوجود ، إنها أفق الفكر باعتبارها الوعاء الثقافي الذي يلخص تجربة الأمة ، بل ربما كانت أهم وسيلة يمكن أن تتم بواسطتها تنشئة الطفل تنشئة اجتماعية ، و اللغة بدونها لا نستطيع أن نعطي شيئاً للطفل ، ولها دور كبير في التأثير في الأطفال فهي ليست وسيلة إتصال وتعبير فقط و إنما وعاء ثقافي يختلف بتكوينه بين مجتمع و آخر ، ولذا اعتمدت الإذاعات العربية إستعمال اللغة العربية المناسبة للأطفال حتى تجعلهم يألفون التعامل بها وتقرب اللهجة العامية إلى اللغة العربية الفصحى .

و هنا يؤكد التطور الإعلامي على البلاد العربية أن تسعى إلى توحيد اللغة في وسائل الإعلام ، فاللغة الإعلامية في الحقيقة هي جزء من السلوك الاجتماعي ، كما أنها الأساس في شعور الجماعة بإنتماء بعضها إلى بعض ، ولغة الإعلام في عصر الأقمار الصناعية هي الفصحى المشتركة التي تتميز بنوع من التوازن دائم التغير بين الثبات و التطور(15).

كما تلعب الوسائط الثقافية دوراً هاماً في النمو اللغوي و الذهني للأطفال ، حيث يدخل الطفل بعد سن الثامنة في مرحلة الواقعية العقلية ويتحول الاهتمام من العالم الذاتي و الأسري إلى العالم الخارجي كما أنه يعبر إلى مرحلة البناء الفعلي للمهارات على كل الأصعدة الجسدية و العقلية و الاجتماعية(16).

وينبغي مراعاة اختلاف خصائص مراحل الطفولة عند تقديم البرامج الخاصة بهم ومراعاة النمو اللغوي للطفل في كل مرحلة ، فما يقدم لأطفال المرحلة المبكرة لا يناسب أطفال المرحلة المتأخرة من الطفولة ، وتؤكد على ذلك أنيسة التائب بقولها :

" الطفل خاضع لوعي يتدرج تدرجاً تصاعدياً تبعاً لمداركه الطبيعية التي تنمو مع الأيام نمواً سريعاً لذلك يجب مراعاة صفات الطفولة و التعامل معها بدقة "(17).

## طبيعة الآثار التي يخلقها الجهاز المرئي على الأطفال

يجلس ملايين الأطفال أمام الأجهزة المرئية كل يوم - ويقدر الوقت الذي يقضونه من ساعتين إلى أربع ساعات يومياً - فهي أعجوبة إلكترونية مليئة بالرسوم و الصور المتحركة و النصوص المضحكة و القصص القصيرة و الروائية ، وتقدم العديد من البرامج ، كما يؤكد الواقع على أن تأثير هذه البرامج غير محدد على الأطفال أو الشباب فإن الأعمار ما بين ٣ سنوات و ١٦ سنة يقضون أكثر من ١/٦ ساعات اليقظة اليومية مع برامج الإذاعة المرئية(18).

وفي ظل هذه المشاهدة وسيطرة الجهاز المرئي تظهر مجموعة آثار على الطفل منها السلبي ومنها الإيجابي ، وفيما يلي نوجز هذه الآثار:

**أولاً: الآثار الإيجابية:**

* يساهم (التلفزيون) في تكوين شخصيات الأطفال في ضوء ما يعرض من برامج(19).
* مساهمة الجهاز المرئي في عملية التعلم لاسيما برامج الأطفال عن البيئة المحيطة .
* يدفع الأطفال إلى حب الاستطلاع(20).
* يمنح الأطفال الطمأنينة و الأمان من خلال برامج ذات طابع محبب .
* يعمل على تدعيم سلوك الأطفال حسب المحيط الأسري الذي يعيشون فيه .
* يؤدي إلى تفجير الطاقات الإبداعية وتنميتها .
* يتعلم الأطفال من خلاله كيف يتصرفون في مواقف الحياة المختلفة .

**ثانياً: الآثار السلبية:**

* قد يكتسب الأطفال بعض العادات السلبية التي تتضمنها بعض المسلسلات والبرامج ، فكثيراً ما يحاول الأطفال تقليد ما يشاهدونه في (التلفزيون)، بل ويصبح سلوكاً ممارساً في حياتهم كالعنف ، فالبرامج التي تقدم العنف تؤدي إلى تأجيج العنف داخل الطفل[21].
* لا يشجع على إقامة علاقات بين الناس وإنما .على العكس يدعو الطفل إلى الإنطوائية بعيداً عن الحياة والاستغراق مع الصور التي تعرضها الشاشة .
* يضع الطفل وجهاً لوجه أمام مشاكل الكبار في سن مبكرة من خلال مشاهدة الصغار لبرامج الكبار .
* وجود بعض البرامج التي تؤثر على نفسيات الأطفال وتؤدي إلى شعورهم بالقلق والخوف .
* يؤثر في مستوى الذوق الفني عند الأطفال .
* الوقت الطويل الذي يقضيه الأطفال أمام الجهاز المرئي يضطرهم للبقاء متأخرين عن النوم مما ينعكس على ذهابهم إلى المدرسة مرهقين وغير مهيئين لتلقي الدروس .

وأخيراً .. فإن آثار الجهاز المرئي على الأطفال تبقى مرهونة بعدة عوامل ، يدخل في إطارها المنهج الذي تسلكه القنوات الفضائية وأهدافها من ذلك ، والرعاية الأسرية ، والأطفال أنفسهم ، وخصائص البرامج المقدمة لهم .

## الطفولة
## المفهوم والمراحل

يُطلق لفظ " الطفولة" على الفترة التي يقضيها الصغار من حياتهم منذ الميلاد إلى أن يكتمل نموهم ويصلون إلى مرحلة النضوج ، وقد عرفت حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي لدى إنعقادها في بيروت عام ١٩٧٠ اف مرحلة الطفولة بأنها الفترة الزمنية التي تبدأ من الميلاد إلى سن السابعة عشر أي السن التي يصبح فيها الناشئ قادراً على الإتصال المباشر بالتراث الحضاري دون الحاجة إلى وسيط يقوم بتوطنة هذا التراث وتبسيطه وتدريجه ، ويكون الإطار الزمني لمرحلة الطفولة بهذا المعنى ممدداً إلى أعماق مرحلة الشباب أو بدايتها على أقل تقدير [22].

وفي علم النفس التربوي اصطلح على تسمية مرحلة الطفولة بالمرحلة التي تسبق مرحلة المراهقة ، ومرحلة الطفولة بالرغم من أنها مرحلة مستقلة بذاتها ، إلا أن الأطفال يتفاوتون أثناء مراحل نموهم فيها ، في خصائصهم وقدراتهم وحاجاتهم وتُقاس درجات النمو بالعمر الزمني في العادة ، بالرغم من أنه معيار تقريبي ، حيث أن موضوع تقسيم مرحلة الطفولة إلى أطوار عمرية يحتاج إلى استعراض وتتبع تطور نمو الطفل جسمياً وعقلياً منذ ميلاده حتى يصل إلى مرحلة النضج .

" كما أن عملية تحديد بداية ونهاية كل مرحلة عمرية للطفولة تبدو مهمة صعبة ما دام نمو الإنسان مستمراً غير متوقف من ميلاده وحتى نضوجه ، وفي الواقع أن كل مرحلة عمرية من مراحل الطفولة التي قسمها علماء النفس الاجتماعي تعتبر استمراراً للمرحلة التي سبقتها وتمهيداً للمرحلة التي تليها"[23].

فعملية التحديد هذه تزداد صعوبة عندما يؤخذ بها على مستوى العمل البرامجي في الإذاعة المسموعة والمرئية ، لأن تحديد المرحلة العمرية ومعرفتها في ضوء تقسيمات علماء النفس لا يعني تحقيق الأهداف المنتظرة من البرامج المسموعة والمرئية ، إنما هناك جوانب تتعلق بمدى قدرة برامج الأطفال على استخدام الألفاظ والأفكار والقيم التي تؤخذ بنظر الاعتبار واقع الطفل وإمكانياته الذهنية والنفسية والعمرية[24].

**مراحل النمو للطفل:**

كل شيء يتغير مع الوقت ، والحياة سلسلة متتابعة من التغيرات المستمرة ، ومع تقدم العمر وزيادة الخبرة يتغير السلوك ويحدث النمو في ر

كافة مظاهره في التغيرات التي تحدث للطفل ، ورغم إن حياة الإنسان وحدة واحدة إلا أن نمو الطفل العادي يمر بمراحـــــــل تتميز كل منها بخصائص واضحة ، بمعنى آخر لا يمكننا القول بـأن الشـخص قـد أنهى المرحـلة " أ " ودخل في المرحــلة "ب" إلا بـعد أن يقــطع شـوطاً في المرحلة "ب" حيث يتسنى لنا ملاحـظة الفروق والمميزات للمرحـــلة الجديدة ، ونظراً لاختلاف وجهات النظر في تحديد المراحل تختلف عمليات التقسيم ، ولكن يمكن أن نلخصها في التقسيم التالي[25]

| | المرحلة | العمر الزمني | الوضع التربوي |
|---|---|---|---|
| 1 | ما قبل الميلاد | من الإخصاب إلى الميلاد | الحمــل |
| 2 | المهـــد | الميلاد - عامين | الوليد / الرضيع |
| 3 | الطفولة المبكرة | 3 - 5 سنوات | ما قبل المدرسة / الحضانة |
| 4 | الطفولة المتوسطة | 6 - 8 سنوات | الحلقة الأولى من التعليم الأساسي |
| 5 | الطفولة المتأخرة | 9 - 11 سنــة | الحلقة الثانية من التعليم الأساسي |
| 6 | المراهقة المبكرة | 12 - 14 سنـة | الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي |

**الدور الأسري في توجيه الأطفال:**

الأسـرة هي المدرسـة الأولى التي يتلقـى فيها الطفل جميع المعارف والعادات والتقاليد ومناهج السلوك وهي التي تحدد سلوك الطفل مستقبلاً من خلال ما تربى عليه أبناءها من مبادئ ، ولها الأثر الكبـير في تكوين الطفل ، وتلعب دوراً كبـيراً في الثقــــافة الاجتماعية للفرد وتكيفه داخل مجتمعه وطبعه بعاداتها وسلوكها ، ولهذا فالأسرة مطالبـة بأن تكون مسؤولة عن حماية أطفالها من أي أذى يقـــع عليهم ، فمراقبـــة الأســـرة لأبـــنائها أثناء مشـــاهدتهم للقـــنوات الفضائية تخلق لهم ضمير يحاسبـــهم يرفضون بــــه بـــرنامجاً مرئياً مليئاً بـالاعتداء على القيم الأخلاقـية ، أما ترك الأسـرة الحبـل على الغارب في أثناء مشـــاهدة الأطفال للقــــنوات الفضائية تجعلهم يتعلمون بـــــعض الســــلوكيات والتصرفات العدوانية أو تترك أثر سـيئ لديهم ، فمشـــاهدة أفلام الكرتون التي يكثر فيها العـدوان ، وأفـلام الرعـب تجعـل الطفـل فـي حــالات نفسـية مضطربـــة مثل الخوف الزائد والأحلام المزعجة " فمن الواجب أن تمنع الأسرة تسـلل الفزع في نفســية أطفالها ، ولهذا يجب على الأسرة أن تراعي الآتي عند مشـاهدة أطفالها للقنوات الفضـائية[26]:

1) مراقبــة الطفل وتتبـع سـلوكه عند مشـــاهدته للقنوات الفضائية ومدى تقبله لبرامجها .
2) التوجيه الأبـوي من خلال مرافقـــة الطفل في مشاهدته للبرامج .
3) وعلى الأبـــوين التدقــــيق فيما يمكن أن يراه الطفل وما يجب أن يمنعوه من رؤيته عبــــــر القنوات الفضائية ، حيث أن أحد التربويين شبه ظاهرة ترك الأطفال يشاهدون ما يرغبـون من أشـرطة الفيديو دون مراقبـة كمن يسـلم لأبـنه قنبلة معرضة للانفجار في أية لحظة ، كما أن مسؤولية الأسرة تشمل مراقبـة وتحـديد نوعية المحـــطات التي يمكن أن يلتقــــطها الجهاز المرئي في البـيت من محـطات البـلدان التي تختلف عاداتها وتقـــاليدها ومعتقـــداتها عن مجتمعنـا ، إذ أن تعـرض الأطفال لمثـل هـذه المحـــطات قـــد يعمل على إنتشـــار عادات واكتساب أنماط سلوكية غير مرغوب فيها .

4) مراقبة الطفل وتقديم الشروح والتفسيرات التي قد تخطر بباله وهذا لا تجعله فريسة للتفسيرات الخاطئة عند مشاهدته لبعض البرامج والأشرطة إلا أنه لا يمكن التقليل من أهميتها في مجال تعلم الطفل وإكتسابه لمهارات جديدة، وتنمية ذوقه وتعلمه التذكر وتغير في نموه اللغوي وتعلمه التقليد والحفظ وغير ذلك.

## النظرية الاجتماعية ودراسة الشخصية:

## النظرية العالمية الثالثة (الركن الاجتماعي):

تنظر النظرية العالمية الثالثة إلى الإعلام نظرة شمولية تمزج بين جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ أن الإعلام عبارة عن أداة لخدمة هذه الجوانب، كما تؤكد على حرية الإعلام وذلك من خلال تطبيق الإعلام الجماهيري وبذلك تنتهي مقولة الإعلام كمهنة[27] ويتحول إلى أداة جماهيرية تحريضية وترشيدية وتثقيفية وأداة دعوة للأفكار الجماهيرية، وتؤكد هذه النظرية على الإعلام الهادف لخدمة أبناء المجتمع حيث يأتي دوره في تنشئة الطفل بعد الأسرة والمدرسة.

كما ترى بوجوب تناول وسائل الإعلام للأدب الثوري، فالمتتبع لما يقدم للأطفال من أدب وفن يلاحظ أن الطفل يعامل على نحو يدعو إلى الدهشة فهو في نظر هؤلاء المقدمين كائن لا يتلقى إلا ما يلهيه ويبعث المرح في نفسه ومن هذا التصور (الأرعن) نجد أن مواد الأطفال الأدبية هي قطع مسرحية غير هادفة، ولم يكتف أولئك المقدمين بإدخال عنصر الترفيه كهدف نهائي من رسائلهم الفكرية، وإنما يتعاملون مع الطفل من خلال ذلك العنصر فقط لكي يغرس سلوكيات كثيراً ما يرفضها المقدم لأطفاله إن كان لديه أطفال[28].

ونخلص إلى أن الطفل العربي قد وقع فريسة تخلف المشرفين على تربيته، مدرسة، بيت، شارع، وفريسة أحقاد الغرب ... ، فهم أي الغربيون يحاولون التأثير على الأطفال، لكسب المستقبل لأن مثل ذلك البناء سيجعل روح الانتماء ضعيفة فيسهل الانقياد.

إن طفل اليوم وهو يعيش عصر الجماهير .. وهو يعانق حقائق الواقع التقدمي وهو أمام الصور المشرقة لطموحات الإنسانية لابد له من اسلوب وفكر جديد وإن طفل اليوم لم يعد يتعامل مع الحيوانات والطيور من جانب سلوكياته بتركيز شديد .. ولم يعد يؤكد على سوبرمانية والده ولا هلاميات غراندايزر ولم يعد ينظر إلى الغول الذي تتحدث عنه جدته، لم يعد ينظر إلى الأشباح ولا يخافها، إن طفل اليوم ما عادت مادته الفكرية يستقيها من همسات الجدات ولا أفكار تجار الأشرطة ولا مروجي المطبوعات المدسوسة، إن طفل اليوم له رأيه وله إبداعاته وله سلوكياته لذا يجب على الإعلام طرح الجيد ونقل الطفل إلى الغد بالتزاماته وطموحه وإشراقته وصدقه.

والنظرية العالمية الثالثة تؤكد على إرادية الطفل وقدراته الخلاقة وعلى وعيه لما يحدث من حوله فبناء شخصيته يستوجب المشاركة والتفاعل مع ذلك فهو ليس مجرد مستقبل مستهلك لما يُفرض عليه، وهنا حذرت هذه النظرية من التعامل الغير مدروس مع الطفل كما أكدت على دور الأسرة وبالتحديد الأم في توجيه وتربية الطفل.

فالنظرية الجماهيرية تنادي بمبدأ " الطفل تربيه أمه "[29]. كقاعدة طبيعية تؤكد صحة الروابط الاجتماعية والإنسانية، كما تؤكد صحتها علاقات الكائنات الحية الأخرى، والطفل هو الطرف الأضعف في الأسرة والعناية به وتربيته من اختصاص أمه وحدها نتيجة لميل الطفل الطبيعي نحو أمه لأنها مظلة الحضانة الطبيعية والصحيحة لطفلها، وهذا هو الوضع الطبيعي الأمثل للروابط المتعددة التي تربط الطفل بأمه لذلك كان الانحراف عن هذه القاعدة وفصل الأطفال عن أمهاتهم وحسرهم في دور

الحضانة هو بمثابة الاستغناء عن المنبع الإنساني، وتحويله إلى مجتمع سوسيولجي وإلى حياة صناعية قاسية على الإنسان(30).

فالأسرة هي الكيان الاجتماعي الأول لحياة الإنسان وهي منشأه الطبيعي وهي سر وجود الإنسان وهي المظلة الاجتماعية الأولى، وتقوم بوظائف أساسية، فكل ما تزرعه الأسرة في الفرد من تربية اجتماعية ينعكس على المجتمع الإنساني، فإذا كان الفرد ملتزم خلقياً ودينياً وقومياً كان المجتمع الإنساني مترابطاً ومتماسكاً إجتماعياً وروحياً، والأسرة بالنسبة للفرد والإنسانية أهم من الدولة، وإن أي إجراء يؤدي إلى تفكك الأسرة أو اضمحلالها هو وضع غير إنساني وغير طبيعي بل هو ظرف تعسفي وهو مثل أي عمل أو ظرف يؤدي إلى قتل النبتة وبعثرة فروعها أو إتلاف أزهارها وأوراقها، من هنا تحتم على المجتمع الإنساني أن يحافظ على الأسرة ليستفيد من المنافع والمزايا والقيم والمثل التي يتعلمها الإنسان، وأخيراً ينظر مفكر هذه النظرية إلى أطفال المجتمع الجماهيري نظرة تفاؤلية على أنهم براعم وأشبال عصر الجماهير وجيل المستقبل الأخضر الزاهر.

**فروض الدراسة:**

لقد استطاعت الدراسة من خلال العرض النظري لأدبيات الموضوع أن تشتق مجموعة من الفروض تنطلق منها في بناء النموذج النظري الآتي:

**الفرضية الرئيسية الأولى:**

**1) الفرضية الصفرية "فرضية العدم":**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ما تبثه القنوات الفضائية وشخصية الطفل بمجتمع البحث.

**2) الفرضية البديلة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ما تبثه القنوات الفضائية وشخصية الطفل بمجتمع البحث.

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

**1) الفرضية الصفرية:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية البرامج التي تبثها القنوات الفضائية وزيادة الكم المعرفي لدى الطفل بمجتمع البحث.

**2) الفرضية البديلة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية البرامج التي تبثها القنوات الفضائية وزيادة الكم المعرفي لدى الطفل بمجتمع البحث.

**الفرضية الرئيسية الثالثة:**

**1) الفرضية الصفرية:**

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية البرامج التي تبثها القنوات الفضائية وتأسيس أنماط سلوكية إيجابية وسلبية لدى الطفل بمجتمع البحث.

**2) الفرضية البديلة:**

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية البرامج التي تبثها القنوات الفضائية وتأسيس أنماط سلوكية إيجابية وسلبية لدى الطفل بمجتمع البحث.

## الإجراءات المنهجية

**أولاً: نوع الدراسة:**

تُعد هذه الدراسة دراسة استطلاعية وصفية لا تسعى إلى تجميع بعض المعلومات العامة المتعلقة بطبيعة تأثير القنوات الفضائية فحسب، بل تحاول أن تخطو خطوة إلى الأمام ليتوفر لنا فهماً معمقاً لطبيعة بعض المتغيرات والكشف عن الارتباطات الموجودة بينها وبين المتغيرات الأخرى.

**ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة:**

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وهو طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على

معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره(31).

**ثالثاً: مجالات الدراسة:**

تنقسم مجالات الدراسة إلى ثلاث أقسام هي :

**أ) المجال المكاني " الجغرافي" :**

تقع وحدات التحليل والاهتمام في مجتمع البحث ضمن حدود شعبيتي الزاوية / صبراتة وصرمان في الركن الشمالي الغربي من الجماهيرية العظمى ، على مساحة تمتد من ٣٠ كم غرب مدينة طرابلس وبطول ١٤٠ كم تقريباً إلى حدود الجمهورية التونسية ، وتمتد على مسافة ٨٠ كم من ساحل البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى الجبل الغربي جنوباً ، ونظراً لمجموعة من الاعتبارات تم الإقتصار في مجال الدراسة المكاني على وحدات التحليل الواقعة ضمن الحدود المذكورة.

**ب) المجال البشري "المجتمعي":**

تتركز وحدة التحليل والاهتمام في هذه الدراسة على الأسرة كوحدة إجتماعية حيث يتوجه الباحث إلى أفراد الأسرة وبالتحديد إلى الطفل من سن ٤ - ١٢ سنة ، وكذلك إلى رب الأسرة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث .

**جـ) المجال الزمني:**

بدأت الدراسة بتاريخ ١ / ١٢ / ٢٠٠١ ف
وإنتهت الدراسة بتاريخ ١ / ٤ / ٢٠٠٢ ف

**رابعاً: نوع العينة المختارة:**

تم اختيار العينة العمدية "المقصودة" التي تنطوي على استخدام الباحث معيار أو آخر خاص من جانبه ، بحيث يتمكن من تكوين عينة بواسطة إختيار الحالات التي يعتقد أنها تمثل مجتمع البحث ، وتصبح العينة المقصودة بديلاً ضرورياً لأي نموذج من نماذج العينات الاحتمالية في حالة تعذر وجود قيماً تحدد حدود مجتمع الدراسة(32).

**حجم العينة:**

من المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية أنه يجب ألا يقل حجم العينة عن ٣٠ حالة إذا كان المجتمع صغيراً وعن ١٠٠ حالة إذا كان المجتمع كبيراً ، وبذلك تم اختيار حجم العينة نحو (١٥٥) حالة .

**خامساً: وسيلة جمع البيانات:**

تمت الاستعانة بالمقابلة المقننة والملاحظة المباشرة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث ، حيث يستخدم الباحث استمارة بحث علمية أعدت مسبقاً وطُبقت بعد أن وافق عليها مجموعة من المتخصصين بعلم الاجتماع .

**أولاً: البيانات العامة:**

**جدول رقم (١)** يبين التوزيع النوعي للأطفال "عينة الدراسة" بمجتمع البحث كالآتي:

| النوع | التكرار | % |
|---|---|---|
| ذكر | 71 | 46 |
| أنثى | 84 | 54 |
| المجموع | 155 | 100 |

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١) إن عدد الإناث ٨٤ طفلة بنسبة ٥٤% من مجموع أفراد العينة في حين بلغ عدد الذكور ٧١ طفل بنسبة ٤٦% من مجموع أفراد العينة ، مما يدل على وجود تفاوت في عدد الإناث والذكور بما يتلاءم مع توزيع الجنسين في مجتمع البحث الذي سحبت منه عينة الدراسة ، وذلك تبعاً لمتطلبات عملية المعاينة .

**جدول رقم (٢)** يبين التوزيع العمري لمجموع أفراد العينة بمجتمع البحث كما يلي:

| % | ك | العمـــر |
|---|---|---|
| 23 | 35 | 6 - 4 |
| 45 | 70 | 9 - 7 |
| 32 | 50 | 12 - 10 |
| 100 | 155 | المجموع |

تشير البيانات الواردة بالجدول أعلاه وجود تفاوت في التوزيع العمري للأطفال ، فنجد نسبة ٢٣% من مجموع أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين " ٤ - ٦ " مع نسبة ٤٥% من مجموع العينة تتراوح أعمارهم ما بين " ٧ - ٩ " ونسبة ٣٢% من مجموع العينة تتراوح أعمارهم ما بين " ١٠ - ١٢ " ، ويرجع هذا التفاوت إلى تعمد مجموعة البحث إحداث هذا التفاوت لكي يتلاءم التوزيع العمري للعينة مع التوزيع العمري في مجتمع البحث الذي سحبت منه عينة الدراسة ، ولخدمة أغراض البحث .

**جدول رقم (٣)** يبين المستوى الدراسي لأطفال عينة الدراسة بمجتمع البحث:

| % | ك | المستوى الدراسي |
|---|---|---|
| 10 | 16 | الروضة |
| 17 | 26 | أولى تعليم أساسي |
| 12 | 19 | ثاني من التعليم الأساسي |
| 13 | 20 | ثالث من التعليم الأساسي |
| 12 | 19 | رابع من التعليم الأساسي |
| 10 | 15 | خامس من التعليم الأساسي |
| 13 | 20 | سادس من التعليم الأساسي |
| 13 | 20 | سابع من التعليم الأساسي |
| 100 | 155 | المجموع |

تظهر البيانات الواردة بجدول رقم (٣) وجود تفاوت في المستويات الدراسية للأطفال فنجد نسبة ١٠% من مجموع العينة في رياض الأطفال مع نسبة ١٧% من مجموع العينة في السنة الأولى من التعليم الأساسي ونسبة ١٢% من مجموع العينة في السنة الثانية من التعليم الأساسي مع نسبة ١٣% من مجموع العينة في السنة الثالثة من التعليم الأساسي ، بينما جاءت نسبة ١٢% من مجموع العينة في السنة الرابعة ونسبة ١٠% من مجموع العينة في السنة الخامسة من التعليم الأساسي ، ونسبة ١٣% من مجموع العينة في السنة السادسة ، ونسبة ١٣% من مجموع العين في السنة السابعة من التعليم الأساسي ، وتدل هذه النسب على وجود تفاوت بين مستويات الأطفال التعليمية وقد تعمد فريق البحث وجود هذا التفاوت لكي يتلاءم مع التفاوت الموجود في المجتمع الذي سحبت منه العينة.

**جدول رقم (٤)** يبين نوعية المسلسلات التي يفضل الطفل متابعتها:

| % | ك | نوعية المسلسلات |
|---|---|---|
| 57 | 88 | فكاهيـــة |
| 28 | 43 | تاريخيـة |
| 15 | 24 | مدبلجـــة |
| 100 | 155 | المجموع |

تظهر البيانات الواردة في الجدول رقم (٤) أن نسبة ٥٧% من مجموع الأطفال يشاهدون المسلسلات الفكاهية ، ونسبة ٢٨% من مجموع الأطفال يشاهدون المسلسلات التاريخية ، مع نسبة ١٥% من مجموع الأطفال يشاهدون المسلسلات المدبلجة ، ويدل هذا على إهتمام الأطفال بالمسلسلات التي تقدم نوع من المرح والضحك وأيضاً المسلسلات

التي تقدم أحداث ماضية التي لم يعيشها الطفل رغبة منه لمعرفتها ، أما النسبة المنخفضة فهي من نصيب المسلسلات المدبلجة وهذا يدل على عدم ملاءمتها لقيم وتقاليد المجتمع .

**جدول رقم (٥)** يبين طقوس مشاهدة الطفل للبرامج التي تعرضها القنوات الفضائية:

| طقوس المشاهدة | ك | % |
|---|---|---|
| لوحده | 15 | 10 |
| مع إخوته | 105 | 68 |
| مع الوالدين | 35 | 22 |
| المجموع | 155 | 100 |

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (٥) أن نسبة ١٠% من مجموع الأطفال يشاهدون البرامج التي تعرضها القنوات الفضائية بمفردهم ، ونسبة ٦٨% من مجموع العينة يشاهدون البرامج التي تعرضها القنوات الفضائية مع أخوتهم مع نسبة ٢٢% من مجموع العينة يشاهدون البرامج التي تعرضها القنوات الفضائية مع الوالدين .

وتعبر نسبة ٩٠% من مجموع الأطفال الذين يشاهدون القنوات الفضائية مع أفراد العائلة إلى وجود نوع من الرقابة عند مشاهدة الطفل للبرامج التي تقدمها القنوات الفضائية .

جدول رقم (٦) يبين مدى حرص الأسرة على منع أطفالهم من مشاهدة بعض البرامج التي تعرضها القنوات الفضائية:

| هل تمنعك الأسرة من مشاهدة بعض البرامج | ك | % |
|---|---|---|
| نعم | 90 | 58 |
| لا | 65 | 42 |
| المجموع | 155 | 100 |

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (٦) إن نسبة ٥٨% من مجموع العينة من الأسر تمنع أطفالها من مشاهدة بعض البرامج التي تعرضها القنوات الفضائية ، ونسبة ٤٢% من مجموع العينة من الأسر لا تمنع أطفالها من مشاهدة بعض البرامج التي تعرض في القنوات الفضائية ، وتدل هذه النسب على حرص أولياء الأمور على رقابة ما يشاهده الأطفال من البرامج التي تقدمها القنوات الفضائية .

## ثانياً: عرض البيانات التي تتعلق بالأسرة:

**جدول رقم (٧)** يبين التوزيع العمري "الأباء الأطفال بمجتمع البحث:

| عمر الأب | ك | % |
|---|---|---|
| 40 - 35 | 60 | 39 |
| 45 - 41 | 48 | 31 |
| 51 - 46 | 24 | 15 |
| 52 فأكثر | 23 | 15 |
| المجموع | 155 | 100 |

تظهر البيانات الواردة بالجدول أن نسبة ٣٧% من الآباء تتراوح أعمارهم ما بين ٣٥ - ٤٠ سنة ، ونسبة ٣٢% من الآباء تتراوح ما بين ٤١ - ٤٥ سنة ، ونسبة ١٦% من الآباء تتراوح أعمارهم ما بين ٤٦ - ٥١ سنة ، ونسبة ١٥% من الآباء تتراوح أعمارهم من ٥٢ فأكثر .

وتدل هذه النسب على ارتفاع متوسط أعمار الآباء في هذه الدراسة .

**جدول رقم (٨)** يبين التوزيع العمري لأمهات الأطفال " عينة الدراسة" بمجتمع البحث:

| عمر أمهات الأطفال | ك | % |
|---|---|---|
| 25 - 30 | 23 | 15 |
| 31 - 36 | 62 | 40 |
| 37 فأكثـــر | 70 | 45 |
| المجموع | 155 | 100 |

تشير البيانات الواردة بالجدول (٨) أن نسبة ١٥% من أمهات الأطفال " عينة الدراســة " تتراوح أعمارهن ما بــين ٢٥ - ٣٠ ســـنة ، ونسبـــة ٤٠% من الأمهات تتراوح أعمارهن ما بـين ٣١ - ٣٦ سـنة ، مع نسبـة ٤٥% من الأمهات تتراوح أعمارهن من ٣٧ فأكثر.

وتدل نسبـــة ٥٥% من أمهات الأطفال " عينة الدراسـة" تتراوح أعمارهن ما بـين ٢٥ - ٣٦ ســـنة وهذا مؤشـــر على صغر عمر أمهات الأطفال " عينة الدراســة " بـمجتمع البحـث ، حـيث جاء متوسـط عمر الأم في هذه الدراســة ٣٢ سنة .

**جدول رقــم (٩)** يبــين لنا رأي أولياء الأمور حـــول تأثير القـــنوات الفضائية في تكوين شخصية الطفل:

| موقف أولياء الأمور من تأثير القنوات الفضائية | ك | % |
|---|---|---|
| تؤثر بشكل إيجابي في سلوك وثقافة الطفل | 46 | 29 |
| تؤثر بشكل سلبـي في ســلوك وثقافة الطفل | 55 | 38 |
| تؤثر بشكل إيجابي وسلبي في سلوك وثقافة الطفل | 46 | 28 |
| لا تؤثر في ســـلوك وثقــــافة الطفل | 8 | 5 |
| المجموع | 155 | 100 |

تشير البيانات الواردة بجدول رقم (٩) أن نسبة ٢٩% من أولياء الأمور يؤكدون علـى التأثيـر الإيجابـي للقنوات الفضائية في ســلوك الطفل وثقـــافته ، ونسبـــة ٣٨% من أولياء الأمور يؤكدون على التأثير السلبـي للقنوات الفضائية في سلوك وثقافة الطفل ، مع نسبـة ٢٨% من أولياء الأمور يؤكـدون علـى التأثيـر الإيجـاب والسلبي للقنوات الفضائية على سلوك وثقافة الطفل ، بـــينما جاءت نسبـــة ٥% من أولياء الأمور يؤكدون على عدم وجود تأثير للقنوات الفضائية في سلوك وثقافة الطفل .

وتدل هذه النســـب على وعي أولياء الأمور بـأهمية الدور الذي يلعبـه الإعلام الفضائي في تنشئة الطفل .

## عرض النتائج

كشفت الدراسة عن الحقائق التالية:

- يرتبــط جنس الطفل ارتبـــاطاً ضعيفاً بـــنمط مشاهدة البرامج التي تبثها القنوات الفضائية.
- يرتبط عمر الطفل ارتباطاً قوياً بـنمط مشـاهدة البرامج التي تبثها القنوات الفضائية .
- يرتبــط عمر الطفل ارتبــاطاً قــوياً بمشـــاهدة الأفلام التي تعرضـها القنوات الفضائية .
- يرتبــط عمر الطفل ارتبــاطاً قــوياً بمشـــاهدة الأفلام " بــاختلاف جنسـياتها " التي تعرضـها القنوات الفضائية .
- على الرغم من إدخال متغير سابـــق " اختيار أولياء الأمور لأطفالهم نوعية البـــرامج التي يشـــاهدونها على القـــنوات الفضائية " على العلاقـة التي تربـط بـين عمر الطفل ومشـاهدة الأفلام " بــاختلاف جنسـياتها " التي تعرضـها القنوات الفضائية إلا أن العلاقة لا تزال قوية .
- لا تؤثر البـرامج التي تقدمها القنوات الفضائية على مســـتوى التحـــــصيل العلمي للأطفال بمجتمع البحث .
- عدم وجود حـد للبـرامج التي يشـاهدها الطفل " بمجتمع الدراسة " على القنوات الفضائية ، مما

يجعلهم يقضون وقتاً طويلاً أمام الجهاز المرئي .

- ترتبط أوقات مشاهدة الأطفال ارتباطاً معتدلاً بنوع رأس استقبال هذه القنوات .
- ترتبط مشاهدة الطفل للبرامج التعليمية على القنوات الفضائية ارتباطاً قوياً بممارستهم للهوايات المختلفة والمفيدة .
- يفضل الأطفال الرسوم الخيالية لغرض الترفيه ، بالرغم من معرفتهم المسبقة بأن هذه الرسوم هي من نسج خيال المؤلف ولا ترتبط بالواقع .
- يفضل الأطفال مشاهدة البرامج المفيدة التي تبثها القنوات الفضائية مثل البرامج التعليمية وبرامج المسابقات .
- يقوم الأطفال بتقليد ما يشاهدونه على القنوات الفضائية .
- يختار الأطفال بأنفسهم الملابس الخاصة بهم حسب ما يشاهدونه من أزياء وتصميمات تروج لها برامج القنوات الفضائية .
- يحرص الأطفال على مشاهدة البرامج الدينية لغرض تنمية الوازع الديني بداخلهم .
- يرتبط عمر الأب والأم ارتباطاً معتدلاً بالفقرات التالية :
  * اختيار نوعية البرامج التي يشاهدها الطفل على القنوات الفضائية .
  * تحديد ساعات لمشاهدة الطفل للبرامج التي تبثها القنوات الفضائية .
- يحرص أولياء الأمور على منع أطفالهم من مشاهدة الأفلام " المصرية والهندية والغربية" والأغاني المصورة " الفيديو كليب" وبرامج المنوعات على القنوات الفضائية .

وبذلك نستنتج أن للقنوات الفضائية تأثيراً مباشراً في شخصية الطفل بمجتمع البحث من خلال زيادة الكم المعرفي وتأسيس بعض الأنماط السلوكية لدى الطفل ، كما نستنتج أن الطفل يتأثر سلباً وإيجاباً بالبرامج التي تقدمها القنوات الفضائية .

## التوصيات والمقترحات

يمكننا في إطار ما تم عرضه من بيانات وما تم الرجوع إليه من أدبيات صياغة جملة من التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

1) ضرورة الاهتمام ببرامج الطفل التي تلبي الحاجات النفسية والاجتماعية له .
2) يجب أن تتضمن برامج الأطفال وخاصة التعليمية القيم العربية الإسلامية ، كما يجب العمل على إنتاج برامج تروي قصص البطولات العربية الإسلامية والوطنية بأسلوب هادف لتعريف الطفل بتاريخه بأمانة.
3) التأكيد على الدور الذي يلعبه الإعلان الإرشادي الموجه إلى الطفل .
4) الاهتمام بقضاء وقت فراغ الأطفال بما يعود عليهم بالنفع والفائدة .
5) زيادة الوعي الاجتماعي بين الأسر حول الآثار السلبية لبعض البرامج التي تعرضها القنوات الفضائية .
6) ضرورة التأكيد على الدور التوجيهي للوالدين فيما يشاهده الأطفال من برامج تبثها القنوات الفضائية .

**وأخيراً ..** يجب التأكيد على ضرورة التعاون المشترك بين كافة الجهات ذات العلاقة بما يكفل وضع خطة عمل مشتركة تهدف إلى إنتاج إعلامي يراعي خصائص وأبعاد شخصية الطفل.

كما يؤكد الباحث على الدور الأساسي لوسائل الإعلام لمساعدة الأطفال على لفت انتباه العالم إلى آرائهم من خلال مد يد العون لهم وحث المشرفين على الإنتاج البرامجي على الاستثمار في قضايا الأطفال والتركيز على ما يفيد الطفل في تكوين شخصيته بشكل إيجابي .

## الهوامش


( 1 ) إنشراح الشال ، بث وافد على شاشات التلفزيون ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 1993 ، ص 9 .
( 2 ) هاني رضا وآخرون ، الرأي العام والدعاية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى، 1998 ، ص 77.
( 3 ) محمد بن عروس ، الأسس الفنية للإذاعتين المرئية والمسموعة ، دار الجماهيرية ، بنغازي ، ص 13 .
( 4 ) محمد فلاح ، التلفزيون والعلم ، الجامعة الأردنية ، الطبعة الأولى ، 1992 ، ص 17 - 18 .
( 5 ) انشراح الشال ، مرجع سابق ، ص 195 .
( 6 ) محمد زياد حمدان ، التربية المنهجية في المستقبل خصائصها ومكوناتها المحتملة ، مجلة الباحث ، ع 35 - 36 ، بيروت ، 1994 ، ص 80 .
( 7 ) إياد الشاكر البكري ، بعد إطلاق الأقمار البث كيف ستكون مرئية المستقبل ، مجلة الباحث ، ع 12 ، طرابلس ، 1997 ، ص 28 .
( 8 ) تقرير صادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 1998 ، ص 30 ، 108 ، 177 .
( 9 ) صالح خليل أبو إصبع ، قضايا إعلامية ، منشورات مؤسسة البيان ، الطبعة الأولى ، 1988 ، ص 97 .
(10) محمد شراب ، الإذاعة المرئية وأهميتها في حياة المجتمع ، المجلة الإعلامية ، ع 3 ، طرابلس ، السنة الأولى ، 1422م ، ص 111 .
(11) محمد حيدر الشيخ ، صناعة الجهاز المرئي في القرن العشرين ، الهيئة المصرية العامة الطبعة الأولى ، 1994 ، ص 20 .
(12) فاروق عبد الحميد، تثقيف الطفل وفلسفته وأهدافه، دار المعارف ،الإسكندرية،الطبعة الأولى، 1976، ص 147-148.
(13) محمد علي الأصفر ، أطفالنا والخيالة المرئية ، مجلة البحوث الإعلامية ، ع 7 ، 1993 ، ص 212 .
(14) محمد شراب ، مرجع سابق ، ص 102 .
(15) عبد العزيز شرف ، وسائل الإعلام لغة الحضارة ، مؤسسة مختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ص 52 - 53 .
(16) محمد شراب ، مرجع سابق ، ص 115 .
(17) أنيسة التائب ، مرجع سابق ، ص 95 .
(18) محمد محمد البرعصي ، الإذاعة المرئية مدرسة الإلكترونية للجريمة ، مجلة البحوث الإعلامية ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، ع 7 ، 1993 ، ص 152 .
(19) محمد حيدر الشيخ ، مصدر سابق ، ص 100 .
(20) أحمد الزيادي وآخرون ، تخطيط برامج تربية الطفل وتطويرها ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1990 ، ص 37 .
(21) مظفر مندوب ، مرجع سابق ، ص 17 - 21 .
(22) حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي ، إشراف الجامعة العربية ، بيروت ، 1970 ، ص 71 .
(23) فوزية دياب ، القيم والعادات الإجتماعية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، الطبعة الأولى ، ص ٨٧ .
(24) مظفر مندوب، التلفزيون ودوره التربوي في حياة الطفل العراقي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1983 ، ص 59 - 60.
(25) موقع أمين على الإنترنيت ، شبكة المعلومات الدولية www.amin.com .
(26) مجموعة من الباحثين المنهج التربوي لتنمية وعي الطفل العربي في برامج الإذاعة المرئية ، بحث غير منشور ، كلية الإعلام ، ص 46 .
(27) علي منتصر فرفر ، النظرية والواقع ، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، الطبعة الثانية ، 1998 ، ص 31 .
(28) علي محمد الأخضر ، قراءة في الأدب الثوري ، دار الكتاب والتوزيع ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، الطبعة الأولى ، 1982 ، ص 129 .
(29) معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الركن الاجتماعي ، مركز دراسات الكتاب الأخضر ، طرابلس ، الطبعة 29 ، 1990 ، ص 125 .
(30) عبد الله الهمالي وآخرون ، المعجم الجماهيري ، مركز دراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، الطبعة الثانية ، 1425م ، ص 273 .
(31) مصطفى عمر التير ، مساهمات في أسس البحث الاجتماعي ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، 1989 .
(32) إحسان محمد حسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1982، ص77

## من محاور المجلة

- التاريخ الحضاري للأمة العربية عرض دور العرب عبر التاريخ .
- إعادة كتابة التاريخ القومي العربي وكشف أبطاله الحقيقيين وتحولات التاريخ السياسي الذي ساد فيه العرب .
- مستقبل النظام الإقليمي العربي في ظل التحولات الدولية .
- الولاء الحكومي العربي للاستعمار وتمثيل مصالحه في المنطقة .
- الأمن الغذائي العربي وقضايا التبعية .
- الأمن المائي العربي والسيطرة التركية والصهيونية .

# دور القنوات الفضائية الرياضية في تنمية اتجاهات الشباب نحو التربية البدنية والرياضة

د. صالح عمار العويب
د. سامي كاظم حسن

**يشهد العالم في بداية الألفية الثالثة تحولات عميقة تشكل في حد ذاتها ثورة ثقافية وإعلامية منذ نشأتها أحداث وتغيرات مهمة في مجالات الحياة المعاصر وتحديات سياسية واجتماعية واتصالية تشكل بأجمعها معطيات حياتية تنعكس على حركة المجتمع المادية والفكرية والخلقية والروحية والمثل والقيم والمعايير وأنماط الحياة وطرائق الحياة واسلوب سلوكها.** (8-

وما فرضية ثورة الاتصالات من سرعة بالغة وسعة المعلومات وتشابكها وإلغاء الأبعاد وترابطها ، ونقلها بسرعة فائقة أشكالاً ونماذج متعددة من الأفكار والثقافات من مجتمع إلى آخر كلها أدت إلى أشكال مختلفة من التغيرات في الحياة الفكرية ومظاهر العادات والقيم الاجتماعية والتي تتمثل في صراع الأجيال وتزاوج الأفكار والثقافات وفي عملية الغزو والتتابع الثقافي وكان طبيعياً أن تفرز هذه المعارف والتقنيات الحديثة وثورة الاتصالات والمعلومات عدداً من المتغيرات في الواقع العربي إيجابياً أو سلبياً انعكس على أساليب الحياة والتفكير والقيم ، وأدى إلى تغيرات وتحولات على صعيد الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي . (4-2)

ولابد من الاعتراف بأن الشباب العربي هو فئات المجتمع تأثيراً بعمليات الغزو الثقافي نتيجة للانفجار المعرفي الهائل وتطور وسائل الإعلام الجماهيرية وبالذات الفضائية وقد انتشرت بشكل مذهل القنوات الفضائية الأجنبية التي تستخدم أقماراً صناعية تغطي بها هذه المنطقة عامة والقنوات الفضائية الرياضية خاصة .

إن عملية التأثير بين الفرد ووسائل الاتصال عملية يصعب وصفها وكيفية فعلها نظراً إلى نواتج جملة من متغيرات تكاد لا تحصى في عملية التأثير ، لكن دراسة التأثير تظهر نتيجة تفاعل الخصائص النفسية والاجتماعية والحضارية (7-68).

ويبقى التلفزيون الوسيلة الإعلامية الأكثر تأثيراً في الشباب والأكثر احتمالاً في عملية الانحراف الاجتماعي ، وهو ما دفع بالأغلبية الساحقة من علماء الاتصال الاجتماعي والنفسي

إلى الاعتقاد بأن التلفزيون له القدرة على تغيير موقف الناس واتجاهاتهم .

## مشكلة البحث

إن القنوات الفضائية الرياضية كوسيلة إعلامية مهمة لنشر الوعي الرياضي وتحقيق الكثير من المهام والوظائف الإعلامية التي تخص التربية الرياضية منها الأخبار الرياضية والتعليقات والتفسيرات والتنشئة الاجتماعية والتوجيه والترفيه وغيرها من المهام الضرورية لنشر الوعي الرياضي وهي تساير البرامج الرياضية في القنوات الفضائية للدول المتقدمة.

فإن الشباب والمراهقين الذين يمثلون وزناً كبيراً ومهماً في المجتمع العربي يستمدون الكثير من أنماط السلوك والقيم من وسائل الإعلام الحديثة وخاصة التلفزيون حيث أصبحت هذه الوسائل تنافس العائلة والمدرسة والنظم الاجتماعية ... إلخ في عملية التنشئة الاجتماعية لذا ارتأى الباحثان دراسة دور القنوات الفضائية في تنمية اتجاهات الشباب نحو التربية الرياضية وما لها من سلبيات وإيجابيات وعدم الاستقرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية وضعف دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وانشغال أفراد الأسرة بالفضائيات مما يقلل من فرص الاهتمام بالواقع ويؤدي إلى الهروب منه بدلاً من مواجهته.

## أهداف البحث

يهدف الباحثان على التعرف على ما يلي:

1) التعرف على أهم القنوات الفضائية الرياضية التي ترغب أفراد العينة مشاهدتها .
2) التعرف على أهم الألعاب الرياضية التي ترغب مشاهدتها .
3) التعرف على السلوك الرياضي المقبول مع الآخرين من خلال ممارسة التربية الرياضية.
4) التعرف على التأثيرات السلبية للقنوات الرياضية الفضائية على الشباب .

## فروض البحث

1) إن قنوات الرياضة تساعد على تعلم ممارسة السلوك الرياضي المقبول مع الآخرين .
2) إن القنوات الرياضية الفضائية لها تأثير سلبي على الشباب .
3) إن القنوات الرياضية الفضائية تتيح التعرف على مشاهير اللاعبين .

## الدراسات النظرية والمتشابهة

### التعاريف والمصطلحات

**الإعلام:**

* يرمي إلى تنوير الجماهير إلى تحقيق اليقظة والنمو والتكيف الحضاري . (6-22)
* هو الإقناع عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات وهو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير ولروحها وميولها واتجاهاتها في نفس الوقت وهو ليس تعبيراً ذاتياً من جانب الإعلام سواء أكان صحفياً أم إذاعياً أو مشتغلاً بالسينما (أو التلفزيون) . (5-5)

**الثقافة:**

هو ذلك المركب من المعرفة والعقائد والفنون والقانون والعرف وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث أنه عضو في المجتمع . (2-84)

**التلفزيون ( الجهاز المرئي):**

إنه طريقة إرسال واستقبال الصورة المرئية المتحركة بأمانة من مكان إلى آخر بواسطة الموجات الكهرومغناطيسية وكذلك يرسل في نفس الوقت الصوت المصاحب للمنظر المتلفز حتى تحصل في جهاز الاستقبال على برنامج متكامل بصرياً وسمعياً . (3-55)

**الصحافة:**

بمعناها الواسع جميع وسائل الإعلام الحديث

الصحيفة ، الإذاعة المسموعة ، التلفزيون (الإذاعة المرئية) ، السينما ( الخيالة ) ، والمسرح والندوة والكتاب ، والنشرة المعرفية وأما بالمعنى الضيق فإنها تقتصر على الصحف والمجلات . (1-97)

## الدراسات المتشابهة أو المرتبطة

**- دراسة ياس خفيد البياتي ٢٠٠١**

بعنوان ( الفضائيات الثقافية الوافدة وسلطة الصورة - دراسة حالة مدينة الزاوية الغربية في ليبيا ) .

هدف البحث معرفة نوعية الأفلام والبرامج التي يقبل على مشاهدتها الشباب الجامعي وحجم الوقت الذي يقضيه في مشاهدة القنوات الفضائية.

حيث اختار الباحث عينة عشوائية مؤلفة من ٢٠٠ طالباً وطالبة من طلبة جامعة السابع من أبريل بالزاوية الغربية في ليبيا .

وقد استنتج الباحث أن معظم أفراد العينة يقضون وقتاً طويلاً يومياً في مشاهدة التلفزيون حيث بلغت النسبة ٤٥ بالمائة ممن يشاهدون التلفزيون ثلاث ساعات بينما ٣٩,٥ بالمائة ممن يشاهدونه أربع ساعات فأكثر كما احتلت أفلام العنف والجريمة المرتبة الأولى في اهتمام الشباب بينما جاءت الأفلام الاجتماعية في المرتبة الثانية .

ويوصي بأهمية بناء رسالة إعلامية وطنية وقومية تتفق مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي وتلبي حاجات الشباب وتكون قريبة من مشكلاتهم وهمومهم ومعبرة عن أفكارهم واتجاهاتهم وهذا لا يتم إلا بمعرفة الشباب خصائصهم وأنماط تفكيرهم وتطلعاتهم ورغباتهم . (8-111-127)

**- دراسة آسيا طاهر علي وآخرون ٢٠٠١**

بعنوان ( دور التلفزيون في ثقافة الشباب الجامعي )

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التأثيرات الاجتماعية والثقافية سواء كانت إيجابية أو سلبية التي يتركها التلفزيون على سلوك الشباب الجامعي وتصرفاتهم واتجاهاتهم والتغيرات الحاصلة عليهم .

وقد اختار الباحثون عينة عشوائية مؤلفة من ٢٠٠ طالباً وطالبة من طلبة كليتي الآداب والعلوم.

وقد استنتج الباحثون أن نسبة ٦٣% يؤكدون على أن التلفزيون يساعد في التنشئة الاجتماعية للشباب وأن نسبة ٨٧,٥% يتأثرون بالأسرة ونوصي بإيجاد منافذ ترفيهية للشباب بحيث لا تكون قاصرة على وسيلة واحدة كالتلفزيون . (4-2-18)

## إجراءات البحث

**1) منهج البحث:**

استخدم الباحثان المنهج الوصفي الاسلوب المسحي لملاءمته لطبيعة البحث .

**2) عينة البحث:**

لقد اختار الباحثان عينة البحث بالطريقة العشوائية من طلبة كلية التربية البدنية بالزاوية والبالغ عددهم ١٢٠ طالباً وطالبة وبواقع ٦٠ طالباً و ٦٠ طالبة من أصل مجتمع البحث والبالغ عددهم ٣٩٥ طالباً وطالبة .

**3) صدق الاستمارة**

صمم الباحثان استمارة استبيانية تضم ٢٠ سؤالاً ذات علاقة بموضوع ومشكلة البحث وهو دور القنوات الفضائية الرياضية في تنمية اتجاهات الشباب نحو التربية الرياضية ، وبعد الانتهاء من الاستمارة الاستبيانية تم عرضها على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية بكلية التربية البدنية وكلية الآداب قسم الإعلام وقسم الاجتماع لغرض تقويمها تقويماً موضوعياً وإبداء الملاحظات الضرورية عليها والتأكد من صحة تمثيل العبارات التي تضمنتها الاستمارة

وكان عددهم سبع أساتذة وقد روعي عند اختيارهم الآتي(*):

* أن يكونوا من الحاصلين على درجة الدكتوراه .
* لديهم خبرة لا تقل عن عشر سنوات في هذا المجال .

**4) مجالات البحث:**

- **المجال البشري:**
طلاب وطالبات كلية التربية البدنية بالزاوية بواقع ١٢٠ طالباً وطالبة .

- **المجال الزماني:**
استغرق هذا البحث قرابة ثلاثة أشهر من ٢٠٠١/١٢/٢ لغاية ٢٠٠٢/٣/١ .

- **المجال المكاني:**
قاعات وملاعب كلية التربية البدنية بالزاوية.

**5) أدوات البحث:**

* الاستمارة الاستبيانية لجمع المعلومات الخاصة بالبحث .
* المصادر والمراجع العربية المتاحة ذات العلاقة بموضوع البحث .

**6) الوسائل الإحصائية المستخدمة:**

- النسبة المئوية

## عرض النتائج ومناقشتها

من خلال النتائج التي حصل عليها الباحثان من الاستمارة الاستبيانية التي تم توزيعها على عينة البحث تم معالجتها إحصائياً وتوضيح جداول النتائج التالية :

**الفقرة الأولى :**

أهم القنوات الفضائية التي ترغب مشاهدتها

**جدول رقم (١)**

| | أبو ظبي | | دبي | | النيل | | الأوروبية | | ART | | أي قناة أخرى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % |
| طلاب | 16 | 26.66 | 17 | 28.33 | 5 | 8.33 | 4 | 6.66 | 13 | 21.66 | 5 | 8.33 |
| طالبات | 8 | 13.33 | 8 | 13.33 | 7 | 11.66 | 3 | 5 | 16 | 26.66 | 18 | 30 |

يوضح الجدول عدد أفراد العينة والنسبة المئوية والذين يرغبون بمشاهدة القنوات الفضائية الرياضية حيث ظهر أن أغلب أفراد العينة من الطلاب والبالغ عددهم ١٧ وبنسبة ٢٨,٣٣ بالمائة يفضلون مشاهدة قناة دبي الرياضية بالمرتبة الأولى أما بالمرتبة الثانية فجاءت قناة أبو ظبي حيث بلغ عدد أفراد العينة ١٦ طالباً وبنسبة ٢٦,٦٦ بالمائة أما بالنسبة للطالبات فقد احتلت القنوات الأخرى المرتبة الأولى حيث بلغ عدد أفراد العينة ١٨ طالبة وبنسبة ٣٠ بالمائة وجاءت قناة ART بالمرتبة الثانية حيث بلغ عدد أفراد العينة ١٦ طالبة وبنسبة ٢٦,٦٦ بالمائة إن النسبة العظمى من أفراد العينة يرغبون بمشاهدة القنوات الفضائية الرياضية العربية لأنها تهتم بالرياضة العربية بوجه عام والرياضة المحلية بوجه خاص وعرضها كافة البطولات والدورات الرياضية في مختلف أنواع الألعاب الرياضية.

* د. يونس حمادي د. باسم فاضل عباس د. مؤيد حديث د. ياسر البياتي
د. سمير فاضل د. عبد الإله الجميلي د. منصور جميل

**الفقرة الثانية:**

القنوات الفضائية الرياضية تساهم في رفع المستوى الرياضي - الثقافي - الاجتماعي - المعلوماتي

**جدول رقم (٢)**

| | الرياضي | | الثقافي | | الاجتماعي | | المعلوماتي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % |
| طلاب | 21 | 35 | 19 | 31.66 | 8 | 13.33 | 12 | 20 |
| طالبات | 12 | 20 | 9 | 15 | 22 | 36.66 | 17 | 28.33 |

يوضح الجدول عدد أفراد العينة والنسبة المئوية لأهمية القنوات الفضائية الرياضية في رفع المستوى الرياضي - الثقافي - الاجتماعي - المعلوماتي .

احتل المستوى الرياضي المرتبة الأولى لدى أفراد عينة البحث من الطلاب حيث بلغ عددهم ٢١ طالباً وبنسبة ٣٥ بالمائة بينما احتل الجانب الثقافي المرتبة الثانية بواقع ١٩ طالباً وبنسبة ٣١,٦٦ بالمائة ، أما بالنسبة لعينة الطالبات فقد احتل المستوى الاجتماعي المرتبة الأولى حيث بلغ عددهن ٢٢ طالبة وبنسبة ٣٦,٦٦ بالمائة بينما احتل جانب المعلوماتي المرتبة الثانية حيث بلغ عددهن ١٧ طالبة وبنسبة ٢٨,٣٣ بالمائة .

لقد أصبح التلفزيون ضرورياً للشباب وذلك لقضاء أوقات فراغهم لمشاهدة البرامج الرياضية من ناحية والتسلية والترفيه من ناحية أخرى وذلك بسبب طبيعة عينة البحث كونهم من الشباب الرياضي .

**الفقرة الثالثة:**

القنوات الفضائية الرياضية تساهم في رفع المستوى الرياضي - الثقافي - الاجتماعي - المعلوماتي

**جدول رقم (٣)**

| | تحليل المباريات | | صفاء الصورة | | جودة الإخراج | | تألق المعلق | | أسباب أخرى | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % |
| طلاب | 24 | 40 | 6 | 10 | 10 | 16.66 | 10 | 16.66 | 10 | 16.66 |
| طالبات | 11 | 18.33 | 24 | 40 | 9 | 15 | 6 | 10 | 10 | 16.66 |

يوضح الجدول عدد أفراد العينة والنسبة المئوية والتي تجعلهم يختارون قناة فضائية رياضية معينة دون غيرها لمشاهدة نشاط رياضي حيث احتلت تحليل المباريات المرتبة الأولى لدى أفراد عينة الطلاب والبالغ عددهم ٢٤ طالباً وبنسبة ٤٠ بالمائة أما جودة الإخراج وتألق المعلق والأسباب الأخرى جاءت بالمرتبة الثانية حيث بلغ عدد أفراد العينة لكل منهم ١٠ طلاب وبنسبة ١٦,٦٦ بالمائة أما بالنسبة لأفراد عينة الطالبات فقد احتلت صفاء الصورة المرتبة الأولى حيث بلغ عددهن ٢٤ طالبة وبنسبة ٤٠ بالمائة.

إن اهتمام الشباب بتحليل المباريات مهم جداً وخاصة في المباريات الجيدة المستوى أو بين فريقين ذوي شهرة عالية في مجال لعبة كرة القدم أو فريق يملك عناصر جيدة من اللاعبين أصحاب خبرة وشهرة.

**الفقرة الرابعة:**

تساهم القنوات الفضائية الرياضية في الحصول على تمارين لتنمية القوة العضلية

**جدول رقم (٤)**

| | نعم | | أحياناً | | لا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % |
| طلاب | 32 | 53.33 | 25 | 41.66 | 3 | 5 |
| طالبات | 28 | 46.66 | 24 | 40 | 8 | 13.33 |

يوضح الجدول عدد أفراد العينة والنسبة المئوية لمساهمة القنوات الفضائية الرياضية في الحصول على تمارين القوة العضلية حيث بلغ عدد أفراد العينة الذين أجابوا بنعم من كل الطلاب والطالبات كان ٣٢ طالباً وبنسبة ٥٣,٣٣ بالمائة و٢٨ طالبة وبنسبة ٤٦,٦٦ بالمائة بأن للتلفزيون تأثير إيجابي للحصول على تمارين لتنمية القوة العضلية حيث يحتوي البرنامج المرئي على وقت محدد تعرض فيه بعض تمارين الرشاقة والخفة والقوة من قبل متخصصين في هذا المجال.

**الفقرة الخامسة:**

تؤثر القنوات الفضائية الرياضية سلباً على الشباب

**جدول رقم (٥)**

| | التأثير على المستوى الدراسي | | الشعور بالإحباط | | يؤدي إلى الكسل والتراخي | | يؤدي إلى القلق والتوتر في الحياة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % |
| طلاب | 45 | 75 | 0 | 0 | 10 | 16.66 | 5 | 8.33 |
| طالبات | 39 | 65 | 6 | 10 | 8 | 13.33 | 7 | 11.66 |

يوضح الجدول عدد أفراد العينة والنسبة المئوية ومدى تأثير القنوات الفضائية الرياضية سلباً على الشباب في تحقيق المستوى الدراسي أو الشعور بالإحباط أو يؤدي إلى الكسل والتراخي أو إلى القلق والتوتر في الحياة حيث بلغ عدد أفراد العينة الذين أثر عليهم المستوى الدراسي بلغ ٤٥ طالباً وبنسبة ٧٥ بالمائة من الطلاب و ٣٩ طالبة وبنسبة ٦٥ بالمائة وافقت نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث من الطلاب والطالبات على أن المشاهدة الطويلة وغير المنظمة قد أثرت في المستوى الدراسي وقد سببت لهم مشاكل

اجتماعية ونفسية داخل أسرهم بل اعتبر بعضهم أن السبب المباشر لرسوبهم عدة سنوات يعود إلى عدم تنظيم وقت المشاهدة والوقت الطويل الذي يقضونه أمام التلفاز خاصة في ساعات الليل المتأخرة التي تسبب تأخرهم وعدم انتظامهم في دخول المحاضرات.

**الفقرة السادسة:**

يمكنك الاستغناء عن مشاهدة القنوات الفضائية الرياضية

**جدول رقم (٦)**

| | نعم | | أحياناً | | لا | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | عدد العينة | % | عدد العينة | % | عدد العينة | % |
| طلاب | 11 | 18.33 | 26 | 43.33 | 23 | 38.33 |
| طالبات | 21 | 35 | 29 | 48.33 | 10 | 16.66 |

يوضح الجدول عدد أفراد العينة والنسبة المئوية عن إمكانية الاستغناء عن مشاهدة القنوات الفضائية الرياضية إن أغلب أفراد عينة يستطيع الاستغناء عن مشاهدة القنوات الفضائية الرياضية أحياناً وبواقع ٢٦ طالباً وبنسبة ٤٣,٣٣ بالمائة و ٢٩ طالبة وبنسبة ٤٨,٣٣ بالمائة أما الذين لا يمكنهم الاستغناء عن القنوات الفضائية بلغ عددهم من الطلاب ١١ طالباً وبنسبة ١٨,٣٣ بالمائة و ٢١ طالبة وبنسبة ٣٥ بالمائة.

مما يدل على أن معظم أفراد عينة البحث لا يمكنهم الاستغناء عن مشاهدة البرامج التلفزيونية والذي أصبح مطلب ضروري من مطالب الحياة العصرية لأنه الوسيلة الوحيدة التي لها حضوراً واضحاً في حياة الشباب من ناحية قضاء الفراغ والتسلية والترفيه.

## الاستنتاجات والتوصيات

**الاستنتاجات:**

من خلال النتائج التي حصل عليها الباحثان نستنتج ما يلي:

1- ظهر من نتائج البحث أن أغلب أفراد العينة من الطلاب يرغبون بمشاهدة القنوات الفضائية الرياضية في دبي وبنسبة ٢٨,٣٣ بالمائة والذين يشاهدون القنوات الفضائية في أبو ظبي كانت نسبتهم ٢٦,٦٦ بالمائة أما أفراد العينة من الطالبات وبنسبة ٣٠ بالمائة يشاهدون أي قناة فضائية أخرى.

2- إن أفضل أوقات لمشاهدة القنوات الفضائية من قبل أفراد العينة هو ليلاً وبنسبة ٧١,٦٦ بالمائة من الطلاب أما أفضل وقت لمشاهدة الطالبات للقنوات الفضائية هو عصراً وبنسبة ٥٣,٣٣ بالمائة للطالبات.

3- احتل الجانب الرياضي لأفراد عينة البحث المرتبة الأولى وبنسبة ٣٥ بالمائة من الطلاب بينما احتل الجانب الاجتماعي المرتبة الأولى لأفراد عينة البحث من الطالبات وبنسبة ٣٦,٦٦ بالمائة.

4- إن معظم أفراد العينة من الطلاب يرغبون بمشاهدة البرامج الرياضية العالمية وبنسبة ٦٥ بالمائة أما عينة الطالبات يرغبن بمشاهدة القنوات الفضائية العربية وبنسبة ٦٨,٨٨ بالمائة.

5- إن معظم أفراد العينة من الطلاب يرغبون بمشاهدة مباريات كرة القدم من الألعاب الرياضية وبنسبة ٧١,٦٦ بالمائة أما أفراد الطالبات فيرغبن بمشاهدة الكرة الطائرة والجمباز الحديث وبنسبة ٥١,٦٦ بالمائة.

6- إن معظم أفراد العينة من الطلاب يختارون قناة فضائية لمشاهدة نشاط رياضي وذلك لوجود تحليل للمباريات وبنسبة ٤٠ بالمائة أما عينة الطالبات فإنهن يخترن الصورة الواضحة وبنسبة ٤٠ بالمائة.

7- ظهرت من نتائج البحث إن اشتراك أفراد العينة من الطلاب والطالبات في ممارسة الأنشطة الرياضية تجعل الفرد يهتم باتباع العادات الصحية السليمة وبنسبة ٨٥ بالمائة للطلاب وبنسبة ٧٠ بالمائة للطالبات.

8- ظهر من نتائج البحث إن تأثير القنوات الفضائية الرياضية على عادات وتقاليد وقيم الشباب تأثيراً إيجابياً حيث بلغت نسبة ٨١,٦٦ بالمائة لعينة الطلاب وبنسبة ٧١,٦٦ لعينة الطالبات.

9- ظهر من نتائج البحث أن تأثير القنوات الفضائية الرياضية على المستوى الدراسي للشباب سلبياً وبنسبة ٧٥ بالمائة لعينة الطلاب وبنسبة ٦٥ بالمائة لعينة الطالبات.

10- ظهرت نتائج البحث يمكن الاستغناء عن مشاهدة القنوات الفضائية الرياضية وبنسبة ٤٣,٣٣ بالمائة أحياناً لعينة الطلاب وبنسبة ٤٨,٣٣ للطالبات أحياناً.

## التوصيات:

يوصي الباحثان بالتوصيات التالية:

1- ضرورة أن تقوم مؤسسات المجتمع التعليمية والثقافية والاجتماعية والتربوية بوضع خطة مناسبة لاحتواء الشباب وحصانتهم من التيارات الإعلامية والثقافية الوافدة من خلال الفضائيات واستثمار أوقات الشباب بما يخدم تنمية شخصيتهم بحيث يكونون قادرين على خدمة مجتمعهم.

2- زيادة عدد الأندية الرياضية والاجتماعية ونشر الملاعب الرياضية الشعبية مع توفير وسائل التثقيف والترفيه في الأندية الاجتماعية مثل المكتبات وتوفير الكمبيوتر وإقامة الدورات المتخصصة في هذه المجالات.

3- بناء رسالة إعلامية وطنية وقومية تتفق مع الواقع الاجتماعي والرياضي وتلبي حاجات الشباب وتكون قريبة من مشكلاتهم وهمومهم ومعبرة عن أفكارهم واتجاهاتهم.

4- توفير الأجواء الموضوعة للشباب داخل الأسرة وإيجاد منافذ أخرى لوسائل الترفيه بحيث تكون متنوعة وغير قاصرة على وسيلة واحدة ، التلفزيون .

5- إجراء مزيد من البحوث في التربية الرياضية وخاصة في مجال وسائل الإعلام المختلفة لما لها من تأثير إيجابي في اتجاهات الشباب.

د. صالح عمار العويب        د. سامي كاظم حسن

## ملخص البحث

### " دور القنوات الفضائية الرياضية في تنمية اتجاهات الشباب نحو التربية الرياضية"

إن القنوات الفضائية الرياضية كوسيلة إعلامية مهمة لنشر الوعي الرياضي وتحقيق الكثير من المهام والوظائف الإعلامية التي تخص التربية الرياضية منها الأخبار الرياضية والتعليقات والتفسيرات والتنشئة الاجتماعية والتوجيه والترفيه وغيرها من المهام الضرورية لنشر الوعي الرياضي وهي تساير البرامج الرياضية في القنوات الفضائية للدول المتقدمة .

يهدف هذا البحث إلى التعرف على القنوات الفضائية الرياضية والوقت المخصص لدى أفراد العينة بمشاهدته والألعاب الرياضية المفضلة التي يرغبون مشاهدتها .

ولقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي ، الأسلوب المسحي لملاءمته لطبيعة البحث أما أفراد العينة فقد اختار الباحثان عينة عشوائية من طلاب وطالبات كلية التربية البدنية في الزاوية بواقع ١٢٠ طالباً وطالبة وقد تم تقسيمهم مناصفة( ٦٠ طالباً و ٦٠ طالبة ) تم توزيع الاستمارة الاستبيانية عليهم ، وقد استنتج الباحثان ما يلي:

ظهرت من نتائج البحث إن اشتراك أفراد العينة من طلاب وطالبات في ممارسة الأنشطة الرياضية تجعل الفرد يهتم باتباع العادات الصحية السليمة وبنسبة ٨٥ بالمائة للطلاب وبنسبة ٧٠ بالمائة للطالبات.

ومن النتائج التي ظهرت أن تأثير القنوات الفضائية الرياضية لها تأثير سلبي على المستوى الدراسي للشباب وبنسبة ٧٥ بالمائة لعينة الطلاب وبنسبة ٦٥ بالمائة لعينة الطالبات ، ويوصي الباحثان بضرورة زيادة عدد الأندية الرياضية والاجتماعية ونشر الملاعب الرياضية الشعبية مع توفير وسائل التثقيف والترفيه في الأندية الاجتماعية مثل المكتبات وتوفير الكمبيوتر وإقامة الدورات المتخصصة في هذا المجال .

## المصادر والمراجع

(1) إبراهيم الإمام : الإعلام والإتصال بالجماهير ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

(2) أحمد الطبيب: اصول التربية - المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٩٢ .

(3) أحمد سالم الهمالي: البرامج الموجهة للطفل بالجماهيرية ، مجلة البحوث الإعلامية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، طرابلس ، ١٩٩٣ .

(4) آسيا الطاهر وآخرون: دور التلفزيون في ثقافة الشباب الجامعي ، بحث غير منشور ، جامعة السابع من إبريل ٢٠٠١ .

(5) جيهان رشتي: نظم الاتصال والإعلام في الدول النامية ، دار الفكر العربي ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(6) شاكر ابراهيم: الإعلام وسائله ودوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع ، العراق ، ١٩٧٥ .

(7) محمد خليل الرفاعي: الفيديو ، تمدن الوسيلة وإشكالية العرض ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٩٤ ، لبنان ، ١٩٩٥ .

(8) ياسي خضير البياتي: الفضائيات الثقافية الوافدة وسلطة الصورة ، دراسة حالة مدينة الزاوية الغربية في ليبيا ، المستقبل العربي ، العدد ٢٦٧ ، لبنان ، ٢٠٠١ .

## دور القنوات الفضائية الرياضية
## في تنمية اتجاهات الشباب نحو التربية الرياضية

1 ) ما هي القناة الفضائية الرياضية التي ترغب بمشاهدتها ؟

☐ أبو ظبي ☐ دبي ☐ النيل ☐ الأوروبية ☐ ART ☐ أي قناة أخرى

2 ) ما هو الوقت المفضل لديك لمشاهدة البرامج الرياضية ؟

3 ) هل القنوات الفضائية الرياضية تساهم في قضاء أوقات الفراغ ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

4 ) هل تساهم القنوات الفضائية الرياضية في رفع المستوى ؟

☐ الرياضي ☐ الثقافي ☐ الاجتماعي ☐ المعلوماتي

5 ) ما هي البرامج الرياضية التي ترغب بمشاهدتها ؟

☐ محليا ☐ عربيا ☐ عالميا

6 ) ما هي الألعاب الرياضية التي ترغب بمشاهدتها ؟

☐ قدم ☐ سلة ☐ طائرة ☐ يد ☐ ألعاب قوى ☐ جمباز

☐ سباحة ☐ تنس أرضي ☐ تنس طاولة ☐ المصارعة ☐ الألعاب الدفاعية ☐ التزحلق

7 ) ما هي الأسباب التي تجعلك تختار قناة فضائية معينة عندما ترغب بمشاهدة نشاط رياضي ؟

☐ تحليل المباريات ☐ صفاء الصورة ☐ جودة الإخراج ☐ تألق المعلق ☐ أسباب أخرى

اذكرها:

8 ) هل القنوات الفضائية الرياضية تتيح لك التعرف على مشاهير اللاعبين ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

9 ) هل القنوات الفضائية الرياضية تهتم بنشاطات ذوي الحاجة الخاصة ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

10) مشاهدة القنوات الفضائية الرياضية تمكن الفرد من التخلص من الانفعالات الضارة مثل الغضب والتعصب ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

11) هل تساهم القنوات الفضائية الرياضية في الحصول على تمارين لتنمية القوة العضلية ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

12) مشاهدة القنوات الفضائية الرياضية تجعل الفرد محبوباً وقادراً على التفاهم مع الآخرين ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

13) الاشتراك وممارسة الأنشطة الرياضية تجعل الفرد يهتم باتباع العادات الصحية السليمة ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

14) التربية الرياضية من المواد الهامة التي تساعد في تعلم ممارسة السلوك الرياضي المقبول مع الآخرين ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

15) الوقت الذي يضيع في مشاهدة القنوات الفضائية الرياضية يمكن أن يكون أكثر فائدة إذا استغل في أشياء أخرى ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

16) تساهم القنوات الفضائية الرياضية في زيادة تفهم المشاكل ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

17) هل القنوات الفضائية الرياضية تساهم في ضعف العلاقات الأسرية وخاصة بين الأبناء والآباء ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

18) هل تؤثر القنوات الفضائية الرياضية على عادات وتقاليد وقيم الشباب ؟

☐ سلبا ☐ ايجابا

19) هل للقنوات الفضائية الرياضية تأثير سلبي على الشباب ؟

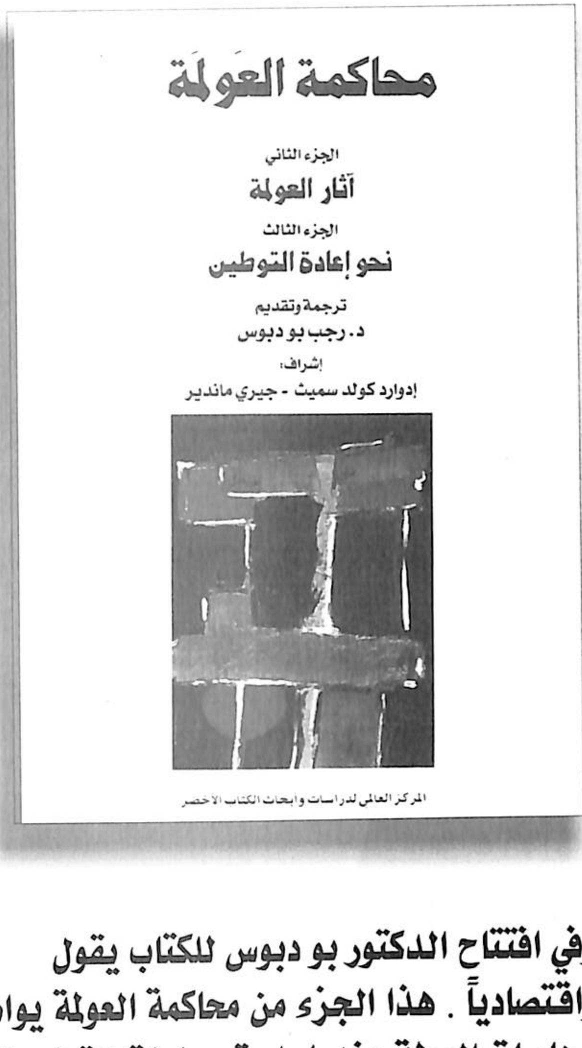
☐ التأثير على المستوى الدراسي ☐ يؤدي إلى الكسل والتراخي

☐ الشعور بالإحباط ☐ يؤدي إلى القلق والتوتر في الحياة

20) هل يمكنك الاستغناء عن مشاهدة القنوات الفضائية ؟

☐ نعم ☐ أحيانا ☐ لا

# من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر




عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، صدر كتاب محاكمة العولمة الجزء الثاني والثالث تحت إشراف ادوارد غولد سميث وجيري ماندير و قام بترجمته والتقديم له الأستاذ الدكتور/ رجب بو دبوس .

وقد احتوى الجزء الأول : آثار العولمة والذي ساهم فيه مجموعة من الباحثين العديد من المباحث الهامة وجاء الجزء الثاني تحت عنوان : نحو إعادة التوطين بمشاركة ستة باحثين .

وفي افتتاح الدكتور بو دبوس للكتاب يقول العولمة كارثة ، اجتماعياً ، بيئياً واقتصادياً . هذا الجزء من محاكمة العولمة يواصل البرهان على ذلك . إذ بدأت إرهاصات العولمة عندما راجت سياسات التطور الاقتصادي ، خلال الأربعين سنة الأخيرة . التطور كان هدف حكومات العالم

يقع الكتاب في 278 صفحة من القطع الكبير.

# مفهوم الرياضة ودورها التربوي في الفكر الجماهيري

**د. عبد الفتاح محمد العيسوي**
طنطا - جمهورية مصر العربية

**مقدمة:**

**للنظر إلى الرياضة على أنها عملية تربوية تاريخ طويل فقد رأى أفلاطون أنها أفضل طريقة للبدء في تعليم الأطفال لأن أية طريقة أخرى ستستخدم في هذا السن المبكر ستحمل معها إرغام الأطفال . وهذا يتعارض مع ما يجب أن يكون عليه الإنسان الحر.**

كما يرى أن اللعب يتيح لنا الفرصة لمعرفة طبيعة الطفل وأي المهارات ستقدم له لتتفق مع ميوله ورغباته وقدراته ليتدرب عليها . ومضت قرون طويلة ووجد فرديك روبل قيمة تربوية عظيمة في اللعب وكانت آراؤه عن الطفل من ركائز التربية الإنجليزية وهو القائل بأن اللعب عمل جاد وعظيم الأهمية . ويستمد اللعب أهميته من كونه تفتحاً للجوهر المقدس للطفل الذي تعتبر أوجه نشاطه رموزاً يفسرها هؤلاء الذين يعرفون قوانين النمو الغامضة ولا يستطيع تفسيرها غير هؤلاء ذلك لأن لعالم الطفولة جوه الخاص به وحين يعجز المربي أن يفهم هذا الجو سوف ينتقل بالطفل إلى عالم من العقد النفسية بدلاً من أن يسير في مسار الفطرة السوية . فللطفل حاجاته وميوله ورغباته وغرائزه وطاقاته وإمكانياته ومواهبه واستعداداته .

ولا شك أن اللعب يعتبر عنصراً أساسياً في عالم الطفل حيث يكتسب الطفل أثناء حياته اليومية ونشاطه الحر غير الموجه الكثير من المهارات Skills والخبرات والمعلومات والعادات والميول والاتجاهات سواء قصدنا تعليمه وتهذيبه وتهيئة الظروف المناسبة لذلك أم لم نقصد .. ذلك أن الطفل عن طريق ما وهبه الله من حواس ونشاط activity طبيعي وميل للتقليد والمحاكاة واستعدادات aptitudes لمشاركة الآخرين مشاعرهم وأفكارهم وانفعالاتهم وحركاتهم وسكناتهم

ينمو ويتطور جسمياً وعقلياً ونفسياً لأن الطفل ما هو إلا جسم ينمو ونفس تتكون ، ونموه عقلياً مرتبط بنموه جسمياً . ومعروف أنه على أساس من عملية النمو يتوقف تمتع الفرد بالصحة الجسمية والعقلية والنفسية وبالتكيف النفسي فإذا سارت في مسارها الصحيح شب الطفل متكيفاً مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه ومتمتع بالقوة والصحة ومن ثم يضحى قادرا على الإنتاج وعلى الخلق والإبداع والابتكار Creativity وعلى التفكير الصائب . ويتمشى ذلك مع ما ذهبت إليه المربية الإيطالية ماريا منتسوري التي ترى أن تعليم الأطفال يعتمد على التدريب الحسي الشامل والنشاط الحركي الحر والتعليم الذاتي والاكتساب المبكر للمهارات المختلفة ويعتبر كل ذلك جانب من الجوانب المتعددة التي أكدها المفكر التربوي المعاصر قائد ثورة الفاتح العظيم معمر القذافي حيث تميز فكره في هذا الجانب بالعمق والشمول والعمومية فجاء مفهومه للرياضة البدنية على النحو التالي:

## مفهوم الرياضة في الفكر الجماهيري

لما كان هذا الفكر النير قد أوجد الحل النهائي لمشكلة الديمقراطية Democracy بإعطائه السلطة كل السلطة للجماهير الشعبية تمارسها مباشرة من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تخطط وتقرر ، واللجان الشعبية التي تدبر وتنفذ . ليصبح الشعب كله هو صاحب الحق في صناعة القرار وإصداره وتنفيذه بلا نيابة وبلا تمثيل حيث لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية . ولما كان هذا الفكر قد أوجد الحل النهائي للمشكلة الاقتصادية بأن جعل الناس شركاء لا أجراء في الثروة وفي السلطة وفي السلاح أحرار بتحرير حاجاتهم المادية من سيطرة المستغلين . وتحرير إرادتهم السياسية بتمكينهم من حكم أنفسهم بأنفسهم . فإن هذا الفكر يطرح مفهوماً جديداً للرياضة يتضمن الحلول النهائية لها من أجل تحقيق الحرية والسعادة وإبراز خصائص إنسان عصري قوي البدن سليم العقل والنفس حيث يقول (إن الرياضة العامة تخص كل الجماهير وهي حق لكل الشعب لما لها من فوائد صحية وترفيهية) ومن هنا نرى شمول هذا الفكر وصلاحيته للتطبيق في كل زمان ومكان لأنه جعل الرياضة ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار تضرب جذورها في حياة الناس ممارسة وهواية من أجل الترويح والصحة والثقافة . ويؤكد أهميتها كأحد المعالم البارزة للحياة الاجتماعية وخاصة في وقتنا الحاضر الذي يتميز بتقدم تكنولوجي أغنى الإنسان عن النشاط الحركي وهو أساس اللياقة والصحة وحتى المجهودات البدنية العادية أصبحت محدودة ومتكررة وفي نطاق ضيق للغاية . مما جعل الإنسان المعاصر يفقد تدريجياً مرونة عضلاته وحساسيتها ويقع فريسة سهلة للتشوهات والترهل والسمنة وما يصحبها من أمراض القلب وتصلب الشرايين ويشكو من أمراض لم يكن يشكو منها من قبل ويصاب بأضرار بالغة تهدد صحته وسعادته وحياته . مما جعله في أمس الحاجة لتطبيق مثل هذا الفكر الذي يخلصه من كل ما يهدده أو يعكر صفو حياته .

إن مفهوم الرياضة في الفكر الجماهيري يتأسس في المرتبة الأولى على مبدأ اشتراكية الرياضة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ اشتراكية الثروة والسلطة والسلاح ويحرص بشدة لجعلها جماهيرية وللجميع يمارسها الكبير والصغير والشباب من الجنسين في القرية والمدينة والبادية بما يحقق تنمية المواهب إسهاماً في كسب الجميع الصحة والقوة وخلق مجتمع رياضي يتمتع بلياقة

بـــــدنية عالية ، وعلى ذلك لا تكون الرياضة قاصرة على صفوة من الأفراد وفي ذلك قضاء على الاحـــتراف والمتاجرة حـــيث يقـــول القـــذافي" مثلما الســـلطة تكون جماهيرية فالرياضة كذلك جماهيرية. مثلمـا الثـروة تصبـح لكل الجماهير ... والســلاح للشــعب تكون الرياضة بوصفها نشاطاً اجتماعيا كذلك " أي أن الرياضة مثل السلطة يمارسـها كل أفراد الشـعب ، ولا يجوز لأحـد أن يمارسـها نيابـــة عنهم لأنهاتقـــدم مردودها وفوائدها للممارسين لها والمقبلين عليها فقـط ، وليس للمتفرجين أو العازفين عنها لأنها حـــاجة طبيعية للإنسان يستحيل عليه أن يستغنى عن فوائدها أو يتجاهل عائدها غير المحـــدود في بناء وتطوير مواقفه الإيجابية من الحياة .

يقـــــول الكتاب الأخضر في هذا الصدد (الرياضة العامة حـاجة عامة للناس لا ينوب أحـــد في ممارســـتها نيابـــة عنهم ماديا وديمقراطيا فمن الناحـية المادية لا يسـتطيع هذا النائب أن ينقـل ما اسـتفاده لجســـمه أو لروحـــــه المعنوية رياضيا للآخرين ... وديمقراطياً لا يحـق لفرد أو فريق أن يحـتكر الرياضة أو السلطة أو الثروة أو الســلاح دون الآخرين) فالرياضة مثل الثروة توزع توزيعاً موضوعيا وعادلاً على جميع أبـــناء المجتمع دون تمييز أحـد عن الآخر . بـــمعنى أن يكون لكل إنسان الحق في ممارسة الرياضة وتنمية قدراته من خلالها إلى أقصى حد تسـمح بـه إمكانياته وبحيث يكون هذا الحـق مكفولا في إطار النظام التربوي .

هكذا يغرس هذا الفكر الناضج الـروح الرياضية والكفاءة الحـــركية المكتسبـــة من خلال ممارسة الرياضة وينبه إلى ضرورتها وأهميتها وفوائدها . حـــيث يقـــول ( إن أحـــد تعريفات الرياضة هي أنها غاية في حــــــد ذاتها ... ويســــــتوجب النظر إليها على أنها ضرورة اجتماعيـة إلـى جانـب أنهـا ضـرورة صحـية . بـمعنى أنها جانب من جوانب الحياة العامة . ولها تأثيرها علـى النفس . وكـل مـن يهملها يفقـــد بـــذلك جانب من جوانب حـــياته كإنسان يفقد بهجته وسعادته ولا سبيل لتحرير هذا الإنسان نفسيا إلا بـالرياضة الجماهيرية ) ومعنى ذلك ممارســـــة جميع أفراد الشـــــعب على اختلاف أعمارهم وجنســــهم للأنشـــطة الرياضية طبقـــاً لظروف كل منهم وطبقـــاً لميوله وقـــدراته واســـتعداداته في جو من الديمقراطية يسوده المرح والبهجة والسـرور وذلك لما لها من فوائد صحـية وســيكولوجية أهمها ما يلي :

## الفوائد السيكولوجية للرياضة

من بـين فوائد الرياضة إنقاذ الإنســان من الملل والضجر وضيق الصدر . بـــل وتخفيف الآلام الجسمية والنفسية فكثيراً ما تهون على المرضى احتمال أوجاعهم . وعلى المنكوبـين احتمال نوائب الدهر . كما يعدل اللعب الغرائز الفرديـة Instinct ويعمـل علـى إرهـاف أو إعلاء الغرائز الاجتماعية ويقصد بـها العملية العقـلية التي يتمكن الفرد من خلالها التعبـــير عن دافع ما مكبـوت بطريقـة غير مباشـــرة . ولكن مقبولة اجتماعية .

فالفرد الذي يشـعر بالرغبـة في العدوان مثلاً يمكن أن يعلى هذا الدافع إلى المناشـــط الرياضية أو الفنية التي تمتص فائض طاقـته مما يؤدي إلى خفض حالة التوتر Tension وتفريغ ما لديه من نشـــاط زائد عن الحـــاجة . كما يتضمن ذلك إشبـــاع ميول غير ميســـور إشبـاعها وبـالإضافة إلى ذلك فللرياضة فوائد علاجية حـيث تعالج الاضطرابـات المختلفة ومنها القـــلق anxiety والتشـــاؤم والاضطرابـــات السيكوســـوماتية أي تلك الأمراض التي تنشأ من أسبـاب نفسـية وتتخذ أعراضها شـكلاً جسـمياً ومن ذلك الســـمنة

وضغط الدم المرتفع والصداع النصفي ، وكذلك اضطرابات الخلق والسلوك وفصام الشخصية . ولا يخفى أن مجموعة كبيرة من الألعاب تشعر الإنسان بالحاجة إلى الجماعة والانتماء إليها وتعوده الخضوع للقانون وإيثار المصلحة العامة والتضحية في سبيل الجماعة التي ينتمي إليها ، هذا ولبعض الألعاب أثر كبير في صيانة العادات والتقاليد الاجتماعية وتخليدها بنقلها من السلف إلى الخلف كالألعاب القصصية والغنائية فإن كل شعب مجموعة من الأساطير والقصص والأغاني التي تتمثل أو تتجسد فيها عاداته وتقاليده وأعرافه Onventions ونظمه الاجتماعية تلك التي يرددها الأطفال في ألعابهم فترسخ لديهم بفضلها تقاليد أمتهم كالألعاب التي يحاكي بها الصغار ما يفعله الكبار في الأفراح والتحية والمصافحة وطريقة الاستقبال وإكرام الضيوف وأداء الشعائر الدينية وتدبير المنزل وما إلى ذلك. وقد تكون المحاكاة لفظية أو حركية ، فاللعب هو الطريق الطبيعي لتشجيع التكوين الذاتي وعن طريقه يتمكن الطفل من التعبير عن نفسه بعيداً عن ضغط الكبار . وتنقلنا هذه النقطة إلى أهمية وأهداف ومرامي الرياضة الجماهيرية .

## أهداف الرياضة في الفكر القذافي

1) تهدف أول ما تهدف إلى ممارسة القاعدة الواسعة العريضة من أبناء الشعب لفاعليات الرياضة المختلفة لما لها من فوائد صحية وترفيهية.

2) كما تهدف تنمية الصحة وصيانتها بمعناها الشامل وفي كافة مكوناتها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية والتي لا يمكن صيانتها والمحافظة عليها وتحسينها إلا من خلال الممارسة الفعلية للرياضة .

3) كما ترمي إلى الترفيه والترويح النفسي البرئ الذي يؤدي إلى دعم مقاومة الإنسان لمتاعب الحياة دون منافسة أو صراع أو تعصب بل هي كالصلاة التي تمارس في المعابد بصورة جماعية في جو ملؤه السعادة والرضا والاحترام المتبادل وفي نطاق المبادئ الخلقية الفاضلة والروح الرياضية العالية ، وتراعى في الوقت ذاته حاجة الإنسان إلى الإنتماء وتشجيع المقابلات الرياضية كوسيلة تربوية واجتماعية .

4) تهدف إلى إبراز خطورة مرض المشاهدة دون الممارسة . وتقاوم الخمول والكسل والتراخي والاتكالية ، وتبعث على الحيوية والنشاط وتنمي الاعتماد على النفس .

5) ترمي إلى البعد عن التعصب والصراع والتميز والهيمنة وحياة الاحتراف والاستعباد حيث تعنى بالفرد في نطاق الجماعة وليس في نطاق العضلات البارزة والمنافسة الصعبة . كما يمثل الهدف الخلقي في مجالها مكان الصدارة وتمثل الغلبة مكاناً ثانوياً فتمارس بروح رياضية عالية لتحقيق أهداف سامية كالنمو المتزن عن طريق أنشطة بدنية متنوعة ومتدرجة تتصف بالبساطة وعدم التعقيد شاملة لجميع الأفراد واجبة على الجميع كهواية خالية من الزمان والمكان فتفسح بذلك الطريق أمام المواهب والاستعدادات لتنمية هذه المواهب والقدرات .

6) تؤكد الرياضة الجماهيرية على حرية الاختيار وتتيح الفرصة أمام كل الناس في ممارسة الرياضة في أشكال كثيرة تشمل كل أوجه النشاط الحركي والفكري الذي يمكن أن يقوم به الإنسان ويمارس

بانتظام في وقت فراغه أو كجزء من التعليم أو العمل أو برامج الإعداد أينما وجدت هذه البرامج بغية التمتع بها . بمعنى أن كل أنواع اللعب والحركة التي يمكن أن يؤديها الإنسان تدخل في نطاق ألوان الرياضة الجماهيرية حتى الرياضات الشعبية تلك التي تشكل عنصراً من ثقافات الشعوب وتراثها .

7) ترمي هذه الرياضة إلى الانتشار الأفقي وذلك بتوسيع قاعدة الممارسين إلى أقصى حد ممكن حتى تشمل الجميع . ورأسياً بمعنى الارتقاء بمستوى الموهوبين والوصول بهم إلى أعلى مستوى تسمح به قدراتهم الطبيعية. ومن حيث النوعية فهي لكلا الجنسين حتى ربة البيت ومن حيث الزمن لمختلف الأعمار وخاصة الأطفال والمسنين وفي كل مكان كأدوار الحضانة والمدارس والمعاهد والجامعات والمنشآت والمنازل.

8) تهدف مساعدة الأشخاص لتنمية كفاءتهم الصحية والنفسية حيث تمارس بحركة هادئة ومستمرة ومتدرجة لتتلاءم مع قدرات واستعدادات الجميع دون إرهاق أو تعقيد وبأي نوع من الأدوات المتاحة والبديلة وليس من الضروري أن تحدث في حضور الآخرين .

فهي رياضة تسيرها الجماهير تخطيطاً وتقييماً وممارسة بحيث ينبثق عنها نظام رياضي عالمي جديد يتسم بمشاركة جميع الدول من خلال شعوبها كبيرها وصغيرها على قدم المساواة دون تفرقة أو تمييز .

وهكذا يتضح أن الرياضة الجماهيرية تتميز بكثير من الخصائص الجديدة فهي نشاط بدني اختياري يختاره الفرد برغبته دون إجبار ، ويؤدي إلى بناء وتنمية شخصية المواطن ويمارس في أي مكان وزمان بما لا يتعارض مع العمل أو الدراسة أو متطلبات الفرد الأساسية فضلاً عن أنه يتلاءم ويتفق مع قدرات الأفراد ورغباتهم وحاجاتهم ، ويمتاز بالسهولة والتدرج في الصعوبة شامل للجميع ، وغير باهظ التكاليف وخالياً من كل الأخطار والانحرافات .

ومن البديهي أن يكون هذا النوع من النشاط ممتعاً ومصدراً للسعادة ويحتل مكانة بارزة في إطار النظم التربوية وفي المجالات الأخرى للحياة الاجتماعية ومن هنا نرى أن الرياضة الجماهيرية سوف تزداد الحاجة إليها ويتعاظم انتشارها حتى تصبح من عموميات الثقافة وتسود المجتمع الإنساني بأسره ، فتمارسها الجماعات الإنسانية بصورة جماعية لأنها تحس عفوياً بالحاجة إليها فتمارسها دون تفسير .

ومن كل ما سبق تجد أن الرياضة حاجة ضرورية لكل الناس ولاسيما الطفل لأنها المجال الأساسي للتعبير عن نفسه وعن طريقها يدرك ذاته ويختبر قدراته مثيراً ومستجيباً وعن طريقها أيضاً يمكن اكتشاف ميوله ورغباته واستعداداته واتجاهاته وعلى ذلك ينبغي توفير اللعبة المناسبة لكل سن فالطفل في أول إدراكه للأمور يحتاج اللعبة اللينة التي يستطيع رميها على الأرض دون تحطيمها على أن تكون اللعبة كبيرة الحجم حتى لا يبتلعها ثم بعد ذلك تقدم له اللعب الملونة والسريعة الحركة مثل الكرة التي يطلقها ويجري وراءها ثم بعد ذلك تقدم له اللعبة التي يمكنه مسكها أو تحليلها وتركيبها مثل المكعبات حتى تساعده على الإبداع وخلق أشكال جديدة. وبعد ذلك نوفر له الورق والأصباغ لكي يضع عليها تصوراته وتخيلاته ويجب الحرص على سلامة الأصباغ بقدر الإمكان

من المواد السامة .

وعلى أية حال ينبغي تقديم الألعاب التي تساعد الطفل على السلوك المقبول اجتماعياً ودينياً كاحترام مشاعر الغير وكالتي لا تحدث ضوضاء شديدة أو تلوث الجو حتى يتعود المحافظة على البيئة فيرسخ لديه حب الوطن والاستقامة والإيمان بالله وهي من أهم القيم التي يجب غرسها في الطفل عن طريق اللعب مما يعطيه الأمل في الحياة والاعتماد على الخالق وتخلق لديه الوازع الديني الذي يحميه من اقتراف الآثام ففي التربية الإسلامية والعربية جوانب خصبة فيها حياة ونماء وقوة وفيها ما يصلح لإقامة جيل عربي واع مستنير يتسم بالبر والإحسان والتقوى والورع والخشوع والرضا والقناعة إيماناً منا أن الإسلام شريعة المجتمع وتطبيقاً للفكر القذافي الذي قد استوعب كافة التجارب الإنسانية فحمل مشعل الدعوة المباركة لممارسة الرياضة البدنية العامة والإقبال على النشاط الحركي والفكري الذي من شأنه أن يسهم في بناء الإنسان الحضاري المعاصر ويتمشى في نفس الوقت مع التراث الإسلامي الأصيل الذي يقول علموا أولادكم السباحة والرماية

## المراجع


1 - علي يحيى المنصوري ، الرياضة للجميع ، المنشأة الشعبية للتوزيع والإعلام الجماهيري ، طرابلس ، ١٩٨١ .

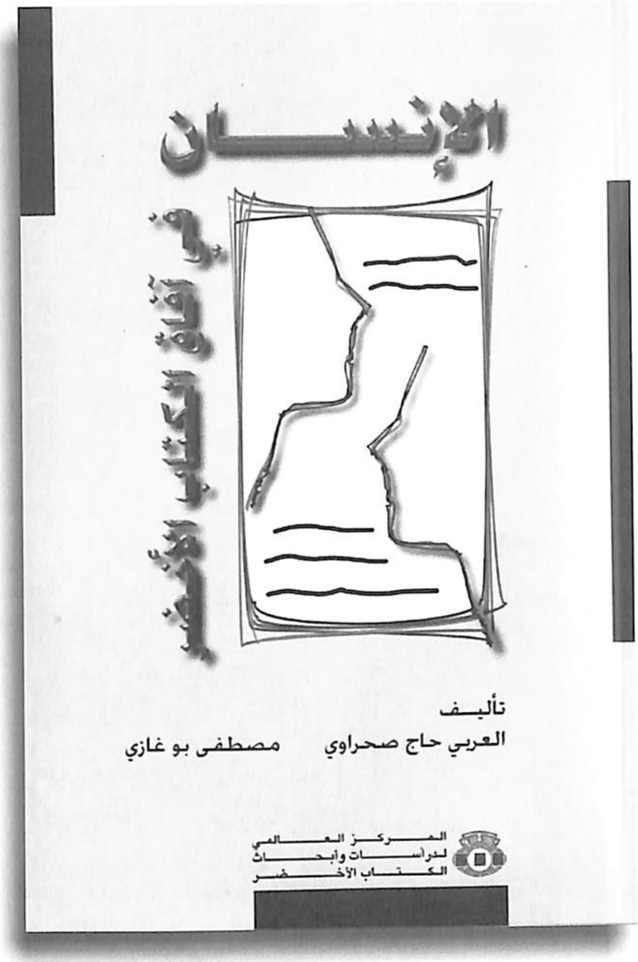
2 - عبد الفتاح محمد العيسوي ، دور اللعب في التربية ، مجلة التربية ، وزارة التربية والتعليم ، أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، العدد ١٣٢ - ١٣٤ ، عام ١٩٩٧ .

3 - عبد الفتاح محمد العيسوي ، تاريخ الطب النفسي عند العلماء المسلمين ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ .

4 - معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، ط ٢٢ ، منشورات المركز العلمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس ، الجماهيرية العظمى ، ١٩٨١ .

5 - المركز العالمي لدراسات وبحوث الكتاب الأخضر ، الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة ندوة بلغراد ٢٣ أبريل ( الطير ) ١٩٨٢ .

# من اصدارات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر




يسر المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتب الأخضر أن يضع بين أيدي القرا العرب في كل مكان كتاباً جديداً حول الإنسان في آفاق الكتاب الأخضر ) وهو عبارة عن بحث نظري فلسفي في قالب أدبي مشوق . وكما يتضح من عنوان الكتاب فهو يعالج موضوع ( الانسان ) كما يتناوله الكتاب الأخضر ، وهذا يعتبر من الموضوعات الحساسة والدقيقة عند دراسة أي نظرية أو أي إيديولوجية . فكما نعلم ، فإن كل الايديولوجيات العالمية تعرضت بشكل مباشر لهذا الموضوع الهام ، حيث عملت جميعها - وبدون استثنا - على تحديد موقفها من الانسان والطبيعة البشرية . وهذا الأمر مهم جداً لأن الموقف الايديولوجي من الانسان يترتب عليه ، كضرورة حتمية ، اختيار وتحديد نوع المؤسسات السياسية الملائمة لنظرة تلك الايديولوجيات للإنسان أو كما استوعبته تلك الايديلوجية

# تقييم

- المعلم وتحديد مفاهيمه ودوره في العملية التنمويـــة

د. زريمق خليفة العكروتي

- مخرجات التعليم والعملية التنمويـــة

د. عزيمة سلامة خاطر

# المعلم وتحديد مفاهيمه ودوره في العملية التعليمية

د. زريمق خليفة العكروتي
جامعة السابع من إبريل
كلية الآداب / زوارة

**لقد اهتم الباحثون التربويون بالمعلم باعتباره يمثل جوهر العملية التعليمية والتربوية. كما قاموا بالكثير من الدراسات والبحوث التي تحدد مفهومهم لوظيفته باعتباره موجه ومؤدب ومثقف، موصل فاعل بإرساله من خلال منطقه، ولسانه، ولغته، وبث مشاعره، وإخلاصه في العمل، وطرائق عمله التي تعتبر كلها مجتمعة أداة فعالة في إنجاح العملية التربوية والتعليمة، والسير بها في طريق التقدم والازدهار.**

ومن هذه المفاهيم إن المعلم لقب نبيل أطلق منذ فجر الإنسانية على الأنبياء والرسل وهداة البشرية[1]، وهو صاحب رسالة تسمو بواجباتها على الوظيفة ومرتبتها، ويتصف صاحبها باندفاع شخصي نحو تربية جيل مؤمن بأهداف الأمة وعماد مستقبلها ورمز عزتها ورقيها[2]. وبهذا الصدد يقول محمد عطية الأبراشي " على كل مدرس مسؤول عن اللغة العربية أن يتحمل نصيبه من التبعية في تعليمها والنهوض بها في دروسه عرضاً ونقداً ولا يكون المدرس قائماً بواجبه ناجحاً في عمله إلا إذا أدى اللغة حقها في العناية والرعاية، ذلك أن إجادة اللغة العربية شرط أساسي للنجاح في تدريس أي مادة من المواد[3]، ولأهمية المعلم قيل منذ القدم "لولا المربي لما عرفت ربي "[4].

لقد أكدت الشاعرة الهندية (ساروجاني نيدو) على أهمية المعلم وقدرته فقالت: يجب أن تكون معرفته كالمحيط وأن تكون مثله مرتفعة كالسماء[5].

إن المعلم هو ذلك الإنسان المخلص الذي يعمل على توصيل المعارف والمعلومات والخبرات التعليمية للمتعلم، وذلك باستخدام وسائل وأساليب فنية تحقق هذا الإيصال[6]، ويقول عمر التومي الشيباني، إن المعلم عنصر حي قادر على التأثير ببقية العناصر الأخرى، والدور الريادي والقيادي والتوجيهي في الموقف أو المجال التربوي ليجعلها في وضع تخدم معه العملية التعليمية والتربوية ولهذا فإنه لا يصلح حال التعليم ولا الموقف التعليمي إلا إذا صلح حال المعلم ديناً وخلقاً وعلماً وثقافة، وإعداداً فنياً

وتربوياً وشخصياً[7]، إن حال التعليم لا يصلح إلا إذا كان المعلم في وضع يمكنه من تنظيم الموقف التعليمي وترتيبه وتوجيهه الوجهة النافعة للعملية التعليمية الميسرة لسبيلها على المتعلم . وإذا كانت غاية التربية الأولى والأخيرة هي صنع المواطن الصالح للنمو القادر على أن يكون مواطناً نافعاً لنفسه ولأمته فلابد من إصلاح حال المعلم الذي يعد الدعامة الأساسية في البنية التعليمية .

ويرى الباحث إن المعلم يقف دائماً في طليعة العناصر الوطنية الشاعرة بمسؤولياتها الاجتماعية والسياسية والتربوية والمدركة بوعي قضايا مجتمعها وعصرها ، فهو رسول العلم والتعليم يبني وينشئ أنفساً وعقولاً على حد تعبير أحمد شوقي:

**قم للمعلم وفه التبجيلا**
**كاد المعلم أن يكون رسولا**
**أعلمت أشرف أو أجل من الذي**
**يبني وينشئ أنفساً وعقولا**
**سبحانك اللهم خير معلم**
**علمت بالقلم القرون الأولى**
**أخرجت هذا العقل من ظلماته**
**وهديته النور المبين سبيلا**
**وطبعته بيد المعلم تارة**
**صدى الحديد تارة مصقولا**

إن المعلم هو الذي ينمي المحبة والعدل والمساواة ويسعى إلى تحقيق إيمان الوطن وقدسيته في نفوس التلاميذ . فهو بحكم عمله ووظيفته ومهمته وموقفه في العملية التعليمية يستطيع أن يعدل الكثير من الاتجاهات والأفكار والممارسات الغير مرغوبة ويغرس القيم والمبادئ والمعتقدات النبيلة في نفوس التلاميذ . فهو أداة التغيير وقائد الأمة إذا توفرت فيه سلامة العقيدة وغزارة العلم وحسن الأداء والتدريب . وبهذا قيل: إذا أردت رسم صورة لمستقبل أمة فعليك أن تصوغ صورة محددة لمعلمها.

كما يعد المعلم في نظر الكثير من التربويين أهم نصر في العملية التعليمية والتربوية فهو يكمل نقص المنهج وقصور الكتاب ، وهو الذي يوضح ما غمض ويزيل ما إلتبس في أذهان الطلاب ، وهو الذي يفضي بشخصيته وعلمه على المادة ما يحبب الطلاب فيها ، كما أن المعلم ليس موظفاً يعتبر أنه قام بواجبه إذا عمل عدداً من الساعات يفرضها ويحددها القانون ، بل هو قلب يحب وخلق يرشد وعقل يوجه ومعرفة تفيض وعمل مستمر ، وفكر يبحث وينقب عن المعرفة الجديدة والتطورات المستحدثة في مجال تخصصه فالمعلم الناجح هو الذي يبحث وينقب عن كل جديد، وهو الذي يشعر بأن معرفته دائماً مازالت محدودة ولم تصل إلى درجة الكمال وفي ذلك قال الشاعر أبو نواس:

**قل لمن يدعى في العلم فلسفة**
**حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء**

كما خاطب أحد المربيين الكبار تلاميذه فيقول:

" إذا كنتم تظنون بأنكم اليوم علماء فقد أخطأتم ، إن جامعتنا لا تخرج حتى ولا متعلمين ولكن تخرج أناساً يستطيعون أن يكونوا علماء إذا ثابروا على الإطلاع والتعلم ".

لقد أصبح الإيمان بأهمية المعلم ودوره الريادي في العملية التعليمية والتربوية سواء في المدرسة أو خارجها أحد المبادئ والمسلمات الأساسية التي تقوم عليها التربية الحديثة نظرية وتطبيقاً .

وهذا ما أكده أحمد حسن عبيد في كتابه (فلسفة النظام التعليمي) حيث قال:

" يكاد يكون هناك إجماع على أن المعلم هو أهم عنصر أو عامل في العملية التربوية والتعليمية . فالمعلم الجيد حتى مع المناهج المختلفة يمكن أن يحدث أثراً طيباً في نفوس تلاميذه ، وعن طريق الاتصال بالمعلم يتعلم التلاميذ كيف يفكرون وكيف يستفيدون مما تعلموه

في سلوكهم . ومهما تطورت تكنولوجيا التربية واستعملنا وسائل مثل التلفزيون التعليمي فلن يأتي اليوم الذي نجد شيئاً يعوض تماماً عن وجود المعلم . فالمرونة في سير الدروس وتهيئة فرص النقاش ومراعاة المستويات المختلفة وغير ذلك أمور لا تتيسر إلا في دروس يديرها المعلم ذاته. ومن هنا نجد أن الاهتمام بالمعلم وتطوير سبل إعداده أحد القضايا الدائمة في محيط التربويين ".

ومن هنا نرى أن ما قاله أحمد حسن عبيد في المعلم كلاماً منطقياً وجيهاً وأرى أن أول خطوة يجب إصلاحها في العملية التعليمية والتربوية هي إصلاح حال المعلم باعتباره العنصر الأساسي والمهم والفاعل في التعليم والموقف التعليمي الذي يتفاعل معه المتعلم ويكتسب عن طريق تفاعله مع عناصره المختلفة خبراته ومعارفه ومهاراته واتجاهاته . ونتيجة لنوع الأثر الذي يتركه المعلم في تلاميذه تبني الأمم وتتكون ثقافتها على حد ما جاء في بحث " كوبر " الذي قال: "إذا أردت أن تعرف ثقافة بلد من البلدان فانظر إلى مدارسها(16)" ، هذا وقد أكد " برنادر باروتش" عن أثر المدرسة في حياته العامة فقال: " ما كنت أعلم حينذاك أن هذا المدرس كان ممهداً طريقي مشجعاً لي في دراستي واصفاً أمام عيني من القوانين والأسس ما يجب أن أتبعه - إنهم المدرسون أولئك الذين يستمرون في غرس الخلق الطيب والصفات الحميدة والاتجاه إلى عمل الأفضل ". إن أثر المعلم المخلص واضح وكبير في نفوس تلاميذه ، فهو الذي يعدل سلوكهم إلى الأفضل وينمي فيهم قوة الارتباط والإبداع والتجديد . وهذا ما دعا ببعض المربيين إلى تأكيد الحقيقة التي تقول " إن كفاءة المعلم في تدريسه تقاس وتحدد بالآثار التي يتركها في التلاميذ " .

كما أؤكد أنه لا يصلح حال التعليم إلا صلح حال المعلم في جميع جوانبه وخاصة المنهجية والمادية ، حيث الحياة صعبة ومتطلبات الحياة كثيرة ، فالإصلاح المادي يدفعه إلى بذل الجهد والاطلاع للارتقاء إلى مستوى العملية التعليمية والتربوية الفضلى .

كما يعد المعلم من وجهة نظري أيضاً هو أحد العناصر الفاعلة والعقل الواعي الذي يساهم في صنع أجيال الغد بما يقدمه لطلابه داخل المدرسة وخارجها من معلومات نامية ومتطورة ملينة بجميع أنواع السلوك المختلفة الحركية والانفعالية والمعرفية كما أن دوره في المدرسة كمرب ومرشد عامل أساسي وفعال في تطوير المجتمع من خلال رسالته الثقافية والتربوية والاجتماعية وفي هذا قيل: " إن المعلم مدرسة إذا أعددته أعدت شعباً طيب الأعراق " ، وهو جندي مجهول يعمل في خفاء وصمت دون كلل ولا ملل ، وليس عليه من رقيب سوى قدرة الخالق وقوة الضمير ، ويبذل قصارى جهده ويعطي عصارة أفكاره في سبيل صنع وبناء جيل قوي البنية الجسمية ، والعقلية ، والانفعالية ، والاجتماعية ، وقادر على العطاء والمشاركة في جميع مجالات التنمية المختلفة ، ونظراً لمعاناة المعلم وما يبذله من جهد جسمي وعقلي وما يتحمل من أعباء قال إبراهيم طوقان:

**ويقول شوقي وما درى بمصيبتي**
**قم للمعلم وفه التبجيلا**
**أتعد فديتك هل كان مبجلا**
**من كان للنشئ الصفار خليلا**
**ويكاد يقلقني الأمير بقوله**
**كاد المعلم أن يكون رسولا**
**لو جرب التعليم شوقي ساعة**
**لقضى الحياة شقاوة وخمولا**
**حسب المعلم غمة وكآبة**
**مرأى الدفاتر بكرة وأصيلا**
**مئة على مئة إذا هي صلت**
**وجد العمى نحو العيون سبيلا**
**ولو أن في التصليح نفعاً يرتجى**
**وابيك لم أك بالعيون بخيلا**
**لكن أصلح غلطة نحوية**
**مثلاً واتخذ الكتاب دليلا**

**مستشهداً بالغر من آياته**
**أو بالحديث مفصلاً تفصيلا**
**وأغوص في الشعر القديم فأنتقي**
**ما ليس ملبساً ولا بذيولا**
**وأكاد أبعث (سيبويه) من البلى**
**وذويه من أهل القرون الأولى**
**فأرى (خماراً) بعد ذلك كله**
**رفع المضاف إليه والمفعولا**
**لا تعجبوا إن صحت يوماً صيحة**
**وقعت ما بين البنوك قتيلا**
**يا من يريد الانتحار وجدته**
**أن المعلم لا يعيش طويلا**

وعلى الرغم من هذه الصورة السويدائية أن المعلم هو ذلك الإنسان الواعي الحافظ للتراث الإنساني بجانبيه المعنوي والمادي والذي يشربه وينقله من جيل إلى جيل، فهو بهذا يحفظ للمجتمع تراثه ومعتقداته وقيمه الروحية .

ومما يزيد من قيمة المعلم والاعتزاز بمفهومه في الجماهيرية العظمى أن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جعل المدرسة مركزاً للإشعاع وجعل المعلم عاملاً من عوامل النهضة يعتمد عليه المجتمع اعتماداً كلياً في تحقيق المفاهيم وغرس القيم والمبادئ السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حارب الشعب الليبي من أجلها . ثم ترجمة معاني الثورة الشعبية إلى سلوك حي في كل الميادين التي تتضمنها النظرية العالمية الثالثة في كافة أبعادها . كما أرى أن المعلم إنسان ولكنه ليس كبقية الأفراد الآخرين وأنه يقوم بمهنة تختلف كل الاختلاف عن بقية المهن الأخرى لما تتطلبه هذه المهنة من خصائص وصفات كثيرة لمن يقوم بها .

## صفات المعلم

لقد حدد الكثير من الباحثين صفات للمعلم تضمنت كل جوانبه الشخصية والثقافية والجسمية والعقلية والانفعالية والنفسية ومن هؤلاء الباحثين والمفكرين المرحوم عمر التومي الشيباني ومن هذه الصفات هي:

**1- صفات روحية خلقية:**

وهي تتمثل في الإيمان الصادق القوي بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره.

**2- صفات انفعالية:**

وتتمثل في الاستقرار النفسي ، والتوازن العاطفي والثبات والخلو النسبي من الصراع والتوترات النفسية ، والعقل والمرض ، مع القدرة على ضبط النفس في المواقف التي تثير الانفعال ، وعلى الصمود أمام مواقف التحدي.

**3- صفات عقلية:**

وتتمثل هذه الصفات في الذكاء والقدرة على حل المشكلات ومواجهة المواقف ، والحكمة في التصرف والسداد في الرأي ، والقدرة على وضع الأشياء بوضعها الصحيح ، وصفاء الذهن والقريحة وسرعة البديهة وصدق الحس وقوة الحواس والملاحظة الدقيقة.

**4- صفات اجتماعية:**

وهذه الصفات تتمثل في التحلي بالروح الاجتماعية والقدرة على التكيف الاجتماعي ومسايرة الناس في مسراتهم وأحزانهم والرغبة الصادقة في خدمتهم والتضحية في سبيل مساعدتهم مع تقدير الواجب والمسؤولية.

**5- صفات مظهرية بدنية:**

لشخصية المدرس وإشراقته وفرحته بطلابه ودماثة خلقه ومرونته في التعامل وفصاحة تعبيره وجرس صوته ، وطراوة حديثه ولباقته وجمال خطه ومظهره ونظافته وخلوه من العيوب الخلقية في الجسم والوجه والنطق كل ذلك يسبغ على المدرس جاذبية وسحراً ييسر للتلاميذ عملية الفهم والإستيعاب.

**6- صفات علمية:**

إســتيعاب المعلم لمادته إستيعابــاً كاملاً لكل جوانبــها ســواء ما يخص طرق التدريس أو الإعداد والتحضير أو التصحيح والتقويم . وأرى أن هذه الصفات إذا توفرت جميعها في شخصية أي معلم فإن دوره في العملية التعليمية والتربوية سيكون بارزاً ومميزاً فيما يخص مستوى التحصيل لدى الطلاب من ناحية وفي مركزه الاجتماعي من ناحية أخرى.

## مهام المعلم وأهمية وجوده

إن أهمية وجود المعلم منوطة بأهمية المهام التي يقوم بها فهو الباني للروح الإنسانية والصوت الذي يوعي حركة الواقع وينظمها.

إذ تنتظره الكثير من المهام سواء داخل المدرسة أين توجد مهنته الأساسية أو في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه ومن هذه المهام:

**أولاً: أهمية المعلم في العملية التربوية والاجتماعية:**

إن أهمية المعلم حتى لو انحصرت في العملية التعليمية لاشك أن وجوده يلعب دوراً بارزاً في الفضاء التربوي حيث يعتبر أحد عناصرها الفاعلة والأساسية لأنه المسؤول الأول عن توصيل مجموعة الخبرات التعليمية والمنهجية لتلاميذه ، وذلك أن التدريس "نشاط إنساني يتكون من خلال علاقات إنسانية بين المعلم والمتعلم بقصد اكتساب المعرفة"(22)، فالمعلم لا يمكن استبداله بآلة مهما بلغت حداثتها ورقيها وفاعليتها في الزمن الحاضر.

**ثانياً: أهمية المعلم بالنسبة للمتعلم:**

يقوم المعلم بالعديد من المهام تجاه المتعلم من أبرزها:

1) يقوم المعلم بالتوجيه والإرشاد لتلاميذه ويساعدهم على تنمية قدراتهم واستعداداتهم على اختلاف أنواعها . ويقوم فيهم "روح التعاون وحب العمل والابتكار والتجديد"(23).

2) يعمل المعلم دوماً على اكتشاف الفروق الفردية بين تلاميذه ويحاول قدر جهده مساعدة كل تلميذ على عملية النمو والفهم في حدود قدرات واستعدادات كل منهم.

3) يهيئ المعلم كل الظروف الملائمة أمام التلاميذ لكي يمارسوا التعليم بأنفسهم ويكسبوا الخبرة عن طريق الممارسة والمشاركة الفعالة التي تعد عاملاً أساسياً في تثبيت المعلومات وترسيخها في أذهان التلاميذ.

4) المعلم الناجح هو الذي يعمل على كشف الميول والمواهب والقدرات والاستعدادات لتلاميذه ويعمل على توجيه كل تلميذ حسب قدراته وينمي فيه الموهبة التي تتولد لديه.

5) المعلم الجيد هو الذي يتابع "تقييم تلاميذه باستمرار" وذلك باستخدام مقاييس دقيقة تساعده في تقدير نمو تلاميذه جسمياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً ومعرفياً. وباختصار أن المعلم هو الذي يكتشف خامات النشئ والميول التي يمكن أن يحددها كل تلميذ بضوء تعامله المادي والنفسي معهم. إن كل هذه العوامل مجتمعة تزيد من رفع مستوى التحصيل لدى الطلاب.

**ثالثاً: أهمية المعلم حول المنهج:**

إن المنهج هو "مجموعة الخبرات التربوية والثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية التي تهيؤها المدرسة لتلاميذها داخل نطاقها وخارجها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل في جميع النواحي وتعديل سلوكهم طبقاً لأهدافهم التربوية"(24).

إن المنهج بهذا المفهوم الواسع يتطلب من المعلم العمل على:

أ) أن يقوم المعلم بتحديد الأهداف التربوية ، لأن تحديد الهدف يعتبر الخطوة الأولى في كل

عمل مبدع وخلاق. كما إن الإيمان بالهدف يخلق الدافع ويوحد الجهود. كما يشترط في الأهداف التربوية أن تكون شاملة لجميع مكونات شخصية التلميذ الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية من ناحية ومراعاةً لفلسفة المجتمع من ناحية أخرى في قطاعاته المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن هنا يبرز دور المعلم فيعمل على ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف خاصة، كما يعمل على تحقيق فلسفة المجتمع في جوانبها المتعددة في نفوس وعقول الطلاب ويغرس فيهم حب الوطن والولاء له والتفاني في خدمته.

ب) يقوم المعلم بتحديد مجالات الدراسة التي تتماشى مع قدرات واستعدادات التلاميذ حسب كل مرحلة من مراحل التعليم المختلفة.

جـ) يقوم المعلم باختيار الطرق التي تساعد التلاميذ على إستيعاب المنهج المقرر وتزيد من نسبة تحصيلهم لأن طرق التدريس تعتبر في أبسط معانيها " جميع أوجه النشاط الموجه والهادف الذي يقوم به المعلم في إطار ما تقتضيه طبيعة ومتطلبات مادة الدراسة، وخصائص نمو التلاميذ وميولهم وحاجتهم النفسية والتعليمية ومستويات قدراتهم العقلية ومستويات قدراتهم التحصيلية، وفي ضوء ظروف البيئة والإمكانيات المتوفرة له في مدرسته، ذلك بقصد مساعدة تلاميذه على تحقيق التعليم"[25]

د ) يقوم المعلم باختيار أسهل وأنفع الوسائل التعليمية والتركيز على أجودها لتحقيق الأهداف المبتغاة والمرجوة.

هـ) يقوم المعلم بعملية تقييم شاملة لجميع جوانب العملية التعليمية لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المرغوبة والمحددة أولاً ومعرفة نتائج جهده نحو تلاميذه ثانياً.

## واجبات المعلم ومسؤولياته

من خلال متابعتنا للعملية التعليمية والتربوية يمكن تحديد مسؤوليات المعلم وواجباته في النقاط التالية:

**1) مسؤوليات المعلم تجاه المواد الدراسية:**

لقد أصبح للمعلم دوراً كبيراً في العملية التعليميةو التربوية الحديثة حيث أعطى صلاحيات متعددة تتمثل في تحديد المنهج واختيار المفردات والمقررات الدراسية وأنواع النشاط التعليمي لتلاميذه. ومما زاد من شأن المعلم وتقدير دوره في الجماهيرية العظمى هو تكليف لجان من المعلمين الذين يمتلكون القدرة والكفاءة العلمية والمهنية ولديهم الخبرة الكافية لوضع وحدات مصدرية وهي تمثل مقترحات للمواد الدراسية وأساليب وطرق التدريس والمقررات الدراسية التي تمارس مع خصائص مرحلة النمو من ناحية وذات أهمية مباشرة للتلميذ من ناحية أخرى[26]. كما أن المسؤولين في قطاع التعليم على اتصال مباشر ومستمر ودائم بالجماهيريات المصغرة ( المدارس) سواء بالاتصال الشخصي أو عن طريق المراسلات الرسمية يطالبون المعلمين الذين يمتلكون القدرة ولديهم الخبرة والكفاءة العلمية والمهنية والفنية على المساهمة في وضع المناهج ومفرداتها الدراسية والمشاركة في عملية التأليف. كما يطالبون من المعلمين أيضاً تسجيل مقترحاتهم وآرائهم حول المناهج والكتب الدراسية والوعاء الزمني المحدد لكل مادة دراسية حتى تكون أمانة التعليم على علم بها وأخذها بعين الاعتبار أثناء وضع المفردات الدراسية والمفردات المنهجية.

**2) المعلم والنشاط المدرسي:**

من خصائص التربية الحديثة الاهتمام بالنشاط المدرسي، واعتباره ركن أساسي من ضمن المنهج نظراً لأهميته في العملية التربوية

والتعليمية في اكتشاف المواهب والميول والاستعدادات والقدرات والعمل على تنميتها في الاتجاه الصحيح والمرغوب فيه كما نقل منهج النشاط محور الاهتمام من المادة الدراسية إلى التلميذ على اعتبار أن العملية التعليمية كلها بفلسفتها ومناهجها وغايتها تهدف أساساً إلى تربية التلميذ. إن الاهتمام بالنشاط على اختلاف أنواعه يفرض على المعلم أن يتولى إلى جانب وظيفته وظيفة أخرى وهو أن يكون كرئيس بقسم من أقسام النشاط المدرسي، أو ريادة فصل دراسي أو أمين جمعية من جمعيات النشاط الثقافي والفني والاجتماعي أو أن يكون عضواً نقابياً.

**3) مسؤولية المعلم نحو التوجيه والإرشاد:**

يعمل المعلم قدر جهده على تقديم يد العون للتلاميذ ومساعدتهم في حل المشكلات التي تعترض طريقهم في المجالات المختلفة والمتعددة ومن هذه المشكلات: " المشكلات الاجتماعية والصحية والاقتصادية ومشكلات أوقات الفراغ والمشكلات الأسرية وكذلك المشكلات التي تخص التلميذ نفسه، كمشكلة ضعف البصر والسمع والنطق "، كل هذه المشكلات لها خطورتها على الفرد والأسرة من ناحية وعلى مستوى التحصيل العلمي لدى الطلاب من ناحية أخرى. الذي يتطلب من المعلم في هذا المضمار إن يعد إعداداً جيداً حتى يفلح في علاج هذه المشكلات التي تؤثر تأثيراً كبيراً في عملية التحصيل الدراسي على المصابين بها.

## حقوق المعلم

يرى الباحث أنه كما للمعلم مسؤوليات وواجبات متعددة يقوم بها لإنجاح العملية التعليمية والتربوية. والتي تتمثل في مسؤولياته نحو التلاميذ والإشراف التربوي والفني، ومسؤولياته نحو الصحة النفسية لتلاميذه، واتجاه النشاط المدرسي، وكذلك واجباته نحو العلاقات المهنية المتعددة مع طلابه وزملائه المدرسين ومع الإدارة المدرسية ورجال التعليم ومع التوجيه التربوي وعلاقته بمؤتمر المعلمين وبالرغم من كل هذه المسؤوليات والواجبات فهو له الكثير من الحقوق والتي تتمثل حسب رأي الباحث في النقاط التالية:

أ) إن المعلم إنسان فاضل له قدراته وإمكانياته الجسمية والعقلية والانفعالية والاجتماعية فيجب، ألا نثقل كاهله وتكليفه بأعباء تفوق قدراته واستعداداته فيكون بذلك مردود العملية التربوية والتعليمية مردوداً عكسياً. هذا وقد يمارس المدرس التدريس لسنوات عديدة ولكنه لا يحق له استخدام تحضيره السابق وهذا ما أكده المربي الإنجليزي (توماس ارنولد) حينما سئل لماذا تحضر دروسك دائماً قبل إلقائها؟ أجاب قائلاً: "لكي لا يشرب تلاميذي من ماء راكد، بل من ينبوع جديد غزير ماؤه، عذب غيره"(28). لهذا يلزم الالتزام بالحد الأدنى من نصاب الحصص الاسبوعية للمعلم حتى يستطيع متابعة عمله والقيام به على أحسن وجه.

ب) يجب العمل على توفير متطلبات حياته والحصول عليها بأقل مجهود حتى يصرف جهده ويركز عمله في العملية التعليمية والتربوية وزيادة تفاعله مع تلاميذه دون أن تشغله لوازم الحياة ومتطلباتها عن ذلك، كما إن الإرتقاء بعطائه واحترامه للعملية التعليمية وزيادة حبه لها مصداقاً لقول الشاعر:

**إن المعلم والطبيب كلاهما**
**لا ينصحان إذا هما لم يكرما**

ومن حق المعلم أن تقام له الدورات التأهيلية ليجدد خبراته وينمي معارفه ويطلع على الأساليب الحديثة في ارتقاء المهنة والتدريب العلمي على دراسة علم النفس لدى الطفل الذي من حقه بالرعاية، وتغذيته بالثقافة وتزويده بالكتب الحديثة للاطلاع، وازدياد

المعرفة في مجال مهنته . غير أنه وللأسف الشديد أن من مشكلات التعليم في الجماهيرية هو "ضعف مستوى التكوين العلمي و المهني و النفسي لدى الكثير من المعلمين العرب و الليبيين العاملين بمدارس الجماهيرية على اختلاف مراحل التعليم"[29]، كما أكد المختصون في العالم العربي أن مستقبل التعليم في الدول العربية رهن بارتقاء مستوى المعلم و النهوض بمهنته التي ينتمي إليها و هو الأساس الذي يستند إليه النهوض بكافة المهن الأخرى في المجتمع وتوجيه الثقافة وبناء المجتمع العصري القادر على مواجهة التحديات"[30]، إن مهنة المعلم في البلاد العربية قد أصبحت شاقة و هي أشق بكثير من مهام المعلمين في بلاد الغرب فالمعلم في بلادنا العربية يجابه الأثر الكبير من سلبيات الماضي المادية و المعنوية ، وذلك فضلاً عما غزانا من الغرب من عوامل التفسخ الاجتماعي و الانحطاط الخلقي الذي ينخر في نفوس و أخلاق شبابنا و شاباتنا . كما أن المعلم في بلادنا العربية لا يلقى التجاوب السريع و لا الاتصال السهل وفوق ذلك كله فالمحيط عندنا و لاسيما خارج نطاق المدن لا يزال فقيراً تعوزه المقومات المثقفة ثقافة عصرية[31].

جـ) في المجتمع الراقي ينظر إلى المعلم نظرة إجلال و إكبار تقديراً لمركزه في عملية البناء، فهو طبيب و مهندس ، يبني وينشئ ، أنفساً و عقولاً ولكن للأسف الشديد أن الناس في عصرنا في الجماهيرية العظمى يحترمون أصحاب مراكز القوة ويقدسون أصحاب الثروة و المادة ويحترمون الأفراد اللذين يتعاملون مع الجمهور مباشرة أمثال: موظفو المصارف و الجوازات و الأمناء في اللجان الشعبية و المؤتمرات الشعبية و أصحاب المراكز القيادية في المجتمع ، و أصحاب الشركات و غيرهم الكثير ، و لا يعيرون أي اهتمام للمعلم الذي يتعامل مع فلذات أكبادهم ويصنعهم إلى مستقبل أفضل. إن هذه الأمور حقيقة تؤثر في المعلم وتقلل من قيمته وتؤثر في عطائه متناسين قول " أرسطو طاليس " الذي قال ( إن الذين يقومون بتربية الأطفال وتعليمهم أحق بالتقدير و الاحترام من الذين ينجبونهم)[32].

د ) إن عملية التدريس تتطلب جهداً جسمياً و عقلياً كبيرين الأمر الذي لم يكن بمقدور المعلمين الذي تقانوا في هذه المهنة سنوات عديدة القيام بها الآن ، من هنا نرى ضرورة التخفيف عنهم في عدد الحصص الاسبوعية و الاستفادة من خبراتهم التربوية داخل الجماهيريات المصغرة كخبراء و مستشارين تربويين .

هـ) كذلك من حق المعلم أن تقام له الرحلات ، و الزيارات التربوية و التعليمية داخل الجماهيرية وخارجها و التي تكون عاملاً مساعداً في تنمية المعرفة ، وزيادة الخبرة و الاطلاع ودافعاً للحيوية و النشاط.كما يتطلب ضرورة عمل اللقاءات و الندوات التربوية بين معلمي الوطن العربي و العالم لزيادة فهم المهنة وزيادة الترابط و التفاهم العالمي ومن أجل الاطلاع على الأنظمة التربوية المختلفة داخل الوطن وخارجه.

و ) من حق المعلم كذلك عدم المساس بإجازاته السنوية التي حددها القانون له وعليه فإن الدورات التدريبية و المنهجية و التنشيطية يجب ألا تقام له أثناء إجازته وراحته الطبيعية التي هي حق مقدس له .

ز ) أن تتاح للمعلم الفرصة لمواصلة دراسته في مجال تخصصه بإحدى الكليات الجامعية أو المعاهد العليا المتخصصة وكذلك في مجال الدراسات العليا لزيادة معارفه من أجل تثمير و إغناء مؤهلاته.

كما توصلت من خلال اطلاعي ومراجعتي لبعض الدراسات السابقة التي تعالج فعالية المعلم والتي قالت إن لإختيار المعلم وطرق تدريبه تأثيراً بالغاً وكبيراً في تحسين عملية التعليم ، ومن أجل الحصول على معلم ناجح في عمله وقادر على العطاء المثمر في رسالته وفي العملية التعليمية يتطلب من الجهات ذات العلاقة بإعداد المعلم أن تراعي الآتي:

1- تحسين وسائل اختيار العناصر البشرية المرشحة لدخول مؤسسات تأهيل المعلمين وكليات التربية وذلك بوضع شروط أكاديمية من أجل الإعلاء من مستوى التحصيل الوظيفي والعلمي لمهنة التعليم مع اجتذاب العناصر الكفؤة وتشجيعها على العمل الجاد بتطوير وسائل تدريب المعلمين في المهارات اللازمة لمهنة المعلم ، وذلك بتطوير المناهج لكي تتماشى مع قدرات الطلاب من ناحية ومتطلبات العصر من ناحية أخرى كما يجب أن يكون دخول الطلاب إلى معاهد المعلمين والكليات بناءاً على الرغبة والتقدير معاً دون توجيه وإجبار .

2- يجب العمل على اعتماد التدريب الدائم والمستمر أثناء الخدمة وكذلك حضور المؤتمرات العلمية والمهنية للاطلاع على النظريات التربوية الحديثة وإمداد المعلم وتزويده بكل جديد في المجال التربوي فالمعلم الذي يحترم نفسه ومهنته لا يرضى بثقافة محددة ، وإن المعرفة الإنسانية نامية ومتطورة فما كان بالأمس صحيحاً قد يصبح اليوم خطأً ، وما كان البارحة مجهولاً قد يصير اليوم معلوماً . كما أن العلوم والطرق والوسائل تتطور بشكل مذهل وسريع ، والمعلم الناجح في مهنته هو الذي يواكب حركة التطور بالبحث والتنقيب والاطلاع على كل جديد. كما ينبغي التركيز في الدراسات التدريبية على إعداد وتدريب المعلم لزيادة فهمه للعملية التربوية والتعليمية في إطارها العام وإستيعاب أسس التقويم التربوي مع تطور أسلوب الإمتحانات وطرق تصحيحها وتفسيراتها(33).

ونظراً لصعوبة وحساسية مهنة التدريس ومراعاة لشعور المعلم يجب الحرص كل الحرص على حسن انتقاء الدارسين وكذلك اختيار الأخوة المحاضرين في الدورات التدريبية والمنهجية والتنشيطية ويشترط فيهم أن يكونوا من أساتذة الجامعات المتخصصين.

إن التدريب المتجدد للمعلمين يستجيب للاحتياجات المتطورة والمتجددة للعملية التربوية في الجماهيرية العظمى ويساعدهم على تجدد وتنشيط وتطوير معارفهم ومهاراتهم واتجاهاتهم بما تقتضيه التطورات والتغيرات التي تطرأ على النظام التعليمي في المجتمع وعلى ما يحويه هذا النظام من فلسفة وبرامج وطرق وأساليب وأدوات(34). كما يرى الباحث أنه يجب أن يشترط في الدورات المنهجية والتنشيطية والتدريبية التي تقام للمعلمين في الجماهيرية أن ترتكز على:

أ) تحقيق مفهوم علم النفس التربوي والتخطيط التربوي باعتبار أن علم النفس يساعد المعلم على التفكير دائماً للقابليات التي يجب أن تكتسب للمادة الدراسية التي يجب أن تدرس كما يزود المعلم بالتعبير في المشاكل المتعلقة بترتيب التعلم وتنسيقه حسب قابليات المتعلمين واستعداداتهم كما يساعد المعلم في معرفة الفروق الفردية وكيفية معالجتها بين التلاميذ.

ب) التركيز على علم النفس الاجتماعي وأهمية دوره في التكيف الاجتماعي مع التلاميذ.

جـ) توضيح طرق التدريس المختلفة مع توضيح أهداف كل طريقة واختيار أفضلها في التدريس.

د ) التركيز على وسائل التقويم المتبعة في المدارس وكيفية التعامل مع الفروق الفردية لدى الطلاب.

هـ) ضرورة أن تركز هذه الدورات على العوامل المؤدية إلى ضعف التحصيل العلمي لدى الطلاب ومعرفتها وحصرها ودراستها دراسة وافية من خلال التجمعات الكبيرة للمدرسين والمدرسات والموجهين التربويين والأخوة المحاضرين.

كل هذه العوامل من أجل النهوض بالعملية التعليمة والارتقاء بها إلى مستوى الإستيعاب لدى الطلاب أولاً ومن أجل هذا يبقى الأمر لشأن المعلم وتنمية خبراته ومعارفه ثانياً لأن المعلمين هم الذين "ينيرون الطريق بمشاعل العلم والمعرفة أمام الناس ويضيئون الدنيا بنور المعرفة في كل زمان ومكان لأنهم الطاقة التي تواجه كوامن النفس البشرية وصناع العقول وبناة البشر في كل العصور. إنهم الذين يعطون أكثر مما يأخذون في عملهم جهد، وفي عملهم فكر، وفي مهنتهم بناء للأجيال والأمم "(35).

## الهوامش

(1) جماعة من أساتذة التربية، المعلم والتربية، الشركة العالمية للكتاب، مكتبة المدرسة، بدون تاريخ، ص ١٢.

(2) ماجدة حسن الرواسي، تعليم اللغة العربية في المرحلة الثانوية، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، ص ١٢.

(3) محمد عطية الابراشي، الطرق الخاصة في التربية لتدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ٢٣.

(4) عبد الحميد قائد، رائد التربية وأصول التدريس، بيروت، دار الكتاب اللبناني، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص٣٥.

(5) نقلا عن هشام محمد خضر، المعلم ودوره في المدرسة والمجتمع، الجامعة اللبنانية، كلية التربية، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ٦.

(6) أحمد كمال، عادل سليمان، المدرسة والمجتمع، القاهرة، الانجلو المصرية، الطبعة الثانية، ١٩٧٣، ص ٦.

(7) عمر التومي الشيباني، ديمقراطية التعليم في الوطن العربي، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية، الطبعة الثانية، ١٩٩٠، ص ١٨٦.

(8) محمد هاشم فالوقي، اتجاهات حديثة في التربية. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، الجماهيرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص ١٥١.

(9) حسن سليمان قدره، مذكرة أصول التربية لطلبة الدراسات العليا، ١٩٨٧، ص ٤٥.

(10) جماعة من أساتذة التربية، المعلم والتربية، مصدر سابق، ص ١٥١.

(11) ندوة مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي في الفترة من ٩ / ٧ إلى ١٣ / ٧، ص ٨٢ - ٤٨.

(12) جماعة من أساتذة التربية، مرجع سابق، ص ٣٦.

(13) حنا غالب، التربية الوحدوية، بيروت، لبنان، دار العودة، ١٩٨٥، ص ٨٥.

(14) عمر التومي الشيباني، ديمقراطية التعليم، مرجع سابق، ص ١٨٥.

(15) نفس المرجع السابق، ص ١٨٧.

(16) حسن سليمان قدره، مرجع سابق، ص ٤٥.

(17) نفس المرجع السابق، ص ١٨٧.

(18) حسن سليمان قدره، مذكرة التربية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٤.

(19) جورج المر، الإيماء العربي، دراسات وأبحاث، بيروت، ١٩٨٨، ص ١٨.

(20) ديوان إبراهيم طوقان، دار العودة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ٤٣٥.

(21) زريمق خليفة العكروتي، التربية وعلم النفس، لمعاهد المعلمين والمعلمات، الصف الخامس، ٩٢ / ٩٣، ص ٢.

(22) عمر التومي الشيباني، مصدر سابق، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(23) زريمق خليفة العكروتي، مصدر سابق، ص ٢.

(24) الدمرداش سرحان ، منير كامل ، المناهج ، دار النهضة للطباعة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩ ، ص ١٨.
(25) زريمق خليفة العكروتي ، مصدر سابق ، ص ٨.
(26) أحمد علي الفنيش وآخرون، التربية وعلم النفس لمعاهد المعلمين، الطبعة الأولى، طرابلس، ١٩٨٨ ، ص ٣.
(27) المصدر السابق ، ص ١٢.
(28) جماعة من أساتذة التربية ، مصدر سابق ، ص ٥٧.
(29) عمر التومي الشيباني ، مرجع سابق ، ص ٢١١.
(30) تشارلز يورفان وآخرون ، الإشراف الفني في التعليم ، ترجمة وهيب سمعان وآخرون ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٤ ، ص ٤٨.
(31) فاضل الجمال ، تربية الإنسان الجديد ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٥٨.
(32) إبراهيم عباس نتو ، أفكار تربوية ، جدة تهامة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٦٠.
(33) وديع ظاهر حداد ، فاعلية النظام التعليمي ، ص ٦٤.
(34) عمر التومي الشيباني ، مصدر سابق ، ص ٢١٣.
(35) عرفات عبد العزيز سليمان ، المعلم والتربية ، مرجع سابق ، ص ٨.

## المراجع


1 - جماعة من أساتذة التربية ، المعلم والتربية ، الشركة العالمية للكتاب ، مكتبة المدرسة ، بدون تاريخ .
2 - ماجدة حسن الرواحي ، تعليم اللغة العربية ، في المرحلة الثانوية ، كلية التربية ، الجامعة اللبنانية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.
3 - محمد عطية الابراشي ، الطرق الخاصة في التربية ، لتدريس اللغة العربية والتربية الاسلامية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٥.
4 - عبد الحميد فايد ، رائد التربية وأصول التدريس ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة ١٩٨١ .
5 - هشام محمد عوض خضر ، المعلم ودوره في المدرسة والمجتمع ، الجامعة اللبنانية ، كلية التربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢.
6 - أحمد كمال ، عادل سليمان ، المدرسة والمجتمع ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣.
7 - عمر التومي الشيباني ، ديمقراطية التعليم في الوطن العربي ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، الجماهيرية ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٠.
8 - محمد هاشم فالوقي ، اتجاهات حديثة في التربية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، الجماهيرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧.
9 - حسن سليمان قدره ، مذكرة التربية لطلبة الدراسات العليا ، ١٩٨٧.
10- ندوة مناهج اللغة العربية في تعليم ما قبل الجامعي في الفترة من ٩ / ٧ إلى ١٣ / ٧ .
11- حنا غالب ، التربية الوحدوية ، بيروت ، لبنان ، دار الصورة ، ١٩٨٥.
12- جورج المر ، الإيماء التربوي ، دراسات وأبحاث ، بيروت ، ١٩٨٨.
13- ديوان إبراهيم طوقان ، دار الصورة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨.
14- زريمق خليفة العكروتي ، التربية وعلم النفس ، لمعاهد المعلمين والمعلمات الصف الخامس ، ٩٢ / ١٩٩٣.
15- الدمرداش سرحان ، منير كامل ، المناهج ، دار النهضة للطباعة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٩.
16- أحمد علي الفنيش وآخرون ، التربية وعلم النفس لمعاهد المعلمين ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨.
17- تشالز يورخان وآخرون . الإشراف الفني في التعليم ، ترجمة وهيب سمعان وآخرون ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٤.
18- فاضل الجمال ، تربية الإنسان الجديد ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧.
19- إبراهيم عباس نتو ، أفكار تربوية ، جدة تهامة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١.

# من محاور المجلة

- **العامل الاجتماعي كمحرك للتاريخ .**

- **أبطال التاريخ في ضوء العلاقة الاجتماعية القومية .**

- **دراسات الحركات التاريخية الجماهيرية وعلاقتها بالتكوين الاجتماعي .**

- التكوين الطبيعي للجماعة البشرية وعلاقته بالحاجات الاجتماعية وسبل إشباعها .

- حركات التحرر القومي كحركات اجتماعية ومسألة الكفاح من أجل الوحدة القومية .

# مخرجات التعليم والعملية التنموية

**د. عزيمة سلامة خاطر**
**مناهج وطرق تدريس الرياضيات**
**الجامعة المفتوحة**

**لقد كان التعليم في ليبيا منذ الفتح العربي الإسلامي وحتى دخول الاستعمار الإيطالي يتم بجهود فردية أهلية في الكتاتيب والمساجد والزوايا بحيث تؤدي دورها تجاه التعليم الديني والمحافظة على التراث العربي الليبي .**

وبعد دخول الاستعمار الإيطالي لم يحدث أي تغيير في أهداف ومناهج وطرق ومؤسسات التعليم في فترة الحكم الإيطالي سوى إنشاء بعض المدارس الدينية والسماح للطائفة اليهودية وبعض الجاليات الأجنبية بفتح مدارس تعليمية حديثة خاصة بهم في أهم المدن الليبية .

وبحكم الطابع الإيطالي لهذا التعليم - الذي كان يتميز بالصبغة الاستعمارية الإيطالية - لم يستفد منه إلا قليل من الليبيين ، حيث كان خوفهم على عقيدتهم وعلى شخصيتهم وثقافتهم العربية الإسلامية يحول بينهم وبين الالتحاق بهذا التعليم .

وهكذا لجأ الاستعمار الإيطالي في العهد البائد إلى وسيلة التعليم في تحقيق أهدافه السياسية والفكرية والثقافية في المجتمع الليبي ، وربط التعليم بفلسفته ، حيث أصبحت الغلبة في المناهج الدراسية للمواد والموضوعات الإيطالية التي تؤكد قيم الثقافة الإيطالية وتبتعد عن قيم وحاجات المجتمع العربي الليبي ، بهدف أن تكون ليبيا قطعة من إيطاليا . ولذلك كان التعليم في هذه المرحلة من تاريخ ليبيا يتركز على التعليم الابتدائي ويهمل التعليم في المراحل اللاحقة لهذه المرحلة ، كما أهمل التعليم الفني والتقني وبقيت مناهجه بعيدة عن البيئة الليبية وتنمية المجتمع العربي الليبي ، ومما زاد في تعقيد مشكلات التعليم في ذلك الوقت هو:

1) قلة الموارد المالية والنقص في عدد المدرسين الليبيين والمباني والكتب المدرسية المناسبة للبيئة الليبية ، وفي القيادات التربوية ، وفي القوانين والتشريعات المنظمة للعمليات التعليمية.
2) عزل المجتمع العربي الليبي عن المجتمع الخارجي ، وحصره في الفقر والحرمان.
3) تركيز الاهتمام بمصالح الاستعمار في الجهود التعليمية.

4) لم تكن هناك فلسفة واضحة ومحددة للتعليم يستند إليها التخطيط والتعليم في بلادنا.
5) عدم ارتباط التعليم بخطة تنمية المجتمع العربي الليبي. مما جعل التعليم يفشل في الوفاء باحتياجات بلادنا من الكفاءات والكوادر في مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات.
6) ضعف الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب الذي نتج عنه قلة العناصر الفنية الوطنية المدربة.

واستمر التعليم على هذا إلى أن تفجرت ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة عام ١٩٦٩ف، رافعة شعار الحرية والاشتراكية والوحدة. وقد اتخذت منذ اليوم الأول من انطلاقتها من الإجراءات ما يصحح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة قبل قيامها. وكان من الطبيعي أن يتأثر التعليم بهذه الإجراءات التي شملت كافة نواحي حياة الشعب العربي الليبي. لذلك اتجهت إلى إصلاح التعليم بكافة جوانبه وفي مختلف مراحله، كما عملت أيضاً على توفير فرص التعليم لجميع أفراد الشعب في مختلف التخصصات، إيماناً منها بأن وعي الجماهير جزء مهم من عملية التنمية في المجتمع، وأن رفع الوعي الجماهيري يعني الاهتمام بتعليم الشباب ومشاركته في العملية التنموية ومن أجل ذلك يقدم هذا البحث دراسة علمية.

يقدم هذا البحث دراسة علمية دقيقة لواقع **"مخرجات التعليم والعملية التنموية في الجماهيرية العظمى"**، هذه الدراسة التي تعتمد على معلومات مستمدة مباشرة من مصادرها، وعلى تحليل علمي للعوامل التنموية المختلفة المتعلقة بالتعليم، وذلك بهدف التعرف على مدى مشاركة الشباب المتعلم في العملية التنموية.

ولا شك أن للتعليم دوراً رئيسياً ومؤثراً في تحقيق التقدم الاجتماعي للمجتمع وفي تطويره وتنميته والنهوض به وفي زيادة قدراته الدراسية على مواجهة التحديات التي تعترض مسار نموه، ومن هنا فقد أصبح التعليم ذات استراتيجية وطنية هامة وأصبحت أولويته لا تقل عن أولوية الأمن والغذاء.

ولتزايد أهمية التعليم في واقع مجتمعنا الجماهيري، فقد أصبح عاملاً هاماً في تحقيق التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، كما تأكد عائده في زيادة الإنتاج الوطني وأصبح ينظر إليه على أنه استثمار في الموارد البشرية وفي تنشيط المؤسسات الاجتماعية والثقافية والإنتاجية، من خلال تطوير المعرفة وأساليب العمل وتحليل النظم واتخاذ القرارات. وإذا كانت الموارد البشرية أثمن ثروات المجتمعات وأكرمها كما ورد في القرآن الكريم (**ولقد كرمنا بني آدم**) من سورة الإسراء، آية رقم (٧٠)، وإذا كان الشباب هم سواعد ودرع ثورة الفاتح العظيم في مجتمعنا، كما جاء في الكتاب الأخضر، فإنه أحوجها لاستراتيجية متكاملة متسقة مع استراتيجية التعليم ومع استراتيجية التنمية عموماً فهو من جانب مخرجات التعليم ووسيلة له، وهو من جانب آخر منطلق التنمية (أداة) وهدفها (نتيجة)، كما أن التنمية عموماً هدف لتطوير التعليم ووسيلة لهذا التطوير بما تقدم له من موارد متنوعة، وهكذا يمكن النظر إلى التعليم لا باعتباره سبيلاً للتنمية البشرية فحسب وإنما باعتباره أيضاً أداة للتنمية وركيزة هامة من ركائز الإنتاج، فهو مسئول في ضوء سياسته العملية واستراتيجيته التربوية على تخريج أعداد معينة من الأفراد وبنوعيات محددة وبمهارات متنوعة ليكونوا أكثر قدرة على تنمية ما حولهم ومن حولهم، ولاسيما أن العديد من الدراسات في التعليم والتنمية أكدت على أن العائد التربوي يتمثل في التحفيز وبيئة العمل للشباب كعائد فردي، وذلك باعتبار أن الشباب ثروة من جهة وكيان حر مبدع من جهة أخرى، يجب أن يترافق معه توفير بيئة العمل التي تكفل له التحفيز على عطاء أفضل يجعل منه أداة فعالة في تحقيق التنمية الاجتماعية للمجتمع، كما أكدت الدراسات على أن العائد التربوي يتمثل في الاستخدام الكامل الذي يتطلب ملائمة مخرجات التعليم والعملية التنموية (بالكم والنوع والمستوى والمحتوى) لحاجات سوق العمل المتغيرة باستمرار مع التسارع العلمي والتقني المعاصر، وذلك من خلال التوسع والتنوع في المؤسسات التعليمية المتخصصة في مناهجها ومضامينها بما يتناسب والعملية التنموية

ومواكبة العصر ، بالإضافة إلى التخطيط الواعي لمخرجات التعليم المتمثلة في القوى العاملة التي يمكن تلبيتها في إطار محيط التعليم العالي بمختلف تخصصاته على جميع المستويات من أجل تحقيق التنمية الثقافية للمجتمع ، كذلك يتمثل العائد التربوي في البحث العلمي وتنمية المواهب واكتشاف الكامن منها وزيادة قدرات الأفراد على حسن التكيف ومواكبة النمو الاقتصادية بقوى بشرية مدربة تدريباً عصرياً ، وذلك من خلال تزايد نشاطات التعليم على المستوى القومي والعالمي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع .

في هذا المضمار ساهم التعليم والبحث العلمي باقتراح السياسات العامة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني وتنفيذها في إطار قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية وفي ضوء احتياجات خطط التنمية الشاملة في الجماهيرية العظمى .

كما وضع التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ السياسة العامة لقطاع التعليم في الجماهيرية العظمى من أجل تحقيق تنمية الموارد البشرية والاجتماعية والاقتصادية وذلك كما يلي:

**1- في إطار تحقيق تنمية الموارد البشرية يجب أن يتم الآتي:**

أ ) نقل العلوم التقنية والتطبيقية بما يحقق عملية تنموية شاملة في المجتمع الجماهيري ، وذلك من خلال الإكثار من المعاهد المهنية والتدريبية في جميع التخصصات كمياً ونوعياً بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة .

ب) الإشراف على شؤون البعثات الدراسية والدورات التدريبية بالخارج وفقاً للتشريعات المنظمة لذلك .

جـ) التوسع في إنشاء المراكز التدريبية الزراعية والصناعية وتنويعها بما يتناسب مع متطلبات المجتمع الجماهيري .

د ) الإكثار من مراكز تأهيل وتدريب المرأة وفقاً لمتطلبات المجتمع .

**2- في إطار تحقيق التنمية الاجتماعية:**

أ ) نشر التعليم والتدريب بما يكفل تعليم كل من يبلغ سن الدراسة وتوسيع الخدمات التعليمية والتدريبية بما يضمن حرية التعليم والتدريب وتكافؤ الفرص لجميع أبناء المجتمع بما يلبي احتياجاته .

ب) ربط التعليم باحتياجات التنمية وبفلسفة المجتمع والمشاركة في إجراءات البحوث والدراسات المطلوبة لتنفيذ خطط التحويل بغرض تجديد المجالات التعليمية والتدريبية المؤثرة في العملية الإنتاجية للتركيز عليها والاهتمام بها والإشراف على برامج منزلية التعليم وتعليم الكبار والتعليم المفتوح والتدريب المهني الحر ومتابعة تنفيذها وفق التشريعات المنظمة لذلك.

جـ) الاهتمام بالتعليم عن بعد من خلال البرامج التعليمية في الإذاعات المرئية والمسموعة.

د ) الاهتمام بالتدريب في مجالات الصناعات التقليدية والحرف اليدوية حفاظاً على التراث الإسلامي.

هـ) الاهتمام بتعليم المرأة وإقحامها في جميع المجالات التعليمية والتدريبية بما يتلاءم وطبيعة تكوينها .

و ) وضع المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية وفقاً للتشريعات المنظمة لذلك وتوفير الكتب المقررة لها.

**3- في إطار تحقيق التنمية الاقتصادية :**

أ ) التوسع في مجال التعليم والتدريب المهني بما يكفل تحويل المجتمع إلى الإنتاج مع مراعاة تنوع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسكانية ووضع الخطط الشاملة لاحتياجات خطط التنمية لزيادة القدرة الإنتاجية ومتابعة تطبيقها .

ب) توفير المستلزمات التعليمية والتدريبية من معدات وأدوات ومواد خام لمختلف مراحل

التدريب المهني والتعليم والتعاقد عليها وفق التشريعات المنظمة لذلك .

4- في إطار تحقيق التنمية الثقافية:

أ ) العمل على التوظيف الأمثل للحاسوب بما يتناسب ومتطلبات المجتمع العصري .

ب) الإشراف على شئون البعثات الدراسية والدورات التدريبية بالخارج وفقاً للتشريعات المنظمة لذلك .

جـ) العمل على توثيق الصلات والروابط الثقافية والعلمية مع الهيئات والمؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية.

د ) المشاركة في المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والإقليمية والدولية في مجال اختصاص القطاع.

وقد قام قطاع التعليم بتنفيذ هذه الخطط السابقة حسب احتياجات العملية التنموية بالجماهيرية العظمى ، ولكن ما هي نتائج تنفيذ هذه الخطط ؟ وهل حققت متطلبات العملية التنموية من التعليم ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في "مخرجات التعليم والعملية التنموية" التي يمكن صياغتها في الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هي أشد الحاجات التعليمية إلحاحاً في العملية التنموية ؟

2- ما مدى تحقيق المؤسسات التعليمية المتخصصة للحاجات الإنمائية ؟

3- ما أنواع الحاجات العلمية الخاصة بالقوى العاملة والتي يمكن تلبيتها في إطار محيط التعليم العالي ؟

4- ما هي نشاطات التعليم بالجماهيرية العظمى مع الدول العربية من أجل التنمية ؟ وما مدى مشاركة التعليم بالجماهيرية العظمى في اليونسكو من أجل مواكبة التقدم العلمي ؟

إن الإجابة على السؤال الأول تكمن في معرفة الكوادر والعناصر الشبابية التعليمية الصالحة للعملية التنموية باعتبار أنها تمثل الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كل حسب معطياته في الإنتاج ، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- **في ميدان الصناعة:**

زادت الأيدي المنتجة المدربة والكفاءات الفنية والإدارية القادرة على التخطيط والتصميم والتنفيذ والمتابعة والتقويم ، واستخدام آلات وأجهزة التصنيع وعلى صيانتها وإصلاحها ، وذلك مثل عمليات التغليف والتصنيع والتوزيع والتسويق والتصدير من خلال تكوين وتدريب فئات مختلفة مثل فئة المهارات في البيع وشئون الإدارة ، وفئة المهندسين الخبراء والفنيين والجيولوجيين والكيميائيين ، وفئة الكتبة الذين ينتجون الأعمال الكتابية التي تحتاجها الشركات والمنشآت الصناعية ، وذلك من مخرجات التعليم المتمثلة في خريجي معاهد الإدارة والتنمية والتطوير الإداري ومعاهد الالكترونات ومعاهد الحاسوب والمعاهد الصناعية ومعاهد الفنون التطبيقية والهندسة المتوسطة والعليا هذا بالإضافة إلى خريجي كليات العلوم والهندسة والاقتصاد بجميع تخصصاتهم.

- **وفي ميدان الزراعة:**

ساهمت مخرجات التعليم من خريجي كليات الزراعة بأقسامها وتخصصاتها المختلفة وكليات الطلب البيطري والمعاهد المتوسطة الزراعية والفنية والمهنية في زيادة الإنتاج الزراعي والمحافظة على التربة الزراعية وتخصيبها ومحاربة الآفات الزراعية ووقاية النباتات والأشجار من حرارة الشمس وموجات البرد ، وتحسين البذور الزراعية ومحاصيل الأراضي المزروعة ، وتحسين سلالات الحيوانات الزراعية ، وزيادة المراعي الحيوانية والدجاج ، وتخزين المنتجات الزراعية .

- **في ميدان الصحة:**

فقد دخلت مخرجات التعليم من كليات العلوم والطب البشري والأسنان والصيدلة والتمريض جميع مجالات الصحة من مستشفيات وعيادات

تخصصية تستخدم النظائر المشعة والمركبات النووية والحاسوب في تشخيص الأمراض وعلاجها ، وفي التحكم في غرفات العمليات الجراحية وأجهزة القلب والتخدير عن طريق أجهزة الموجات الصوتية والضوئية والكهربائية، وذلك بفضل الدراسات العلمية التي درسوها في مجال تخصصاتهم في حياتهم الدراسية بالتعليم العالي والمتوسط في الكليات والمعاهد المذكورة.

**- في الميدان الاجتماعي:**

فقد ساعد التعليم على الرغبة في زيادة المعرفة والثقافة والتقدم التقني ، وتقارب الأفكار والآراء بين أفراد المجتمع وزيادة الشعور بالولاء والانتماء للوطن واحترام القوانين والالتزام بالمسئوليات والواجبات بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المرأة واحترامها وذلك بفضل التنوع في أساليب التعليم وأشكاله ومتطلباته من خلال الآتي:

1- التوسع في التدريب والتكوين المهني وإنشاء مراكزه من حيث إمكانها ونوعيتها ومستوياتها ومجالات التدريب التي يجب أن تشتمل عليها ، حيث زاد عدد طلاب مراكز التدريب المتوسط من ٧٧٠٤ طالباً إلى ٢٨٦٩٠٦ أي ما يعادل ٣٤% من مجموع المسجلين بتلك المرحلة .

2- مراجعة وتنقيح مناهج التعليم المختلفة والكتب المنفذة لها بما يتفق مع واقع خطة التنمية الشاملة.

3- استحداث معاهد المهن الشاملة للبنات .

4- استحداث الثانويات التخصصية وتطبيقها مثل ثانويات العلوم الهندسية، ثانويات علوم الحياة ، ثانويات العلوم الاقتصادية ، ثانويات الفنون والإعلام ، ثانويات العلوم الأساسية ، ثانويات العلوم الاجتماعية .

5- تطوير العمل في البحوث التعليمية والتدريبية ذات العلاقة بالعملية التنموية .

أما السؤال الثاني الذي يقول "ما مدى تحقيق المؤسسات التعليمية المتخصصة للحاجات الإنمائية ؟

"فإن إجابته تكمن في أن المؤسسات التعليمية المتخصصة حققت الحاجات الإنمائية على النحو التالي:

1- تم تحديد مستوى الكوادر والعناصر البشرية بعد تخرجهم وتطويره تطويراً ملحوظاً بحيث يبقوا على اتصال بما يجري في مجتمعهم وذلك من خلال التغيرات الأساسية التي تمثلت في العديد من الإجراءات الإدارية والتربوية.

2- إحلال التعليم الثانوي الفني والمهني التخصصي مثل ثانويات العلوم الهندسية والطبية والإعلامية بدلاً من التعليم الثانوي العام بشكل تدريجي وبما يتناسب والإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذه ، وقد تم تطبيقه بالفعل كخطوة شجاعة في طريق تطور التعليم بما يتناسب وحاجات التنمية الشاملة في المجتمع الجماهيري ، وقد زاد عدد الطلبة بهذه البنية التعليمية من ٨٣٠٤ ( ٧٢٣٣ ذكور ، ١٠٧١ إناث) عام ١٩٦٩ف ، وأصبح ٢٧٨١١٤ (ذكور ١١١٢٤٦ ، إناث ١٦٦٨٦٨) عام ١٩٩٦ف ، أي بنسبة زيادة بلغت ١٢٠% معدل سنوي مركب .

3- الاهتمام بالتعليم الحر ، حيث يعتبر التعليم الحر من المستجدات التي برزت في النظام التعليمي الحديث كبديل للتعليم الخاص . وقد شهدت السنوات العشر الأخيرة تطوراً كبيراً في مؤسسات التعليم والتدريب الحر من حيث عددها وتنوع مجالات تخصصاتها وإقبال الموطنين عليها فوصل عدد المؤسسات التعليمية إلى ٧٥ مؤسسة تعليمية وعدد المؤسسات التدريبية إلى ٥٠ مؤسسة تدريبية ، أي بمجموع ١٢٥ مؤسسة تعليمية تدريبية .

4- تحقيق مقولة " **المعرفة حق طبيعي لكل إنسان**" من الكتاب الأخضر ، وذلك من خلال تطبيق فكرة منزلية التعليم ، باعتبارها فكرة جديدة لنشر التعليم والمعرفة بين الناس ، وتحققت جملة من الأسس التربوية والنفسية والاجتماعية

المستندة إلى العديد من التشريعات القانونية والتربوية من أهمها قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٤٥٩) لسنة ١٩٨٤ف بإصدار لائحة منزلية التعليم الأساسي .

وتفيد إحصائيات اللجنة الوطنية للتعليم والتدريب المهني الحر أن عدد الدارسين بنظام منزلية التعليم في العام الدراسي ٩٥/ ٩٦ف بلغ ثمانية وعشرين ألف ( ٢٨ ألف ) دارس .

5- تم تطوير التعليم الفني والتقني بالجماهيرية العظمى ، وذلك بهدف بناء مجتمع عصري حديث قوامه من الناحية الاقتصادية قطاع زراعي وصناعي حديث ومن الناحية الاجتماعية مواطن متعلم وذلك من أجل تطوير وتنمية القوى العاملة الوطنية بحيث تكون قادرة على بناء مجتمعها والإفادة من خبراته وعوائد مشروعاته الإنمائية المختلفة ، حيث وصل عدد المتدربين ٣٢٤٩٠ متدرباً وعدد مراكز التدريب ١٧٠ مركزاً تدريبياً أساسياً ، بينما عدد المتدربين تدريباً متوسطاً وصل عددهم إلى ١١٩٠٧٤ متدرباً ، ٣٢٠ مركزاً متوسطاً ، ووصل عدد المتدربات في مراكز تدريب وتأهيل المرأة إلى ٨٢٠٢ متدربة وعدد مراكز تدريبهم وصل إلى ٢٦٠ مركزاً لتأهيل المرأة .

أما بالنسبة للمعاهد المتوسطة للمهن الشاملة للمرأة فقد وصل عدد المتدربات فيها إلى ٩٣٠٥ متدربة وعدد المعاهد ٥٠ معهداً .

وفي المعاهد المهنية العليا وصل عدد الطلاب الدارسين بنهاية العام الدراسي ٣٧٥٧٤ طالب وطالبة يدرسون في ٥٦ معهداً عالياً .

وبالنسبة إلى معاهد إعداد المعلمين فوصل عددهم إلى ١٦ معهداً ، ومعاهد إعداد المدربين ١٠ معاهد ، ومعاهد المهن الشاملة (١٥) معهداً ، ومعاهد التخصصات الفنية والصناعية والزراعية ( ١٧ معهداً ) .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الطالبات المسجلات في التعليم العالي ارتفعت هي الأخرى تمشياً مع تطور الطلاب الإجمالي حيث كان عدد الطالبات الإناث ٦٩٤٩٩ بالنسبة إلى عدد الطلاب الذكور ٦٦٧٧٥ ، مع العلم أنه يوجد الآن بالجماهيرية العظمى عدد (١٣) جامعة تحتوي على ٧٦ كلية وعدد ٥٤ معهداً مهنياً عالياً . هذا بالإضافة إلى عدد الطلبة الوافدين بجامعات الجماهيرية العظمى وصل إلى ٦١٤٨ طالب وطالبة .

والسؤال الثالث الذي يقول: "ما أنواع الحاجات العلمية الخاصة بالقوى العاملة والتي أمكن تلبيتها في إطار محيط التعليم العالي ؟" .

تكمن إجابته في نشاطات البحث العلمي بالجامعات والمؤسسات والهيئات العلمية المرتبطة باحتياجات التنمية الشاملة والخاصة بالقوى العاملة التي تتلخص في إنجاز المشروعات الآتية :

1- مشروع التنمية والبيئة في آفاق ( ٢٠٠٠ - ٢٠٢٥ )ف .
2- مشروع الموارد المائية في الجماهيرية .
3- دراسة التكامل الاقتصادي العربي .
4- دراسة الجدوى الاقتصادية للموانئ الليبية.
5- دراسة مسحية تحليلية تقويمية لنظام التعليم العالي في الجماهيرية العظمى ومقارنتها بنظم التعليم العالي في أمريكا وروسيا وألمانيا واليابان .
6- دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي .
7- تكوين معجم معارك الجهاد الليبي .
8- حركات الهجرة السكانية في أفريقيا .
9- عوائق وآفاق التنمية في أفريقيا .
10- دراسة خلفية الإشعاعات النووية على بيئة الجماهيرية العظمى .

والإجابة على السؤال الرابع الذي يقول : هل هناك نشاط علمي مع الدول العربية ومشاركة في اليونيسكو من أجل مواكبة الدول المتقدمة ؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال فيما يلي :

إجابة الشق الأول من السؤال تتلخص في الآتي:

هناك بعض المشروعات تقع في إطار اتفاقيات التعاون بين الجماهيرية العظمى والبلاد العربية ، وأهمها:

1- توقيع برنامج تنفيذي للتعاون الفني مع الجزائر في الميدان التربوي والتعليمي والشباب والرياضة والتكوين المهني.
2- التوقيع على برنامج التعاون في مجال الشباب والرياضة والطفولة مع تونس بتاريخ ٣١ / ٧ / ١٩٩٦ .
3- تشكيل اللجنة التحضيرية للجنة المشتركة الكبرى العربية الليبية المغربية . وفي إطار التعليم العالي توجد العديد من اتفاقيات التعاون مع الجامعات العربية في كل من مصر والسودان والأردن والجزائر وموريتانيا والمغرب .
4- إنشاء المكتبة القومية المركزية بطرابلس بالجماهيرية العظمى من أهم مشروعات التعاون العربي في إطار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

أما إجابة الشق الثاني من السؤال فهي تكمن في:

إن الجماهيرية تؤكد دائماً على استمرارية وجود العلاقات الثقافية بينها وبين سائر بلدان العالم لتدعيم الروابط فيما بين هذه الدول والاستزادة من الثقافات والحضارات عن طريق إيفاد العديد من الطلاب للدراسة العليا في مختلف الجامعات وخاصة في التخصصات الدقيقة والنادرة في مجال التقنية .

كما شاركت الجماهيرية في كثير من المشروعات المهمة التي تقع في إطار اتفاقيات التعاون بين الجماهيرية العظمى ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافية ( اليونيسكو ) ، ومن أهم هذه المشروعات :

1- مشروع إعادة كتابة تاريخ أفريقيا العام ، وقد تم إعادة كتابة تاريخ أفريقيا في ثمانية مجلدات ، وتم إصدار طبعة باللغة العربية بالإضافة إلى طبعات باللغة الفرنسية واللغة الإنجليزية واللغة الإفريقية ( السواحلية والهواسا).
2- اتفاقية المنظمة ( اليونيسكو ) مع جامعة الفاتح بخصوص تقديم الخبراء والمساعدات العلمية ، وتمويل مركز الأبحاث البحرية بتاجوراء .
3- إنشاء المتحف الجماهيري ، باتفاقية بين أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم ومنظمة اليونيسكو ، وأشرفت عليه مصلحة الآثار .
4- الإتفاقية المبرمة بين كلية الهندسة بجامعة قاريونس ومنظمة اليونيسكو ، من أجل تزويد كلية الهندسة بالأجهزة والمعدات العلمية وتركيبها وإعداد برنامج للصيانة المنتظمة وتدريب الفنيين الليبيين على استخدامها .
5- اتفاقية الجهاز التنفيذي لمشروع النهر الصناعي العظيم مع منظمة اليونيسكو من أجل إجراء الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بهذا العمل العظيم .
6- الاتفاقية المبرمة مع المركز الليبي للاستشعار عن بعد لدراسة المياه الجوفية والثروات المعدنية في مناطق جنوب الجماهيرية العظمى .
7- هذا بالإضافة إلى بعض الاتفاقيات التي لم تدخل بعد حيز التنفيذ وهي :
- الاتفاقية الموقعة بين جامعة سبها ومنظمة اليونيسكو .
- اتفاقية جامعة العرب الطبية واليونيسكو .
- اتفاقية أمانة الإعلام والثقافة واليونيسكو .
- اتفاقية مشروع الصوت والضوء بقلعة طرابلس .

وهكذا يمكن القول إن الجهود التي تضافرت كانت من أجل:

1- العمل على رفع مستويات التعليم مع التركيز على التعليم التقني والمهني لأنه يوفر الكوادر الوسيطة المهمة في عملية التنمية .
2- إعطاء المرأة الحق في مشاركة الرجل في الجوانب التي تستطيع مشاركة الرجل فيها ، مع التأكيد على حقها في المشاركة السياسية والنشاط الاقتصادي.
3- جعل القوى العاملة المنتجة في مجالات التنمية المختلفة هي تلك القوى المتعلمة والمدربة على

استعمال واستخدام التقنيات الحديثة في مواقع الإنتاج والعمل بما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع نسبة الإنتاج وجودته بالقدر الذي يلبي احتياجات أفراد المجتمع بالدرجة التي يصبح معها المجتمع مكتفياً ذاتياً .

**"فلا حرية لشعب يأكل من وراء حدوده"** كما جاء في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر فالإنسان المتعلم يدرك دوره التنموي في المجتمع ويخلص في عمله ويتعاون مع زملائه ورؤسائه ويلتزم بقوانين ولوائح العمل وهو في كل هذا يتحمل المسؤولية الاجتماعية والوظيفية كعنصر هام من عناصر الإنتاج يساهم فيه كماً وكيفاً بما يحقق تنمية مجتمعه مردوداً إيجابياً كما يمكن القول بأنه يجب الاستمرار في تطوير التعليم بما يتناسب مع مواكبة التنمية في مجتمعنا ، وذلك تأكيداً بأن للتعليم أهمية كبرى في تنمية أي مجتمع بصفة عامة والمجتمع العربي الليبي بصفة خاصة ، حيث أنه يساهم بفاعليته وإيجابياته في تنمية شاملة من خلال توسع دائرة معارفه ومهاراته واتجاهاته وخبرته وتوسيع دائرة الاتصالات بالثقافات العالمية النافعة .

ومن خلال ما تتطلبه تنمية المجتمع الليبي الاقتصادية من قوى عاملة متعلمة ومدربة في مختلف مجالات العمل والإنتاج والخدمات المدعمة للحياة الاقتصادية الناجحة .

ومن خلال ما تقوم به مؤسسات التعليم العالي من بحوث أساسية وتطويرية . كل هذا من أجل تأكيد كرامة الفرد والمواطن العربي الليبي ، وتدعيم الاحترام المتبادل والتعاون والتفاهم بين شعوب العالم ، ولهذه الأهمية للتعليم فإن النظرة السائدة بين العلماء والباحثين وخبراء التنمية الاقتصادية والسياسية إلى أن ما يصرف على التعليم هو خير أنواع الاستثمار الإنمائي ، لأنه يتعلق أساساً بتنمية الإنسان الذي هو غاية كل تنمية وأداتها ، وبتنمية الثروة البشرية التي هي أفضل ثروات المجتمع .

## المراجع

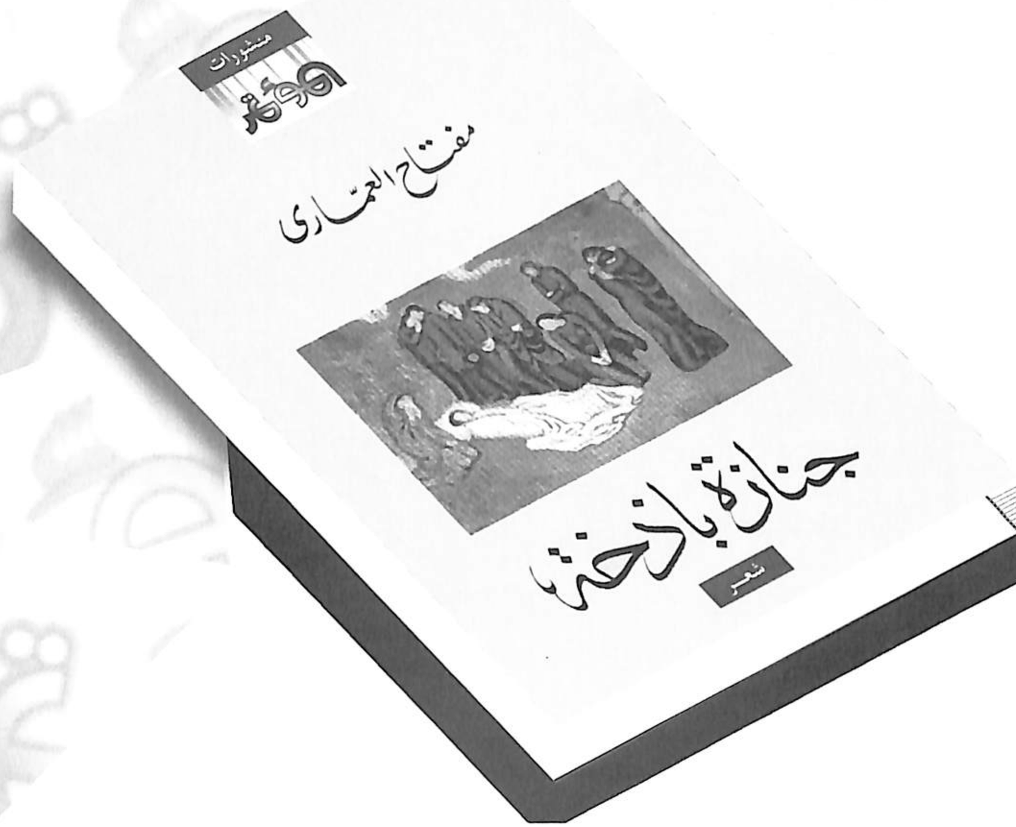
**الكتب :**

1) د. أحمد حسن عبيد ، فلسفة النظام التعليمي وبنية السياسة التربوية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦ .
2) روبرت دوتراتس ، وآخرون ، ترجمة هشام نشابه ، وآخرون ، بيروت ، مكتب لبنان .
3) د. عمر محمد التومي الشيباني ، ماضي وحاضر ومستقبل إعداد وتدريب المعلمين في الجماهيرية العظمى ، طرابلس ، النقابة العامة للمعلمين بالجماهيرية العظمى ، ٢٠٠٠ ف .
4) د. لطفي بركات أحمد ، التربية والتنمية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٩ .

**المجلدات:**

5) هـ. س. بولا ، جوجندرك . بولا ، جامعة أنديا ، ترجمة : صالح عزب ، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، دليل عمل تطوير البرامج والمناهج لمراحل متابعة المتحررين من الأمية ، تونس ، ١٩٩٢ .
6) المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية ، لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب ، طرابلس ، ١٩٩٦.
7) د. محمد عدنان وديع ، الموارد البشرية واستراتيجية تطوير العلوم والتقنية في الوطن العربي ، المجلة العربية للعلوم - العدد ١٧ - السنة التاسعة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩١ .
8) عبد الفتاح جلال ، تحديث الأمة العربية وتطور التعليم غير النظامي وتعليم الكبار - مجلة آراء ، العدد الثاني ، ١٩٧٦ .
9) عقيل نوري محمد ، قراءة بين مفهومي التخلف والتنمية ، مجلة دراسات - العدد الثامن - السنة الثالثة - المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر . طرابلس ، ٢٠٠٢ ف .

# من اصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر




عن مجلة المؤتمر التي تصدر شـهرياً عن المركز العالمي لدراسـات وأبحـاث الكتاب الأخضر صدرت المجموعة الشعرية "جنازة باذخة "للشاعر مفتاح القماري التي ضمت أثنى عشر نصاً شعرياً منها ، عناوين خجولة ، جزيرة ضائعة ، حطاب الأرض الوعرة ، مسافة العطر ، نام الشاعر هنا ، الرجال السود والتي نقتطف منها :

... لا شيء يحدث بعد النوم
سوى الرجال السود
الذين تركوا على واجهة منزلنا الريفي
رسماً لا يمّحى
لجسد نحيف
يرقص كنملة مرحة
أحياناً
يغني في الليل
مثل ميت قديم

وتأتي هذه المجموعة للشاعر في الترتيب الخامس حيث كان الشاعر مفتاح العماري قد إصدر أربعة مجموعات شعرية هي قيامة الرمل ، رجل بأسره يمشيى وحيداً ، رحلة الشنفرى وديك الجن الطرابلسي .
وقد جاءت المجموعة في 57 صفحة من القطع الصغير .

# اللغة

- مصادر الرباعي

د. قاطع جار الله سطام

- لسان العرب
قـــراءة فـــي المنهـــج

د.علي حسن مزبان

- التقديـــــم
في القـــرآن الكريـــم

د. عائد كريم الحريزي

# مصادر الرباعي بين رأي سيبويه وخلاف تابعيه وتسمح النساح والدرس الحديث

د. قاطع جار الله سطام
أستاذ الصرف واللغة
جامعة السابع من ابريل

**اختُلِفَ في مصادر الفعلِ الرُّباعيّ المجرّد (فَعْلَلَ) والمزيد ( أفْعَلَ ) ، ( فَعَّلَ ) ، أتجري جميعُها على قياسٍ واحدٍ ، أمْ لكلٍّ بابُهُ الذي يختلفُ فيه عَنِ الأخريَاتِ ؟ .**

فظاهِرُ كلام سيبويه (١٨٠ هج) فيها أنَّها جميعاً تجري على قياسٍ واحدٍ ، إذ تستحصَلُ بكسرِ أوَّلِ الفعلِ وزيادةِ ألفٍ قبلَ آخرِه ، ومَا وَرَدَ منها مستعْملاً شائِعاً خلافَ هذا القياس فلابدَّ مِن أنْ يكونَ أصلُهُ المهجورُ أو النادرُ في الاستعمال قد جاءَ موافقاً لهذا القياس ، ولذا طوَّلَ سيبويه في إخراج هذه المصادر على قياسٍ واحدٍ سالكاً إلى ذلك سبُيلَ التأويلِ والتمثيلِ بالقليلِ الذي يدلُّ علىَ القياسِ الواحدِ محافظاً على القاعدةِ المطّردةِ المؤدّيةِ إلى توحيدِ البابِ في هذه المصادرِ وهي كسرُ الأوّلِ وزيادةُ ألفٍ قبلَ الآخرِ . فأنِسَ بها في مصدر (أفْعَلَ) قائلاً : {المصدرُ على أفْعَلْتُ إفعالاً أبداً . وذلك قولك : أعْطيتُ إعطاءً وأخرجتُ إخراجاً }[1] ؟ ومِثْلُ هذا ( إحسان وإيتاء ) مصدراً ( أحسنَ وآتى) في مثل قوله تعالى : { **إنّ اللهَ يأمُرُ بالعَدْلِ والإحسانِ وإيتاءِ ذي القُرْبى** }[2]. ولا تنكسرُ هذه القاعدةُ في مصادرِ هذا البابِ ، فنحو ( إقامة وإبانة ) وضعَها سيبويه في بابِ ما لحقتهُ تاءُ التأنيثِ عوضاً لما ذهبَ منها[3]، يريد أنَّ الأصلَ ( إقوام وإبيان ) ثم حُذف من وسطهِ حرفُ وعوِّض بتاءٍ في الآخر . وفي المحذوفِ خلافٌ ، إذ عُزيِ إلى سيبويه وشيخِه الخليلِ (١٧٥ هج) ذهابُهُما إلى أنَّ المحذوفَ هو ألف الإفعال والاستفعال ، لأنّها زائدة قريبة من الطَّرف ، فكأنّهما حذفا الألفَ الثانية حملاً على حذفِ الواو الثانية في بناءِ اسم المفعول من الأجوف . وعُزِيَ إلى الأخفش (٢١٥ هج) مخالفتُهُ صاحبَيه وذهابُهُ إلى أنَّ المحذوفَ هو الألف المنقلبة عن عين الأصل ، لأنَّ القياسَ في حذفِ أحدِ الساكنين أنْ يَقَعَ على الأوّل منهما ، فضلاً عَنْ أنَّ ألفَ الإفعالِ والاستفعالِ جيءَ بها لمعنىً لا يُستحْصَلُ بسقوطِها . أي أنَّ الخليلَ وسيبويه يزنان ( إقامة واستقامة ) على ( إفعْلَة واستِفَعْلَة ) أمّا الأخفشُ فيزنهما على ( إفالة واستِفالة )[4].

ويفهَمُ من هذا أنَّ باب ( الإفعال ) جرت

قاعدتُه لدى سيبويه في استحصال المصدر جرياناً بيِّناً على الرّغم من عدم تصريحه بها ، وإنّما هي مفهومةٌ من قوله في بقيَّة الأبواب ، إذ حَمَلَ صوغَها على باب الإفعال الذي جاءَ خيرَ مثالٍ على رُسُوخ تلك القاعدة التي جرَتْ فيه دونما تأويلٍ ولا تكلّفٍ ولكنّها جرَتْ في الأخرَيات مع شيءٍ من التأويل تارة وكثيرٍ منه تارة أخرى ، فمثالُ التأويل القليل قوله في مصدر (فعَّل) { وأمّا فعَّلت فالمصدرُ منه على التفعيل ، جعلوا التاء التي في أوّله بدلاً من العين الزائدة في فعَّلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيَّروا آخره . وذلك قولكَ : كسَّرتُهُ تكسيراً ، وعذّبتُهُ تعذيباً ، وقد قال ناسٌ : كلمتُه كِلّاما ، وحمّلته حِمّالا ، أرادوا أنْ يجيئوا به على الإفعال فكسَروا أوّلَهُ وألحقوا الألفَ قبل آخر حرفٍ فيه ، ولم يريدوا أنْ يبدلوا حرفاً مكانَ حرفٍ ، ولم يحذفوا ، كما أنَّ مصدر أفعَلت واستفعَلت جاءَ فيه جميعُ ما جاءَ في استفعل وأفعَلَ من الحروف ، ولم يحذفْ ولم يبدّل منه شيءٌ . وقد قال الله عز وجل : **وكذّبوا بآياتنا كِذّابا** }[5] . فكأنّه في قوله هذا يرى أن (تكليم وتحميل وتكذيب) الأصلُ فيها : (كِلّام وحِمّال وكِذّاب) فهذه المصادر استحصلت من (فعّل) بكسر الأول وزيادة ألفٍ قبل الآخر كما استحصلت مصادر باب (الإفعال) ، ثم حذفت إحدى العينين المدغمتين في (فِعّال) وعوضت بتاء مفتوحة في الأول فصارت (تكلام ، تحمال ، تكذاب) ثم قلبت ألف (تفعال) ياءً فصارت على مثال (تفعيل) . وأما ما ورد منها ظاهره على مثال (تفعلة) مثل (تذكرة ، توصية) ، فيبدو أن سيبويه عدَّها منشعبةً من (فِعّال) ، وذلك أنّه لمّا صارَ إلى (تفعال) لم تقلبِ الألف ياء وإنّما حذفت وعوّضت بتاءٍ في الآخر ، وهذا مفهومٌ من قوله : { فغيّروا أوّله كما غيَّروا آخره } . أي جعلوا تاءً في أوّل المصدر عوضاً من العين الزائدة وجعلوا أخرى في الآخر عوضاً من الألف الزائدة . فكأنّ الأصل لديه (ذكّار ، وصّاي) ثم صار (تَذْكار ، تَوْصاي) ثم (تذكرة ، توصية) . أو يكون قصدُه أنَّ بابي التفعيل والتفعلة جرى فيهما تغييران انشعبا بهما عن الأصل (فِعّال) . الأول : زيادة التاء أوّلاً عوضاً من العين الزائدة ، والآخر زيادة التاء آخراً في (تفعلة) عوضاً من الألف الزائدة وزيادة الياء ما قبل الآخر في (التفعيل) عوضاً من تلك الألف . ولا مدخل عليه في عدم مجيء ياء التفعيل آخراً ليستقيم قوله { غيّروا أوّله كما غيّروا آخره} لأن ما قبل الآخر بمنزلة الآخر .

وأما ما ورد مصدراً لفعّل معتلّ اللام على باب التفعيل كتعزيَ وتسليَ وتنزيَ كما في قول الشاعر[6]:

**فهي تُنَزّي دَلْوَهَا تَنْزِيّا**
**كَمَا تُنَزّي شَهْلَةٌ صَبِيّا**

فمنشعب لديه من باب (الفِعّال) ولم يجاوز التفعيل إلى التفعلة فكأنّ الأصل : نِزّاي فصار بعد الحذف والتعويض والقلب (تنزيَ) فحذفوا ألف (فِعّال) ولم يعوّضوها بتاء في الآخر لأجل الوزن.

وفي جميع مصادر فعّل دلّ سيبويه على القياس الواحد بشيء من التأويل والتكلف ولكنّه قد بالغ في التأويل لما دلّ على القياس في مصدر (فاعَل) ، بل جاء قوله في هذا الباب لا يخلو من التسمّح الذي لا يليق بسيبويه ، وربّما لم يقل به وإنما زيد بعده في كتابه دونما تثبّت . وقد أثبت الأستاذ عبد السلام محمد هارون موضع التسمّح الذي لحق بإحدى نسخ الكتاب بين معقوفتين وفي هذا دليل على أن سيبويه منه براء لخلوّ نسخ الكتاب الأخرى منه . فقول سيبويه - تامّا - في طبعة هارون هو { وأمّا فاعَلت فإنّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مفاعلة ، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي "بعد أوّل حرف منه ، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف " ، وذلك قولك : جالسته مجالسة ، وقاعدته مقاعدة ، وشاربته مشاربة ، وجاء كالمفعول لأن المصدر مفعول . وأما الذين قالوا هذا فقالوا : جاءت مخالفة الأصل كفعّلت ، وجاءت كما يجيء المفعل مصدراً والمفعلة ، إلا أنّهم ألزموها الهاء لما فرّوا من الألف التي في قيتال وهو الأصل ، .... (وقد)

يقولون : قاتلت قيتالا فيوفرون الحروف ويجيئون به على مثال ( إفعال ) وعلى قولهم كلمته كِلاما وقد قالوا : ماريته مِراء وقاتلته قِتالا ، وجاء فِعال على فاعلت كثيرا ، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ، وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر }[7].

فظاهر كلام سيبويه - هنا - إن لم يلتفت إلى ما ثبّت بين معقوفتين إن المفاعلة باب استحصل من ( فاعل ) بكسر أوّله وزيادة ألف قبل آخره فصار أولاً : (فاتال) ، وفيه ثلاث سبل ، الأولى : أن تقلب الألف ياء لأجل الكسرة فيصير (قيتال) وقد ورد شيء من مصادر ( فاعَل) عليه كما مثّل سيبويه . والثانية : أن تحذف ياء (فيعال) ويكتفي بالكسرة قبلها فيصير ( قِتال) وقد كثر مجيء مصادر الرباعي على هذا الباب لكنّها كثرة لم تطّرد أطّراد المفاعلة . والأخيرة أن تحذف الألف التي قبل الآخر ويعوّض منها بميم مضمومة في أوّل البناء أي قبل الفاء المكسورة فيستثقل الانتقال من الضمّ إلى الكسر فيعدل بالكسر إلى أصله الذي هو الفتح في ( فاعَل) فيصير التقدير ( مُفاعَل) نحو (مقاتَل)، و( مفاعَل) من زنات اسم المفعول ، وقد ألمح سيبويه إلى ذلك بقوله ( وجاء كالمفعول ) . ثم إنه يعلل مجيء مصادر الرباعي على هذه الزنة المختصة بأسماء المفعولين لأن المصدر مفعول أي مصدور والفعل صادر منه وفي هذه إشارة إلى المذهب البصريّ في أصل المشتقات[8]. ثم يحمل سيبويه مجيء مصادر الرباعي على هذه الزنة المختصّة بأسماء المفعولين على مجيء مصادر الثلاثي على الزنتين مَفعِل ومَفعِلة المختصتين باسمي الزمان والمكان إذ ثبت لديه أن مصادر الثلاثي جاء شيء منها على هاتين الزنتين وعقد لذلك باباً قال فيه {وربما بنوا المصدر على المَفعل كما بنوا المكان عليه ... وذلك قولك : المَرجِع ، قال عز وجل : **إلى ربكم مَرجِعكم** أي رجوعكم . وقال : **ويسألونك عن المَحِيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المَحِيض** ، أي الحيض . وقالوا : المَعْجِز يريدون العجز . وقالوا : المَعْجَز على القياس ، وربما ألحقوا هاء التأنيث فقالوا : المَعْجِزة والمَعْجَزة ، كما قالوا : المَعِيشة }[9].

وقد أفاد سيبويه من مجيء مصادر الثلاثي على البناءين ( مَفْعِل ومَفْعِلة) فائدتين ، الأولى : أنَّ مجيء مصادر الرباعي على زنة المفعول (مفاعل) شاذّ كما شذّ هذان البناءان في مصادر الثلاثي إذ القياس فيهما فتح العين فرقا بين بناء المصدر وبناء اسمي الزمان والمكان اللذين يجريان على الفعل المضارع فتكسر عين (مَفْعِل) تبعاً لكسرها في ( يفعِل) فيقال للزمان والمكان من الضرب ( مضرِب) ، لأنَّ الفعل ( يضرِب) مكسور العين ، ويقال لهما من العيش ( معِيش) لأجل تلك العلة . أما المصدر فتفتح عينه أمنا للبس فيقال ( مضرَب) و ( معاش) . ومنه قوله تعالى : **"وجعلنا النهارَ مَعاشا"**[10] أي عيشا[11] . وأما الفائدة الثانية فإن التاء في ( المفعِلة) زيدت فيه لأجل التأنيث وليس عوضا من شيء حذف من (مفعِل) ، ولذا وجد سيبويه المناسبة بين المفاعَلة والمفعِلة فحمل المفاعَلة على المفعِلة فذكر أنها جاءت على المفعول شاذّة كما شذّت المفعِلة في مجيئها على اسمي الزمان والمكان وأنّ التاء قد ثبتت في آخرها لأجل التأنيث لا عوضا من شيء محذوف ، فثبتت كذلك في المفاعلة للتأنيث فحسب لا عوضا من شيء حذف من ( مفاعَل) الذي هو للمفاعلة بمنزلة ( المفعِل) للمفعِلة .

ويبدو أن عدم ثبات ( مفاعل) في مصادر الرباعي كما ثبت ( مفعل) في مصادر الثلاثي سببه أمران ، الأول : أنهم أرادوا أن يغيّروا أوّله كما غيّروا آخره ، فلزمت زيادة التاء لتكون منبئة بالتغيير اللازم في الآخر ، ولم يلتزموا حذفها لأن في ذلك خروجاً عن المقرر . والآخر أن بناء (مفاعل) إن نطق به مصدراً لمَا أُمِن اللبس بين بناء اسم المفعول والمصدر فعمدوا لزيادة التاء لأن فيها أدنى تمييز بين البناءين .

وكان سيبويه قد بيَّن مذهبه في صوغ مصادر باب المفاعلة ، فساق شواهد ورد فيها ( مفاعَل)

مصدرا من دون تاء تنبيهاً على أنه الأصل المنشعب من ( فاعال) بحذف الألف التي قبل الآخر وتعويضها بميم مضمومة في أول البناء وعقد لذلك باباً جاء فيه { المكان والمصدر يبني من جميع هذا بناء المفعول ، وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوّله كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوّله ما يفعل بأول مفعوله ... ويقولون للمكان هذا مُتحاملنا ، ويقولون : ما فيه مُتحامل أي ما فيه تحامُل . ويقولون : مقاتلنا ، وكذلك تقول إذا أردت المقاتلة . قال مالك بن أبي كعب بن مالك الأنصاري :

**أقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلا**
**وأنجو إذا غُمّ الجبانُ من الكربِ**

وقال زيد الخيل :

**أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا**
وأنجو إذا لم ينجُ إلا المكيّسُ } [12]

هذا هو مذهب سيبويه في مصادر باب المفاعلة إن لم يلتفت إلى ما بين معقوفتين ، وهو مذهب رصين لا مغمزَ فيه ، ولكنه يبدو وهنا متهافتا إن نظر إلى ما بين المعقوفتين ، وهي زيادة في بعض نسخ الكتاب ، ولمّا وجدها السيرافي ( ٣٦٨ هج) في نسخة الكتاب التي بين يديه بادر إلى تخطئة سيبويه قائلاً : {كلام سيبويه في هذا مختلّ ، وقد أنكر وذلك أنه جعل الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه وذلك غلط لأن الألف التي بعد أوّل حرف موجودة في ( مفاعلة) ألا ترى أنك تقول: قاتلت ، وبعد القاف ألف زائدة . وتقول (مقاتلة) في المصدر وبعد القاف ألف زائدة فالألف موجودة في المصدر والفعل فكيف تكون عوضا من الألف والألف لم تذهب}[13].

وردد الشنتمري ( ٤٦٧ هج) كلام السيرافي في الرد على سيبويه لكنه قال مستدركاً على التخطئة { الجيد في هذا ما وقع في نسخة مبرمان وهو أنَّ هذه المصادر جاءت مخالفة الأصل كفعّلت وذلك أن مصدره يجيء مخالفاً لما يوجبه قياس الفعل ، وتزاد في أوله الميم كما يقال : ضرّبته مَضرْبا وشربه مَشْرَبا ، وقد تزاد فيه مع الميم هاء كما يقال : المَرْحَمَة وألزموا الهاء في هذا لما ذكره من تعويض الألف }[14]. وفي هذا دليل بيّن على براءة سيبويه مما زيد في كتابه خطأ وتسمُّحا ، فآل برأيه الواضح في صوغ مصادر باب المفاعلة إلى رأي ضعيف مردود بقليل من التأمُّل . ويبدو أن هذه الزيادة المخِلّة بنص سيبويه قد دخلت في الكتاب بُعَيد سيبويه وأغلب الظن أنها دخلت في زمن الجرمي والمازني ، يدل على ذلك أن إشارات في كتب الأقدمين إلى أن المبرد ( ٢٨٥ هج) سبق السيرافي إلى نقد مذهب سيبويه في صوغ مصادر هذا الباب ، ثم أن بعض العلماء حاول الانتصار لسيبويه من المبرد مقومين مذهب سيبويه مع هذه الزيادة قائلين : إن سيبويه ذهب إلى أن ميم المفاعلة عوض من ألف ( فاعل) وأن ألف المفاعلة هي ليست ألف ( فاعل) وإنما هي ألف أخرى اجتلبت في المصدر[15]. لكن هذا التوجيه إن طلب في كتاب سيبويه لا يظفر به البتة. وحمل المسألة على تسمُّح النساخ وعدم تثبت العلماء أقرب إلى الصواب . أي أن سيبويه لم يعمد إلى حذف الألفين من ( فاعال) لأن كلامه في تتمة المسألة يدل على أن المحذوف ألف واحدة. والذي يدل على ذلك أمران : الأول ، قوله ( جاء كالمفعول ) وألف الأولى إن حذفت من (فاعال) لم يؤل البناء إلى اسم المفعول من (فاعل) ولكنه يؤول إليه إن حذفت الثانية وعوضت بميم مضمومة في الأول إذ يصير حينئذ ( مُفاعَل) والآخر : قوله : ( ألزموها الهاء لمّا فرّوا من الألف في قيتال) فالذي فُرّ منه هو ألف واحدة لا ألفان ، وهي الألف التي عوِّضت بميم في الأول وصحبها التزام التاء في الآخر حملا على (مَفْعِلة) ذي التاء . ولم يُفد السيرافي من تنظير سيبويه لما جرى في هذا الباب بما جرى في ( مفعِل ومفعِلة) على ما سبق بيانه . ويبدو أن ذلك أشكل عليه كما أشكل على من سبقه فزاد السابق عبارة سببت الخلط والاضطراب في مذهب سيبويه ، ورمى

اللاحق سيبويه بالغلط والاختلال معتمداً على تلك العبارة المقحمة دونما تثبت . ومن علائم إقحام هذه العبارة أن الأستاذ عبد السلام محمد هارون لم يجدها - وغيرها من العبارات التي ثبتها بين معقوفتين في طبعته للكتاب - في طبعة (ديرنبورغ) وهي الطبعة التي حظيت بأصح نسخة لكتاب سيبويه ، وربما كانت نسخة مبرمان التي أشار إليها الشنتمري ، ولذا جعل هارون نسخة (ديرنبورغ) أساساً في المعارضة بين نسخ الكتاب التي بين يديه فزاد عليها ما وجده في غيرها[16]، ومن تلك الزيادات هذه العبارة التي أقحمها في قول سيبويه المذكور آنفاً تسمُّحا منه أيضاً . ومن علائم إقحامها فضلاً عما سبق ورود لفظ ( الهاء عوض) فيها مقطوعاً عما قبله وهو الفعل ( جعلوا) ، ولو كان القائل عالماً واحداً - أي عالم - لما عمد إلى هذا القطع المنبئ بعدم اتصال الفكرة وتشتت عبارات النص الواحد وضعف الأسلوب ، وما أحسب سيبويه خليقاً به .

ويرجع سيبويه إلى التأويل القليل في استحصال مصدر ( فَعْلَلَ) فيقول : { هذا باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال ( فَعْلَلة) . وكذلك كل شيء أُلحق من بنات الثلاثة بالأربعة ، وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزلته زلزلة وحوقلته حوقلة وزحولته زحولة . وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف ، وذلك ألف زلزال ، وقالوا : زَلْزَلْتُه زلزالا وقلقلته قِلقالا وسرهفته سرهافا كأنّهم أرادوا مثال الإعطاء والكِذّاب ، لأن مثال دحرجت وزنتها على أفعلت وفعّلت . وقد قالوا الزّلزال والقَلقال ففتحوا كما فتحوا أول التفعيل ، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفَعْللة }[17].

فكلامُ سيبويه هنا صريح بأنَّ تاء التفعلة عوض من ألف ( الفِعلال) الذي هو الباب المقيس المبني على (فَعْلَل) بكسر أوله وزيادة ألف قبل الآخر كما بني الإفعال على أفعل والفِعّال على فعّل ، لأن فَعْلَلَ كفعَّل وأفعَل في تقدير عدد حروفه وتوالي سكناتها وحركاتها . وإنما اكتفى بفتح (الفَعْلَلة) في التغيير الحاصل في أول هذا الباب ولم يزيدوا في هذا الموضع شيئاً لأن فعللَ خلا من الزيادة في حشوه ، تلك الزيادة التي ثبتت في فاعل وفعّل فأوجبت زيادة التاء أولا في التفعيل والميم أولا في المفاعلة ، وكان لابدّ من تغيير كسرة الفِعلال فتحة في الفَعللة لتكون مرتبطة بالتغيير اللاحق للبناء في آخره ، وأما البناء فَعْلال كقَلْقال وزَلْزال فأن سيبويه لمّا وجد فيه عملاً واحداً واقعاً في أوّله دون آخره هو قلب الكسرة فتحة لم يخرجه على أنّه منشعب من الأصل المقيس فعلال كما انشعب الفعللة منه لأن فيه تغييراً من جانبٍ واحدٍ ولذا أخرجه على أنه منشعبٌ من الفعللة بحذف التاء وزيادة ألف قبل الآخر وبذا استقامت قاعدته التي أقرَّها أولاً ( غيَّروا أوّله كما غيَّروا آخره) . ويفهم من قول سيبويه هذا في صوغ هذه المصادر أن أبواب التفعيل والتفعلة والمفاعلة والفعللة جرى فيها تغيير ان انشعب بهما كل باب من أصله المقيس على الفعل بكسر أوله وزيادة ألف قبل الآخر . وكأن التغييرين أحدهما مرتبط بالآخر ولا يتم أحدهما إلا بتمام الآخر ، فالتاء في أول التفعيل والتفعلة ما كانت لتزاد لولا زيادة التاء في آخر التفعلة والياء في آخر التفعيل والميم في أول المفاعلة ما كانت لتزاد لولا زيادة التاء في آخره . وفتح أول الفَعللة ما كان ليحدث لولا زيادة التاء في آخره . ولذا عد سيبويه الباب المبدوء بتاء زائدة ليست مرتبطة بتغيير في الآخر - وهو باب التَّفعال كالتَّهذار والتَّرداد - جاريا من الثلاثي المجرد للدلالة على تكثير الحدث في المصدر كما كُثِّر فَعَلَ بفعَّل وليس جاريا على ( فعّل) الرباعي لأنه ليس فيه تغييران متقابلان في الأول والآخر بل فيه تغيير واحد في الأول هو زيادة التاء المفتوحة ، قال سيبويه : { هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فَعَّلت فتلحق الزوائد وتبنيه بناء آخر ، كما أنك قلت في فَعَلت فعّلت حين كثّرت الفعل . وذلك قولك في الهَذْر : التَّهذار ، وفي اللعب : التّلعاب وفي الصفق : التَّصفاق وفي الرد : التَّرداد وفي الجَوَلان

التّجوال، والتّقتال والتّسيار . وليس شيء من هذا مصدر فعّلت ولكن لما أردت التكثير بنيت المصدر على هذا كما بنيت فعّلت على فعَلت}(18).

وأما الباب (تِفعال) نحو (تِبيان وتِلقاء) فهو عند سيبويه اسم مصدر للرباعي (فعّل) وليس بمصدر حقيقيّ له كما كان التفعيل والتفعلة، وذلك أنه غُيِّر أوله تغييراً لم يرتبط بتغيير في الآخر، فكأنه في الأصل (بيّان ولقّاء) فحذفت إحدى العينين وعوّضت بتاء في الأول، وهي تاء مكسورة لا مفتوحة كما في بابي التفعيل والتفعلة لأنّها أشبهتهما في أنّها عوض من العين الزائدة وخالفتهما في أنّها لم ترتبط بتغيير في آخر البناء ولذا لزمت الكسر مراعاة لهذا الاختلاف، قال سيبويه: {وأما التّبيان فليس على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بُني هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت (الرّنمان) وهو من الثلاثة وليس من باب التقتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء كأنما هي من بيّنت كالغارة من أغَرت والنّبات من أنبت}(19). أي: إن التّبيان مخرَج من الرُّباعي (بيّن) إخراجاً شاذاً كما شذّ إخراجُ الغارة من أغَرت والنبات من أنْبَتَ، فكلّ من الغارة والنبات اسم مصدر لأنه مبني على الرباعي أفعل ولم تتوفر فيهما جميع حروفه، ومثلهما (التبيان) بني على (بيّن) ولكنه لم يكتمل العمل في آخره كما اكتمل في أوله، فدلّ على أنه ليس كالتبيين - مصدر (بيّن) - وإنما هو اسم مصدر له، وليس هو منشعباً من التفعال المفتوح العين، لأن ذلك مبني على الثلاثي بقصد التكثير، وهذا مبني على الرباعي بناء غير تام.

هذا هو مذهب سيبويه في مصادر الرباعي، إذ رأى أنها جميعاً تجري في سنن واحد. وقد شايعه فيه فريقٌ من خالفيه، فقال المبرد في (فعْلَل) نحو (دحرج): {مصدره على (فعْللة) و(فِعْلال) نحو: دحرجته ... وسرهفته سرهفة، وسرعفته سرعفة، وزلزل الله بهم الأرض زلزلة ... والفِعلال نحو: السِّرهاف والسِّرعاف والزلزال. والمصدر اللازم هو الفعللة والهاء لازمة له، لأنها بدل من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السِّرهاف والزِّلزال. قال العجاج:

**سرهفته ما شئت من سِرْهاف** }(20).

فهو هنا أخرج الفعللة من الفِعلال إن كانا مصدرين لـ(فعلل) المجرد. ومثل هذا فعل في (فعلل) الملحق بالمجرد نحو (حوقل وبيطر) فقال: {وما كان من ذوات الثلاثة المزيدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق وذلك نحو: حوقلت حوقلة وسيطرت سيطرة وجهور بكلامه جهورة، وكذلك: شمللت شمللة وصعررت صعررة وسلقيته سلقاة ... فأما مثل الزلزال والسرهاف فالحيقال والسلقاء كما قال:

**يا قومُ قد حوقلت أو دنوت**
**وبعضُ حيقالِ الرِّجال الموتُ** }(21)

وقال في مصادر (أفعل): {المصدر في (أفعلت) على مثال الزلزال. ولم يكن فيه مصدر جاء لزلزلة لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضاً. وذلك نحو أكرمت إكراما وأعطيته إعطاء وأسلمت إسلاما فهذا غير منكسر ولا ممتنع في (أفعلت) من الصحيح}(22)، فهو هنا أشار إلى مذهب سيبويه في أن استحصال باب الإفعال من أفعل لا ينكسر لأنه يتم بكسر أول أفعل وزيادة ألف قبل آخره. وزاد المبرد على مذهب سيبويه معللاً ثبات ألف الإفعال بأنها إنما ثبتت ولم تحذف ويعوض منها بتاء في الآخر فيقال: أفعَلة كما قيل زلْزلة في الزلزال لأن ألف الإفعال جيء بها عوضاً من سقوط الهمزة في المضارع (يُفعِل) الذي كان ينبغي أن يكون (يُؤَفعِل) فكأنها عوض من محذوف ولذا ثبتت، ويمكن القول: إن هذه زيادة لا فائدة فيها لأن، الهمزة إنما حذفت في مضارع باب الإفعال ومشتقاته تخفيفاً ولم يعوض منها بشيء ولو كانت الألف عوضا منها لما ثبتت معها في (الإفعال).

وقال في مصادر (فاعَل): {أما فاعلت فمصدره مفاعلة وذلك نحو: قاتلت مقاتلة

وشاتمت مشاتمة وضاربت مضاربة . فهذا على مثال دحرجت مدحرجة يافتى . ولم يكن فيه شيء على مثال الدحرجة ، لأنه ليس بملحق بفعللت . ويجيء فيه الفِعال قاتلته قِتالاً وراميته رماء وكان الأصل (فيعالا) لأن فاعلت على وزن أفعلت وفعللت فكان المصدر كالزلزال والإكرام ولكن الياء محذوفة في الفيعال استخفافا وإن جاءَ بها جاءٍ فمصيب }[23]. فالمبرد لم يشر هنا إلى أن تاء المفاعلة بدل من ألف محذوفة ، بل اكتفى بتنظير المفاعلة باسم المفعول ( مدحَرَج) وزاد التاء فيه لأجل التنظير ، فكأنه أدرك سيبويه لكنه سرعان ما يأتي بشيء مخالف له ، فيفسر زيادة الميم في أول المفاعلة بأن ( فاعَل) ليس ملحقاً بدحرج فيكون مصدره كالدحرجة ، فكأنّ الميم في أول المفاعلة جيء بها فرقاً بين البناءين ، وأما تاء المفاعلة فيبدو على وفق هذا التعليل أنه يعدها عوضاً من الألف التي قبل الآخر في الأصل (فاعال) كما كانت في ( الفعللة) كالدحرجة عوضاً من الألف التي قبل آخر ( الفِعلال) . وهو إن رام هذا مخالف لسيبويه أشدّ المخالفة لأن رأي سيبويه أن الميم عوض من الألف التي قبل آخر ( فاعال) والتاء زائدة فرقاً بين بناء المصدر واسم المفعول .

وإنما اختلف السبيل في العوض والمعوض منه لدى العالمين لأن المبرد جعل ضابط العوض والمعوض منه في مصادر (فاعل) هو عدم الإلحاق بفعلل وجعله سيبويه جارياً على قاعدته المطردة في استحصال مصادر الرباعي من أفعالها بكسر أوائلها وزيادة ألف قبل أواخرها .

ويمضي المبرد في التمسك بضابط عدم الالحاق بفعلل في الوض والمعوض منه في مصادر ( فعّل) فيقول : {ومن هذا الوزن ( فعلت) ومصدره التفعيل لأنه ليس بملحق ، فالتاء الزائدة عوض من تثقيل العين والياء بدل من الألف التي تلحق قبل أواخر المصادر وذلك نحو قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا وشمرت تشميرا ، فكان أصل هذا المصدر أن يكون فعالا كما قلت : أفعلت إفعالا وزلزلت زلزالا ولكنه غير لبيان أنه ليس بملحق . ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيبا كما قال الله عز وجل : **وكذّبوا بآياتنا كِذّابا** }[24]. فقوله هذا يفهم منه أن مصادر ( فعّل) إنما لم تأت على مثال الفعللة لأن ( فعّل) ليس ملحقاً بدحرج ليكون مصدره كمصدره ولذا اتبع في صوغه سبيل آخر غير السبيل الذي استحصل فيه الفعللة من أصله ( الفِعلال) وهو السبيل الذي تنبه عليه سيبويه من قبل فآل كلام المبرد هنا إليه . ثم أنه صرح بعد فراغه من ذكر مصادر الرباعي بأنها تأتي على وتيرة واحدة فقال : {فهذا على وزن واحد : أعني فعللت وفاعلت وأفعلت وفعّلت والملحقات بفعللت }[25]. فكأنه هنا مشايع لمذهب سيبويه آخذ به .

وكذا فعل ابن السراج ( ٣١٦ هج) الذي أنس بمذهب سيبويه في صوغ مصادر الرباعي على سنن واحد وركن إلى كلام سيبويه والمبرد في باب التفعيل ونقله كاملا[26].

وكذا أنس النحاس ( ٣٣٨ هج) بمذهب سيبويه في تفسيره ( كِذّاب) في قوله تعالى : "**وكذّبوا بآياتنا كذابا**"[27]، فقال : {كِذّاب بالتشديد على قول بعض الكوفيين لغة يمنية . وهذا ما لا يحصل معه كثير فائدة ، ولكن قول سيبويه أنه مصدر كذّب على الحقيقة ... ونحن نشرحه على مذهب سيبويه إن شاء الله . فسبيل الفعل إذا كان رباعيا أن يزاد على ماضيه ألف في المصدر فنقول : أكرم إكراما وانطلق انطلاقا فهذا قياس متشبث وكذا كذب كذابا وكلم كلاما ، ثم أنهم قالوا تكذيبا فقال سيبويه : أبدلوا من العين الزائدة تاء وقلبوا الألف تاء فغيروا أوله كما غيروا آخره } . وواضح من هذا[28] قول النحاس أن ثمة فريقاً من القدماء يرى أن ( فِعّال) لغة في مصادر ( فعّل) لا علاقة لها بالتفعيل ، فكأن هذا الفريق عدّ مصادر الرباعي متعددة كتعدد الرباعي في أمثلة مختلفة فالأفعال هي ( أفعل وفعّل وفاعل وفعلل) والمصادر هي ( إفعال وتفعيل وفِعّال وفِعال وفيعال وفعللة وفِعلال) وليست كل هذه المصادر

مستحصلة من سبيل واحد كما قال سيبويه وآخرون بعده ، بل لكل منها قياس واضح من فعل واحد .

واختار ابن الحاجب ( ٦٤٦ هج) في شافيته هذا المذهب فقال: { مصادر المزيد فيه والرباعي قياس فنحو أكرم على إكرام ونحو كرم على تكريم وتكرمة وجاء كذاب والتزموا الحذف والتعويض في نحو تعزية ... ونحو ضارب على مضاربة وضراب ... وجاء قيتال }[29]. فظاهر هذا النص يفهم منه أن لكل باب من الرباعي مصدراً ينقاس فيه وليس للآخر شركة فيه ، فأفعل بابه الإفعال ولا ينكسر فيه إلا إذا كان الفعل أجوفاً فيكون وزنه ( إفالة) أو ( إفعْلة) على حد الخلاف الواقع بين سيبويه والأخفش[30]، وفعّل بابه التفعيل ولا ينكسر فيه إلا إذا كان الفعل معتل اللام فيكون مصدره ( تفعلة) بحذف ياء التفعيل لدى الجمهور وخالف الزمخشري ( ٥٣٨ هج) فوزنه على (تفعية) حاذفاً اللام في قوله : { قالوا فيما اعتلت عينه من أفعل ولامه من فعل إجازة وإطاقة وتعزية وتسلية معوضين التاء من العين واللام الساقطتين }[31]. لكن ابن يعيش ( ٦٤٤ هج) استدرك عليه قائلاً : { كلام الشيخ يصرح فيه بأن المحذوف اللام وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوجه عندي لأن اللام باقية في الصحيح من نحو تكرمة وكذلك يكون في المعتل }[32]. وما صححه ابن يعيش هو مذهب سيبويه الذي عد التفعلة منشعباً من التفعيل بحذف الياء الزائدة وتعويضها بتاء في الآخر على ما سبق بيانه . وأما الفِعّال - عند ابن الحاجب - فقليل لا يقاس عليه و( فاعل) بابه الكثير ( مُفاعلة) ، و(فِعال) قليل فيه و( فيعال) أقل منهما . والتزم ابن الحاجب مذهبه هذا في شرح المفصل فقال : {قالوا في فعّل : تفعيل وتفعلة ، وتفعيل هو الأكثر وعن ناس من العرب فِعّال }[33]، فكأنه يرى أن كلا من التفعيل والتفعلة والفِعّال مصادر قائمة بنفسها وليس أحدها منشعبا من الآخر . لكن ابن الحاجب لما مضى مفسِّرا ( فِعّال) رجع إلى مذهب سيبويه فعد الفِعّال هو المقيس وعد التفعيل والتفعلة منشعبين منه فقال في ( كِذّاب) : { كأنهم نحو بالمصدر منه نحو قياس المزيد فيه حيث أتوا بحروف الفعل وزيادة ألف قبل الآخر كما قالوا في أفعل : إفعال ، قالوا في ( فعّل) : ( فِعّال) لأنه قياسه }[34].

ويستمر ابن الحاجب في خلطه المسألة وهو يذكر مصادر ( فاعل) و ( فعلل) فيأتي أولاً بما يشير إلى أن كل باب منها مقيس قياساً ليس للآخر سبيل إليه ثم يستدرك ذاكراً مذهب سيبويه القائل : إنها قياس واحد[35].

وقد اشتدت حيرة الرضي الإستراباذي (٦٨٦ هج) في تلمس مذهب ابن الحاجب في هذه المسألة فقال أولاً - في شرح قول ابن الحاجب في الشافية المذكور آنفاً : { يعني بقياس المصادر المنشعبة ... كسر أول الماضي وزيادة ألف قبل الآخر ، فيكون للجميع قياس واحد }[36]. ثم أنه قال ثانياً - { والظاهر أنه أراد بالقياس القياس المختص بكل باب ، فإن لكل باب قياساً خاصاً لا يشاركه فيه غيره }[37].

ويبدو أن ابن الحاجب قد جوّز الأمرين في مصادر الرباعي ، إما أن يقال إنها جميعاً تستحصل من قياس واحد كما فعل سيبويه وإما أن يقال : إن لكل منها قياساً واحداً لا يجري فيه غيره لتعسُّف إخراجها جميعاً من سبيل واحدة كما في باب المفاعلة الذي طوّل سيبويه في إخراجه من الأصل ( فاعال) وهذا ما التزم به الرضي في شرحه للكافية إذ قال مجوزا كلا الأمرين : { أما غير الثلاثي فيأتي قياساً كما تقول مثلاً : كل ما ماضيه على فعّل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة ويجوز أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو أن يقال : ننظر إلى الماضي ونزيد قبل آخره ألفا ، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركان كسرت أولهما فقط كما تقول في أفعل إفعال وفي فعلل فعلال وفي فاعل فيعال وفي فعّل فِعّال ... }[38].

وكان ابن يعيش أكثر حزماً من ابن الحاجب فقرر مذهباً خالف فيه سيبويه ذهب فيه إلى أن يكون القياس في كل باب مختصاً به ولا يشركه فيه الباب الآخر. وليس أدل على ذلك من قوله في باب التفعيل: {وأما فعل فله في الصحيح مصدران التفعيل والتفعلة نحو كرمته تكريماً وتكرمة وعظمته تعظيماً وتعظمة. والتفعيل هو الأصل لأنه اللازم. فأما إذا كان معتل اللام بالياء أو الواو ألزموه تفعلة ولم يأتوا بالمصدر الآخر لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرة فيحتمل ثقل وعنه مندوحة إلى المصدر الآخر وذلك قولك: عزيته تعزية وغذيته تغذية}(39). فهو هنا لم يشر إلى (الفَعّال) ويعده أصلاً انشعب منه التفعيل والتفعلة كما ذهب سيبويه بل عد التفعيل أصلاً قائماً بنفسه لأنه الشائع المسموع كثيراً في مصادر (فعّل).

وفي سبيل ابن يعيش سار ابن مالك (٦٧٢ هج) لكنه كان أوسع منه في مخالفته سيبويه فذكر أن كلاً من التفعيل والتفعلة والفِعّال أصول بنفسها ولا يدعى انشعاب أحدها من الآخر وأنها جميعاً سمعت مصادر لفعل لكنها تتفاوت في الاستعمال فمنها الكثير الشائع وهو التفعيل ومنها المسموع قليلاً في الصحيح وكثيراً في المعتل اللام وهو التفعلة ومنها القليل الاستعمال كالفِعّال. وكذا مصادر (فاعل) المطرد فيها مفاعلة وأقل اطّراداً منه فِعال وأقل منهما فيعال. ومثلهما مصادر (فعلل) المطرد كثيراً (فعللة) وقليلاً فعلال(40).

ويمضي المتأخرون مخالفين سيبويه في ذهابه إلى صوغ مصادر الرباعي على وتيرة واحدة، فأقروا لكل من الأبنية الأربعة (أفعل وفعل وفاعل وفعلل) عدة مصادر لا يدعى أن أحدها منشعب من الآخر، فنقل ابن جماعة (٨١٦ هج) عن {الشيخ نظام الدين الأصوب أن يقال: أن تعزية على وزن تفعِلة مثل تكرمة من غير حذف وتعويض وما قاله مذهب ظاهر كلام الموصلي ترجيحه، قال أمّا (فعّل) ذو التضعيف فله أربعة مصادر. الأول التفعيل وهو أكثرها وفي التنزيل **"وكلّم الله موسى تكليما"** الثاني: التفعلة نحو كرّم تكرمة وبصّر تبصرة. الثالث فِعّال بتشديد العين كقوله تعالى **"وكذبوا بآياتنا كذّابا"**. الرابع مُفَعّل نحو مزّق ممزقا. وتكثر التفعلة في معتل اللام نحو عزّى تعزية وسمّى تسمية... فالوجه أن يحمل تعزية على أنه تفعلة ولا حاجة إلى أن يحمل على التفعيل ثم حذف اللام ثم عوّض عنه، فإنه تعسُّف من غير حاجة}(41).

والقول بتعدد مصادر الفعل الرباعي الواحد سائر مع ما أُقِرّ حديثاً من ضرورة درس اللغة درساً وصفياً دون الالتفات إلى ما وراءها وما يصحب ذلك من تأويل وتقدير وإقرار ما ليس في المنطوق فيه. أما القول: إن مصادر الرباعي تخرج جميعاً من سبيل واحد هو وزن الفعل مع كسر الأول وزيادة ألف قبل الآخر فيجري في سنن المنهج التحويلي الذي يقوم على التمييز بين مستويين لغويين الأول ظاهر وهو البنية السطحية والآخر باطن وهو البنية العميقة فإقوام بنية عميقة تحولت إلى البنية الظاهرية إقامة بعد سلسلة من القواعد التحويلية التي سماها سيبويه الحذف والتعويض. و(قيتال) هي البنية العميقة التي آلت بعد التحول إلى (قتال ومقاتلة) وهلم جرا في (فِعّال وفعلال)(42).

ونظرة فاحصة في علم الصوت الحديث وعلاقة المبادلة بين الأصوات على وفق التواشج بين مخارجها وصفاتها تدل على بعد مذهب سيبويه في بعض جوانبه وقربه في جوانب أخرى. فالبعد يتمثل في انشعاب المفاعلة من (فيعال) لعدم الجناس الصوتي بين الألف والميم ولذا تكون المبادلة بينهما مستبعدة، وكذا تكون مستبعدة بين التاء وكل من الذال واللام والميم في مذهب سيبويه الذي ادعى انشعاب التفعيل من (فِعّال) بإبدال عين (فِعّال) نحو كِذّاب وكِلّام وحِمّال) تاء في (تكذيب وتكليم وتحميل). أما القرب فمثاله

انشعاب (فِعال) من (فيعال) إذ ليس في هذا سوى تقليل مد الصائت الطويل (ي = ع ع) ليتحول المقطع الأول في البنية من طويل مفتوح (في= ص ع ع) إلى قصير (ف = ص ع). ويقف بين البعد و القرب مذهب سيبويه في إخراج مصادر الرباعي (أفعل) الأجوف من باب الإفعال نحو (إقوام إقامة) فالقرب يتمثل بان واو (إقوام) قد حذفت وعوضت بتاء في (إقامة) والبعد يتمثل في تفسير حذف الواو في هذا الباب، فسيبويه علل سقوطها من البناء (إقوام) بالتقاء الساكنين وذلك أن الواو لما كانت مفتوحة وكانت القاف ساكنة قبلها نقلت الحركة إلى القاف لأن الصحيح أولى بالحركة من المعتل - وهذه هي قاعدة الإعلال بالنقل عند القدماء -، وبعد تسكينها حذفت الواو هروبا من التقاء الساكنين (الواو والألف). أما الدرس الصوتي الحديث فلا يقر بقاعدة القدماء التي تفسر مثل هذا الحذف لأنها مبنية على وجود صوائت قصيرة قبل الصوائت الطويلة فالألف تسبقها فتحة والواو المدية تسبقها الضمة والياء المدية تسبقها الكسرة وكل هذا بعيد لدى المحدثين الذين فسروا الحذف في مثل هذا الباب تفسيراً خالفوا فيه فلسفة الإعلال بالنقل عند القدماء وهو أن البناء (إقوام) ونحوه وقع مزدوج صوتي في مقطعه الثاني (وا = ص ع ع)، وذلك أن الواو التي هي قاعدة هذا المقطع صوت نصف صامت وبعدها صائت طويل ومن هنا وقع الازدواج الصوتي بين قاعدة المقطع وقمته ولذا سقطت الواو ثم اجتلبت قمة لهذا المقطع من المقطع السابق له وهي القاف فصار التشكيل المقطعي (إقام)[43]، وتبقى التاء في الآخر عوضا من الساقط في كلتا الحالين. على حين استعمل (إقـام) من دون تعويض في قوله تعالى: **(لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة)**[44].

## الهوامش

(1) الكتاب ٤ / ٧٨.
(2) النحل ٩٠.
(3) ينظر الكتاب ٤ / ٨٣.
(4) ينظر المقتضب ١ / ١٠٤ - ١٠٥ والأصول ٣ / ١٣٢ والمنصف ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ والممتع ١ / ٤٩٠ - ٤٩١.
(5) الكتاب ٤ / ٧٩.
(6) في المفصل ٢٢٣ وشرح الشافية للرضي ١ / ١٦٥ من دون عزو.
(7) الكتاب ٤ / ٨٠ - ٨١.
(8) ينظر: الإنصاف ١ /٤٧ - ٥١.
(9) الكتاب ٤ / ٨٨.
(10) النبأ ١١
(11) ينظر: الكتاب: ٤ / ٨٧ - ٨٨.
(12) الكتاب ٤ / ٩٥ - ٩٦ وينظر الخصائص ٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧.
(13) الكتاب ٤ / ٨٠ (الهامش).
(14) النكت ٢ / ١٠٦٠.

(15) ينظر : الخصائص ٢ / ٣٠٦ والمخصص ١٤ / ١٨٥ والأشباه والنظائر ١ / ١٢٩ .
(16) ينظر : مقدمة عبد السلام هارون للكتاب ٥٨ .
(17) الكتاب ٤ / ٨٥ .
(18) الكتاب ٤ / ٨٣ - ٨٤ .
(19) الكتاب ٤ / ٨٤ .
(20) المقتضب ٢ / ٩٥ - ٩٦ .
(21) المقتضب ٢ / ٩٦ .
(22) المقتضب ٢ / ٩٩ .
(23) المقتضب ٢ / ٩٩ - ١٠٠ .
(24) المقتضب ٢ / ١٠٠ - ١٠١ .
(25) المقتضب ٢ / ١٠١ .
(26) ينظر : الأصول ٣ / ١١٥ - ١١٦ .
(27) النبأ ٢٨ .
(28) إعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦١٠ .
(29) شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٣ .
(30) ينظر : المقتضب ١ / ١٠٤ - ١٠٥ والمنصف ١ / ٢٩١ - ٢٩٢ .
(31) المفصل ٢٢٣ .
(32) شرح المفصل ٦ / ٥٨ .
(33) الإيضاح في شرح الفصل ١ / ٦٢٧ .
(34) الإيضاح في شرح الفصل ١ / ٦٢٧ .
(35) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦٢٧ - ٦٢٨ وشرح الشافية للرضي ١ / ١٦٣ - ١٦٤ وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٨ .
(36) شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٣ .
(37) شرح الشافية للرضي ١ / ١٦٣ .
(38) شرح الكافية للرضي ٢ / ١٧٨ .
(39) شرح المفصل ٦ / ٥٨ .
(40) ينظر : شرح التسهيل ٢٠٦ وشرح عمدة الحافظ ٧٢٤ .
(41) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي للشافية ٦٤ .
(42) ينظر : التمهيد في علم اللغة ٣٥ .
(43) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ١٢٣ .
(44) الأنبياء ٧٣ .

## المصادر والمراجع


1) القرآن الكريم .

2) الأشباه والنظائر في النحو ، السيوطي ( عبد الرحمن بن أبي بكر ٩١١ هج ) ، تقديم فائز ترحيني ، بيروت ، ١٩٨٤م .

3) الأصول في النحو ، ابن السراج ( أبو بكر محمد ابن السري ٣١٦ هج ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧ .

4) إعراب القرآن ، النحاس ( أبو جعفر أحمد بن اسماعيل ٣٣٨ هج ) ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٨ .

5) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، الأنباري ( أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ٥٧٧ هج ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٩٨٢ .

6) الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ( جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ٦٤٦ هج ) .

7) التمهيد في علم اللغة ، د. محمد خليفة الأسود ، الجماهيرية العظمى ، ١٩٩١م .

8) حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي ، ضمن مجموعة الشافية من علمي الخط والرسم ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٤ .

9) الخصائص ، أبو الفتح ( عثمان بن جني ٣٩٢ هج ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠ .

10) شرح التسهيل ، ابن مالك ( محمد بن عبد الله ٦٧٢ هج ) ، تحقيق عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

11) شرح شافية ابن الحاجب ، الأستراباذي ( رضي الدين محمد بن الحسن ٦٨٦ هج ) تحقيق محمد محيي الدين وآخرين ، بيروت ، ١٩٧٥ .

12) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، القاهرة .

13) شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين الأستراباذي ، القاهرة ١٣٠٥ هج .

14) شرح المفصل ، ابن يعيش ( موفق الدين يعيش بن علي ٦٤٤ هج ) ، مصر .

15) كتاب سيبويه ( أبو بشر عمرو بن عثمان ١٨٠ هج ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

16) المخصص ، ابن سيده ( علي بن إسماعيل ٤٥٨ هج ) ، دار الفكر .

17) المفصل في علم العربية ، الزمخشري ( جار الله محمود بن عمر ٥٣٨ هج ) ، دار الجيل ، بيروت ، ١٣٢٣ هج .

18) المقتضب ، المبرد ( أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥ هج ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

19) الممتع في التصريف ، ابن عصفور ( علي بن مؤمن الأشبيلي ٦٦٩ هج ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، بغداد ، ١٩٨٦ .

20) المنصف شرح تصريف المازني ، ابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، مصر ، ١٩٤٥ .

21) المنهج الصوتي للبنية العربية ، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

22) النكت في كتاب سيبويه ، الشنتمري ( الأعلم أبو الحجاج يوسف بن سليمان ٤٧٦ هج ) ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، الكويت ، ١٩٨٧ .

# لسان العرب لابن منظور ( قراءة في المنهج )

د. علي حسن مزبان
جامعة السابع من ابريل

**احتلَّ لسان العرب مكانة متميزة في عالم المعجمات العربية لسعته وشموله ، حتى عُدّ موسوعة علمية كبيرة ، وعُرف صاحبه جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقي ت(٧١١ هـ) علماً كبيراً، وجَهْبذاً من جهابذة الفن المعجمي ، ولعلك واجدٌ مثلي أنه لا يستطيع أحدٌ أن يكتب بحثاً إلاَّ ورجع إلى لسان العرب ليوثّق لفظةً، أو يكشف معنىً،**

أو يعرف كلمة ما لغة واصطلاحاً ، يقع هذا السفر الخالد في خمسة عشر جزءاً ، صدر عن دار صادر - بيروت ، أعجب به الدارسون قديماً وحديثاً ، حتى بعد ظهور (تاج العروس) للزبيدي ت(١٢٠٥ هـ) وهو أكبر المعاجم العربية ، ظلّ لسان العرب محتفظاً بهيبته وسمعته العلمية . وقد دُرس لسان العرب دراسات سريعة - كانت في نظري - غير متأنية ضمن ما كتبه الباحثون في قضية تأريخ المعاجم العربية ، ولعل دراسة الدكتور حسين نصار الموسومة بـ (المعجم العربي ، نشأته وتطوره) هي خير دراسة جامعة ، ومع هذا كله يظل بلسان العرب حاجة للدرس ، ولا تكفي مثل هذه العجالة في بحث صغير أن تسد رمق الحاجة ، لكنّها قد تكون بداية لمن يريد ولوج الدرب.

يُعدّ ابن منظور أول معجمي بيّن مصادره التي استقى منها مادة معجمه في المقدّمة ، بعد أنْ بيّن لنا سبب تأليفه هذا المعجم وقد مرّت ستة قرون على تأليف المعاجم العربية كالعين والتهذيب والبارع والمحيط والمخصص والمحكم والصحاح والتكملة والعباب الزاخر. بيّن أنّ هذه المعاجم التي سبقته لم يتوافر لها الحظّ الكبير في جمع اللّغة من مظانّها ، وحسن ترتيبها وتنسيقها وهذا ما أشار إليه في المقدّمة بقوله:

**" ورأيتُ علماءها بين رجلين أمّا مَنْ أحسن جمعَهُ فإنّه لم يُحسن وضعه ، وأمّا مَنْ أجاد وضعه فإنّه لم يُجد جُمعه ، فلم يُفدِ حسن الجمع مع إساءة الوضع ، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع"** (1).

ولا شك أنّ هذا الحكم الذي أطلقه ابن منظور على مَنْ سبقه لم يكن صحيحاً كلّ الصحّة ، ففيه من التجنّي ممّا لا يخفى على عاقلٍ أريب لأنّ المعجم العربي قد مرّ خلال هذه الحقبة الزمنية بمراحل أدّت إلى اكتماله ونضجه من حيث تنوع الترتيب ، وتعدد النقل والمشافهة ، والنضج في التأليف كما لاحظنا في صحاح الجوهري . وبهذا لم يسلم المعجميون من نقد ابن منظور مبيناً للقارئ أنّه سيتجاوز أخطاء السابقين له ليصل إلى الصحيح الكامل الذي لا تشوبه شائبة . وكانت مصادره التي ذكرها في المقدمة هي : تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري ت(٣٧٠ هـ) ، والمحكم والمحيط الأعظم لعلي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي الضرير ت(٤٥٨ هـ) ، والصحاح للجوهري إسماعيل بن حمّاد ت(٣٩٨ هـ) وحاشية ابن برّي ت(٥٨٢ هـ) ، والنهاية في غريب الحديث لأبي السعادات محمدّ بن الأثير الجزري ت(٦٠٦ هـ) . وكان ابن منظور يرى أنّ هذه المصادر الخمسة قد وقعت في أخطاء وهنات لابُدّ أنْ يُنقى كتابه منها ليصبح كتابه هو الأصل وتصبح هذه الأصول فروعاً بقوله:

**" لأنّي نقلتُ من كلّ أصلٍ مضمونه ولم أبّدل منه شيئاً فليعتدّ مَنْ ينقل عن كتابي هذا أنّه ينقل عن هذه الأصول الخمسة وليغنَ عن الاهتداء بنجومها فقد غابت لمّا أطلعتُ شمسه"** (2).

وابن منظور كما يظنّه الكثير من الباحثين جمّاعاً ناقلاً ليس له إلاّ جمع هذه المصادر الخمسة . لكنّ مَنْ يدقق في منهج لسان العرب يجد غير هذا ، فإبن منظور يعترف أنّه لم يُشافه الإعراب ولم يجمع بقوله :

**" وأنا مع ذلك لا أدّعي فيه دعوى فأقول شافهتُ أو سمعتُ أو فعلتُ أو وضعتُ أو شددتُ أو رحلتُ أو نقلتُ من العرب العرباء أو حملتُ"** (3).

لكنه جاء ببضاعة مرتبة منتقاة ولمعرفة هذا المنهج لابُدّ لنا من الغوص في أعماقه حينما نستحوذ على مادّة من موادّ المعجم ، ولتكن مادة (عرب) ، ونحلل هذه المادة تحليلاً معجمياً ثمَّ نوازن ما جاء في هذه المادّة بالأصول الخمسة التي نقل منها إبن منظور لوصلنا إلى قراءة يسيرة في منهجه ، وبعد التحليل وصلنا إلى ما يأتي:

احتوت هذه المادة على خمس آيات قرآنية . وبالرجوع إلى مصادره ، نجد أنّه نقلها من تهذيب اللغة للأزهري ولم تنقلها مصادره الباقية .

وستة وعشرين حديثاً نبوياً شريفاً اعتمد في الأغلب على نقلها من كتاب ( النهاية في غريب الحديث) لإبن الأثير ، أمّا إذا رجعنا إلى تهذيب اللغة للأزهري فنراه قد أورد حديثين وزاد إبن منظور حديثاً لم يذكره إبن الأثير وهو قول الرسول عليه الصلاة والسلام :

**" الثيّبُ يُعربُ عنها لسانُها ، والبكرُ تُستأمر في نفسها "**(4).

ولم يذكر لنا مصدره الذي نقل عنه هذا الحديث علماً أنّ إبن جني قد أورد هذا الحديث بصورة أخرى مختلفة عمّا أورده إبن منظور حين كان يتكلم على الإعراب بقوله:

**"وأصل هذا كلّه قولهم (العرب) وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب ، والبيان ، ومنه قوله في الحديث (الثيبُ تُعرب عن نفسها ، والبكرُ تُستأمر) "**(5).

والفرق واضح في ألفاظ الحديث ولم ينبّه عليه إبن منظور وفي حديث آخر ينسبه إبن منظور إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه):

**"لا تَنْقُشُوا في خواتمكم عربيّاً وكان إبن عمر يكره أنْ ينقُشَ في الخاتم القرآن"** (6)

وهذا الحديث موجود بتمامه في النهاية لإبن الأثير(7). لكنَّ إبن منظور لم يبيّن لنا اعتماده على إبن الأثير فضلاً عن أنه لم يوضّح لنا الاضطراب والخلط الواضح في الحديث أهو لعمر أم لإبن عمر ؟

أمّا في الشعر فقد أورد تسعة عشر بيتاً ، عشرة أبيات وردت في تهذيب اللغة ، وستة أبيات في المحكم ، وبيت واحد في الجوهري وبيت آخر من كتاب (الروض الآنف) وبيت آخر لم يبيّن مصدره وكان موقفه من الشواهد موقفاً ضعيفاً إذ ترك نسبة الأبيات كما هي في مصادرها ، من ذلك البيت الشعري الذي نقله عن الأزهري:

**وعَرْبَةُ أرضٍ ما يُحِلُّ حرامَها**

**من الناس إلاّ اللوذعيُّ الحُلاحِلُ**[8].

والبيت موجود كما هو في تهذيب اللغة للأزهري[9]. غير منسوب إلى قائل ، ولم يكلف إبن منظور نفسه عناء التفتيش عن قائله في المظانّ الأخرى ، أو دواوين الشعر .

وقد يرد البيت الشعري بروايتين في مصدرين مختلفين ، فينقل إبن منظور إحدى الروايتين من دون أنْ يبيّن لنا سبب إختياره هذه الرواية ، ذكر إبن منظور قول الشاعر:

**فما خَلَقٌ من أمّ عمرانَ سَلْقَعُ**

**من السود ورهاءُ العنان عروبُ**[10].

وهذه الرواية ذكرها الأزهري في التهذيب[11]. لكنَّ إبن سيده أوردها برواية أخرى يختلف فيها الصدر ، بقوله:

**فما بَدَلٌ من أمّ عثمانَ سَلْقَعُ**[12].

والاختلاف واضح في الروايتين ( خَلَق) عند الأزهري ( بَدَلَ) عند إبن سيده . لكنَّ اللسان أوردها بحسب ما جاء في تهذيب اللغة للأزهري من دون تبيان السبب . أمّا رواية هذا البيت المذكور - آنفاً - فقد أورده إبن منظور مروياً عن إبن الأعرابي[13]. وبعد مراجعتي مصادر اللسان وجدتُ البيت مروياً عن أبي العباس عن إبن الأعرابي[14]. وفي مصدر آخر عن ثعلب[15]. ولا أدري علام اعتمد إبن منظور في نسبة هذا البيت إذْ أسقط أبا العباس ثعلب من روايته؟ وكذلك مع شطر آخر من الشعر:

**كُلّ طِمِرٍّ غَذَوَانٍ عَرَبَهْ**

فهذا البيت رواه إبن منظور عن الأزهري عن الليث[16]. ولم يبيّن مصادره الأخرى ، فلقد رواه إبن سيده[17] من دون أنْ يذكر الليث في سند الرواية عند الأزهري يعني الحملة الشديدة التي شنّها الأزهري على الخليل بن أحمد الفراهيدي والحطّ من شأنه في نسبة كتاب العين إليه ، ولو راجع إبن منظور هذا الشطر لوجده في كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي وأزاح (الليث) من هذا السند ومثل هذا كثير في كتاب (التهذيب).

أمّا في الشواهد النثرية فنرى إبن منظور يتصرّف في النقل عن مصادره فيُسقط ألفاظاً كثيرة من ذلك قوله في مادة ( العراب) "وهو شجرٌ يُفتلُ من لحائه الحبال"[18].ويسقط قول الأزهري "والعريبةُ الغربية من الإبل وغيرها"[19]. وكذلك يفعل مع صحاح الجوهري حين يسقط قوله " وعرّبتُ عن القوم أي: تكلمت عنهم "[20]. وفي مادة ( التعريب) ذكر إبن منظور "تعريب الإسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على منهاجها "[21]. ولم يبيّن لنا إبن منظور مَنْ صاحب هذا التعريف ، وفي الحقيقة أنَّ الجوهري هو أول مَنْ أورد هذا التعريف ، وهذا موضوع خطير - بحسب ما أرى - يغفله صاحب اللسان ، وهو أنَّ عصر الجوهري كان عصر الاحتجاج والمحافظة اللغوية مهتماً بالدخيل وبقضية التعريب وبإخضاع الألفاظ الأعجمية إلى الأبنية والأوزان العربية لتعريبها .

وفي موضع آخر يذكر إبن منظور " قال الكسائي : المُعْرِبُ من الخيل الذي ليس فيه عِرقٌ هجين"[22]. ولو راجعنا مصادر لسان العرب لوجدنا هذا الكلام عند الأزهري برواية أخرى هي " أبو عبيد عن الكسائي: المُعْرِبُ من الخيل الذي ليس فيه عرق هجين"[23]. فهنا يسقط أبا عبيد من السند ، وقد لا يذكر السند البتة كقوله " والعِرْبُ يَبِيسُ البُهْمَى "[24]. وفي تهذيب اللغة " قال الأصمعي: العِرْبُ يَبِيسُ البُهْمَى "[25]. وقد ينقل إبن منظور من مصادر أخرى لا يشير إليها ، وهي غير مصادره الخمسة ، من ذلك البيت

الشعري الذي نسبه إلى الشماخ:

**إذا ما رايةٌ رُفعت لمجدٍ**

**تلقاها عَرابةُ باليمين**

وبعد تفحّصنا لمصادر اللسان، وجدنا الجوهري ينسب هذا البيت إلى الحطيئة[26]. فمنْ أين أتى إبن منظور بهذه النسبة؟

أقول: أشار الصاغاني ت(٦٥٠ هـ) إلى تصحيح هذه النسبة في صحاح الجوهري حين نسبها إلى الشماخ لا للحطيئة[27]. لكنَّ إبن منظور حاول إغفال ذكر الصاغاني كما فعل في جميع مواد لسان العرب، والحقّ أنَّ المعجميين نهبوا تراث الصاغاني من دون أنْ يشيروا إلى فضله في التصحيح والإتمام والتكميل ومَنْ اطلع على كتابيه ( التكملة والذيل والصلة)[28]. و( العباب الزاخر واللباب الفاخر)[29]. وجد ما أقول .

لم يذكر لنا إبن منظور في المقدّمة منهجه في ترتيب مواده، لكننا لاحظنا أنه قدّم الأفعال المزيدة ومصادرها على الأفعال المجردة ومصادرها وبهذا يكون قد قدّم المعاني المجازية على الحسية، وكان عليه أن يبدأ بالمجرد ومصادره ومشتقاته ثم المزيد وهكذا . من ذلك قوله في التعريب، حين قال "وتعريب الإسم الأعجمي أنْ تتفوّه به العرب على منهاجها "[30]. وهذا معنىً مجازي أي: إصطلاحي . وآخر المعنى اللغوي الحسي وهو "والتعريب قطع سعف النخل وهو التشذيب "[31].

ومع هذه الهنات والسقطات لا يسعنا إلاّ أنْ نُبدي إعجاباً كبيراً بإبن منظور ومنهجه، فإبن منظور هو أول مَنْ أدرك ما قصد إليه (الخليل) حين أراد حصر ألفاظ العربية بطريقته الرياضية (المستعمل والمهمل) معتمداً على نظرية (التقليب)، فكان إبن منظور مطبقاً لهذه النظرية من خلال مصطلحيه (الجمع والوضع)، فالجمع: هو تحديد المادّة التي يجب أنْ يستوعبها المعجم، والوضع يتعلق بترتيب تلك المادة بحسب طرائق معينة يتبعها المعجمي، والتوفيق بين هذين العنصرين (الجمع والوضع) يُعدّ من أهمّ عناصر الجمع ولقد طبّقه إبن منظور، فضلاً عن هذا فإبن منظور هو أول مَنْ أشار في مقدمته أنّه أفاد من مصادر خمسة وحدّدها وبهذا لا يُعدّ جامعاً ناقلاً بل مستوعباً مدركاً لما يريد، وإذا تفحصنا مصادره الخمسة عرفنا سرّ اختياره لها، فتهذيب اللغة للأزهري ت(٣٧٠ هـ) وهو من القرن الرابع الهجري، وهنا أخذ من عصر قد خطا فيه المعجم خطوات على درب التأليف، ونضج وازدهر، والأزهري من مدرسة العين التي اعتمدت على الترتيب الصوتي والتقاليب منهجاً لها ثمّ اختار معاصراً له وهو الجوهري ت(٣٩٨ هـ)، وعلى الرغم من قرب عصر الأزهري والجوهري، إلاّ أنّ ترتيب الصحاح غير ترتيب التهذيب، فالصحاح صاحب مدرسة جديدة إذ رتّب كتابه على الترتيب الألفبائي ونظام الباب والفصل متخلصاً من الصعوبات التي كان يعانيها الدارسون علماً أنّ عصر الجوهري هو نهاية عصر المشافهة والرواية، ولم يأخذ الصحاح حسب بل جعل حاشية إبن برّي ت(٥٨٢ هـ) مصدراً آخر له لأنّ حاشية إبن برّي كُتبت لتصحيح ما وقع فيه صاحب الصحاح من أخطاء فأراد إبن منظور أن يأخذ تراث الجوهري كاملاً . والأزهري والجوهر وإبن برّي من المشارقة ثم جعل المحكم لإبن سيده ت(٤٥٨ هـ) مصدراً له، وإبن سيده أندلسي فهو مغربي ليشمل معجمه مساحتين لغويتين متكاملتين وهما - المشرق والمغرب العربيين - حتى يفي بشروط الاستقراء الواسع ويوفر أسس الإجماع اللغوي بين المشرق والمغرب اللذين يستعملان العربية لغة أدب وعلم وإدارة . إضافة إلى هذا فإبن منظور هو أول معجمي أقرّ اعتماد الحديث النبوي الشريف لغةً من اللغات التي يجب أنْ يرتكز عليها المعجم وقد اتّخذ ( النهاية في غريب الحديث) لإبن الأثير الجزري ت(٦٠٦ هـ) مصدراً خامساً له، وإبن منظور في اعتماده على الحديث النبوي الشريف يتجاوز المنهج القديم الذي رسمه منْ قبله النحاة في الاحتجاج بالشعر، وهنا أدخل النثر شاهداً لغوياً وأعطاه أهمية،

ونحن نعرف أنّ قيمة الشاهد النثري أفضل من الشاهد الشعري ، لأنّ الشعر يحكمه الوزن والقافية وتكثر فيه الضرورات والخروج على قواعد اللغة المألوفة ، وبهذا تجاوز رأي النحاة القدماء الذين أهملوا الحديث الشريف من خلال حججهم الواهية بأنّه روي بالمعنى دون اللفظ ، وأنّ رواته كانوا من الأعاجم(32).

أخيراً أقول: إنّ إبن منظور كان موفقاً كلّ التوفيق إذ اختار ترتيب صحاح الجوهري السهل تداوله بين الناس ، فضلاً عن أنّه أعطانا تصوراً جديداً في التأليف المعجمي إذ بيّن لنا أنّ التجديد في المعجم لا يُقاس بالرواية المباشرة التي انتهت في زمن معين بل بعملية ( الجمع والوضع) وحسن الاختيار من المصادر القديمة وبهذا يؤكد تطوّر التأليف وديمومته مع تطور الحياة وهذا ما أكّده العلم الحديث إذ أصبح التأليف المعجمي المعاصر يؤكد هذه الديمومة.

بقي لنا سؤال أخير ، ماذا نعدّ (لسان العرب) في ضوء المعاصرة ، أمعجم هو أم موسوعة؟

أقول: إنه موسوعة في الحسابات الحديثة ، لأن المحدثين اقتصر تأليفهم المعجمي على التخصص ، ففلان مثلاً ألف معجم المصطلحات الطبية ، وآخر معجم النباتات . وهكذا . أمّا ما قام به إبن منظور فهو عمل لا تستطيع المجامع اللغوية - الآن - إنجازه ولو اجتمعت بكلّ رجالها ، ومن هذا المنطلق يبقى عمل إبن منظور منجزاً حضارياً ، وموسوعة علمية عامة نفخر بها ونعتزّ لأنّها أثر من آثار التفكير العربي المسلم.

## الهوامش

(1) لسان العرب، إبن منظور ، دار صادر ، بيروت، المقدمة، صفحة٧ .
(2) المصدر السابق ، صفحة ٨ .
(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
(4) المصدر نفسه ، ١ / ٥٨٨ .
(5) الخصائص ، إبن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ١ / ٣٥ .
(6) لسان العرب ، ١ / ٥٨٩ .
(7) النهاية في غريب الحديث ، إبن الأثير الجزري ، القاهرة ، ١٩٦٣م ، ٣ / ٢٠٢ .
(8) لسان العرب ، ١ / ٣٨٧ .
(9) تهذيب اللغة ، أبو منصور الأزهري ، المؤسسة المصرية للتأليف ، القاهرة ، ١٩٠٤م ، ٢ / ٣٦٦ .
(10) لسان العرب ، ١ / ٥٩١ .
(11) تهذيب اللغة ، ٢ / ٣٦٤ .
(12) المحكم والمحيط الأعظم، إبن سيده، القاهرة، ١٩٥٨ ، ٢ / ٩٢ .
(13) لسان العرب ١ / ٥٩١ .
(14) تهذيب اللغة ، ٢ / ٣٦٤ .
(15) المحكم والمحيط الأعظم ، ٢ / ٩٢ .
(16) لسان العرب ، ١ / ٥٩٢ .
(17) المحكم والمحيط الأعظم ، ٢ / ٩٢ .
(18) تهذيب اللغة ، ٢ / ٣٦٥ .

(19) المصدر السابق ، ٢ / ٣٦٧ .
(20) صحاح اللغة وتاج العربية ، الجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١ / ١٧٩ .
(21) لسان العرب ، ١ / ٥٨٩ .
(22) المصدر السابق ، ١ / ٥٨٩ .
(23) تهذيب اللغة ، ٢ / ٣٦٥ .
(24) لسان العرب ١ / ٥٩٢ .
(25) تهذيب اللغة ، ٢ / ٣٦٤ .
(26) لسان العرب ، ١ / ١٩٥ .
(27) التكملة والذيل والصلة ، الحسن بن محمد الصاغاني، تحقيق مجموعة من العلماء ١٩٧٠- ١٩٧٩، القاهرة، ١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ .
(28) لنا دراسة على هذا الكتاب في جامعة بغداد عام ١٩٨٦م ( الصاغاني في التكملة والذيل والصلة) .
(29) لنا بحث سينشر في العدد الرابع من مجلة جامعة السابع من إبريل بعنوان ( العباب الزاخر واللباب الفاخر) للصاغاني - نقد وتحليل .
(30) لسان العرب ، ١ / ٥٨٩ .
(31) المصدر السابق ، ١ / ٥٩٢ .
(32) انظر بحثنا المنشور في مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس ، العدد السادس عشر، ١٩٩٩م (الحديث النبوي الشريف بين النحاة وواقع اللغة) .

# التقديم في القرآن الكريم

د. عائد كريم علوان الحريزي
كلية الآداب -الزاوية

**التقديم هو جعل الشيء سابقاً على غيره، والألفاظ في كلام العرب على قسمين: قسم متقدم أصلاً وقسم متأخر عنه فالمبتدأ مقدم على الخبر وهو الأصل ، والفعل مقدم على الفاعل والمفاعيل والمتعلقات ، والمميّز مقدم على التمييز ، وصاحب الحال على الحال نفسها ، والشرط على الجزاء وهكذا ..**

وقد يقضي المعنى ومناسبات القول وظروفه تقديم ما حقه التأخير للأهمية والاختصاص ، وإن كانت الألفاظ كلها مهمة تساعد على إظهار المعنى وبيانه قال سيبويه: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم(1). لهذا يقدم الخبر على المبتدأ نحو " أقائم زيد؟ " والمفعول على الفاعل نحو : درّس محمداً زيد ، أو على الفعل والفاعل نحو : محمداً درّس زيد ، والحال على صاحبه نحو " لمية موحشاً طلل" والفاعل على فعله نحو : زيد جاء ، والجزاء على شرطه نحو : أنت ناجح إن درست ، عند مَنْ يجيز ذلك .

وقسّم النحاة التقديم على جوازي ووجوبي ، وحصروا أبوابه وأحصوها وعللوا بعضها وتركوا أكثرها من غير تعليل ...

ولم يقتصر كلامهم على اللفظ الظاهر بل تعداه إلى اللفظ المحذوف فقسموه على قسمين : قسم يقدر قبل المعمول وهو الغالب كقولك : زيداً ، لمن رأيته يُعطي الناس ، أي : اعط زيداً وقسم يقدر بعده وهو القليل كتقديرهم متعلق شبه الجملة في قوله تعالى : **"بسم الله الرحمن الرحيم"** أي بسم الله أبدأ ، لئلا يفوت الغرض من حذفه ، والبداية بالاسم المحبوب المعظم .

وتكلم البلاغيون على التقديم أيضاً وذكروا شيئاً من أسبابه والمعاني المترتبة على تقديم اللفظ أو تأخيره ، واستلهم الجميع شواهدهم من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً ..

والألفاظ في كلام الله محسوب لها حسابها في تقديمها أو تأخيرها وتقييدها أو إطلاقها ، وتأكيدها

أو تركها بغير تأكيد ، وفي استعمال لفظ في مكان واستبداله في مكان آخر ، وكل ذلك في نسق لطيف وترتيب جميل .. وألفاظ القرآن في تقديمها الجوازي على قسمين : قسم يقدم مرة ويؤخر في ثانية ، يقدم لمعنى ويؤخر لآخر ، وقسم أثبته المعنى متقدماً دائماً كصفة " القوي " مثلاً .

فمما يقدم مرة ويؤخر أخرى بحسب ظروف القول ومتطلبات المعنى " السماوات والأرض " فالسماوات جمعاً ومفرداً تقدم في الغالب على الأرض لعظمتها ولكونها غيباً وأدل على قدرة الله وعظمته ، ولأن بعض الأفعال التي تسند إليها لا تحدث إلا من علو إلى دنو كالفعلين" أنزل، ووقع" قال تعالى :

**" ألم تَرَ أنّ الله أنزلَ مِنَ السّماءِ مَاءً فتُصبِحُ الأرضُ مخضَرّةً "**(2).

وقوله :

**" ويُمسِكُ السّماءَ أنْ تَقَعَ على الأرض إلاّ بإذنِهِ "**(3).

ولكن الأرض قدمت عليها عندما كان الحديث عن أهلها وعن شؤونهم وأحوالهم وأعمالهم قال تعالى :

**" وما تكُون في شأنٍ وما تتلو منه مِنْ قرآنٍ ولا تعملونَ مِنْ عَمَلٍ إلا كُنّا عليكم شهودا إذ تفيضون فيه وما يَعْزُبُ عَن ربّكَ مِنْ مثقالِ ذرةٍ في الأرضِ ولا في السماءِ ولا أصغرَ من ذلكَ ولا أكبرَ إلا في كتابٍ مُبينٍ "**(4).

ومثله تقديم " هذا " على " نحن وآباؤنا " في سورة النمل في قوله :

**" لقد وُعدنا هذا نحنُ وآباؤنا من قبل "**(5) .

وتقديم " نحن وآباؤنا " على " هذا " في سورة " المؤمنون " في قوله :

**" لقد وُعدنا نحن وآباؤنا هذا "**(6) .

وذلك لأن الاهتمام بالبعث - هذا - في سورة النمل بدلالة كثرة الحديث عنه وعن الآخرة فيها :

**" ... وما يشعرون أيّانَ يُبعثُونَ ، بلِ ادّاركَ عِلمُهُم في الآخرةِ بل هُم في شكٍ منها بل هُم منها عَمُون "**(7).

ولأن الاهتمام بالمبعوث بـ " نحن وآباؤنا " في سورة " المؤمنون " أكثر بدلالة كثرة الأفعال والأوصاف التي تتحدث عنهم فيها :

**" قالوا أإذا مِتْنا وكُنّا تُراباً وعِظاماً أإنّا لمَبْعُوثُون "**(8).

ومنه تقديم " قوامين بالقسط " على " شهداء لله " في قوله :

**يا أيها الذينَ آمَنُوا كُونُوا قوّامِينَ بالقِسطِ شُهداءَ لِلهِ "**(9) .

وتقديم " قوامين لله " على " شهداء بالقسط " في قوله :

**يا أيُها الذينَ آمنوا كُونُوا قوّامِينَ لِلهِ شُهداءَ بالقِسطِ ولا يَجْرِمنّكم شَنَئانُ قَومْ على ألاّ تَعْدِلُوا أعدِلُوا هُو أقرَبُ لِلتّقوى واتقُوا اللهَ إن اللهَ خَبيرٌ بما تعملون "**(10).

لأن الآية الأولى مسبوقة بالتحدث عن الغنائم " ثواب الدنيا " ومتلوة بالنهي عن إتباع الهوى وترك العدالة " فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا " لذلك أمر الله فقال " قوامين بالقسط " لأن العدالة في توزيع الغنائم هي الركن الأساسي ثم قال " شهداء لله " وأما الآية الثانية فقدم " قوامين لله " لأنها مسبوقة بالحديث عن الصلاة وإقامتها لله ، ولأنه يذكر الميثاق الذي أعطوه للرسول بأن ينصروا الله ورسوله وأن يكونوا على أهبة الاستعداد في السمع والطاعة وذلك ما يناسبه الإقامة لله فقدم " لله " على " القسط " وقال : " قوامين لله شهداء بالقسط " .

ومنه تقديم ضمير الأباء مرة ، وتقديم ضمير الأولاد مرة " يرزقكم وإياهم " و " نرزقهم وإياكم في قوله تعالى :

**" ولا تقتُلوا أولادكُم من إملاقٍ نحن نرزُقُكم وإياهم "**(11).

وقوله :

**" ولا تقتلوا أولادكم خَشْيَة إملاقٍ نحنُ نرزُقهم وإياكم "**(12).

فـ "من إملاق" الفقرُ موجود فعلاً .. فيقول الله " نحن نرزقكم وإياهم " لأن الإنسان يكون مشغولاً برزقه أولاً مادام الفقر موجوداً يبحث عن طعامه هو أولاً ثم يبحث عن طعام من سيأتي به من أولاده همُّ الإنسان هنا هو البحث عن طعامه وطعام زوجته فخاطبه " نحن نرزقكم وإياهم " يطمئنه على رزقه الذي هو شغله الشاغل ثم بعد ذلك يطمئنه على رزق أولاده .. ، فيقول له : أنت لك رزقك وهم لهم أرزاقهم لن يأخذوا من رزقك شيئاً ، والآية الثانية " نحن نرزقهم وإياكم " الإنسان فيها ليس مشغولاً برزقه لا يخشى الفقر ، عنده ما يكفيه ولكنه يخاف إن رزق بطفل أن يُصابَ بالفقر لأن الطفل يأخذ جزءاً من الرزق فيصبح الرزق لا يكفيه هو وطفله ومن هنا فإن هذا الأنسان يخاف إنجاب الأطفال فطمأنه على أن الأولاد لن يأخذوا من رزقه شيئاً "(13).

ومنه قوله تعالى :

**" وتَّرى الفُلكَ مَواخِرَ فِيه "**(14).

وقوله :

**" وتَرى الفُلكَ فِيهِ مَواخِرَ "**(15).

قدم " مواخر على الجار والمجرور في النحل وقدم " فيه " على " مواخر " في فاطر ، وذلك أنه تقدم الكلام في النحل على وسائط النقل فذكر الأنعام وأنها تحمل الأثقال وذكر الخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ثم ذكر الفلك وهي واسطة نقل أيضاً فقال :

**" وَهُو الَّذِي سَخَّرَ البَحْرَ لِتَأكُلُوا مِنْهُ لَحماً طَرِيّاً وتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تلبَسُونَها وتَرى الفُلكَ مَواخِرَ فيهِ ولِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ ولَعَلّكُم تَشْكُرُونَ "**(16).

قدم المواخر لأنها من صفات الفلك وهذا التقديم مناسب في سياق وسائط النقل ، وليس السياق كذلك في سورة فاطر وإنما قال تعالى :

**" واللهُ خَلَقكُم مِنْ تُرابٍ ثُمَّ مِنْ نُطفَةٍ ثُمَّ جَعلَكُم أزواجاً وما تَحْمِلُ مِنْ أنْثى ولا تَضَعُ إلاّ بعِلْمِه وما يُعمّر من مُعَمرٍ ولا يَنقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إلاّ في كِتابٍ إنّ ذلِكَ عَلى اللهِ يَسير "**(17).

ثم قال :

**وما يَسْتَوي البَحران هَذا عَذْبَ فُراتُ سائغٌ شَرابُهُ وَهَذا مِلحُ أجاجٍ ومِنْ كُلّ تأكُلُون لَحماً طرياً وتَستخرجُونَ حلْيَةً تَلْبَسُونها وتَرى الفُلكَ فيهِ مَواخِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضلِه ولعَلكُم تَشكُرُون "**(18).

فالكلام هنا على البحر وأنواعه وما أودع الله فيه من نعم . فلما كان الكلام على البحر قدم ضميره على المخر فقال : " وترى الفلك فيه مواخر " .. فلما كان الكلام على وسائط النقل والفلك قدم حالة الفلك ولما كان الكلام على البحر ذكر ما يتعلق به(19).

والأصل في المفعول أن يؤخر عن الفعل والفاعل وفي قوله :

**" إيّاكَ نَعْبُدُ وإيّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنا الصِراط المُسْتَقيم "**(20).

قدم مفعولا الفعلين الأول والثاني لمعنى ، وأخر في الفعل الثالث لمعنى ، فقدم مفعولا " نعبد ونستعين " لقصر العبادة والاستعانة على الله وحده دون غيره ، ولو جاء الاسلوب على " نعبدك ونستعينك " لجاز أن ينصرف الذهن إلى عبادته وإلى عبادة غيره ، والاستعانة به وبغيره ، ولكن التقديم أوجب أن تكون العبادة له وحده ، والاستعانة مقصورة عليه دون سواه ، وأخر مفعول " اهدنا " ولم يقل " إيانا اهد " لأن القصر غير مراد ، ولا مطلوب بل هو خلاف القصد ، لأنه لو قال : " إيانا اهد " لوجب أن تكون الهداية لنا فقط ، وهذا غير مطلوب ، لأن المطلوب هو هدايتنا وهداية غيرنا ، لذلك أخر المفعول وجاء التركيب " اهدنا " لتكون الهداية للجميع ولا تقتصر على فئة وتمنع عن فئة أخرى . . .

وفي قوله تعالى :
**" قُلْ هُوَ الرَّحْمَنُ آمَنَّا بِهِ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا "**(21).

أخر " به " عن " آمنا " وقدم " عليه " على الفعل " توكلنا " لأن الإيمان لم يكن منحصراً في الإيمان بالله بل لابد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر مما يتوقف صحة الإيمان عليه بخلاف التوكل فإنه لا يكون إلا على الله وحده لتفرده بالقدرة والعلم .. لذلك قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره ، لأن غيره لا يملك ضراً ولا نفعاً ليتوكل عليه(22).

وفي قوله تعالى :
**" ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ "**(23).

أخر " فيه " وقدمها في قوله :
**" يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ، بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ "**(24).

فأخر " فيه " ولم يقل : لا فيه ريب ، لأن في قوله : " لا ريب فيه " نفى الريب عنه ولم يتعرض لغيره من الكتب السماوية الأخرى بنفي أو إثبات ، ولو قال : لا فيه ريب ، لنفى الريب عنه فقط وبالتلازم لأثبته لغيره ، وقد ينسحب على الكتب السماوية الأخرى وهذا خلاف القصد ، وشك فيما سبق القرآن من " تنزيلات " وهو غير مراد ... وقدم " فيها ، وعنها " في " لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون : لينفي عنها على وجه الخصوص وجود الغول أي الفساد والهلاك بخلاف خمور الدنيا ، وليجعلها خالية من ذهاب العقل أي النزف، بتقديم الجار والمجرور - عنها - ولو أخر شبه الجملة " فيها ، وعنها " لما تحصل هذا المعنى أي معنى القصر ، قال الزمخشري : " فإن قلت : فهلا قدم الظرف على الريب كما قدم على الغول في قوله تعالى - لا فيها غول - قلت : لأن القصد في إيلاء الريب حرف النفي ، نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق لا باطل وكذب كما كان المشركون يدعون ، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد وهو أن كتاباً آخر فيه الريب لا فيه ، كما قصد في قوله - لا فيها غول - تفضيل خمر الجنة على خمور الدنيا بأنها لا تغتال العقول كما تغتالها هي ، كأنه قال : ليس فيها ما في غيرها من هذا العيب والنقيصة(25).. و " القاعدة إن تقديم المسند يفيد حصر المسند إليه لذا عد قصراً للموصوف على الصفة : أي الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتعداه إلى عدم الحصول فيما يقابلها أو عدم الغول مقصور على الحصول فيها لا يتجاوزها إلى الحصول في هذه الخمور "(26).

و " القوي" و " المشرق" و "الأكل" و "الصلاة" مما أثبته القرآن متقدماً دائماً وكأنه متقدم وجوباً ، فحيثما جاءت كلمة المشرق في القرآن الكريم فإنها تقدم على المغرب ، وكذلك المشارق على المغارب ، والأكل قبل الشرب والصلاة قبل الزكاة لأن الشروق بداية والمغرب نهاية وبداية الشيء مقدمة على نهايته ولأن الشروق دليل على النور والخير وعدم الخوف ولأنه مناسب لرسالة الإسلام في تنوير الناس ، ولصفة الله في قوله :
**" اللهُ نورُ السموات والأرض "**(27).

ولأن الغروب دليل على الظلام والخوف واختفاء ما لا يُؤمن شره ، ولأن الشرب يدفع الأكل ويسهل سيره وهضمه ، ولأن الصلاة عمود الدين ، وتكرر في اليوم خمس مرات ، وأنها تشتمل على زكاة أيضاً ، لأنها تضحية بالوقت الذي يجلب المال الذي يتزكى منه قال تعالى :
**قُل للهِ المشرقُ والمغربُ يَهدي مَنْ يَشاء إلى صِراطٍ مُستقيم "**

وقال :
**" فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ "**(28).

وقال :
**" وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا "**(29).

وقال :

" وَأقَــامُوا الصَلاةَ وَآتوا الزَكَاةَ لَهُم أَجْرَ عِنْدَ رَبِهِم "[30].

ووردت أموال وأولاد تسـع مرات قـدمت الأموال على الأولاد فيها تدرجاً من الأقل نفاسة إلى الأكثر منها إضافة إلى أن المال طريق للزواج والأولاد قال تعالى :

" فَلا تُعْجِبْكَ أَمْوالهُم وَلا أَوْلادُهُم "[31].

وقال :

" لَنْ تُغْنِي عَنْهَم أَمْوَالُهُم ولا أولادهُمُ مِنَ اللهِ شَيئاً "[32].

وحينما اجتمعت " الأموال والأنفس " وسبقت بفعل الجهاد قـدمت الأموال على الأنفس كقـوله تعالى :

" لكنِ الرسُولُ والذينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بأموالِهِم وأنفُسِهِم "[33].

صعوداً من الأقـل أهمية " الأموال " إلى الأكثر أهمية " الأنفس " ولكنها أي الأنفس قـدمت على الأموال في قوله تعالى :

" إنّ اللهَ اشْتَرى مِنَ المُؤمنينَ أنفُسَـهَم وأمْوالَهم "[34].

لأن الشـيء الثمين وهو الأنفس يليق بشـراء الله، ويناسب صدق الإيمان عند الذين يحبون الله ورسوله فيقدمون من أجل ذلك أعز ما لديهم .

وإذا اجتمع ما يدل على السر والعلانية فعلاً أو اسماً وجاء بعد علم الله قدم السر على العلانية ، لأنه أدل على قـدرة الله وعظمته وعدم خفاء أي شيء عليه قال تعالى :

" واللهُ يَعْلَمُ مَا تُسِرُونَ وَمَا تُعلِنُون "[35].

إلا إذا كان مناسبـة للفاصلة "يَعْلَمُ السـرَ وَأَخفَى" كما سيأتي .

وإذا اجتمع ذلك في إنفاق المؤمنين قدم ما ينفق سـراً على ما ينفق علانية أو جهراً ، لأن الإنفاق في السر أحب إلى الله والرسول والناس من غيره قال تعالى:

" لاتُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُم بالمَنّ والأذى "[36].

وقال سبحانه :

" وأنْفقُوا مِما رَزَقْـنَاهُم سِراً وَعَلانِيةً "[37].

وقال :

" ومَن رَزَقْنَاهُ مِنّا رِزقاً حَسَنَاً فَهُوَ يُنْفِقُ مِنهُ سِرّاً وَجَهراً "[38].

وصفات الله يقدم بعضها على بعض ، وقد يلازم قسـم منها مكاناً معيناً لا يتعداه فصفة " القوي " جاءت مع صفات أخرى إحدى عشرة مرة قـدمت فيها على كل صفة ، لأنها أدل على قدرته وسلطانه وعظمته قال تعالى :

" إن اللهَ لقويٌ عَزيز "[39].

وحيثما اجتمعت صفة " العزيز " مع غيرها باستثناء صفة " القـوي " فإن صفة " العزيز " تكون متقـدمة ، لأن معنى العزيز هو الذي لا يُغلب، لتكون صفات حـكمته وغفرانه متأتية عن عزة وقوة لا عن ضعف وعدم مقدرة ، ومن ذلك " العزيز الحـكيم " و " العزيز العليم " و " العزيز الرحيم " و " العزيز الحـميد " و " عزيز غفور " و " العزيز الوهاب " و " العزيز الكريم " ..

وقد اجتمعت لفظة " سـميع " و " عليم " أربعاً وثلاثين مرة قدمت فيها صفة " سميع " على صفة " عليم " ، لأن السمع من الحواس الدائمة العطاء ، ولأن السمع سبب من أسباب العلم ، قال تعالى :

" فتَقَبَّل مِنّي إنَّكَ أنتَ السميعُ العَليم" [40]

والرحـمة هي الرقـة والمغفرة والتعطف ، والرأفة أشـد الرحـمة[41]، والرأفة تقـدم على الرحمة في القرآن من تقديم الأكثر على الأقل قـال تعالى :

" وجعلنا في قـلوب الذين اتبـعوه رأفة ورحمة "[42].

واجتمعت صفة " رؤوف " و " رحيم " تسـع مرات قـدمت فيها جميعاً كلمة " رؤوف " على " رحيم " قال تعالى :

**" ثم تابَ عَليهم إنّهُ بهم رَؤوفٌ رَحيم "**(43).

والكلمتان "عليم وحكيم" يقدم إحداهما على الأخرى بحسب المقام لكن كلمة "حكيم" قدمت على"عليم" في سورة الأنعام كلها لأن الحديث فيها عن الحكمة والأحكام وقدمت كلمة "عليم" على"حكيم" في سورتي"يوسف والنور" لأن الحديث فيهما عن العلم أظهر من الحكمة ، والله أعلم .

وقد تتبعت " التقديم " في القرآن الكريم ورددته إلى عشرة أقسام بأسبابها هي :

## 1) رعاية الفاصلة أو السجعة أو المشاكلة بين نهايات الآيات:

هذا كثير في القرآن الكريم لا يكاد يحصى يؤخر من أجله الأهم وتُؤثر جملة على أخرى ، ويؤتى بلفظة دون سواها ، وقد عدّ السيوطي أربعين حالة من أجل الإتيان بالسجعة ، ومن ذلك قوله تعالى :

**" تنزيلاً ممَّنْ خَلَقَ الأرضَ والسماواتِ العُلى ، الرَحمنُ عَلى العَرْشِ استَوى ، له مَا في السَمُواتِ ومَا فِي الأرضِ ومَا بَيْنَهُمَا ومَا تحتَ الثرى وإنْ تَجْهر بالقولِ فإنهُ يَعْلَمُ السرَّ وأخفى "**(44).

فإنه سبحانه أخرّ السماوات عن الأرض ليصفها بـ "العلى" وقدم الفاعل "الرحمن" على فعله "استوى" وأتى بلفظة " الثرى"دون التراب ، وأخرّ الأدل على قدرته والذي أشار إليه بـ "وأخفى" كل ذلك من أجل تكوين الفاصلة والمحافظة عليها .

ومنه أن " موسى " (ع) قدم على أخيه هارون في كل آية وردا فيها عدا آية واحدة قُدّم فيها " هارون " على "موسى " في قوله تعالى :

**" فألقِيَ السَّحَرةُ سُجَّداً قالوا آمنّا بربِ هارونَ ومُوسى "**(45).

وذلك لأن فواصل سورة طه أكثرها ينتهي بالألف .

ومنه تقديم " الآخرة " على " الأولى " في سورة النازعات :

**" فقالَ أنا رَبُّكُم الأعلى ، فأخذَه اللهُ نكالَ الآخرةِ والأولى ، إنّ في ذلكَ لعِبرَةٍ لِمنْ يخشى "**(46).

## 2) تقديم السبب على المسبب

السبب مقدم عقلاً وتطبيعاً على مسببه ، فالعلة قبل المعلول والمحدث قبل الحدث وهذه هي سنة الحياة والكون ، ومن ذلك إن كلمتي " سميع عليم " وردتا في القرآن الكريم ( ٣٤ ) مرة و " سميع بصير " وردتا (٨) مرات كلها قدم فيها " سميع " على " عليم " أو على " بصير " لأن السمع طريق مهم في العلم والبصيرة ، وسبب من أسبابهما ، ولأن السمع يؤدي مهمته أولاً وقبل الولادة والأبصار ثانياً بعد الولادة بعشرة أيام ولأن مركز السمع في الفص الصدغي للمخ ومركز البصر في الفص الخلفي منه فيقدم السمع على البصر تبعاً للترتيب في المخ(47)، ووردت كلمتا "صم بكم " في القرآن الكريم (٥) مرات قدمت فيها كلمة " صم " في أربع منها ، لأن الصمم سبب في " البكم " فالذي لا يسمع يكون أخرس لا يتكلم قال تعالى :

**" صم بكم عمي فهم لا يرجعون ".**

ومنه تقديم غض البصر على حفظ الفروج في قوله تعالى :

**" قُل للمُؤْمنينَ يَغُضُوا مِنْ أبصارِهِم ويَحفَظُوا فُرُوجَهُم .. وقُل لِلمُؤمِناتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أبصَارِهِن ويَحفَظنَ فُرُوجَهُنّ "**(48).

لأن النظر بريد الزنا ورائد الفجور والبلوى فيه أشد وأكثر ولا يكاد يقدر على الاحتراس منه(49) .. ومنه قوله تعالى :

**" وَهُوَ الذّي أرْسَلَ الرياحَ بُشراً بَيْنَ يَدَي رَحْمَتِه وأنْزلنا مِنْ السَمَاءِ مَاءً**

**طَهُورا ، لِنُحيِ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسقِيَهُ مِمّا خَلَقْنا أنْعَاماً وأناسِيّ كثيرا** "(50).

فقدم إحياء الأرض وسقي الأنعام على سقي الأناس ، لأن حياة الأناس بحياة أرضهم وحياة أنعامهم ، فقدم ما هو سبب حياتهم وتعيشهم على سقيهم ، ولأنهم إذا ظفروا بما يكون سقياً لأرضهم ومواشيهم لم يعدموا سقياهم(51).

### 3) التنبيه على خصوصية ما

يهتم المتحدث بشيء فيقدمه على الأهم منه وإن كان المتأخر أكثر أهمية ، لفتاً للنظر وجلباً للانتباه من ذلك تقديم " اليتيم ، والسائل " على التحدث عن نعمة الله وذكره في قوله :

" **فأمّا اليَتيم فلا تَقْهرْ وأمّا السائِلَ فلا تَنْهرَ ، وأمّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدّثْ** "(52).

اهتماماً وحظاً للناس على تجنب القهر ، والنهر ، وأمراً بالابتعاد عن كل ما يؤذيهما أو يومئ إلى الإساءة إليهما ، لئلا يشعرا باليتم وقسوة الفقر والحاجة ومنه أيضاً تقديم " الوصية " على قضاء الدين في قوله :

" **فإن كان له إخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها أو دين ..** "(53).

لأن " الوصية مشبهة للخيرات في كونها مأخوذة من غير عوض فإخراجها مما يشق على الورثة ولا تطيب أنفسهم بها فكان أداءها مظنة للتفريط بخلاف الدين وإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه فلذلك قدمت على الدين بعثاً على وجوبها والمسارعة إلى إخراجها مع الدين "(54).

### 4) تقديم ما هو أجدر في إحداث الفعل

ومنه قوله تعالى :

" **والسّارِقُ والسَّارِقةُ فاقطعُوا أيْدِيَهُما** "(55).

وقوله :

" **الزّانيةُ والزّاني فاجلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُما مِائَةَ جَلْدَةٍ** "(56).

وقوله :

" الزّاني لا يَنْكِحُ إلاّ زَانِيَةً أوْ مُشْرِكَةً والزّانِيَةُ لا يَنْكِحُها إلاّ زَانٍ أوْ مُشْرِك "(57)

ففي هذه الآيات قدم "السارق" على "السارقة" لكون الرجل أجرأ من المرأة على إحداث السرقة ، وهي في الرجال أكثر .. ، وقدمت لفظة " الزانية " على " الزاني " ، لأن المرأة لو لم تسمح للرجل ، ولم تسهل له لابتعد عنها ، وقدم " الزاني " على " الزانية " في الزواج لأن الرجل الزاني هو الذي يخطب " الزانية " لزواجها ، قال الزمخشري : " قدمت الزانية على الزاني أولاً ثم قدم عليها ثانياً .. ، لأن المرأة هي المادة التي منها نشأت الجناية لأنها لو لم تطمع الرجل ولم تومض له ولم تمكنه لم يطمع فيها ولم يتمكن منها فلما كانت أصلاً وأولاً في ذلك بدئ بذكرها ، وأما الثانية فمسوقة النكاح ، والرجل أصل فيه ، لأنه هو الراغب والخاطب ومنه يبدأ الطلب "(58).

### 5) تعجيل المسرة مراعاة للحالة النفسية

يقدم المتكلم في حديثه ما يعلم ليبني عليه حديثاً ، ويقدم ما يُحب وربما يكرره تلذذاً بذكره ويقدم ما يجلب إليه الانتباه والأسماع ، وربما يؤخره ليجعل السامع متشوقاً لمعرفته ، فالمتحدث لابد أن يأخذ في حسبانه حالة سامعيه في تحريك مشاعرهم وإثارة عواطفهم في تقديمه أو تأخيره أو ذكره وحذفه أو إيمائه وعلى ذلك جاء تقديم فعل العفو في قوله تعالى:

" **عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أذِنْتَ لَهُمْ حَتّى يَتَبيّنَ لَكَ الذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمُ الكاذِبِين** "(59).

مراعاة لمشاعر الرسول وإكراما له وبشارة في أول الآية لئلا يمتلأ حزناً وهماً وهو من لطف الله تعالى بنبيه أن بدأه بالعفو قبل العتب ، ولو قال له ابتداء لم أذنت لهم ؟ لتفطر قلبه عليه الصلاة والسلام(60).

## 6) تقديم من أجل الاستنكار والتعجب

لكل لغة خطوط عامة في ترتيب ألفاظها في ثنايا التراكيب ، فاللغة العربية الأصل في ترتيبها الفعل قبل الفاعل ، والمبتدأ قبل الخبر ، والمفعول الأول قبل الثاني وهكذا ، ولكنه قد يخالف ذلك الترتيب فيقدم المؤخر على ما حقه التقديم لسبب من أسباب التقديم كالاستنكار والتعجب والإشارة إلى ما لا يمكن تصوره ، ومنه تقديم لفظ الجلالة " الله " على " شركاء " في قوله :

**" وَجَعَلُوا للهِ شُرَكَاءَ الجِنَّ "**(61).

استعظاماً أن يُتخذ لله شريك كائناً من كان ملكاً أو جنياً أو إنسياً أو غير ذلك ، ومنه تقديم الخبر " راغب " على المبتدأ " أنت " في قوله تعالى:

**" قَالَ أراغِبٌ أنْتَ عَنْ آلِهتي يا إبراهِيمُ "**(62).

لأن الخبر " كان أهم عنده .. وأغنى وفيه ضرب من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته ، وإن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها "(63) ومن ذلك تقديم " مانعتهم " على " حصونهم " في قوله تعالى:

**" وَظَنّوا أنّهم مانِعَتُهم حُصُونُهُم مِن اللهِ "**(64).

تعجباً منهم ، واستهزاء من ظنهم بأن حصونهم تحفظهم من أمر الله .

## 7) تقديم لإظهار إرادة الله على إرادة الآخرين

من ذلك تقديم " إناثاً " على " الذكور " في قوله تعالى:

**" للهِ مُلْكُ السّماواتِ والأرضِ يَخْلُقُ ما يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ إناثاً ويَهَبُ لِمَنْ يَشاءُ الذُكُور "** .

لأن الحديث في الآية عن مشيئة الله وأنه يفعل ما يريده هو لا ما يريده هذا أو ذاك إذ هو الخالق والمدبر والعليم بأمور الدنيا والآخرة بما في السموات والأرض وعلى هذا فسياق الكلام أنه فاعل ما يشاؤه هو لا ما يشاؤه غيره فكان ذكر الإناث اللتي من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم ، والأهم واجب التقديم(65).

## 8) الإجمال في التوضيح

هذا الاسلوب طريقة من طرائق التوكيد ، وكأنه إعادة للجملة مرتين تقديم المجمل يساوي جملة وتوضيحه يساوي جملة أخرى تبين الأولى وتفسرها ، ويمكن أن يلاحظ هذا في أبواب عدة من النحو العربي كالتمييز ، والاستثناء والبدل ، وعطف البيان ومن ذلك قوله تعالى :

**" ولأبَويهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنْهُما السُّدسُ "**(66).

فذكر سبحانه " الأبوين " ثم أبدل منهما ، لما في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال من تأكيد وتسديد كالذي نراه في الجمع بين المفسر والتفسير(67).. ومنه قوله :

**" فَسَوْفَ تَعْلَمُون "**(68).

لم يخبر أي شيء يعلمونه ولكنه وضحه بقوله:

**" لأقطِّعَنَّ أيْدِيكُم وَأرْجلكُم مِنْ خِلافٍ ثُم لأصلبنكُم أجْمَعِين "**(69).

ومنه قوله :

**" واشْتَعَلَ الرأسُ شَيْباً "**(70) و **" وَفَجرْنا الأرضَ عُيُونا "**(71) و **" أنا أكثرُ مِنْكَ مالاً وَأعَزُّ نَفَرا "**(72).

فكأن هذه الآيات الكريمة كل واحدة منها تقوم مقام آيتين " اشتعل الرأس " فيقال ماذا اشتعل ؟ فيقال : اشتعل شيباً ، ومثل " وفجرنا الأرض " فيقال : بأي شيء فجرت ؟ فيجاب : " فجرنا الأرض عيونا " وكذلك " أنا أكثر منك " فيسأل : بأي شيء أكثر ؟ فيقال : " أنا أكثر منك مالا " ومنه قوله تعالى :

**" ألَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ، وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ الّذي أنْقَضَ ظَهْرَكَ وَرَفَعْنا لَكَ ذِكْرَكَ "**(73).

فجاء سبحانه بالمجرور " لك ، وعنك ، ولك " تعميماً وإجمالاً ثم بين ذلك المجمل بـ " صدرك ، ووزرك ، وذكرك " لما في طريقة الإجمال ثم التوضيح من توكيد وتثبت في الذهن عن طريق التكرار والتشوق لمعرفة المبهم(74).

**9) تقديم من أجل الحصر والاختصاص**

يتجلى الاختصاص أو الحصر في تقديم المفعول به كما رأينا في " إياك نعبد وإياك نستعين " في بداية البحث وفي تقديم الجار والمجرور كقوله تعالى :

**" ومِمَّا رَزَقْنَاهُم ينفقون "**(75).

وقوله :

**" وبالأخِرَةِ هُم يُوقِنُون "**(76).

وقوله :

**" وَعَلَى رَبِّهِم يَتَوكَّلُون "**(77).

وقوله :

**" وما مِن دَابَّةٍ في الأرض إلا على اللهِ رِزقُها "**(78).

وقوله :

**" لَهُ المُلكُ ولَهُ الحَمدُ وَهُو عَلَى كُلِّ شَيءٍ قدير "**(79).

ومثله في القرآن كثير ، فتقديم " مما رزقناهم " على " ينفقون " يدل على اختصاص الانفاق من الشيء الحلال الذي رزقهم الله إياه لا من غيره ، وتقديم " وبالآخرة " على " يوقنون " يفيد تخصيص إيقانهم بالآخرة أي إيقافهم على حقيقة الآخرة لا يتعداها إلى خلاف حقيقتها "(80) والتقديم في " وعلى ربهم يتوكلون " يفيد أنهم قصروا توكلهم على الله فقط ، ولو قال " يتوكلون على ربهم " لجاز أنهم يتوكلون عليه وعلى غيره ، وكذلك تقديم المجرور في " له الملك وله الحمد "(81) يشير إلى اختصاص الملك والحمد بالله عز وجل ، لأن الملك على الحقيقة له إذ هو مبدئ كل شيء ومبدعه والقائم به والمهيمن عليه ، ولأن أصول النعم وفروعها منه لا من غيره(82).

**10) التدرج**

يدخل ضمن هذا الموطن كثير من الآيات فيها تدرج من الأظهر إلى الأخفى أو العكس ، ومن الكثير إلى القليل أو العكس ، أو من الصغير إلى الكبير أو عكسه ، أو من القديم إلى الحديث ، أو بحسب قوة حب الشيء عند الإنسان أو رغبته فيه ، مجانسة لظروف الآيات السابقة واللاحقة للتدرج أو لغيره مما تتطلبه بلاغة القول وقدرة الخالق ومنه:

**أ) التدرج من الأظهر إلى الأخفى**

كقوله تعالى :

**" وذَرُوا ظاهِرَ الإثمِ وباطِنَهُ "**(83).

المقصود: ما أعلنتم منه وما أسررتم وقيل ما علمتم وما نويتم وقيل ظاهره الزنا في الحوانيت ، وباطنه الصديقة في السر(84).

لأن الله سبحانه وتعالى يتدرج في تربيتهم يدعوهم لترك الظاهر إذ هو أدعى للإنكار ولمَّا يقوى إيمانهم ويشتد يكونون أقدر على ترك الباطن منه أي من الإثم .

**ب) التدرج من المهم إلى الأقل أهمية**

كقوله تعالى :

**" والذين يكنِزُون الذهب والفِضة "**(85).

وقوله :

**" وَالخَيْلَ والبِغَالَ والحَمِيرَ لِتَرْكَبُوها وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لا تَعْلَمون "**(86).

ففي الآية الأولى قدم الذهب على الفضة لنفاسته وليناسب قوة هواه في نفوس الكثير من الأحبار والرهبان ... والآية الثانية رتبها سبحانه بحسب أهميتها : خيل - بغال - حمير ، لتناسب تقديم " الجمال " على " حمل الأثقال " في قوله :

" **ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون ، وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا بالغيه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم** "(87).

لأن الجمال في الخيل ، وحمل الأثقال على البغال والحمير ، وفي الآية تقديم آخر من تقديم خلق المعلوم " الخيل والبغال والحمير " على المجهول غير المعلوم " ويخلق ما لا تعلمون " من تقديم الأظهر على الأخفى .

**جـ) التدرج بحسب هوى النفس**

كقوله تعالى:

**زُيِّنَ للنّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّساءِ والبَنِينَ والقناطيرِ المُقنطرةِ مِنَ الذَّهَبِ والفِضَّةِ والخَيلِ المُسَوَّمَةِ** "(88).

رتبت هذه الأشياء بحسب ميل الإنسان إليها وأثرها في النفس على الأعم الأغلب مع وجود تفاوت في الميل بين إنسان وآخر .

**د ) التدرج بحسب فقدان الصفة**

كتقديم " الموتى " على " الصم " لأنهما اشتركا في فقدان السمع لكن الموتى أشد في قوله تعالى :

" **إنك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصم الدعاء** "(89).

ليناسب تقديم الأخفى على الأظهر في آيات سابقة كتقديم ما تكن الصدور على ما يعلنونه وتقديم ما خفي في السموات - وهو الأخفى والأشد - على مثيله في الأرض في قوله تعالى :

" **وإنّ ربَّكَ ليعلمُ ما تكنُّ صدورهم ومَا يُعلنون ، وما مِنْ غائبةٍ في السماءِ والأرض إلاّ في كتابٍ مبين** "(90).

**هـ) التدرج من الداخل إلى الخارج**

ومنه قوله تعالى :

" **وَقالوا قلوبُنا في أكِنَّةٍ مِمّا تدْعُونا إليهِ وفي آذانِنا وَقْر ، ومِنْ بَينِنا وبَينِكَ حِجاب** "(91).

فقدم القلوب وأكنتها ثم الآذان ووقرها ثم عبر عن البعد بينهما بوجود حجاب ، وذكر " من " ليدل على عرض الحجاب وإنه يمتد منهم إليه ولو حذفها لكان الحجاب غير عريض واقعاً في وسط المسافة بينهم ، كل ذلك ليدل على شدة إيغالهم في الكفر وإعراضهم عنه كما وصفهم سبحانه :

" **فأعْرَضَ أكثرُهم فهُم لا يَسْمَعون** "(92).

**و) التدرج المكاني الذي يقع فيه الفعل**

كقوله تعالى :

" **وأذّنْ في الناس بالحج يأتُوكَ رِجَالاً وعلى كل ضامِرٍ يأتِينَ مِنْ كُلِ فَجٍ عميق** "(93).

فإن الغالب أن الذين يأتون رجالاً من مكان قريب والذين يأتون على الضامر من البعيد ، ويحتمل أن يكون من التقديم بالشرف ، لأن الأجر في المشي مضاعف(94)، ولكنه سبحانه قدم في الحرب الفرسان على المشاة لأهمية الفارس في القتال فقال :

" **انفِرُوا خِفافاً وثِقالا** "(95).

ومنه قوله :

" **يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّم فتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُم وَجُنُوبُهُم وَظُهُورُهم ...** "(96).

فتوالت " الجباه والجنوب والظهور " في هذه الآية لأسباب ثلاثة هي : أنهم ينفقون ما ينفقون رياء لحفظ ماء وجوههم ، ولأنهم

يسمنون مما يأكلون ، ويلبسون الفاخر على ظهورهم ، أو لأنهم يشيحون بجباههم عن الفقير ، ويميلون جنوبهم ، وإذا ألح بطلبه يديرون ظهورهم إليه أو لأنهم يعذبون على مقاديمهم وجنباتهم ومآخيرهم، قال الزمخشري : " لأنهم لم يطلبوا بأموالهم ... إلا الأغراض الدنيوية من وجاهة عند الناس وتقدم ، وأن يكون ماء وجوههم مصوناً عندهم يتلقون بالتبجيل ويحيون بالإكرام ... ومن أكل الطيبات يتضلعون ... وينفخون جنوبهم ، ومن لبس ناعمة من الثياب يطرحونها على ظهورهم ... وقيل لأنهم إذا أبصروا الفقير عبسوا وإذا ضمهم وإياه مجلس إزوروا عنه وتولوا بأركانهم وولوه ظهورهم ، وقيل معناه " يكوون على الجهات الأربع ... "(97).

**ز ) التدرج الزماني**

جاءت آيات رتب فيها الأنبياء بحسب الترتيب الزمني فتصدر الأقدم ثم تلاه ما بعده وهكذا ومن ذلك قوله تعالى :

**" إنّ اللهَ اصْطَفى آدَمَ ونُوحاً وآلَ إبراهِيمَ وآلَ عمران "** (98) .

وقوله :

" ومن نُوحٍ وإبراهيمَ ومُوسَى وعِيسى " (99)

والعادة في النوم أن يُسبق بنعاس وهو " السِنَةُ " ولهذا قدمها سبحانه في قوله :

**" لا تأخُذُهُ سِنَةٌ ولا نَوْمٌ "** (100) .

إشارة إلى يقظته لا ينعس ولا ينام .

**ح) التدرج بحسب آلة الفعل**

كقوله تعالى :

**" واللهُ خَلَقَ كُلَّ دابّةٍ مِنْ ماءٍ فمِنْهم مَنْ يَمشي على بَطنِه ومِنهُم مَنْ يَمْشي على رِجْلَين ومِنْهم مَنْ يَمشِي على أرْبَعٍ "** (101) .

فقدم سبحانه ما هو أعرق في القدرة وهو الماشي بغير آلة مشي من أرجل أو قوائم على الماشي على رجلين ثم الماشي على أربع (102) .

## الهوامش

( 1 ) سيبويه ، الكتاب ١ / ١٥ .
( 2 ) الحج ٦٣ .
( 3 ) الحج ٦٥ .
( 4 ) يونس ٦١ .
( 5 ) النمل ٦٨ .
( 6 ) المؤمنون ٨٣ .
( 7 ) النمل ٦٥ - ٦٦ .
( 8 ) المؤمنون ٨٢ .
( 9 ) النساء ١٣٥ .
(10) المائدة ٨ .
(11) الأنعام ١٥١ .
(12) الإسراء ٣١ .

(13) محمد متولي الشعراوي ، معجزة القرآن ٥٧ ـ ٥٨ القاهرة ، ١٤٠٨هـ ، ومعترك الأقران ١ / ٢٧٨ .
(14) النحل ١٤ .
(15) فاطر ١٢ .
(16) النحل ١٤ .
(17) فاطر ١١ .
(18) فاطر ١٢ .
(19) د. فاضل صالح السامرائي ، التعبير القرآني ، ص ٦٥ ، بغداد ، ١٩٨٧ .
(20) الفاتحة ٥ ـ ٦ .
(21) الملك ٢٩ .
(22) التعبير القرآني ٤٩ ، والتفسير الكبير ٣٠ / ٧٦ ، والكشاف ٤ / ١٤٠ .
(23) البقرة ٢ .
(24) الصافات ٤٥ ـ ٤٧ .
(25) الزمخشري ، الكشاف ١ / ١١٥ .
(26) حاشية الكشاف ١ / ١١٥ .
(27) النور ٣٥ .
(28) المعارج ٤٠ .
(29) الأعراف ٣١ .
(30) البقرة ٢٧٧ .
(31) التوبة ٥٥ .
(32) آل عمران ١٠ .
(33) التوبة ٨٨ .
(34) التوبة ١١١ .
(35) النحل ١٩ .
(36) البقرة ٢٦٤ .
(37) الرعد ٢٢ .
(38) النحل ٧٥ .
(39) الحج ٧٤ .
(40) آل عمران ٣٥ .
(41) المنجد ، مادة رأف ، ص ٢٢٥ .
(42) الحديد ٢٧ .
(43) التوبة ١١٧ .
(44) الآيات ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، من سورة طه .
(45) طه ٧٠ .
(46) النازعات ٢٤ ـ ٢٥ ـ ٢٦ .
(47) محمد السيد أرناؤوط ، الإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، ص ٩٨ ، ومحمد كامل عبد الصمد ، الإعجاز العلمي في الإسلام " القرآن الكريم " ، ص ٢٣١ ـ ٢٣٢ ، الدار المصرية اللبنانية .

(48) النور ٣٠ - ٣١ .
(49) الكشاف ٣ / ٦١ .
(50) الفرقان ٤٨ - ٤٩ .
(51) الكشاف ٣ / ٩٥ - ٩٦ .
(52) الضحى ٩ .
(53) النساء ١١ .
(54) الكشاف ١ / ٥٠٨ - ٥٠٩ ، والقاسمي ، محاسن التأويل ٥ / ١١١٤٤ .
(55) المائدة ٣٨ .
(56) النور ٢ .
(57) النور ٣ .
(58) الكشاف ٣ / ٥٠ ، والإعجاز الطبي في القرآن ، ص ١٢٣ .
(59) التوبة ٤٣ .
(60) الكشاف ٢ / ١٩٢ .
(61) الأنعام ١٠٠ .
(62) مريم ٤٦ .
(63) الكشاف ٢ / ٥١١ .
(64) الحشر ٢ .
(65) الكشاف ٣ / ٤٧٥ .
(66) النساء ١١ .
(67) الكشاف ١ / ٥٠٧ .
(68) الأعراف ١٢٣ .
(69) الأعراف ١٢٤ .
(70) مريم ٤ .
(71) القمر ١٢ .
(72) الكهف ٣٤ .
(73) الشرح ١ - ٢ - ٣ .
(74) الكشاف ٤ / ٢٦٧ .
(75) البقرة ٣ .
(76) البقرة ٤ .
(77) الأنفال ٢ .
(78) هود ٦ .
(79) التغابن ٢ .
(80) حاشية الكشاف ٢ / ١٤٢ .
(81) التغابن ٧٩ .
(82) الكشاف ٤ / ١١٢ .
(83) الأنعام ١٢٠ .

(84) الكشاف ٢ / ٤٧ .
(85) التوبة ٣٤ .
(86) النحل ٨ .
(87) النحل ٧ .
(88) آل عمران ١٤ .
(89) النمل ٨٠ .
(90) النمل ٧٥ .
(91) فصلت ٥ .
(92) فصلت ٤ .
(93) الحج ٢٧ .
(94) الزركشي ، البرهان ٣ / ٢٤٩ .
(95) التوبة ٤١ .
(96) التوبة ٣٥ .
(97) الكشاف ٢ / ١٨٨ .
(98) آل عمران ٣٣ .
(99) الأحزاب ٧ .
(100) البقرة ٢٥٥ .
(101) النور ٤٥ .
(102) الكشاف ٣ / ٧١ .

## المصادر والمراجع

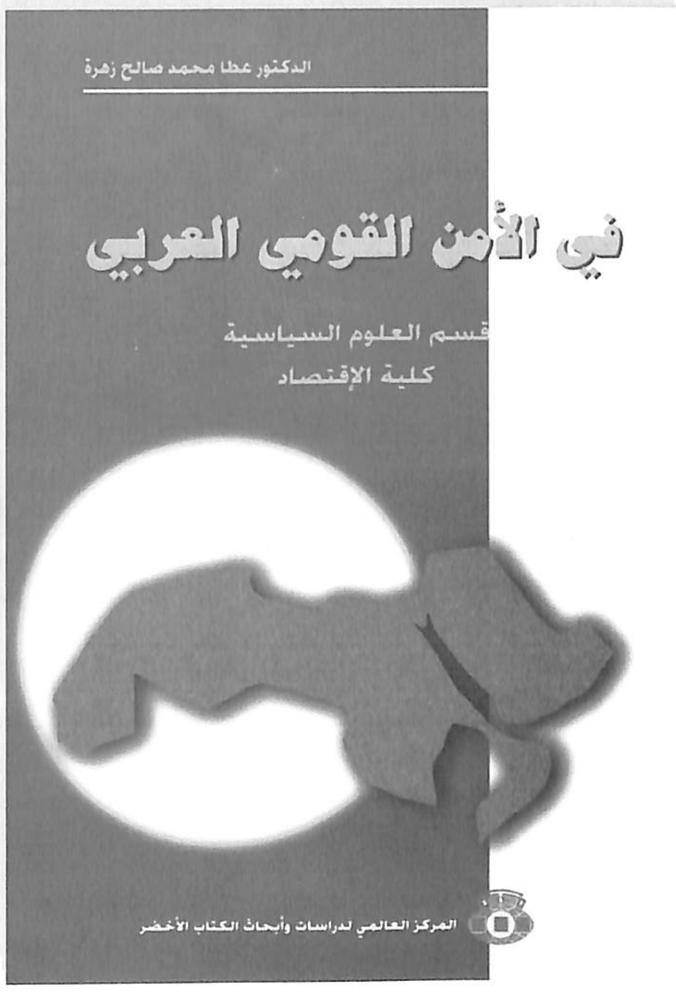
**القرآن الكريم**

1 - الإعجاز الطبي في القرآن ، د. السيد الجميلي ، الهلال ، بيروت .
2 - الإعجاز العلمي في الإسلام ( القرآن الكريم ) ، محمد كامل عبد الصمد ، الدار المصرية اللبنانية .
3 - الإعجاز العلمي في القرآن الكريم ، محمد السيد أرناؤوط .
4 - البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، القاهرة .
5 - التعبير القرآني ، د. فاضل صالح السامرائي ، بغداد ، ١٩٨٧م .
6 - التفسير الكبير ، فخر الدين الرازي ، مصر .
7 - حاشية الكشاف ، أحمد بن المنير ، دار الفكر .
8 - الكتاب ، سيبويه ، ت ، عبد السلام هاروت .
9 - الكشاف - الزمخشري .
10- معجزة القرآن ، محمد متولي الشعراوي ، القاهرة ١٤٠٨ هـ
11- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، السيوطي جلال الدين ، ( ت ) علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي .
12- المنجد ، دار الشروق ، بيروت ، ط ٤٦ .

## في الأمن القومي العربي

عن المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر صدر كتاب ( في الأمن القومي العربي ) للدكتور عطا محمد صالح زهرة الذي ويضم بين دفتيه مقدمة وعشرة فصول وخاتمة تناولت موضوع الأمن القومي العربي من جميع جوانبه حيث تناول في الفصل الأول : مفهوم الأمن القومي ، تأصيل نظري .

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر




والفصل الثاني : الإطار العام لمفهوم الأمن القومي العربي .
والفصل الثالث : مفهوم الأمن القومي العربي .
والفصل الرابع : الوجود الإسرائيلي .
والفصل الخامس : صراع القوتين العظميين في المنطقة العربية .
والفصل السادس : الخلافات العربية .
والفصل السابع : التماسك القومي .
والفصل الثامن : القوة الذاتية .
والفصل التاسع : السلام العربي .
والفصل العاشر والأخير : التوازن .
وجاء في الخاتمة إن مفهوم الأمن القومي العربي ، كما تحدد في الصفحات السابقة يتطلب من شبابنا الوعي بالظروف المحيطة بالوجود العربي والتي تؤثر في استمراره وتطوره
يقع الكتاب في 424 صفحة من الحجم الكبير .

نافذة

# إدارة الإرهاب النووي الإسرائيلي

د. السيد عليوه

# إدارة أزمة الإرهاب النووي الإسرائيلي!! مدخل لمواجهة الموقف الراهن

د. السيد عليوه
أستاذ العلوم السياسية
جامعة حلوان

**سيف الإرهاب النووي سوف يظل مسلطاً على رقابنا نحن العرب طالما بقيت اسرائيل تنفرد وحدها بملكية السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط ، وبناء عليه سوف تستمر العربدة الإسرائيلية على النحو المذل للكرامة والمهدد للوجود العربي. ولعل هذا يفسر لنا الضعف والصمت والتقاعس الملحوظ إزاء ما يجري في الأراضي المحتلة للسلطة الوطنية والشعب الفلسطيني.**

كما نلاحظ الخلل المرصود في التوازن الاستراتيجي الدولي بسبب الانفراد بالهيمنة الأمريكية على النظام العالمي ، والخلل المقصود في التوازن الاقليمي في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل وبالذات في مجال الأسلحة التقليدية المزودة بتكنولوجيا التسليح الأمريكي ورغم ذلك فقد خاضت الدول العربية حروبا شرسة وناجحة ضد الأطماع الاسرائيلية في عام ١٩٧٣ وكذلك في لبنان ثم الانتفاضة الشجاعة في مواجهة المدرعات الإسرائيلية .

بل إن الخلل في التوازن الاستراتيجي الإقليمي تضاعف بعد التأكد من إحراز اسرائيل لعدد من القنابل النووية يتراوح بين خمسين إلى مائة قنبلة . ومع ذلك برهن العرب على شجاعة التصدي للعسكرية النووية الإسرائيلية وإيقافها عند حدها وذلك خلال العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي .

أما الوضع اليوم فقد اختلف في عام ٢٠٠٢ بعد تصاعد الغطرسة الإسرائيلية والتجنيات الأمريكية الظالمة تحت ستار الحرب ضد الإرهاب ، فقد اختلفت المواقف وأوشك الانفجار الشامل على الحدوث بغرض تنفيذ المخطط الصهيوني في ترحيل الفلسطينيين من أرضهم أو جر المنطقة إلى حرب شاملة تمكن القوى المعادية من إعادة تشكيل الخريطة بما يتفق ومصالحها . اللهم إلا تردد خائف يظهر على السطح في المواقف السياسية المعلنة من الجانب

العربي . ويبدو واضحاً وجلياً للعيان أن السر الحقيقي في ذلك هو الخوف من الرادع النووي الإسرائيلي التي بالغت في ابتزازها للحقوق المشروعة للشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني .

إلا أن المتأمل لتوازن القوى بين العرب وإسرائيل سوف يجد أن العامل السيكولوجي في الابتزاز هو الذي أوهم البعض أن التفوق النووي الإسرائيلي في هذا الخصوص كاسح ، في حين يشير الواقع إلى نحو ثماني بدائل متاحة أمام الاستراتيجية العربية لإدارة أزمة الإرهاب أو التهديد النووي الإسرائيلي .

**أولاً : التفوق النووي :**

أي المحافظة على التفوق العسكري بكافة الوسائل بما في ذلك إدخال السلاح النووي إلى مناطق غير نووية والحيلولة دون امتلاك الأطراف الإقليمية المعادية للردع النووي وهذه هي الاستراتيجية التي اتبعتها إسرائيل .

**ثانياً : الضمانات الدولية :**

أي الحصول على ضمانات دولية اتفاقية أو سياسية تضمن أمن الدولة من خطر أي هجوم نووي وذلك بالخروج من دائرة الصراع بإعلان الحياد أو التوقيع المتبادل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

**ثالثاً : الضمانات النووية :**

وذلك بتوفير الردع من خلال التحالف مع قوة نووية تغطيها بمظلتها النووية .

**رابعاً: تطوير ردع غير تقليدي وفوق نووي:**

وذلك في حالة وجود قيود على تطوير ردع نووي حيث يمكن القول أن السلاح النووي لا يملك وحده القدرة على الإبادة الجماعية ، فالسلاح الكيماوي والجرثومي يمكن أن يكون فعالاً بنفس المستوى . وهذا هو الاسلوب الذي لجأت إليه الاستراتيجية المصرية خلال الثمانينات .

**خامساً : الاعتماد على الذات في تطوير ردع نووي :**

هذا هو الاسلوب الذي لجأت إليه أصلاً كل من بريطانيا وفرنسا والصين للتخلص من المظلة النووية - وبالعكس من التهديد النووي - لكل من الدولتين العظميين .

وتعتبر مصر - خصوصاً بعد تدمير إسرائيل للمفاعل النووي العراقي - أكثر الدول احتمالاً لإنتاج أول قنبلة نووية عربية، حيث أن مصر لديها التكنولوجيا النووية الأساسية وإن كانت تستثمر في الأغراض السلمية، يبقى أن تتوفر ستة شروط رئيسية لكي تنجح الدول العربية في تطوير قدراتها النووية، وهذه الشروط هي:

1) النجاح أولاً في الاستخدام السلمي للطاقة النووية .
2) الاعتماد أساساً على مصدر محلي مأمون ومستمر لإمدادها بالوقود النووي .
3) توافر قاعدة علمية ذات كفاءة عالية، من مؤسسات علمية وكوادر فنية متخصصة وهو أمر مؤكد .
4) توافر أدنى حد من القدرة على الردع في المجال التقليدي ، فالتوازن الاستراتيجي النووي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتوازن في مجال الأسلحة التقليدية .

5) توفر التمويل اللازم - وهذا لا يتأتى عن طريق قروض خارجية غربية وإنما عن طريق التمويل العربي .
6) توافر الإرادة السياسية التي تأخذ القرار بالاستقرار على الاختيار النووي كرادع يعادل التهديد الإسرائيلي .

ولا شك أن تطوير البرنامج النووي العربي يحقق عدة نتائج هامة من بينها تصحيح الخلل الاستراتيجي الموجود مع إسرائيل النووية ، وكسر الاحتكار النووي الإسرائيلي ، وبالتالي تقليص الدور الذي تسعى إليه إسرائيل في المنطقة . فضلاً عن تحقيق الاستقرار والسلام العادل في المنطقة بالإضافة إلى تعزيز العلاقات المصرية - العربية وزيادة الهيبة والمكانة الدولية للأمة العربية في تعزيز قدرتها التفاوضية .

**سادساً: بناء إئتلاف عربي أو إسلامي:**

وذلك نظراً لتفاوت مستويات التطور التقني النووي بين الأقطار العربية والإسلامية وتفاوت الموارد المتاحة ، والتي تضع في مجملها قيوداً على نجاح البرنامج النووي المستقل لواحدة من تلك الدول ، فقد يكون من المفيد التفكير في عمل نوع من التحالف أو الإئتلاف النووي متوزع القدرات بين مجموعة من تلك الدول ، بشرط تأمين سرعة إتخاذ القرار السياسي الذي يتخذ في طرفة عين.

**سابعاً: التهديد بإجهاض البرنامج النووي:**

إذا استمر الخلل في التوازن الاستراتيجي النووي بين إسرائيل والعالم العربي قائماً لفترة طويلة ، الأمر الذي يكرس الأوضاع لتصبح إسرائيل الدولة المهيمنة إقليمياً ، فقد تلجأ بعض الأطراف إلى التهديد بتدمير منشآت البرنامج الإسرائيلي وهذا هو ما فعلته إسرائيل تماماً مع العراق وتخطط لتنفيذ ذلك مع كل من باكستان وإيران .

**ثامناً: شن حملة دبلوماسية وسياسية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش الدولي:**

وعلى الأرجح فإن البديل الأخير لابد أن يصبح شرطاً سابقاً لاستمرار عملية التسوية السلمية ومقدمة ضرورية لقبول إسرائيل عضواً عادياً في المنطقة . وهذا الطرح هو في صالح شعب إسرائيل نفسه ، لأن أي تسوية تتم في ظل الإرهاب النووي والإبتزاز الإسرائيلي الحالي لن تكون عادلة وشاملة ، وهذا يعني تلغيم المستقبل باحتمالات لا حدود لها .

في مقابل ذلك ، لابد أن تسعى الدول العربية لإتخاذ خطوات جسورة في هذا الخصوص بعد أن أصبح وجودها في حد ذاته مهدداً من جانب بعض المتطرفين الإسرائيليين علناً بتدمير السد العالي في مصر وبعد أن دعى كاتب أمريكي إلى ضرب مكة بالقنابل النووية. لقد بات واضحاً الحق الشرعي لمصر في الاعتماد على نوع من السلاح الرادع وكذلك أصبح من حق المملكة السعودية - حامية حمى الحرمين - أن تمتلك السلاح النووي دفاعاً عن النفس والمقدسات الإسلامية .

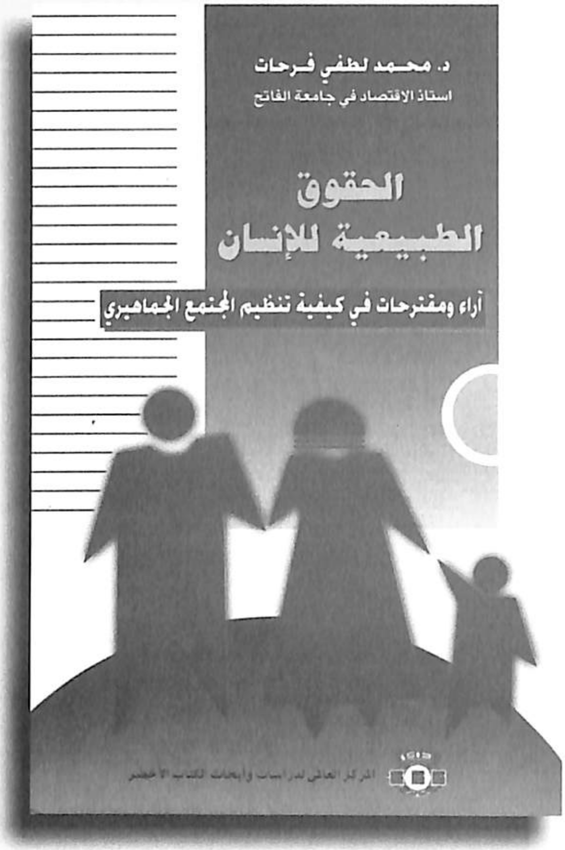
يساعدنا التحليل العلمي والتاريخي في فهم أسباب إطالة عمر الصراع العربي - الإسرائيلي (باعتباره صراعاً ممتداً ومتجذراً) والتي من بينها الاعتبارات الحضارية والثقافية والدينية ولكن

نستطيع القول أن التفوق التكنولوجي (المستورد) وبالذات في جانبه النووي قد أصبح هو العامل المرجح للخلل في التوازن الإقليمي مما أصاب الفكر الاستراتيجي العربي بالشلل والعجز عن اتخاذ قرارات حاسمة لحظة الخطر وفي أوقات الأزمات الأمر الذي شجع قوى أقل تقديراً للمسؤولية الدولية مثل العسكرية واليمين الإسرائيلي على العدوان واستمرار ممارسة السلوك الإمبريالي.
جنباً إلى جنب الاتصالات الدبلوماسية والجهود الرسمية التي تقوم بها الحكومات العربية فإنه من الضروري دعم المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي بكل الصور ومخاطبة الرأي العام العالمي باللغة التي يفهمها، ثم - وهذا هو الأهم - استخدام واحد أو أكثر من البدائل الثماني المتاحة والسابق بيانها بهدف مواجهة التهديد النووي الإسرائيلي الذي أصبح عملاً إرهابياً تحاول إسرائيل من خلاله إختطاف منطقة الشرق الأوسط بأسرها كرهينة لأطماعها التوسعية.

**خلاصة القول:**

إن إعطاء أولوية عليا لإدارة أزمة التهديد النووي الإسرائيلي باتت مسألة ملحة ولا يجوز تأجيلها لما بعد التسوية لأن التسوية لن تتم أبداً طالما انفردت إسرائيل بالخيار الشمشوني المدمر الذي تحول إلى رادع يؤثر نفسياً على القادة والجيوش والشعوب جميعاً، حيث أنه من المستحيل توفير الدفاع ضد الهجوم النووي. إن إخلاء المنطقة من السلاح النووي هو المدخل الحقيقي لإيقاف سباق التسلح والإلتفات إلى التنمية والتعاون طريقاً للسلام والإزدهار لكل الشعوب.

# من اصدارات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر




تستند التجربة الديمقراطية ، التي تجري ممارستها على أرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ،إلى النظرية العالمية الثالثة ، التي تختلف من حيث المنهج جذرياً عن النظريات السائدة الآن في العالم . وقد أدى تحكيم هذه النظرية ، في الحياة والممارسة العملية ، إلى وضوح الرؤية وتفتق الإبداعات ، ونمو الطاقات الخلاقة ، تجاوباً مع روح الخير التي تحرك أحرار العالم والمفكرين والعلما والكادحين ..

وإذ يشير المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر إلى أهمية هذه التجربة كطريق متميز من أجل القضا على الصراع على السلطة وتحقيق الاستقرار السياسي ، وحل المشكل الاقتصادي ، ودعم وحدة المجتمع وتماسكه ، وتعزيز حرية الإنسان ، وإذ يقدر المركز ما للرأي من دور في نمو الفكر ، فإنه يقدم آراء ومواقف مؤلف هذا الكتاب التي استخلصها من واقع التجربة والممارسة ، إسهاماً من المركز في تسليط الأضوا على ما توحي به النظرية العالمية الثالثة من فكر ، يتجدد بتجدد المواقف واحتكاك الآراء ، وينشأ من الجدلية الدائمة بين النظرية والتطبيق .

وتبقى في النهاية ، مسؤولية الموقف والرأي مسؤولية الكاتب في اطار الحرية والالتزام .

# الأنشطة العلمية

## أخبار الأنشطة العلمية

**أ. نادية يوسف بن يوسف**

# أخبار الأنشطة العلمية

- مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل
- ندوة الحوار الأفريقي
- التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا

**أ. نادية يوسف بن يوسف**

## مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل

نظم مركز بحوث العلوم الاقتصادية مؤتمراً حول " التنمية الاقتصادية في ليبيا الماضي والمستقبل " ، بقاعة ونزريك بالمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، بطرابلس خلال الفترة من ١٤ - ١٦ / ١٢ / ٢٠٠٢ ف .

وقد استهدف المؤتمر مناقشة وتحليل الواقع الحالي للتنمية الاقتصادية ، من حيث تقييم أهدافها واستراتيجياتها وكفاءة أدواتها وطرق تمويلها ، والصعوبات التي تواجهها ، كما استهدف استشراف آفاقها .

وشارك في هذا المؤتمر أكاديميون وخبراء وباحثون مهتمون بشئون التنمية الاقتصادية في كافة مجالاتها من الجامعات ومراكز البحث العلمي والجهات التي لها علاقة بالموضوع في الجماهيرية .

ونظم المؤتمر في شكل جلسات عمل علمية ، قدم فيها العديد من البحوث والدراسات : غطت محاور المؤتمر ، كما تضمنت جلساته حلقة نقاش حول الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية ، وألقى ( ٣٣ ) ثلاثة وثلاثون بحثاً ودراسة تمثلت في :

| | |
|---|---|
| 1- استشراف دور القطاع الأهلي في التنمية الاقتصادية في ليبيا المرحلة المقبلة . | د. أبو القاسم عمر الطبولي |
| 2- الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية . | محمد رمضان أبو الهول |
| 3- السياسات التجارية والتنمية الاقتصادية . | د. عطية المهدي الفيتوري |
| 4- دراسات التنمية المكانية الصناعية ودورها في توطن الصناعة . | د. محمود خليفة التليسي<br>أمال الشيباني |
| 5- تقييم أهداف خطط التنمية في ليبيا . | د. أحمد عبد الله بيت المال |
| 6- خصائص النظام المحاسبي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا . | د. الكيلاني عبد الكريم الكيلاني |
| 7- التمويل المحلي والتنمية . | د. خديجة عبد الكريم المجبري |
| 8- البيئة والتنمية المستدامة . | د. خديجة عبد الكريم المجبري<br>أ. عائشة عبد السلام العالم |
| 9- العولمة الاقتصادية وحق الدولة في التنمية الفرض والقيود . | أ. محمد سالم مامي |
| 10- الخصخصة والتنمية الاقتصادية في ليبيا الصعوبات والآثار الاقتصادية المتوقعة . | د. عيسى حمد الفارسي |
| 11- أهمية رأس المال الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية . | د. عبد القادر البدري |
| 12- دراسة استكشافية مقارنة لمكونات رأس المال الاجتماعي في كل من ليبيا وبولندا . | |
| 13- تقييم الأهداف والاستراتيجيات في الخطط السابقة. | أ. عبد الباري شوشان الزني |
| 14- النفقات العامة ، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي تقويم التجربة الليبية ١٩٨٠ - ١٩٩٩ . | د. محمد خليل فياض<br>أ. فتحي عبد الحفيظ المجبري |

15- دراسة تقييمية للسياسة السعرية الزراعية في الجماهيرية. — د. صالح شعيب الظافري، د. غسان هاشم تامر

16- تقويم التوجه نحو القطاع الصناعي الخاص في ليبيا — د. محمود محمد داغر

17- أهمية تخطيط الموارد البشرية في تحقيق التنمية السياحية في ليبيا. — أ. إلهام خضير عباس شبر

18- هيكلة الاقتصاد ودور القطاعين العام والأهلي في التنمية الاقتصادية في الفترة الماضية. — د. أبو القاسم عمر الطبولي

19- العلاقة بين النمو المالي والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي ١٩٨٦ - ٢٠٠٠. — أ. فتحي عبد الحفيظ المجبري

20- تنمية وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الليبي الشراكة مع القطاع الخاص ( الأهلي ). — د. عيسى حمد الفارسي

21- الاحتياطيات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. — د. صاحب نعمة عبيد، د. محمد عبد الحميد الطبولي

22- الإدارة والتنمية: دور الأدوات التنفيذية وكفاءتها في التنمية الاقتصادية. — د. أمراجع يوسف المغربي

23- تقييم السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة ١٩٦٩ - ١٩٩٩. — د.أ. محمد زاهي بشير المغيربي، أ. عبد الحميد عبد الله المقيرحي

24- قياس درجة الحماية لبعض المنتجات الصناعية في ضوء سياسة سعر الصرف الجديدة. — د. عمر عثمان زرموح

25- دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الخاص — د. أحمد سعيد الشريف

26- السياسات النقدية في ليبيا. — د. على عطية عبد السلام

27- التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية. — د. عطية المهدي الفيتوري

28- أهمية ومستقبل السياحة الداخلية في ليبيا . — د. سعيد صفي الدين الطيب

29- الموارد الاقتصادية المتاحة في ليبيا مسح للموارد واقتراح للاستغلال الأمثل . — أ. عماد الهادي الفيتوري

30- محددات التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية الليبية دراسة تطبيقية للفترة ( ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ ) . — أ. أحمد مفتاح الترهوني

31- طرق الخصخصة المختلفة ومدى ملاءمتها للاقتصادي الليبي . — د. عبد القادر محمد شهاب، أ. فتحي عبد الحفيظ المجبري

32- دور القطاع الصناعي التحويلي في عملية التغير الهيكلي في الاقتصاد الليبي . — د. فلاح خلف الربيعي

33- المشروعات الصغيرة ودورها في الاقتصاد الليبي — د. أحمد سعيد الشريف

34- دور التمويل في تنمية القطاع الزراعي الليبي "دراسة قياسية" . — د. سمير عبد الأمير، أ. جاسم ناصر حسين

وأسفرت مناقشة الورقات والبحوث التي عرضت ، عن توصل المشاركين إلى العديد من التوصيات في نهاية انعقاد المؤتمر .

## ندوة الحوار الأفريقي الأوروبي

### الأمن والتعاون في شمال أفريقيا وأوروبا

نظمت أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس ، بالتعاون مع المعهد الملكي لدراسات الدفاع ( RUSI ) بلندن ، ندوة حول الحوار الأفريقي الأوروبي بعنوان " الأمن والتعاون في شمال أفريقيا وأوروبا " ، وذلك خلال الفترة من ٣٠ - ٢٠٠٢/١٠/٣١ .

وقد شارك في هذه الندوة خبراء وأكاديميون وباحثون من جامعات ومراكز البحث في الجماهيرية ، ومن الجامعات والمراكز البحثية العربية والدولية المتخصصة وذات العلاقة بموضوع الندوة .

واستهدفت الندوة استطلاع ومناقشة قضايا الأمن والتعاون ذات الأهمية في المنطقة ، واستعراض وجهات نظر أكثر عدد ممكن من الخبراء والباحثين للبحث في سبل النجاح التي حققها التعاون بين المنطقتين ، وتحديد القضايا

المركزية لتطويرها مستقبلاً، فضلاً عن التعرض إلى العوامل المعيقة لتحقيق تعاون أكبر بينهما، وتم تقديم عدد من البحوث والدراسات، والتي استعرضت على عدد من الجلسات غطت في مجملها المحاور الآتية:

1- تحديات السكان والهجرة.
2- التعاون الاقتصادي كمفتاح للاستقرار.
3- الاتفاقيات المتعددة في اقليم المتوسط وأفريقيا.
4- مستقبل مسيرة الأمن والتعاون.

ونوقشت تلك المحاور من خلال طرح الموضوعات الآتية:

1- رسم أجندة الأمن في المتوسط.
2- المبادرات المتعددة الأطراف في المتوسط.
3- الضواغط السكانية في شمال أفريقيا: الأسباب والحصائل.
4- الهجرة والتعاون في توجيه السياسة.
5- الاستقرار السياسي في شمال أفريقيا هو أفضل مصلحة لأوروبا.
6- التعاون الاقتصادي المفتاح إلى الاستقرار في المتوسط.
7- الإرهاب في شمال أفريقيا وأوروبا، العمل معاً لتنمية الروابط.
8- التعاون الأمني في المستقبل إلى أين بعد الآن؟

وقد توصل الحاضرون في نهاية هذه الندوة إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت في:

1- إن هناك قصوراً في إطار الحوار الذي أجرى خلال الندوة في كل من المفاهيم والأطر المؤسساتية التي عقد فيها الحوار، ومع ذلك تبقى تلك الأطر هي الوحيدة المتاحة للدراسة والنقاش آنذاك.
2- إن الأوراق التي طرحت للدراسة، وكذلك النقاش، تناولا قضايا حساسة ومهمة إتسمت بالجدية والفعالية.
3- إن الحوار الذي يقع خارج الإطار الرسمي للحوار الأفريقي الأوروبي يلعب دوراً جوهرياً في ربط العلاقات بين المنطقتين، ويساعد على رسم البيانات المستقبلية، وتغيير وجهات النظر بين الأطراف المعنية.

كما أوصت الندوة بإعطاء وقت أكبر للحوارات القادمة، وأن يتوسع الحوار إلى مستويات أخرى.

## التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا

### حلقة نقاشية

نظم المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي بطرابلس حلقة نقاشية بعنوان " التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا " خلال الفترة من ٢٧ - ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٢ .

وقد استهدفت حلقة النقاش توفير مراجع عامة لتطوير التعليم العالي، وتمكينه من أداء دوره في التنمية وتقليص الفقر، فضلاً عن تسليطه الضوء على الصعوبات والمعوقات التي تواجه التعليم العالي وتحد من أدائه لدوره، ومناقشة أدواره المهمة خاصة المتعلق منها بالجامعات في شمال أفريقيا، إضافة إلى التركيز على مناقشة التمويل في التعليم العالي لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد عليه.

وشارك في أعمال الحلقة النقاشية العديد من المتخصصين والخبراء وأساتذة الجامعات، والمهتمين بالتعليم العالي في شمال أفريقيا، إضافة إلى مجموعة من الإعلاميين، ومن المندوبين عن المنظمات دون الإقليمية المعنية بالموضوع.

وتم في هذه الحلقة تقديم عدد (١٣) ثلاثة عشر بحثاً ودراسة، أعقبتها حلقة نقاش حرة حول التمويل والاستثمار في التعليم العالي القرن الحادي والعشرين، وقد تم استعراض هذه البحوث على عدد من الجلسات غطت في مجملها المحاور الأساسية للحلقة النقاشية والتي تمثلت في الآتي:

المحور الأول:

(التعليم العالي ومستقبل التنمية في شمال أفريقيا)

1- التعليم العالي والتنمية في شمال أفريقيا - الانجازات والتحديات.

2- دور التعليم في شمال أفريقيا في القرن الحادي والعشرين " الرؤية والعمل ".

المحور الثاني:

(ادارة التعليم العالي)

1- إدارة التعليم العالي.

2- الاستثمار العام والخاص في التعليم العالي.

3- الاقتراحات للحصول على تمويل برامج التعليم العالي.

المحور الثالث:

(نوعية التعليم والخطوات اللازمة لتطويره وتحسين هذه النوعية)

1- تقييم نوعية التعليم العالي " نظرة شاملة ".

2- تجديد مناهج التعليم العالي، وتوجيه البحوث بما يخدم التنمية.

3- العولمة - شبكة الإنترنيت والجامعات المفتوحة.

كما شارك المركز الأفريقي المنظم لحلقة النقاش بورقة تحت عنوان (التعليم والتنمية في أفريقيا نظرة عامة) أعدها المركز الأفريقي، وساهم المركز في النقاش وفي أعمال اللجان التي سيرت الندوة وأعدت نتائجها وتوصياتها.

---

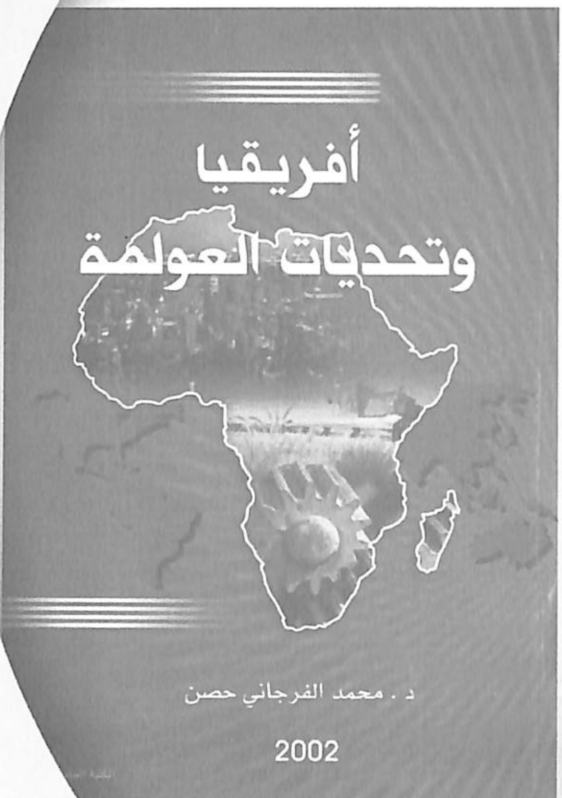
## من محاور المجلة

قضايا الدين
(تحليل ومقارنة)

- أمريكا - أوروبا (المسيحية) والصراع العربي الصهيوني.
- الحوار الإسلامي المسيحي وإمكانية استثماره لصالح العرب والإسلام.
- استغلال الدين في سياسة عرض نماذج اليهود - الزندقة.

# من اصدارات المكتبة الجامعية / غريان

## إفريقيا وتحديات العولمة




عن المكتبة الجامعية . غريان . صدر حديثا كتاب ( أفريقيا وتحديات العولمة ) للدكتور محمد الفرجاني حصن . احتوى على خمسة فصول تتبع فيها الباحث ظاهرة العولمة والمتغيرات الدولية التي طرأت على العالم من خلال مناقشة هذه المواضيع ذات التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث ركز الكتاب على آثار العولمة على القارة الأفريقية بخاصة لما تمثله العولمة نفسها من خطر على الحضارة والهوية الأفريقية ومحاولة إذابتها في التبعية الغربية .

وناقش الكتاب كيفية مواجهة هذه القارة لتحديات العولمة طارحا العديد من الأسئلة الهامة التي تتيح الفرصة الباحثين والدارسين مهمة إثراء الموضوع بالدراسة والبحث العلميين .

والكتاب يستخلص مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن إفريقيا يمكنها مواجهة تحديات العولمة من خلال سياسة واستراتيجية تعتمد على الذات والإرادة الأفريقية الحرة وقد تأكدت هذه الإرادة الصلبة بإعلان الاتحاد الأفريقي الذي يعتبره المؤلف ردا على العولمة بعدما عجزت منظمة الوحدة الأفريقية ولم تعد قادرة على مواجهة التحديات الدولية .

الكتاب من الحجم الكبير وفي 416 صفحة .

## اقرأ في الأعداد القادمة

- **مضامين الإرهاب والتطرف في اللغة والاصطلاح** ..................... د/ محمد إبراهيم الأصيبعي
- **مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي** ..................... د/ ليث عبد المحسن جواد
- **أزمة الموضوعية في علم الاجتماع** ..................... أ/ عقيل نوري محمد
- **الصناعات الصغرى دورها في تشغيل الشباب** ..................... أ/ نادية يوسف بن يوسف
- **البعد التاريخي للمديونية العربية** ..................... د/ محمد الهادي الأسود
- **الظواهر الهدامة** ..................... أ/ محمد عبد الله البريكي
- **مستقبل المغرب العربي في الألفية الثالثة** ..................... د/ نجاح قدور
- **القواعد الطبيعية والقيم الاجتماعية** ..................... د/ علي محمد عيسى
- **تطور تاريخ الوحدة الأفريقية** ..................... د/ محمد أمحمد الطوير
- **حافة الحرب العالمية الثالثة** ..................... د/ السيد عليوه
- **نحو تفعيل الأداء الاقتصادي لإتحاد المغرب العربي** ..................... أ/ عبد الرزاق الداهش

## ملاحظات ومقترحات

يسر هيئة تحرير مجلة دراسات ، أن تتلقى من الأخوة الكتاب والباحثين والقراء على حدٍ سواء ، الملاحظات والأفكار والمقترحات التي تساعد في تطوير المجلة ، وتجعلها تساهم بفعالية تامة في تنشيط الوعي الثقافي ، ونشر الثقافة ، والمعرفة الجماهيرية على نطاق واسع ، بما تقدمه من بحوث نقدية، وتحليلية ، ومقارنة ودراسات وصفية وتاريخية موثقة ، وتأمل تلقي هذه الملاحظات بأسرع ما يمكن ، لنتمكن من وضعها موضع التنفيذ .

- **ملاحظات حول شكل المجلة : الطباعة .. الإخراج :** ..........................................

..........................................................................................

..........................................................................................

- **ملاحظات حول تبويب المجلة :** ..........................................

..........................................................................................

..........................................................................................

- **ملاحظات حول مادة ومضمون المجلة :** ..........................................

..........................................................................................

..........................................................................................

- **ملاحظات حول خطة المجلة المنشورة :** ..........................................

..........................................................................................

..........................................................................................

- **اقتراحات :** ..........................................

..........................................................................................

..........................................................................................

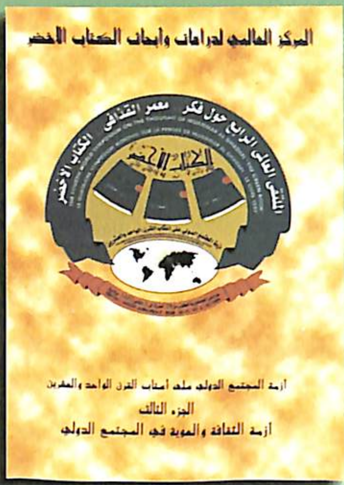
..........................................................................................

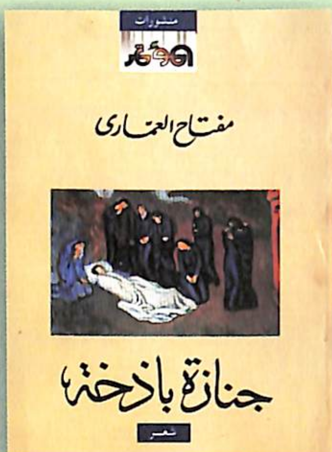
..........................................................................................

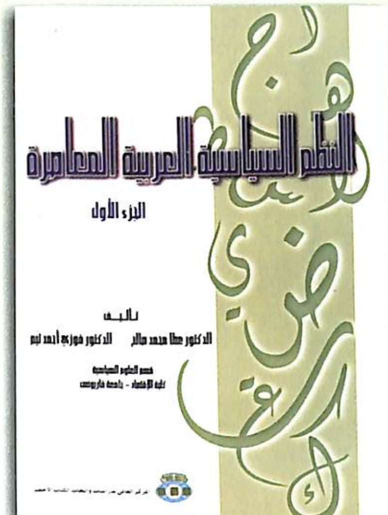
..........................................................................................

Printed By : Reda Graphic
Egypt, Gizah.
Tel: (202)5695921

من إصدارات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر



عيسى يوسف اللموشي

# أفريقيا للأفريقيين





عيسى يوسف اللموشي

دراسات

السنة الثالثة .. العدد الحادي عشر .. الشتاء 1370 و.ر 2002 ف